الدكتور عادل إسماعيل
سفير لبنان

السياسة الدولية
في الشرق العربي
من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨

الجزء الخامس

من ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ الى بداية الحرب العالمية الثانية (أيلول ١٩٣٩)

بيروت
١٩٧٠

٤/١٢/٧١

الدكتور عادل إسماعيل
سفير لبنان

956
K451A
V.5

السياسة الدولية في الشرق العربي

من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٥٨

الجزء الخامس

من ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ الى بداية الحرب العالمية الثانية (أيلول ١٩٣٩)

دار النشر للسياسة والتاريخ
بيروت ١٩٧٠

لا بد من تقديم كلمة شكر الى الامير موريس شهاب المدير العام للآثار ، للفرص المتعددة التي منحها لنا من اجل الاطلاع على الوثائق الدبلوماسية المحفوظة في وزارات خارجية الدول الاوروبية الكبرى ، وجمعها لحساب المديرية العامة للآثار في بيروت ، لتكون مصدراً رئيسياً في كتابة تاريخ لبنان الحديث ، ومعالجة الازمات السياسية الكبرى التي عصفت بالشرق العربي طوال القرون الثلاثة الماضية .

ع.إ.

جميع الحقوق محفوظة

الباب الأول

مؤتمر الصلح وصكوك الانتداب

(١٩١٨ - ١٩٢٣)

الفصل الأول

المفاوضات بين فيصل والحلفاء في مستهل مؤتمر الصلح

(تشرين الثاني ١٩١٨ - حزيران ١٩١٩)

انتقلت جحافل الحلفاء في اواخر عام ١٩١٨ من نصر الى نصر على جبهات القتال في الشرق والغرب ، فحُملت الدول المركزية على توقيع سلسلة من اتفاقات الهدنة [٢] كرّست انهزامها بعد حرب ضروس دامت اكثر من اربع سنوات ، وبدأت على أثرها تتقاطر الى باريس وفود الدول المتحاربة للمشاركة في أعمال مؤتمر الصلح ولوضع أسس جديدة لعهد جديد يسوده الأمن والاستقرار . وجمع هذا المؤتمر ، على غرار مؤتمر فيّنا منذ قرن ونيف [١] ، اساطين السياسة وطلاب العروش ، وساده كما ساد ذاك جو مشحون بالدسائس والمساومات حول توزيع اشلاء الرايخ الثاني وامبراطورية بني عثمان وتحديد مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة .

---

(١) اعلنت الهدنة بين الحلفاء وتركيا في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨، ومع النمسا في ٣ تشرين الثاني من السنة نفسها ، ثم مع المانيا في ١٦ منه ، وكانت هـذه الهدنة الاخيرة إيذاناً بانتهاء الحرب العالمية الاولى .

(٢) راجع الجزء الثاني ص ٩ .

ولم يسمع في معارضة سياسة المساومات هذه سوى صوت خفي ارتفع من العالم الجديد وما لبث ان خفت في زحمة الصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى .

وكان الأمير فيصل ، الأبن الثالث للحسين ، أحد الوافدين الى باريس لتمثيل الحجاز في المؤتمر والدفاع عن مطالب العرب التي وعد بها البريطانيون والده في اثناء الحرب . ورافق الأمير الكولونيل لورانس ونوري السعيد وتحسين قدري ورستم حيدر وفايز الغصين ، وكانوا جميعاً من اعوانه المقربين خلال الثورة .

وصل فيصل الى مرسيليا في ٢٦ تشرين الثاني على ظهر البارجة البريطانية غلوستر فكان قدومه محرجاً للحكومة الفرنسية وهي في زحمة العمل لاعداد المؤتمر ومعالجة قضايا اوروبا الوسطى والبلقان ، وتلك المتعلقة بتعديل حدودها الشرقية مع المانيا .

وكانت فرنسا حريصة على المكاسب التي نالتها في اتفاق سايكس – بيكو سنة ١٩١٦ [١] وتخشى أن تميل بريطانيا عنها ارضاء للصهيونية ومن ورائها النفوذ الاميركي ، أو مسايرة للشعور القومي النامي في البلاد العربية ، فقررت السعي لتأخير قدوم فيصل الى باريس ريثما تستوثق من حكومة لندن في أمر تنفيذ هذا الاتفاق . وارسلت للقائه وفداً مؤلفاً من قدور ابن غبريط امام مسجد باريس والخبير لديها في الشؤون الاسلامية [٢] ، وبرتران قنصل فرنسا السابق في جدة ، وجان غو مساعد مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية ، وطلبت الى الكولونيل بريمون رئيس البعثة العسكرية لدى الملك حسين في اثناء الحرب ، مرافقة الأمير ومراقبته وزودته بالتعليمات التالية :

(١) راجع الجزء الرابع ص ٢٠٠–٢٠٤ .
(٢) راجع الجزء الرابع ص ٢١٠ .

« نرغب إليك في ان تعامل الأمير فيصل كضابط برتبة لواء لا يتمتع باية صفة دبلوماسية . وانت مكلف بالقول له عنـد اول فرصة بأن من نصحه لم يخلص له النصح وأن بريطانيا لا تستطيع وحدها أن تؤمّن له كل ما يريد ، وكان عليه أن يباحث جورج بيكو [المندوب السامي الفرنسي في الشرق] في أمر قدومه الى فرنسا قبل أن يبحر من بيروت ..

« حاول اقناع الامير بأن لا يحضر الى باريس فوراً .. وسنحدد لك الوقت المناسب لحضوره .. ومن اجل ذلك نرى أن ترافقه لزيارة الجنرال غورو قائد الجيش الرابع في ستراسبورغ الذي كُلف بان يقدم له وشاح جوقة الشرف ... وضعت بتصرف برتران خمسة عشر الف فرنك لانفاقها على اقامة الأمير وتنقلاته .. رافقه لزيارة غرفة التجارة في ليون ، واطلب الى القائمين عليها بأن يقدموا له هدية من الاقمشة الحريرية . ولا تنسى أن تحدثه عن التعاون بين جامعة ليون والجامعة العربية المنوي انشاؤها في دمشق .. اطلب الى هريو أن يباحثه بهذا الأمر أيضاً ..

« وأما مع لورانس ، فليكن موقفك منه واضحاً جازماً . أهلاً به اذا حضر بلباسه العسكري البريطاني . أما اذا كان بالثوب العربي وأصر على الاحتفاظ به ، فانت مكلف بابلاغه أن لا مقام له عندنا .

« ابلغني كل ما تستقيه من معلومات عن حاشية الامير لأنني لم أتمكن من الحصول على شيء منها حتى اليوم لصعوبة المواصلات .. » .

قبل فيصل دعوة الحكومة الفرنسية لزيارة الألزاس واللورين كمرحلة قصيرة في طريقه الى باريس . أما لورانس فقفل عائداً الى بريطانيا بعد أن رفض نزع ثوبه العربي الابيض عنه .

طالت زيارة الأمير لمنطقة الجيش الرابع ، وألح في السفر الى العاصمة الفرنسية فما لقي غير التسويف . استدعى اليه عندئذ الكولونيل بريمون وقال له : « لقد اشتركنا نحن الاثنان في الحرب جنباً الى جنب . انني أثق بصداقتك

واستقامتك . قل لي ما وراء هذا التسويف . فاذا كانت الحكومة الفرنسية غير راغبة في ذهابي الى باريس عدت فوراً الى دمشق لأنه ليس بوسعي اضاعة الوقت هنا على غير طائل .. » .

احرج هذا الالحاح موقف الحكومة الفرنسية ، ولم يكن بوسعها وضع العراقيل طويلاً للحؤول دون تحقيق هذه الزيارة ، لا سيما وأن فيصل يمثل ملك الحجاز ، حليفها في اثناء الحرب ، وهو الزعيم المؤهل للتفاوض معه في مستقبل قد لا يكون بعيداً لضمان الامتيازات التي تداعي بها في الشرق العربي ، فقام كليمنصو بزيارة خاطفة الى لندن في مطلع كانون الأول لاستطلاع رأي لويد جورج في وضع اتفاق سايكس – بيكو حيز التنفيذ . ولكن رئيس الحكومة البريطانية أصرّ على تعديل هذا الاتفاق بحجة تغير الاوضاع الدولية عما كانت عليه خلال الحرب. وكان له ما أراد . فوافق كليمنصو في اجتماع ٢ كانون الاول على الغاء الادارة الدولية في فلسطين وضم هذه البلاد مع شمالي العراق الى منطقة النفوذ البريطاني . ونالت فرنسا مقابل ذلك حصة في بترول الموصل وماكرّس لها اتفاق سايكس – بيكو من امتيازات و « حقوق » في المنطقة الزرقاء والمنطقة آ [1] ووعداً من لويد جورج بتأييد طلبها في الاشراف على القسم الالماني من وادي الراين .

عاد كليمنصو الى باريس مطمئناً لهذه التسوية . وقدم فيصل اليها يصحبه الكولونيل بريمون فزار بوانكاريه رئيس الجمهورية في اليوم السابع من كانون الاول ، كما اجتمع الى بعض رجال وزارة خارجيته . وتمت هذه الزيارات كما كان يشتهي كليمنصو في حدود المراسم التقليدية واقتصرت على المجاملات وذكر اهوال الحرب وويلاتها ، فلم يتعرض الفرنسيون لشؤون مؤتمر السلم أو لمستقبل العلاقات بين فرنسا والمنطقة العربية المحررة من الحكم العثماني ، كما لم يشر الأمير بقليل أو كثير اليها

(١) راجع الجزء الرابع ص ٢٠٠–٢٠٤ .

وكان يرى وجه الحكمة في الامتناع عن اثارتها قبل أن يطلع على رأي الحكومة البريطانية فيها ويطمئن الى أنها ما تزال على العهود التي قطعتها لوالده في اثناء الحرب .

تابع فيصل سفره الى لندن في ١٠ كانون الاول فاستقبل فيها بكل حفاوة وتكريم جعلته يطمئن الى أن بريطانيا ما تزال وفية لعهودها في تأييد وحدة البلاد العربية واستقلالها . ولكن جو التفاؤل هذا ما لبث ان انقشع وتكشفت للأمير حقائق لم تكن في حسبانه. فقد أكد له المسؤولون البريطانيون، ولأول مرة ، أن اتفاق سايكس – بيكو لا مرية فيه، وأن ما حملهم على انكار خبره في اثناء الحرب بلسان لورد بلفور وزير الخارجية وريجنالد وينغيت المندوب السامي في مصر [1] كان حرصهم على أن يتابع العرب الحرب الى جانب الحلفاء حتى النصر ، ليفوزوا بمقعد لهم في مؤتمر الصلح اسوة بالدول المحاربة ، كما اكدوا ايضاً لفيصل وبما لا إبهام فيه أن بريطانيا غير مستعدة للتراجع عن تنفيذ وعد بلفور .

ولما اعلن الامير فيصل أن هذا الوعد وذاك الاتفاق يناقضان عهود بريطانيا بلسان مكماهون لوالده باستقلال البلاد العربية ووحدتها أجيب بأن ليس هناك أي تناقض بينها لأن نية الحكومة البريطانية كانت وقتئذ منح فرنسا المنطقة الساحلية الواقعة غربي دمشق وحمص وحماه وحلب ، أما وعد بلفور فقضت به الظروف الدولية ، وهو ، حسب زعمهم ، لا يتعارض مع حقوق العرب بفلسطين !!!

لم يكن بوسع فيصل الاسترسال في مناقشة هذه الأمور ، فرسائل مكماهون كانت في عهدة والده الذي كان شديد الايمان بصدق رجال السياسة البريطانيين لدرجة أنه رفض تزويد الوفد العربي الى مؤتمر الصلح بنسخة عنها ، وكان الأمير بالاضافة الى ذلك أسير عقد نفسية متعددة لعل

(١) راجع الجزء الرابع ص ٢٢٥–٢٢٧ .

اهمها شعوره بالعزلة وعدم ثقته بنفسه وبكفاءة وأخلاق القائمين على شؤون السياسة من بني قومه ، واقتناعه بضعف الشعوب العربية وتسلط الجهل عليها وبسهولة تفريقها الى طوائف وشيع تسير حسب اهوائها الغريزية ، ناهيك أن لبريطانيا وفرنسا من الوسائل المادية وأسباب الاغراء ما يجعلهما تكسبان السبق في تدعيم نفوذهما في تلك المنطقة على الوجه الذي يؤمن مصالحهما . كل هذه الامور جالت في ذهن فيصل المتشائم بطبعه ، فأخذ ينزل عن مدارج المثالية الى واقع السياسة الاوروبية ، وشعر في لندن بعزلة تامة وأدرك أنه ومن معه ليسوا في مستوى الاحداث ، فمال عندئذ الى قبول الأمر الواقع والى التسوية مع « حليفته الكبرى » لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من المركب الغريق .

واشتد الضغط على فيصل من لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية والكولونيل لورانس رفيقه طوال الحرب ومستشاره في الوفد ، للاعتراف بوعد بلفور بصفته ممثلاً لملك الحجاز ، واكّدا له أن هذا الاعتراف من شأنه ان يقوي نفوذه في الاوساط الرسمية والصحفية في لندن ويضمن مساعدة الصهاينة لقضية العرب لدى مختلف الوفود ولا سيما لدى الوفد الاميركي . وكان في ضمير البريطانيين أن اعتراف فيصل رسمياً بهذا الوعد يقضي على كل معارضة له في مؤتمر الصلح « طالما أن العرب أصحاب العلاقة موافقون عليه » .

تردّد فيصل في الاستجابة لهذه المساعي وخشي أن ينزلق في منعرجات السياسة الصهيونية الغامضة . الاّ أن لورانس خفف من روعه وراح يؤكد له باسم حكومته « ان الصهيونيين لا يرمون على الاطلاق الى اقامة دولة لهم في فلسطين ، وانما تنمية مواردها فحسب دون المس بحقوق العرب المشروعة فيها » ، وراح مارك سايكس يمنيه بشتى الوعود والعهود ويعدد له المكاسب التي يجنيها العرب من الاعتراف بوعد بلفور والاخطار التي ستحيق بقضيتهم اذا وقفوا منه موقفاً سلبياً ، واخذ يؤكد له « ان الحكومة البريطانية اعترفت

بالصهيونية ، والصهيونية اعظم قوة يهودية ، واليهودية منتشرة في العالم اجمع . واذا اتفق الصهيونيون والعرب فتحرير البلاد العربية يصبح أمراً محققاً . واما اذا ذر الخلاف بينهم فسيؤدي ذلك الى الفوضى التامة في تلك البلاد ، وينحل العرب عندئذ الى عناصرهم المختلفة من بدوي وحضري ومسلم ومسيحي ، ويستحيل جمع شملهم وتوحيد كلمتهم . والصهيونيون على أتم الاستعداد للاتحاد مع العرب في سبيل تحرير سوريا وغيرها من البلاد العربية ، وغاية ما ينشدونه أن ينالوا حق الاستعمار في فلسطين ، وأن يعيشوا في مستعمراتهم عيشتهم القومية الخاصة » .

كان لهذه الحملة المركزة أثر بعيد في نفس فيصل ، فأخذ يميل شيئاً فشيئاً الى التفاهم مع الصهيونيين يحدوه الى ذلك تضعضع ثقته بالحلفاء وخوفه من فشل مهمته في باريس ، ناهيك عن ميله الى تصديق كل ما يقوله له اصدقاؤه واعوانه الذين لم يكن يرى فيهم إلاّ الاستقامة التي يتحلى هو بها .

وظن فيصل أن في ارضاء الصهيونيين كسباً للقضية العربية وهي في أدق مراحلها على ابواب مؤتمر الصلح ، فتم الاتفاق بينه وبين المسؤولين عن شؤون الشرق في وزارة الخارجية بلندن على تسوية تضمن ، على حد قولهم ، مصالح العرب والصهيونيين في آن واحد . وفي نطاق هذه التسوية قدّم فيصل الى سكرتيرية المؤتمر في أول كانون الثاني ١٩١٩ مذكرة كان للورانس اليد الطولى في وضعها ، طلب فيها اخراج فلسطين من حدود الدولة العربية العتيدة ووضعها تحت الوصاية، واخرى في ٤ منه الى وزارة الخارجية البريطانية ، طلب فيها إعلان استقلال ووحدة البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية كما جاء في تعهدات مكماهون لوالده الحسين في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ [١] . وفي ضمير فيصل ان هاتين المذكرتين مرتبطتان في الشكل وفي الاساس .

(١) راجع الجزء الرابع ص ١٨٥-١٨٧ .

ونزولاً عند الحاح لورانس والمسؤولين البريطانيين ، وقّع الأمير في اليوم الثالث من الشهر نفسه مــع حاييم وايزمن ، رئيس اللجنة الصهيونية في بريطانيا ، اتفاقاً اعترف فيه علناً بوعد بلفور ، وقبل بان « تُتخذ جميع التدابير وتُعطى افضل الضمانات لتطبيقه حين وضع دستور حكومة فلسطين ونظامها الاداري » ، كما أقر في المادة الرابعة منه بضرورة « اتخاذ كل التدابير لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وتنشيطها بمقياس كبير .. على ان تضمن حقوق الفلاحين العرب وتؤمن لهم المساعدة في تقدمهم الاقتصادي »(١).
وذيّل فيصل هذا الاتفاق بالملاحظة التالية : « ان نالت العرب استقلالها كما طلبناه في ٤ كانون الثاني سنة ٩١٩ المقدم لنظارت خارجيت حكومت بريطانيا العظمى فانني موافق على ما ذكر بباطن هذا من المواد وان حصل أدنى تغير او تبديل فلا أكون ملزوماً ومربوطاً باي كلمت كانت بل تعد هذه المقاولة كلا شيء ولا حكم لها ولا اعتبار ولا اطالب بأي صورت كانت » .(٢)

هذا الشرط وضعه فيصل بعد انتهاء مفاوضاته مع الصهيونيين نتيجة للشك الذي اخــذ يساوره بأنهم والبريطانيين غير جادين في نصرة القضية العربية لأنهـــا تتعارض مع أمانيهم ومصالحهم ومخططهم السياسي في الشرق .

اعتبر الصهيونيون هذا الاتفاق نصراً كبيراً لهم على الصعيد الدولي اذ اعترف فيه فيصل بحقوق اليهود بفلسطين وساواهم بالعرب فيهـــا ، فضلاً عن الاطمئنان الذي أدخله في روع البريطانيين من أن وعد بلفور لا يعتبر تطاولاً على حقوق الشعوب العربيـــة وأن تنفيذه ليس عملاً عدائياً طالما أن رئيس الوفد العربي الرسمي الى مؤتمر الصلح قد وافق عليه وأيد التدابير التي

(١) مستند رقم ١ .
(٢) أوردنا هــذا االنص بحرفيته وهو مصور بالزنكوغراف مع توقيع الامـــير فيصل في الصفحة ٢٥٦ من الكتاب التالي :

J. Harosin. La Palestine et les Etats - Unis arabes . Paris, 1939 .

يزمعون اتخاذها لوضعه في حيز التنفيذ .

ولما بلغت اخبار هذا الاتفاق مسامع الحسين أخذه الغضب وعزم على استدعاء فيصل من اوروبا وتعيين اخيه عبد الله ممثلاً له في مؤتمر الصلح ، ولكن المندوب البريطاني في جدة تمكن من تهدئة روعه معتمداً الاقناع تارة والتهديد بقطع المساعدات المالية عنه تارة اخرى .

عاد فيصل الى باريس في أواسط كانون الثاني ١٩١٩ لحضور مؤتمر الصلح الذي افتتح في ١٨ منه في مبنى وزارة الخارجية . وكان الرئيس ولسون احد المتكلمين في الجلسة الاولى ، فتحدث عن شؤون السلم وحدّد سياسة بلاده العامة من القضايا الدولية مستوحياً في معالجتها نقاطه الاربع عشرة التي وضعها ابان الحرب . ثم تكلم عن الاستعمار ، فندّد به وطلب وضع حد للمآسي التي يجلبها للشعوب المغلوبة على أمرها وقال : « إن ما تنفر منه العدالة اليوم هو احلام الفتوحات والاستعمار وتبادل البلدان بين الدول كأن الشعوب اثاث ينقل . لقد انطوت مقاييس الازمان السالفة ، ولم يعد السياسيون قادرين كما كانوا في السابق عـــلى تبديل خريطة العالم في اثناء اجتماعهم على زاوية مائدة صغيرة . واذا كان لا مفر الآن من تعديل اوضاع عدد من البلدان فليكن هذا التعديل باسم شعوبها وتعبيراً صادقاً عن امانيها . وليكن رائدكم احترام حق الامم ، صغيرة كانت ام كبيرة ، في تدبير شؤونها . وليكن العلم ومواعظ التاريخ هدى لكم في تحقيق هذا العمل العظيم » .

لم يلق هذا البيان ارتياحاً لدى الوفود الفرنسية والبريطانية والايطالية التي كانت تحرص على اقتسام امبراطورية بني عثمان ذات المناطق الخصبة والمواقع الاستراتيجية الهامة على طريق مواصلاتها الامبراطورية . الا ان إصرار ولسون على منح الشعوب حق تقرير مصيرها ، وعلى وضع البلدان المتأخرة اجتماعياً أمانة في عنق عصبة الامم للسير بها نحو الاستقلال في اطار

انتداب موقت عليها من احدى الدول الكبرى ، احرج موقف هذه الوفود فقبلت بمبدأ الانتداب وفي ضميرها ان تجعله وجهاً آخر للاستعمار والتوسع .

والحقيقة أن بعض رجال السياسة آنذاك كانوا يرون في ولسون رجلاً خيالياً مريضاً مهذاراً خرفاً . ويذهب البعض الآخر الى انه لم يكن مخلصاً للمبادىء التحررية التي ينـادي بها . وهكـذا لم يلـق صوت ولسون الصدى المستحسن لدى اسماع المؤتمرين فكان ذلك سبباً لعودة الولايات المتحدة الى السير في طريق الانعزال والانطواء على نفسها في تخوم العالم الجديد .

وزعت اعمال المؤتمر على لجان عدة وضعت باشراف « لجنة العشرة » التي ضمت رؤساء حكومات الدول الكبرى الخمس (بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، ايطاليا، اليابان) ووزراء خارجيتها ، وعهد الى « لجنة الاربعة » التي ضمت لويد جورج وكليمنصو وولسون واورلاندو ، بتسيير اعمالها وتوجيهها ومعالجة شؤون المؤتمر الهامة في مراحلها النهائية .

بدأ المؤتمر اعماله في ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩ ببحث اوضاع البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية . ولمس البريطانيون واعضاء اللجنة الصهيونية شعور فيصل بالعزلة وضعف الوفد العربي وانكماشه على نفسه ، وبدت لهم الفرصة سانحة لنيل اكبر نصيب ممكن من المكاسب والامتيازات في فلسطين ، فاعرب لويد جورج لكليمنصو عن رغبته في تعديل اتفاق لندن بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩١٨ ، بما يضمن توسيع حدود فلسطين الشمالية حتى نهر الليطاني بحيث تضم مجـاري الاردن واليرموك والحاصباني ، واعطاء بريطانيا امتيازاً بمد خط حديدي بين الموصل والاسكندرون لربط العراق بالمتوسط ، واقترح عليه في مقابل هذه المطالب الاقرار لفرنسا بسلطة كاملة على لبنان وكيليكيا والمنطقة الساحلية الممتدة بينهما .

رفض كليمنصو قبول هذه المطالب ، ولا سيما تلك المتعلقة بتوسيع

حدود فلسطين الشمالية ، معتبراً انها تؤمن مصالح البريطانيين واليهود دون غيرهم ، وراح يؤكد على لويد جورج أن فرنسا حريصة على تنفيذ اتفاق سايكس ــ بيكو والتعديـلات التي تمت بينهما حول بعض بنوده في اتفاق لندن الاخير ، وانه ما يزال مقيماً عند رأيه برفض قبول فيصل مندوباً رسمياً في المؤتمر ، « لأن الدول الحليفة لم تعترف بالحجاز دولة محاربة ».

أحرج هذا الامر الاخير رئيس الحكومة البريطانية ، ولم يكن بوسعه أن يعيد الأمير خائباً الى بلاده، وهو أدرى بالنتائج التي ستترتب على مخطط السياسة البريطانية في الشرق من جراء هـذا الرفض ، فالح على كليمنصو ليعود عن موقفه ، وأكد له بأن قبول الوفد الحجازي في المؤتمر لن يؤثر باي وجه على الاتفاقات السابقة بين بلديهما حول الشرق .

قُبل فيصل ممثلاً رسمياً للحجاز في المؤتمر . ولما تناهى اليـه ان لجنة العشرة عاكفـة على تقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى، رفع اليها في ٢٩ كانون الثاني مذكرة عرض فيها بعض وجوه القضية العربية ، فقال : « لقد أتيت باسم والدي الذي لبى دعوة بريطانيا وفرنسا فقاد الثورة العربية على الترك ، لأطالب بان يُعترف بالسيادة والاستقلال القائمين على ضمان عصبة الامم ، للشعوب الناطقة بالعربية والقاطنة في ذلك الجزء من آسيا الممتد من خط الاسكندرون ــ ديار بكر الى المحيط الهندي ، على ان يستثنى منه مملكة الحجاز ، وهي دولة ذات سيادة ، وعدن التابعة لبريطانيا العظمى . وهناك أمور يمكن تقريرها بعد التأكد من رغبات كل من هذه البلدان ، منها تثبيت كيان الدول القائمة في تلك المنطقة وتعديل الحدود فيما بينها ، أو بينها وبين الحجاز وعدن ، واقامة دول جديدة اذا قضت الحاجة وتعيين الحدود بينها . وستقدم حكومتي ، عندما يحين الوقت ، مقترحات مفصلة حول هذه الامور » .

وأضاف فيصل : « انني استند في طلبي هذا الى المبادىء التي اعلنها

الرئيس ولسون . وثقتي كبيرة بأن الدول العظمى ستقيم وزناً لمستقبل القيم الروحية والفكرية للشعوب العربية ، أكثر من المصالح المادية التي يمكن ان تكسبها منها » .

لم تعط لجنة العشرة هذه المذكرة ما تستحق من اعتبار ، فقررت في اليوم التالي (٣٠ كانون الثاني) فصل ارمينيا وسوريا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية عن تركيا ووضع كل منها ، ما عدا الجزيرة ، تحت وصاية احدى الدول الكبرى ، ثم دعت فيصل « رفعاً للعتب » لعرض مطاليبه رسمياً على مؤتمر الصلح . وفي ٦ شباط مثل الأمير امام اللجنة والقى عرضاً مفصلاً لمراحل القضية العربية مشيراً الى التضحيات الجسام التي تكبدها العرب بطيبة خاطر دفاعاً عن قضية الحلفاء في اثناء الحرب أملاً بالحصول على حقهم بالاستقلال والوحدة . وختم بيانه معترفاً بوضع العراق الخاص وبضرورة منحه مساعدات مالية وفنية من دولة اجنبية دون ان يذكر بريطانيا ، وان كان لا يقصد سواها ، وبضرورة وضع نظام خاص لفلسطين ، ومنح لبنان حكماً ذاتياً باشراف فرنسا ، ثم ندد باتفاق سايكس — بيكو بعبارات لا تجريح فيها .

وفي اثناء النقاش الذي دار في اعقاب هذا البيان طلب فيصل بأن يرسل المؤتمر لجنة استفتاء دولية الى بلدان الشرق العربي لتتأكد من رغبات سكانها في أمر مستقبلهم السياسي . فاجأ هذا الاقتراح كلاً من لويد جورج وكليمنصو فعارضاه بشدة . أما ولسون فلم يكن بوسعه غير التظاهر بتأييده لأنه يشكل جزءاً أساسياً من نقاطه الأربع عشرة التي تقضي بمنح الشعوب حق تقرير مصيرها . ولما تباينت وجهات النظر بين الاعضاء حول هذا الامر ، قرروا تأجيل البحث فيه الى جلسة اخرى .

كانت الحكومة البريطانية مزمعة على رفض وجهة النظر الولسونية بحق الشعوب في تقرير مصيرها . ولم يكن يخامرها شك في أن هذه الشعوب ستطالب بحريتها واستقلالها . فاغتنم لويد جورج الفرصة وأبلغ كليمنصو أنه

لن يتراجع عن تنفيذ الاتفاقات السابقة مع فرنسا حول سوريا ولبنان . ونزل عند طلب اللجنة الصهيونية فكرر على الرئيس الفرنسي في ٨ شباط أي بعد يومين فقط من سماع بيان فيصل الهادىء المعتدل ، اعادة البحث في توسيع حدود فلسطين شمالاً حتى نهر الليطاني . ولم يكن كليمنصو سهل الانقياد ، فرفض أيضاً استجابة هذا الطلب وابلغ حكومة لندن رسمياً في مذكرتين بتاريخ ١٥ شباط و ١٧ آذار ، أنه لا يسعه العودة عن أمر تم الاتفاق عليه ، وأن بريطانيا اذا كانت غير راغبة في طي البحث نهائياً في مسألة توسيع حدود فلسطين الشمالية حتى الليطاني فانه ، أي كليمنصو ، يفضل العودة الى اتفاق ١٩١٦ بصيغته الأولى .

هناك أسباب عديدة حملت الرئيس الفرنسي على الوقوف هذا الموقف ، لعل منها ما عرف عنه من قوة الشكيمة والعناد وكرهه للعودة في صباحه عما أقره في أمسه . ولكن هناك أموراً اخرى سياسية حملته على أن يلتزم هذا الموقف ، منها قلة ثقته بالبريطانيين وعدم اطمئنانه الى حسن نواياهم تجاه مصالح فرنسا في الشرق ، وكرهه الشخصي للصهيونيين واقتناعه بأنهم اداة لخدمة المصالح البريطانية وحدها . ناهيك عن حرصه على ارضاء العرب بالتظاهر في الدفاع عن حقوقهم بفلسطين ، واعتقاده بأن فرنسا لن تخرج من لبنان ابداً . فمصلحتها اذن أن لا تفرط بمناطقه الجنوبية الغنية بالمياه .

في هذا الوقت كان الصهيونيون يجدّون في وضع مشروع باقامة دولتهم يكون أساساً للبحث في مؤتمر الصلح . وكان بعض المتطرفين منهم يريدون المطالبة بكامل المنطقة الساحلية الممتدة من سيناء الى جبال طوروس بما فيها سهل البقاع وحوران ووادي الاردن . ولكن بعض القائمين على اللجنة الصهيونية رأوا ان مؤتمر الصلح لن ينزل عند هذا الطلب فركزوا مساعيهم عندئذ كي تشمل الدولة اليهودية المزمع انشاؤها فيما بعد ، سهل البقاع وحوران لغناهما بالقمح ، ونهر الليطاني وحوض الأردن وروافده لأنها العمود الفقري لحياتها الاقتصادية . وحمل الصهيونيون لويد جورج على الدفاع

أمام مؤتمر الصلح عن هذه المطالب بحجة أن وعد بلفور ، الذي تعهدت بريطانيا بتنفيذه ، مبهم في تخطيط حدود الوطن القومي اليهودي .

دعيت اللجنة الصهيونية للمثول امام لجنة العشرة في ٢٧ شباط ١٩١٩ ، فكرر اعضاؤها ما جاء في سلسلة المذكرات التي كانت قد رفعتها اللجان الصهيونية إلى مؤتمر الصلح ، وفيها تطلب أن يقدم أعضاء المؤتمر المساعدة لليهود لبناء وطنهم القومي في فلسطين ، وتعديل حدودها شرقاً وشمالاً بحيث تضم أحواض الليطاني والاردن وروافدهما ، «وتسليم سلطة الحكم العليا في فلسطين الى عصبة الامم على ان يعهد الى بريطانيا بالانتداب عليها وان تُلزم هذه بالعمل على وضع البلاد في احوال ادارية وسياسية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومي اليهودي ، وفي النهاية الدولة اليهودية فيها » .

ولتحقيق هذه الغاية طالبت اللجنة الصهيونية بأن يفرض المؤتمر على الدولة المنتدبة تنفيذ الأمور التالية :

١ ـ تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وتسهيل اقامة اليهود فيها .

٢ ـ قبول مساعدة مجلس يمثل يهود العالم بأسره للأشراف على بناء الوطن القومي .

٣ ـ ان يعطى هذا المجلس (الوكالة اليهودية فيما بعد) حق الافضلية في استثمار الثروة الطبيعية بفلسطين وتحقيق المشاريع العامة فيها .

٤ ـ انشاء ادارات ذاتية يهودية في فلسطين ضمن الشروط التي تسمح بها حالة البلاد العامة .

وعندما سئل وايزمن ، رئيس اللجنة الصهيونية ، عما يقصد بالوطن القومي اليهودي وكيفية تحقيقه قال : « المقصود أن يتم تدريجياً تكوين قومية يهودية ، وخلق ادارة في البلاد تساعد عن طريق الهجرة اليهودية على جعل فلسطين يهودية بقدر ما هي انكلترا انكليزية » .

وقد حاول بعض اليهود المعتدلين وضع حد لاطماع اللجنة الصهيونية ولسياستها التي ترمي الى إحراج اليهود في العالم وفي البلاد العربية ، فألقى سيلفان ليفي عضو الاتحاد الاسرائيلي أمام لجنة العشرة في ٢٧ شباط ١٩١٩ بياناً قال فيه : « سأقف موقف المؤرخ الامين الذي يدرس القضية بنزاهة وتجرد ولا يحاول اخفاء المصاعب . إن أول العقبات التي تعترض طريق انشاء الوطن القومي هي قضية النسبة بين ضيق الاراضي الفلسطينية وملايين اليهود المدعوين للمهاجرة اليها من اوروبا الشرقية . والعقبة الثانية هي أن البلاد في حالتها الحاضرة لا تستطيع استيعاب عدد كبير من السكان الجدد ، ففيها اليوم ستماية أو سبعماية ألف عربي ، ومن المستحيل أن تستوعب عدداً من اليهود يضاهي هذا العدد . ولا يجوز أن يغرب عن البال أن اليهود ، وقد عاشوا في اوروبا ، يصعب عليهم ان يألفوا نوع المعيشة التي يكتفي بها العربي . والعقبة الثالثة هي أن المهاجرين اليهود سيفدون من اوروبا الشرقية اي من بلاد ذاقوا فيها انواع الظلم والاضطهاد ، وسيحملون معهم احقادهم القديمة واهواءهم فيجعلون من فلسطين مركزاً للشغب والاضطرابات .

« ان الهيئة التي أوجدت عصبة الامم تدرك تمام الادراك أن الأمم لا ترتجل ارتجالاً وان وجود بعض الاماني المشتركة لا يكفي لخلق وحدة قومية متينة . القضية اليهودية قضية جد معقدة . فاليهود الوافدون من بولندا والقفقاس والبلقان والمغرب واسبانيا وغيرها من البلدان ، لن يلاقوا سهولة في التفاهم والانسجام فيما بينهم . ان تآلف هذه العناصر المختلفة وصهرها في بوتقة قومية واحدة يتطلب وقتاً قد يكون طويلاً .

ليس من اللياقة في شيء ان يطالب اليهود بامتيازات خاصة بفلسطين في الوقت الذي تتأهب فيه الدول للاعتراف لهم بالمساواة مع سائر مواطنيها وبضمان جميع حقوقهم . إن التجارب تدل على أن منح مثل هذه الامتيازات لا يجدي نفعاً لأحد : لا للواهب ولا للموهوب » .

لم يلق هذا الصوت آذاناً صاغية في اوساط المؤتمر ، ولم يكن له أي صدى في ضمير القائمين عليه ، فأعلن لويد جورج موافقته على مطالب اللجنة الصهيونية كلياً ، وقال ولسون لأعضائها « إنني موافق على تنفيذ الوعد الذي قطعته لكم حكومة صاحب الجلالة والذي يؤيد طموحكم وقضيتكم التاريخية في فلسطين ، ومقتنع بأن الدول الحليفة ، بالاتفاق التام مع حكومتنا وشعبنا توافق هي ايضاً على وضع اساس لإقامة حكومة يهودية في تلك البلاد » .

أما كليمنصو فبقي عند موقفه في رفض طلب لويد جورج واللجنة الصهيونية بضم الليطاني وجنوبي البقاع ومجاري الاردن الى فلسطين ، فراح بعض المسؤولين البريطانيين ، احراجاً له وتشفياً ، يشجعون سراً الحكومة الايطالية على المطالبة بكيليكيا التي يحتلها الجيش الفرنسي منذ اعلان الهدنة في مودروس والتي تخضع حسب اتفاق سايكس – بيكو للسيادة الفرنسية . وتحقيقاً لهذه السياسة حمل لويد جورج اعضاء لجنة العشرة ، في آذار ١٩١٩ ، على السماح لايطاليا باحتلال أضاليا في آسيا الصغرى تنفيذاً لاتفاق سان جان دي مورين (١) .

وفي أواسط آذار عادت لجنة الاربعة للبحث في مسألة ارسال لجنة الاستفتاء الدولية الى الشرق ، فحاول لويد جورج وكليمنصو حملها على الاقلاع عن هذه الفكرة بحجة أن أبناء تلك البلاد بحالة جهل وفقر وتأخر لا تخولهم حق اختيار الدولة المنتدبة بحرية ووعي كاملين ، وعرضا على ولسون استرضاءً منح الولايات المتحدة امتيازات اقتصادية هامة في المنطقة ووضع ارمينيا تحت انتدابها . رفض الرئيس الاميركي هذه العروض ، وكان يعلم حق العلم أنها تقضي على مركزه وهيبته في الاوساط الدولية ولدى أعضاء الكونغرس الاميركي ، الذي اخذ يميل شيئاً فشيئاً الى الأخذ بسياسة الانعزال عن مشاكل أوروبا ، فأصر على تنفيذ مبدئه في حق الشعوب بتقرير مصيرها ،

(١) راجع الجزء الرابع ص ٢١٧ .

واختار هنري كينغ عميد كلية اوبرلين وتشارلز كراين أحد مستشاريه عضوين أميركيين في لجنة الاستفتاء الدولية .

وفجأة تراجع لويد جورج عن معارضته في ارسال اللجنة ، واختار هنري مكماهون المندوب السامي السابق في مصر والميجر هوغارت عضوين بريطانيين فيها . وجاء هذا التراجع البريطاني يحرج موقف كليمنصو ، ويزيده ايماناً بأن ارسال لجنة الاستفتاء الى الشرق ، ليس سوى خديعة بريطانية يقوم بتنفيذها عن غير قصد الرئيس الاميركي ، وأن الغاية منها القضاء على النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة . وكان كليمنصو على اقتناع تام بأن السوريين سيطالبون بالاستقلال أو بوصاية بريطانية محدودة عليهم ، كما أن معظم اللبنانيين ليسوا متحمسين للسير في ركاب فرنسا الاّ اذا ضمنت لهم استقلالهم ووحدة بلادهم . وتراءى له الخطر الكبير على مقام فرنسا في افريقيا الشمالية اذا قامت شعوبها تطالب هي ايضاً بحق تقرير المصير .

وتبدو شكوك كليمنصو هذه تجاه السياسة البريطانية جلية في طيات محضر الجلسة السرية التي عقدتها لجنة الاربعة في ٢٠ آذار والتي جاء فيها : « قال المستر لويد جورج يخيل لمن يطلع على موقف المسيو بيشون وزير الخارجية الفرنسية ، أن مسألة الانتداب على سوريا هي مشكلة قائمة بين بريطانيا وفرنسا . والواقع أن هذه المسألة لا تشكل قضية بالنسبة لبريطانيا ، وأود أن اقول على الفور بأننا خالون من الغرض في هذا العام كما كنا خالين منه عام ١٩١٢ . واذا طلب المؤتمر الينا الانتداب على سوريا أجبنا بالرفض ... » .

وتراشق الرئيسان التهم في هذه الجلسة ، ولا سيما عند بحث مسألة توسيع حدود فلسطين الشمالية ، فقال كليمنصو للويد جورج ، حسب ما جاء في محضر الجلسة : « لو كنت قلت لي في اثناء اجتماعنا في كانون الاول

١٩١٨[1] ، عندما طلبت ضم الموصل الى مناطق النفوذ البريطاني ، انك تريد اخذ مناطق اخرى واسعة في الشرق والجنوب ، لكنت اجبتك منذ ذلك الحين بأنني ارفض التنازل عن الموصل » .

والحقيقة أن لويد جورج لم يكن يقل عن كليمنصو معارضة في ارسال لجنة التحقيق الدولية لعلمه أن أهل العراق وفلسطين سيطالبون بالاستقلال ، وأن هذه البادرة سيكون لها نتائج جد وخيمة على مستقبل علاقات بريطانيا بمصر ، اذ ان المصريين سيغتنمون الفرصة للمطالبة هم ايضاً بحق تقرير مصيرهم اسوة بالشعوب العربية الاخرى . ولكن موافقة لويد جورج على ارسال اللجنة وتسمية العضوين البريطانيين فيها كانت لعبة سياسية بارعة ارضى بها فيصل ظاهراً ، وأثار الصهيونيين على الرئيس الاميركي لأن العرب في فلسطين الذين يشكلون ٩٦٪ من السكان ، سيرفضون جعل بلادهم وطناً قومياً لليهود ، فضلاً عن الأثر السيء الذي يتركه موقف ولسون في الاوساط السياسية الفرنسية التي كانت تخشى ردة الفعل في امبراطوريتها الواسعة ولا سيما في الشمال الافريقي .

واصاب لويد جورج جميع أهدافه . فحين علم فيصل بموافقة الرئيسين الاميركي والبريطاني على إرسال اللجنة أخذته نشوة الفرح وعادت إليه ثقته بحلفائه البريطانيين ، الاّ ان نشوته هذه ما لبثت ان خبت حين شن الصهيونيون حملة شديدة في الاوساط البريطانية والاميركية على قرار ارسال اللجنة ، فامتنع عندئذ لويد جورج عن المشاركة فيها . أما ولسون ، فاعتبر ان تراجعه دون مبرر في تلك الظروف الدقيقة ، مشين بكرامته ، فقرر الانفراد بارسال الوفد الاميركي في لجنة الاستفتاء الى الشرق بعد أن قطع للصهيونيين عهداً بأن لا يأخذ توصياته حول فلسطين بعين الاعتبار .

---

(١) راجع الصفحة ١٢ .

الفصل الثاني

لجنة الاستفتاء الاميركية في الشرق

(٣٠ نيسان - ٢١ تموز ١٩١٩)

حمل موقف ولسون من لجنة الاستفتاء الدولية كلاً من كليمنصو ولويد جورج على حث المساعي لتنسيق سياستهما في الشرق ، في اطار معاهدة سايكس – بيكو واتفاق لندن بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩١٨ . وكانت أولى نتائج هذه المساعي موافقة بريطانيا على سحب جيوشها من سوريا وكيليكيا لتحل مكانها جيوش فرنسية .

أوقع بيد فيصل لمّا ترامى اليه هذا الخبر ، فاجتمع الى الرئيس الفرنسي في ١٦ نيسان وحاول اقناعه بالعدول عن ارسال كتائب جديدة الى تلك المنطقة التي يخيم عليها الهدوء بانتظار قرار مؤتمر الصلح ، مشيراً الى ان هذا التدبير العسكري لا مبرر له وقد يؤدي الى عواقب وخيمة على العلاقات بين العرب وفرنسا . ولكن كليمنصو ظل عند موقفه ، مؤكداً على « ضرورة اثبات الوجود الفرنسي في سوريا » . واقترح على فيصل ، استرضاءً، بأن يرفع فيها العلم العربي الى جانب العلم الفرنسي .

ترك الأمير باريس عقب هذا الاجتماع عائداً الى دمشق وقد وضح لديه

بأن فرنسا عازمة على احتلال سوريا بتأييد ضمني من بريطانيا ، ولكنه كان يرى في لجنة الاستفتاء الاميركية الأمل الاخير لانقاذها من هذا الاحتلال ، اعتقاداً منه بأن ولسون جاد بتنفيذ سياسته في منح الشعوب حق تقرير مصيرها .

وصل فيصل الى دمشق في اوائل نوار ١٩١٩ فعاوده التشاؤم عندما رأى البلاد في حالة مريعة من الاضطراب والفوضى ، واقلقه قيام معارضة شديدة عليه ، تتهمه فئة منها بالتخاذل والتواني والميل الى التفاهم مع الفرنسيين والبريطانيين ، وتنادي فئة أخرى بأنه دخيل على البلاد لا يسعى الى استقلالها وانما الى تأمين عرش له ولاحفاده فيها .

ولم تكن الأيدي الاجنبية بعيدة عن قيام هذه المعارضة ، فاضطر الامير الى نشر بيانات مسهبة حدّد فيها بعض وجوه السياسة الاوروبية في مؤتمر الصلح تجاه العرب وما كان موقفه منها ، فقال في أحد هذه البيانات : « عند ذهابي الى باريس للمشاركة في مؤتمر السلم رأيت أمم الغرب في جهل عميق عن احوال العرب . فالاوروبيون لا يعرفون عنهم إلاّ ما قرأوه في حكايات الف ليلة وليلة ، ويظنون العرب اليوم كما كانوا بالأمس ، أي عرب البادية الذين يعيشون في الصحراء . وأما باقي سكان البلاد العربية المتقدمة في الحضارة والرقي فلا يعدونهم عرباً . وقد حملني هذا الواقع على أن أصرف وقتاً طويلاً لأفهم هذه الأمم الحقيقة وأثبت لها أن أبناء البلاد الواقعة شرقي البحر المتوسط والبحر الاحمر وغربي الخليج والتي تمتد شمالاً حتى جبال طوروس يشكلون امة عربية واحدة ...

« وقد شرحت لاعضاء المؤتمر مطالب العرب القومية ، وبينت انواع المعونة التي قدموها للحلفاء اثناء الحرب ، فاعترفوا باستقلال البلاد العربية مبدئياً . ولكنهم لمّا كانوا غير مطلعين على درجة الرقي التي جازتها الامة العربية اليوم ، وضماناً للسلم فيها ، رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية لترى الحقيقة بأبصارها . وها هي قادمة اليكم .

« إن سوريا والحجاز والعراق قطاعات عربية . وأبناء كل منها يطالبون اليوم بالاستقلال ... نحن لا نرضى أن نبيع استقلالنا لقاء ما نحتاج إليه من المعونة في بدء عهدنا السياسي . اننا نريد أن نأخذ ما نحتاجه منها بثمنه أي بدراهم معدودة ... » .

لم تُدخل هذه التأكيدات الطمأنينة على الشعب السوري ، وقد رشحت اليه انباء عن رفض بريطانيا وفرنسا وايطاليا المشاركة في اعمال لجنة الاستفتاء الدولية فأصبحت اميركية صرفة غير مضمونة النتائج . وكان مكتب الاستعلامات الفرنسي يغذي بسخاء الحملة على فيصل بما لديه من وسائل مادية مغرية ، فراح عيونه يتهمون الامير بأنه « باع البلاد » من الاجانب ، واعترف بوعد بلفور ، واتفق مع وايزمن على تقديم فلسطين هدية رخيصة للصهيونيين ....

أقلقت هذه الانتقادات فيصل ، وما كان يجهل أثرها السيء في الرأي العام العربي ، فأنكر أن يكون قد وقّع أي اتفاق مع رئيس اللجنة الصهيونية. وأعاد هذا التأكيد على الوفد الفلسطيني الذي قدم لزيارته في دمشق بقوله : « وأما ما جاء في بعض الصحف من الاقوال عن اتفاق مندوبي العرب مع المندوبين الصهيونيين واظهارهم الارتياح التام للهجرة الصهيونية ، وقبولهم بفصل فلسطين عن سوريا ، فذلك أمر لا أظنه إلاّ ملفقاً . ليس للعرب في اوروبا مندوب سوى محمد رستم حيدر ، ولا يستطيع محمد أن يقبل بتجزئة البلاد العربية السورية قط . دع عنك الهجرة الصهيونية وهي اكبر من كل داء . كونوا على ثقة من قولي هذا وطمئنوا الشعب الفلسطيني الذي بهرني بصدق وطنيته واخلاصه ... » .

وردّ الصهيونيون على انكار فيصل اتفاقه مع وايزمن بنشر صورة عنه في الصحف الاوروبية ، فتحرج موقفه لدى اعوانه والمقربين اليه واشتد ساعد معارضيه ، وتجرأ بعضهم عليه ، فاضطر في ١٩ نيسان الى طلب منحه

سلطة كاملة لمفاوضة الفرنسيين والبريطانيين في أمر مستقبل البلاد ، أو يقفل عائداً الى الحجاز .

هـذا الموقف الحازم لفيصل جعل معظم السوريين يقبلون بمطلبه والاعتراف بزعامته ، ولم يكن في العالم العربي شخصية سواه تتمتع بمؤهلات القيادة التي تفرضها الظروف الدولية واجواء مؤتمر الصلح آنذاك .

أخذ فيصل يعد العدة لاستقبال لجنة الاستفتاء الاميركية . وما ندري العوامل التي جعلته يتفاءل بنتيجة أعمالها ، وهو أدرى بالخلاف الذي ذرّ بين اعضاء لجنة العشرة حول ارسالها ، وأعلم بنوايا الفرنسيين في احتلال البلاد ، وعزم الصهيونيين على الاستئثار بفلسطين بمساعدة البريطانيين والاميركيين ، فقال في بيان ألقاه في حلب خلال حزيران : « ان الامم وأخص منها تلك التي حاربت لنصرة الحرية والمبادىء السامية ، هي التي منحتكم حق الحرية والاستقلال منحاً باتاً لا مشاحة فيه .... ستكون اللجنة المرسلة من قبل الأمم التي حاربت واياكم شاهداً إما لكم أو عليكم . واذا لم تحكم بما تبتغيه فالأمة هي الجانية .... » .

هذا التصريح الذي يحمّل الشعب السوري مسؤولية فشل اللجنة — وما من سبب يشير الى نجاحها بعد ان رفضت فرنسا وبريطانيا المشاركة فيها — يدعو الى الاستغراب والتساؤل ويزيد الكثيرين من رجال السياسة اقتناعاً بأن الأمير كان يعيش بعيداً عن واقع السياسة الاوروبية وملابسات مؤتمر الصلح .

وراح فيصل يهيء الاجواء في سوريا ولبنان وفلسطين لتكون مطالب شعوبها من اللجنة واحدة الاهداف . وكان كليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية ميالاً الى التفاهم مع فيصل لعدم اطمئنانه الى سياسة بريطانيا في الشرق ، ولاقتناعه بأنها تتعارض في كثير من وجوهها مع مصالح فرنسا ، فطلب الى جورج بيكو المندوب السامي المقيم في بيروت ، ان يسعى الى الأمير ويباحثه في تسوية المسألة السورية بما يؤمن مصالح الفريقين . .

طلب فيصل في اجتماعه الاول بدمشق مع المندوب الفرنسي في ١٧ نوار الغاء اتفاق سايكس — بيكو ، واقامة دولة مستقلة في سوريا تضم الموصل وفلسطين ، على ان ينشأ في المنطقة الساحلية ادارة وطنية تحت الانتداب الفرنسي ترتبط بالدولة السورية العتيدة بوحدة او اتحاد وفقاً لرغبات سكانها . وألح بأن تعلن حكومة باريس ببيان رسمي موافقتها على هذه التسوية قبل وصول لجنة الاستفتاء الاميركية الى الشرق .

ولم يكن بيكو ومن معه من مدنيين وعسكريين يؤيدون سياسة كليمنصو في التفاهم مع فيصل ، وكانوا يرون في إقامة عرش هاشمي في سوريا خطراً كبيراً على مصالح فرنسا في الشرق ، فراحوا يشدون عضد معارضي الأمير في الجزيرة وحلب وبلاد العلويين . وتبادر لأعضاء مجلس الادارة في جبل لبنان أن المفاوضات بين فيصل وبيكو لن تضمن حرية بلادهم وامتيازاتها السابقة ، فاتخذوا في ٢٠ نوار ١٩١٩ قراراً « بالمناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه » ، ثم بأن « الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية المساعدة تتفقان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة» . وهكذا قطعوا الطريق على مطالب الحكومة الفيصلية التي كانت تعتبر لبنان جزءاً من سوريا يتمتع باستقلال ذاتي فحسب . ولم يأبه كليمنصو لهذا القرار فطلب الى بيكو في ١٨ حزيران ان يبلغ الأمير موافقته على اقامة الدولة السورية في الداخل والبدء بالمفاوضات معه لتحديد نوع ارتباطها بالمنطقة الساحلية ، واشار الى انه ملتزم تجاه حكومة لندن في اتفاق سابق (٢ كانون الاول ١٩١٨) يقضي بوضع الموصل وفلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني .

وصلت لجنة الاستفتاء الاميركية[١] الى يافا في ١٠ حزيران ١٩١٩ ، فتبين

(١) عرفت هذه اللجنة ايضاً بلجنة كينغ — كراين نسبة الى العضوين البارزين فيها : هـنري كينغ ، وتشارلز كراين .

لها ان دعاة البريطانيين والفرنسيين قد نشروا في طول البلاد وعرضها أنها لا تتمتع بصفة دولية وأنها قادمة للدعاية من أجل وضع سوريا ولبنان وفلسطين والعراق تحت الانتداب الاميركي ، فاضطرت الى تكذيب هذه الاشاعات والى اذاعة بيان جاء فيه : « ان الشعب الاميركي ليس له مطامع سياسية في اوروبا والشرق الأدنى ، وهويفضل ، على قدر الامكان ، تجنب كل ما له علاقة بالمشاكل في خارج بلاده ، ويتمنى ان يسود السلام العالم . وبهذه الروح يرغب في التعرف إلى مشاكل الشرق الادنى .... فغاية الوفد الاميركي الموجود في البلاد الآن هي الوقوف ، جهد المستطاع ، على احوال السكان ورغباتهم ليكون الرئيس ولسون على بينة من الحقائق في كل سياسة يدعى الى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الادنى ، سواء كان ذلك في مؤتمر الصلح او في عصبة الامم ... » .

بقيت اللجنة في الشرق حتى ٢١ تموز ١٩١٩ فزارت اربعين مدينة وقابلت عدداً كبيراً من الوفود وتلقت حوالي ١٨٠٠ عريضة ، متوسعة هكذا في الاستفتاء الى ابعد حدود الممكن .

اقر المؤتمر السوري في اجتماعاته بدمشق خلال شهر حزيران مطالب الهيئات الشعبية ، ورفعها الى اللجنة في ٢ تموز ، وهي تؤكد على وحدة البلاد السورية ، بما فيها لبنان وفلسطين ، واستقلالها ، وقبول مساعدات اقتصادية وفنية من الولايات المتحدة واذا اعتذرت فمن بريطانيا ، كما اعلن رفض قبول اية مساعدة من فرنسا .

كان قرار المؤتمر السوري هذا منسجماً مع الدعوة التي قام بنشرها اعضاء « الجمعية السورية الاميركية » و « الجامعة الوطنية لسوريا الجديدة » وبعض أساتذة الجامعة الاميركية في بيروت المقربين من الدكتور بلس ، بطلب وصاية الولايات المتحدة على أنها الضمان الحقيقي لوحدة سوريا من جبال طوروس الى شبه جزيرة سيناء بحجة انه ليس للدولة الاميركية نوايا استعمارية ،

وهي لم تشترك في اتفاق سايكس – بيكو ولا في تصريح بلفور ، بينما مطامع فرنسا وبريطانيا في الشرق واضحة وسياستهما الاستعمارية لا توحي بالثقة ولا تحمل على الاطمئنان .

لم تقف السلطات الفرنسية مكتوفة الايدي تجاه هذه الدعاية ، فراح رجالها يؤكدون في الاوساط الوطنية أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الوحدة السورية هي وهم لا يصدقه الا السذج ، وان الرئيس ولسون قد أيّد رسمياً وعد بلفور على الرغم من انه يتنافى مع سياسته القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها . وما قبوله بهذا الوعد الا دليل قاطع على انسياقه في ركب الصهيونية العالمية التي تسيطر على البيت الابيض ومرافق الاقتصاد الاميركي .

أما فيصل فقد ضاع في خضم هذه المتناقضات ، ولكنه نزل اخيراً عند مشيئة اعضاء المؤتمر السوري واقر بتوصياته ورفعها الى لجنة الاستفتاء .

واما اللبنانيون الذين لم يؤيدوا مطالب الامير فرفعوا عرائض الى لجنة الاستفتاء طالبوا فيها باستقلال لبنان في إطار الانتداب الفرنسي .

* * *

في هذه الاثناء نشر مؤتمر الصلح معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩ وفيها ميثاق عصبة الامم الذي اقر في المادة ٢٢ منه مبدأ الانتداب على البلاد العربية المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية على الوجه التالي :

« ان المستعمرات والاقاليم التي قضت نتائج الحرب الاخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها فيما مضى ، والتي تسكنها شعوب لا تستطيع حكم ذاتها بذاتها في الاحوال الشاقة التي تسود العالم الحديث ، ينبغي أن يطبق عليها المبدأ القائل ان خير هذه الشعوب وتقدمها هما امانة مقدسة في عنق المدنية ، وان تدمج في هذا الميثاق الضمانات اللازمة لحسن اداء هذه الامانة . وان خير طريقة لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو ان يُعهد بتدريب

AUB LIBRARY

هذه الشعوب الى الأمم الراقية التي تستطيع بفضل مواردها وخبرتها او موقعها الجغرافي ، الاضطلاع بهذه المسؤولية على خير وجه ، وان تتولى هذه الأمم تدريب هذه الشعوب بصفتها منتدبة من قبل عصبة الامم » .

« ان بعض المجتمعات التابعة سابقاً للامبراطورية التركية بلغت مرحلة من التقدم يمكن معها الاعتراف باستقلالها اعترافاً مقيداً بشرط قيام دولة منتدبة يعهد اليها تقديم المشورة الادارية والمساعدة لهذه المجتمعات حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه [كل منها] القيام بنفسها منفردة بمتطلبات الاستقلال . ويجب ان تكون رغبات هذه المجتمعات قاعدة اساسية في اختيار الدولة المنتدبة » .

« ويجب على كل دولة منتدبة ان تقدم للمجلس تقريراً سنوياً عن البلاد التي عهد بها اليها » .

« اما درجة السلطة والرقابة او الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة فيحددها المجلس تحديداً صريحاً في كل حالة ، اذا لم يكن قد تم الاتفاق عليها من قبل بين اعضاء عصبة الأمم ... » .

وجاء نص هذه المادة غامضاً يحتمل التأويل . فأكدت ان الانتداب رسالة تمدينية غايتها ترقية الشعوب والأخذ بيدها نحو التقدم والاستقلال ، ولكنها لم تشر الى مدة استمراره، وكيف ينتهي، والى حدود السلطة المنتدبة، فبقيت هذه الامور معلقة عن قصد لتحلها الدولة المنتدبة وفق مصالحها وأهوائها .

ونصت معاهدة فرساي ايضاً في مادتيها ١٤٧ و ١٤٨ على اعتراف المانيا بالحماية البريطانية على مصر ، وعلى تنازلها عن « حقوقها » في نظام الامتيازات الاجنبية فيها ابتداء من ٤ آب ١٩١٤ اي من تاريخ اعلان الحرب ، كما اقرت بالغاء جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها مع الحكومة المصرية منذ ذلك التاريخ .

* * *

عادت لجنة كينغ ـ كراين الى اوروبا في ٢١ تموز ١٩١٩ . وفي ٣٠ آب قدمت تقريرها الى ولسون، فأوصت بالمحافظة على وحدة العراق ووحدة سوريا بما فيها فلسطين ، ومنح لبنان حكماً ذاتياً في اطار هذه الوحدة ، وبان توضع جميع هذه البلاد تحت الانتداب لمدة محددة على ان يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً . ورشحت الامير فيصل لعرش سوريا ، تاركة لأهل العراق حق اختيار ملك آخر عليهم . واقترحت بأن يعهد لبريطانيا بالانتداب على العراق ، وللولايات المتحدة بالانتداب على سوريا وبأن تبعد فرنسا عن هذه المنطقة بناء على طلب ابنائها وحرصاً على استقرار الأمن والسلام فيها .

وخص التقرير المسألة الفلسطينية بنصيب وافر فأوصى بضرورة كبح جماح الصهيونية « المتطرف القاضي باطلاق الهجرة الى فلسطين وبتأهيل البلاد الى ان تصبح يوماً ما دولة يهودية » وذكرت انه « في اجتماعات اللجنة مع ممثلي اليهود كانت هذه الفكرة تتكرر دوماً وهي ان الصهيونيين يتطلعون الى اليوم الذي يجرد فيه سكان فلسطين الحاليين من غير اليهود من املاكهم بمختلف أساليب الشراء » . واعتبرت اللجنة هذه السياسة عملاً استفزازياً وتعدٍ على حقوق السكان « ونقيضاً للمبادىء الديمقراطية التي نادى بها الرئيس ولسون » . واضافت قولها : « على مؤتمر الصلح ان لا يتجاهل شدة الشعور المعادي للصهيونية في فلسطين وسوريا . وليس من السهل الاستهانة به . ولا يعتقد اي ضابط بريطاني استشارته اللجنة بامكانية تنفيذ المنهج الصهيوني بغير قوة السلاح .... واذا كان اللجوء الى القوة ضرورياً في بعض الاحيان فلا يجوز على كل حال ان يقرر بخفة وان يستخدم لنصرة الباطل على الحق » . واوصت اللجنة بتعديل البرنامج الصهيوني تعديلاً اساسياً في مؤتمر الصلح وبتطبيقه تدريجياً بعد هذا التعديل بتحديد الهجرة وتنازل الصهيونيين عن فكرة تحويل الوطن القومي الى دولة يهودية . « فان أخذ بهذه التوصيات لم يعد ثمة مانع من ان تدخل فلسطين في دولة سورية موحدة كسائر المناطق السورية ، على ان تشرف لجنة دولية على الاماكن المقدسة فيها » .

تلقت الاوساط الفرنسية هذا التقرير باستنكار ، واكدت انه لا يعبر تعبيراً صادقاً عن اماني ابناء البلاد . وتلقته الاوساط البريطانية باستنكار اشد لا سيما في شطره المتعلق بفلسطين . فطلبت حكومة لندن الى الجنرال اللنبي القائد العام لجيوش الحلفاء في « بلاد العدو المحتلة » الاحتجاج لدى الأمير فيصل على مقررات المؤتمر السوري ، فقدّم إليه في ٩ ايلول ١٩١٩ مذكرة قال فيها : « إن بريطانيا ترفض رفضاً باتاً قبول الانتداب على سوريا ، وانها تؤيد وتعمل لتحقيق قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وانه لا يسعها ان تفرض على السوريين حكومة لا يريدونها . وختم مذكرته بقوله إنه اتخذ الوسائل اللازمة لقمع الفتن والاضطرابات بالقوة اذا قامت في اية بقعة من المنطقة الخاضعة لقيادته » .

اما ولسون فاستنكر هو بدوره توصيات اللجنة ، لجنته ، ولا سيما تلك المتعلقة بفلسطين . وكان حريصاً على تحقيق مطالب اليهود بانشاء دولة لهم فيها ، فأهمل التقرير اهمالاً تاماً ، وآثر الاخذ برأي « لجنة الشرق الادنى » في ادارة الاستخبارات الاميركية بواشنطن التي قدمت له توصيات كان لليهود اليد الطولى في وضعها ، فقالت بأن ينشأ في فلسطين دولة منفصلة عن الدول المجاورة توضع تحت الانتداب البريطاني « وان يدعى اليهود للاقامة فيها ، على ان يؤمن لهم مؤتمر السلام المساعدات اللازمة ويضمن الاعتراف بدولتهم اليهودية حالما تشكل بالفعل ... » .

كان موقف ولسون هذا من لجنته بداية فشل سياسته على الصعيد الدولي وايذاناً بانعزال الولايات المتحدة عن التدخل في شؤون الشرق الادنى تاركة أمرها لبريطانيا وفرنسا دون غيرهما من سائر الدول .

الفصل الثالث

القضايا العربية أمام مؤتمر الصلح

اتفاق فيصل - كليمنصو

(تموز ١٩١٩ - كانون الثاني ١٩٢٠)

خلا الجو للحكومتين الفرنسية والبريطانية بعد ان فشلت لجنة الاستفتاء الاميركية في الشرق ، فعقدتا العزم على تسوية مصالحهما في تلك المنطقة بما لا رجوع عنه .

استدعى الوفد البريطاني الى مؤتمر الصلح الجنرال اللنبي القائد العام لجيوش الحلفاء في الشرق للاشتراك في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من اجل تنفيذ اتفاق ٢ كانون الاول ١٩١٨ تمهيداً لوضع سوريا ولبنان وكيليكيا تحت النفوذ الفرنسي المباشر .

لم تدم المفاوضات طويلاً ، فاختتمت في ١٥ ايلول ١٩١٩ باتفاق يقضي بانسحاب الجيوش البريطانية من المنطقة الساحلية الغربية ومن كيليكيا في اول تشرين الثاني من تلك السنة ، وان تحل مكانها جيوش فرنسية فيما خلا المدن الاربع دمشق وحمص وحماه وحلب . ونص هذا الاتفاق ايضاً على ضم الموصل وفلسطين الى منطقة النفوذ البريطاني .

رأى الصهيونيون الفرصة مناسبة لاعادة البحث في توسيع حدود فلسطين الشمالية ، فطلبوا الى الرئيس الاميركي ان يسعى لدى الحكومة البريطانية لتبحث هذا الامر من جديد مع حكومة باريس . نزل ولسون عند هذا الطلب وكتب الى لويد جورج يقول « ان تحقيق مطالب الفرنسيين المستندة الى معاهدة سايكس — بيكو السرية ضربة قاضية على الوطن القومي اليهودي لانها تنافي طبيعة ارضه وتهمل حاجاته الاقتصادية . ان نجاح الصهيونية يتوقف على توسيع حدود فلسطين في الشمال والشرق لتشمل نهر الليطاني ومنابع الميـاه في حرمون ، اي سهلي حوران والجولان . ان لم يكن وعد بلفور الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة قصاصة من ورق فيجب ان تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه » .

والغريب ان يتبنى ولسون مثل هذه المطالب الظالمة في الوقت الذي كان يقرأ فيه تقرير لجنة كينغ — كراين ، لجنته ، وما تضمنه من فقرات مسهبة عن اهداف الصهيونيين القريبة والبعيدة في فلسطين ، فضلاً عن معارضتها لمبادئه القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها !!!

رفض كليمنصو قبول طلب ولسون ولويد جورج ، واصر على ابقاء حدود فلسطين كما رسمتها معاهدة نوار ١٩١٦ . ويبدو ان رئيس الحكومة البريطانية ظل مقيماً عند موقفه هذا فقال في البند السابع من المذكرة التفسيرية التي رفعها الى حكومة باريس حول اتفاق ١٥ ايلول : « ان الحكومة البريطانية مستعدة في أي وقت كان أن تبحث في أمر الحدود بين فلسطين وسوريا . واذا وقع خلاف بشأنها فأنها مستعدة بأن تقبل بتحكيم الشخص الذي يعينه الرئيس ولسون » .

ورأى اللبنانيون ان الفرصة موأتية لطلب ضم الاقضية الاربعة الى لبنان واعلان استقلاله في اطار الانتداب الفرنسي ، فتضمن حكومة باريس عندئذ استمرار تلك الحدود وتسلم منطقة لبنان الجنوبي الغنية بالمياه من مطامع

الصهيونيين . وفي هذا السبيل سافر البطريرك الماروني الياس الحويك الى باريس في اواخر صيف ١٩١٩ . وفي ٢٥ تشرين الاول قدم مذكرة الى مؤتمر الصلح وضعها الدكتور الفرد خوري طلب فيها الاعتراف باستقلال لبنان بحدوده التقليدية مشيراً الى ان اللبنانيين الذين هم كفؤ له بفعل مستواهم الثقافي العالي وتمرسهم بادارة شؤون بلادهم منذ قيام نظام لبنان الاساسي سنة ١٨٦١ ، لا يسعهم الاّ الرضوخ لارادة مؤتمر الصلح الذي قرر في المادة ٢٢ من شرعة عصبة الامم وضع البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية تحت الانتداب لاجل محدود ، والمطالبة بان تكون فرنسا الدولة المنتدبة عليهم « شرط ان لا يتعارض هذا الانتداب مع استقلالهم ونمو شعورهم القومي وحقهم في تنظيم وادارة شؤونهم والاشراف على سير العدالة في بلادهم » .

ونال الوفد اللبناني وعداً من كليمنصو ومن وزير خارجيته بيشون بتأييد مطالبهم والمحافظة على حدود لبنان ولا سيما تلك التي تفصله عن فلسطين .

دعا لويد جورج الامير فيصل لزيارة بريطانيا بغية اقناعه في قبول التسويات التي وضعها مع فرنسا في نطاق اتفاق سايكس — بيكو . فوصل الى لندن في ١٩ ايلول اي بعد اربعة ايام من توقيع اتفاق استبدال الجيوش البريطانية في سوريا وكيليكيا بجيوش فرنسية . اسقط بيد الامير حين أبلغ نص الاتفاق فاحتج عليه لدى الحكومة البريطانية فأكد له رئيسها في ١٩ ايلول ان هذا التدبير موقت وقد قبلت به بريطانيا لتخفيف اعبائها المالية الثقيلة . لم يقنع هذا القول الأمير فيصل فقدم في ٢١ منه مذكرة احتجاج الى لويد جورج جاء فيها :

« ١ — ان هذا الاتفاق الأخير مجحف تماماً بحقوق العرب ، ويخالف ما كانوا يتوقعونه من الحكومتين الحليلتين خاصة ، ومن العالم المتمدن عامة ، بعد الذي قاموا به في مقاتلة الخلافة وجعل البلاد المقدسة ميداناً للحرب ، انتصاراً لمبدأ جاهر به الحلفاء رسمياً في محافلهم وكتاباتهم المأثورة .

٢ ـ ان العرب ، الذين جرى الاتفاق على بلادهم وبدون علم منهم البتة ، لا يمكنهم ان يعترفوا بما وقع ، ولا ان يتحملوا تبعة الرضى بما يفضي الى بوارهم على غير اثم اجترحوه .

٣ ـ ان معاهدة ١٩١٦ التي جعلت دعامة هذا الاتفاق ليست معروفة رسمياً عند العرب ، ولا هي مما يسوغ ان يعول عليه بعد الذي وقع من اجماع الحلفاء والدول المشتركة على محو المعاهدات السرية ، وبعد البرقية التي تلقاها العرب.. بشأنها من وزارة خارجية جلالة الملك نفسها رداً على اعتراض والدي عليها عندما وقعت بيده نسخة منها منشورة في جريدة « المستقبل » الباريسية نقلاً عن صحف الشام التي نشرفيها جمال باشا التركي في حزيران ١٩١٨ تلك المعاهدة لاثارة الخواطر . وهذا نص البرقية : « ان البلشفيك لم يجدوا في وزارة الخارجية في بتروغراد معاهدة معقودة بل محاورات ومحادثات موقتة بين انكلترا وفرنسا وروسيا في اوائل الحرب لمنع المصاعب بين الدول اثناء مواصلة القتال ضد الترك ، وذلك قبل الثورة العربية . وقد غيّر جمال باشا جهلاً او خبثاً في مقصدها الاساسي واهمل شروطها القاضية بضرورة رضى الاهالي وحماية مصالحهم . وقد تجاهل ما وقع بعد ذلك من قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر وانسحاب روسيا من الحرب وهذا ما اوجد حالة اخرى تختلف عما كانت عليه بالكلية منذ أمد مضى » .[١]

« وقد زكّى هذا القول المنوط برضى الشعب ومشيئته ما فعلت الدولتان المعظمتان من تأكيد ذلك في المنشور الذي اصدرتاه معاً في تشرين الثاني سنة ١٩١٨ ،[٢] فضلاً عن قانون جمعية الامم الذي لم ينضب مداده بعد ، وآخرها بلاغ الكولونيل هارجن بحضور المسيو لافوركارد ان الحكومة البريطانية لا ترغم اي شعب على قبول انتداب لا يريده ...

(١) راجع الجزء الرابع صفحة : ٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

(٢) راجع الجزء الرابع صفحة : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

٤ ـ يأبى العرب ان يعترفوا بأمر لا علم لهم به ، وباجتماع لم يشهده احد منهم وبقرار لم يشتركوا فيه ، في الوقت الذي تستوي فيه مسؤولية الجميع لدى القائد العام لجيوش الحلفاء .

٥ ـ المعروف رسمياً ان التدابير الحاضرة المتخذة في سوريا هي تدابير موقتة ، وقد جاء في المذكرة الملحقة [باتفاق ١٥ ايلول] ان التدابير المقصودة موقتة ايضاً . فما معنى استبدال امر موقت بمثله ؟ وما الفرق بين التدبيرين حتى يقوم احدهما مقام الآخر ، ويعمل بموجبه بوقت غير مناسب ، ومع سهولة ابقاء الحالة حتى القرار الاخير ؟ واني احذر أولي الشأن من قادة الامم ان تنفيذ هذه الخطة الجديدة سيؤدي الى ما لا تحمد عقباه في البلاد العربية وتقع المسؤولية على عاتق الذي ابرم ذلك القرار الظالم الممقوت .

٦ ـ جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة الملحقة بأن هذا التدبير والتغيير في مواقع الحاميات العسكرية قد جرى على مقتضى عهود وتصريحات بريطانيا وفرنسا ليس فقط بينهما ، بل بين كل منهما وبين العرب . وبما أنني لا أملك نسخة من هذه العهود والتصريحات القاضية بتمزيق وحدة البلاد ولا سيما بين العرب وفرنسا مباشرة ، فأرجوكم ان تتفضلوا باعطائي نسخة منها موقعة . ولا علم لي بغير المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعرب . وهذه الفقرة مخالفة للاتفاق [بين الحسين ومكماهون] وللتصريح الذي اصدرته الحكومتان معاً سنة ١٩١٨[١] بأعطاء الشعب حرية تقرير مصيره .

٧ ـ ومع ان المعاهدة تذكر ان التدبير موقت فاني احتج بشدة على ما ورد في المذكرة الملحقة بها بشأن التخوم وتحديدها . واني ارى في ذكر الحدود واستعداد الحكومة البريطانية لقبول التحديد برهاناً قاطعاً على تجزئة البلاد وتدخلاً لا مسوغ له في تقرير مصيرها قبل ان يصدر اي قرار من مؤتمر الصلح في هذا الشأن .

(١) راجع الجزء الرابع صفحة : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

٨ – اني اسأل بريطانيا العظمى التي صرحت انها لا تقبل انتداباً في سوريا عما جرى بعهدها السابق الذي بنت عليه معاهدتها مع العرب . انها أكدت لهم انها تعترف باستقلال العرب وتأخذ بناصرهم ، فهل ترضى ان تقول لهم : لا شأن لي معكم الآن . ان مصالحي اليوم غير مصالحي بالامس ، وهي التي طالما جاهرت بانصاف الشعوب المظلومة ، وقاتلت دون الضعيف المستهدف للمطامع الخسيسة . ذلك ما أترك الحكم فيه لوجدان فخامتكم وللرأي العام البريطاني الكريم .

٩ – اذا كان لا بد من انسحاب الجيوش البريطانية من سوريا فلماذا لا تنسحب ايضاً سائر الجيوش الاوروبية وتترك المسؤولية للحكومة العربية المستعدة لقبول تلك المسؤولية لدى الحلفاء والدول المشتركة معهم لحماية الأمن العام في البلاد ريثما يبرم مؤتمر الصلح قراره بشأن مصير سوريا ..

« وفي الختام اطلب الغاء ذلك التدبير المقترح بين فرنسا وبريطانيا بالكلية لانه يخالف المراد من قانون عصبة الامم ويناقض العهود المبنية على اساس الشرف القومي، وانه فوق ذلك رجوع غير عادل الى سياسة الاستعمار اللاشعبي الذي ينبغي هدم بنيانه بعد هذه الحرب هدماً لا يقام بعده . وسيضطر العرب الى ان يدافعوا عن وحدتهم ووجودهم بأقصى ما لديهم من قوة وحمية . ثم انهم لا يعدمون وسيلة ينشرون فيها على العالم المتمدن اجمع ما جرى من تمزيق المعاهدات وتبديل الخطة الموضوعة مهما قيل من شأنها انها موقتة ، فان الحالة النفسية لأهالي البلاد تحملهم على الاعتقاد بان هذا الترتيب مقدمة الى تقسيم واقع ، ولن يقبلوا في ذلك معذرة او حجة . ولا أدري كيف رضي القائد – مع معرفته بتلك الحقائق – ان يعرّض البلاد التي ساعد على تحريرها الى قلاقل مؤكدة . ولا جرم انه من الانفع ترك الحالة على ما هي عليه او انسحاب الجيوش الاوروبية برمتها ريثما يبرم القرار الاخير » .

لم يكن لمذكرة فيصل هذه أي أثر في الاوساط الرسمية البريطانية ،

وأصر لويد جورج على تنفيذ اتفاق ١٥ ايلول متذرعاً تارة بالصعوبات المالية التي تعانيها الخزينة البريطانية ، وطوراً بارتباطاته السابقة مع فرنسا التي لم يكن بوسعه ، حسب زعمه ، التراجع عنها .

حاول فيصل بكل ما لديه من اسباب ووسائل حمل الحكومة البريطانية على تأجيل تنفيذ هذا الاتفاق ، بعد ان فشل في اقناعها بالغائه . فاتصل بالجنرال اللنبي في ٢٢ ايلول وكتب الى لويد جورج مرة ثانية في اليوم التالي (٢٣ منه) مطالباً بابقاء الوضع الراهن في الشرق ريثما يبت مؤتمر الصلح بصورة نهائية في قضايا الامبراطورية العثمانية . وما كان يحمل فيصل على الالحاح في هذا الطلب هو حرج موقفه من حكومة باريس بعد ان نُشر فيها تقرير لجنة كينغ – كراين الاميركية ، ورفض المؤتمر السوري رفضاً قاطعاً التعاون مع فرنسا وقبول مساعدات فنية واقتصادية منها ، ثم لاقتناعه اخيراً بان التسوية التي تمت في دمشق مع جورج بيكو خلال شهر حزيران اصبحت بفعل تطور الا حداث لاغية ، وان العسكريين الفرنسيين المقيمين في الشرق عازمون على احتلال سوريا الداخلية وهم يعملون بما لديهم من اسباب الاغراء على كسب اكبر عدد من زعمائها .

فشلت جميع مساعي فيصل ، وبدا له ان حلفاءه البريطانيين نفضوا يدهم من المسألة السورية بما لا رجوع عنه . وتيقن من هذا الامر حين جاءته في ٩ تشرين الاول ١٩١٩ مذكرة من لورد كرزون وزير الخارجية يؤكد له فيها من جديد عزم حكومته على تنفيذ اتفاق ١٥ ايلول ورفضها قبول الأنتداب على سوريا ، ويشير فيها الى ان فرنسا اصبحت مسؤولة وحدها عن شؤون تلك البلاد وان من مصلحة العرب التعاون مع حكومتها .

وشاء لويد جورج ان يخفف من أثر هذه المذكرة ، وان يساعد الأمير على الخروج من عزلته ، فأبلغه أنه سيتوسط لدى كليمنصو ليدعوه الى باريس من اجل بحث المسألة السورية معه وجهاً لوجه .

غادر فيصل لندن في ٢٠ تشرين الاول ١٩١٩ الى العاصمة الفرنسية فاجتمع بكليمنصو في ٢٢ منه واقترح عليه ، بعد ان يئس من اقناعه بالغاء اتفاق ١٥ ايلول او تأجيل تنفيذه ، تعيين لجنة دولية تشترك فيها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والدولة العربية في دمشق للنظر في الامور المتعلقة بجلاء الجيوش البريطانية عن سوريا وكيليكيا واستبدالها بجيوش فرنسية ، واقامة ادارة موقتة تصون وحدة البلاد وتحفظ النظام والأمن فيها .

رفض كليمنصو هذا الاقتراح واصر على تنفيذ اتفاق ايلول . استجار فيصل عندئذ بالوفدين الاميركي والبريطاني فما اجاراه . وأكد له بولك ، وزير الدولة الاميركي ، ان المجلس الاعلى للمؤتمر وافق على الاتفاق ، وان الحكومة الفرنسية عازمة على البدء فوراً بوضعه قيد التنفيذ .

وأسقط في يد فيصل لما جاءته اخبار تعيين الجنرال غورو ، قائد حملة الدردنيل في اثناء الحرب ، مندوباً سامياً مطلق الصلاحية في الشرق وأنه أبحر الى بيروت مع ثلاثين الف جندي ، وان كليمنصو ارسل في ١٠ تشرين الثاني كتاباً الى البطريرك الياس الحويك يعده فيه بتحقيق استقلال لبنان وتعديل حدوده « بتخويل الجبل الاراضي السهلية والمرافىء اللازمة لعمرانه » ، فأيقن فيصل ان فرنسا جادة في تنفيذ مخططها السياسي في الشرق . أرسل الامير الى لويد جورج برقية في ٢٢ تشرين الثاني يذكره فيها بوعود حكومته لوالده في اثناء الحرب ، فلم يلق منه ما يبدد تخوفه ، فقرر عندئذ التفاهم مع فرنسا ، وكان كليمنصو ميالاً لاكتسابه وحريصاً على اقناعه بان البريطانيين قد تركوه وشأنه وانهم على غير استعداد لاستعداء فرنسا اكراماً له أو للعرب . وعادت المفاوضات من جديد بينهما انتهت باتفاق وقع بباريس في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠ جاء في مقدمته :

« تؤكد حكومة الجمهورية الفرنسية اعترافها بحق الاهالي

الناطقين باللغة العربية والقاطنين في الاراضي السورية من مختلف المذاهب ان يتحدوا ليحكموا انفسهم بانفسهم ، بصفتهم امة مستقلة .

يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل بان السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر نظراً لاختلال النظام الاجتماعي الناشيء عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة في اثناء الحرب، ان يحققوا وحدتهم وينظموا ادارتهم دون مشورة ومعاونة امة مشاركة ، على ان تسجل تلك المشاركة في جمعية الامم عندما تتألف هذه الجمعية بصورة عملية ، فهو باسم السوريين يطلب هذه المهمة من فرنسا » .

وأهم نقاط هذا الاتفاق كانت التالية :

« ١ — تتعهد الحكومة الفرنسية بان تمنح سوريا معونتها وان تضمن استقلالها ضد كل تجاوز ضمن الحدود التي سيعترف لها بها مؤتمر الصلح . وفي تعيين هذه الحدود ستبذل الحكومة الفرنسية جهدها لنيل جميع التعديلات المحقة من الوجهة العنصرية واللغوية والجغرافية .

٢ — يتعهد صاحب السمو الملكي الامير فيصل بأن يطلب من حكومة الجمهورية الفرنسية ، ومنها وحدها ، المستشارين والمدربين والفنيين الضروريين لتنظيم الادارتين المدنية والعسكرية . ويوضع هؤلاء المستشارون والفنيون تحت امرة الحكومة السورية التي منها يتقبلون تعيينهم ويستمدون قواهم التنفيذية التي ستحدد باتفاق مشترك بين الحكومتين .. ويعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل للحكومة الفرنسية بحق الاولوية التامة في تنفيذ المشاريع وأخذ القروض اللازمة ما لم يتقدم ابناء البلاد بطلب تنفيذ هذه المشاريع لحسابهم على أن لا تكون اسماؤهم معارة الى رأسماليين أجانب .

٣ — تمثل سوريا في باريس بمندوب سياسي مكلف بملاحظة المسائل الخارجية التي تهم الامة السورية . وتعهد الدولة السورية الى ممثلي فرنسا السياسيين وقناصلها في الخارج بتمثيل مصالح سوريا الخارجية .

٤ ــ يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وبالحدود التي سيعينها له موتمر الصلح .

٥ ــ اللغة العربية معترف بها كلغة رسمية لأدارة المدارس ، اما اللغة الفرنسية فتدرس بصورة اجبارية .

٦ ــ اذا احتاج الامر دعوة الجيوش الفرنسية المتجمعة في كيليكيا الى الداخل فلا يكون ذلك الاّ بطلب من رئيس الدولة السورية وبالاتفاق مع المفوض السامي الفرنسي .

يبقى هذا الاتفاق الذي يعين المبادىء العامة سراً بين الفريقين حتى توقيع الاتفاق النهائي ، ويوضع عند رجوع صاحب السمو الملكي الى فرنسا ويعرض في الوقت المناسب على موتمر الصلح » .

وضم الى هذا الاتفاق ثلاثة ملاحق : الاول خاص بالاقليات في لبنان ، والثاني خاص بحوران ويقضي بان يطبق فيه استقلال ذاتي داخل الدولة السورية ، والثالث خاص ببيروت والاسكندرون وتقرر أن تكونا مدينتين حرتين تتمتعان بادارة ذاتية خاصة .

قبل فيصل هذا الاتفاق كأفضل الحلول الممكنة في الظروف الدولية الراهنة ، بعد ان نفض البريطانيون والاميركيون يدهم من شوون سوريا وتركوه وجهاً لوجه امام المطامع الفرنسية . وكان الامير على اقتناع بانه ان رفض هذا الحل عادى الحلفاء جميعاً وكتب على نفسه العزلة التامة في موتمر الصلح . ولكن بعض مستشاريه لم يأخذوا هذه الاسباب بما تستحق من اعتبار فعارضوا الاتفاق وهدده بعضهم بالانسحاب من الوفد إن قبل به .

وكان فيصل ضعيف الارادة ، سهل الانقياد فمال الى هولاء . ولما ادرك كليمنصو تردده وكان حريصاً على كسبه اليه والحوول دون تدخل البريطانيين في المسألة السورية ، قال له : « انصحك ان تقبل هذا الاتفاق وان توقعه وانا في الحكم ، لانني اؤكد لك بأن اية حكومة تأتي من بعدي

لا يمكنها ان تقبل بجزء واحد مما رضيت به انا الآن » .

في تلك الساعة الحرجة استهول فيصل غضب العامة والمتطرفين من بني قومه ، وخشي ان يعطي لمعارضيه فرصة اخرى للنيل منه ، وان تنهار امنيته باعتلاء عرش سوريا ، وكانت قد اخذت عليه كل جوانحه ، فعلق موافقته على هذا الاتفاق الى حين عرضه على الشعب السوري في مستقبل قريب .

اما كليمنصو فتكاثر عليه معارضوه ، وحملوه على الاستقالة من الحكم في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٠ اي بعد ايام معدودة من انتهاء مفاوضاته مع فيصل .

الفصل الرابع

إعلان فيصل ملكاً على سوريا

(٨ آذار ١٩٢٠)

تلقى السوريون خبر اتفاق فيصل مع كليمنصو بالتنكر والاحتجاج على انه لا يفي بمتطلبات البلاد القومية في الحرية والاستقلال ، وتلقاه الجنرال غورو واركان حربه بعدم الرضا لما تضمن من بنود تشير الى استقلال البلاد السورية وتعترف بشخصيتها الدولية ، ولم يطمئن اليه ممثلو بريطانيا في الشرق وقد وجدوا فيه بداية تقارب بين فرنسا والعرب ليست في مصلحة التاج العليا . وهكذا التقت هذه التيارات الثلاثة المتناقضة على طريق احباط الاتفاق .

اخذ الجنرال غورو واعوانه يسعون سراً لحمل اعضاء المؤتمر السوري على رفضه ، فبثوا في صفوفهم العملاء يرفدونهم بالمال الوفير ، وراح هؤلاء يتهمون الامير بأنه ليس رجل الاستقلال الحق ، وأن اتفاقه مع كليمنصو خيانة وطنية ، وانهم لن يقبلوا عن الاستقلال التام الناجز بديلاً ، كما راحوا يغذون التفرقة في صفوف العامة ، عنصرية حيناً وطائفية احيانا ، فقامت فتن واضطرابات في انحاء سوريا ولبنان ، حملت الامير عندما وافته اخبارها على الاسراع في العودة الى دمشق .

قوبل فيصل لدى وصوله لبيروت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٠ بمظاهرات العداء والاستنكار . واندس في صفوف مستقبليه عملاء الفرنسيين يثيرون الشعب عليه تحت ستار الوطنية والغيرة على الدين . وعبثاً حاول الامير اقناع المتطرفين من قومه بان هذا الاتفاق « هو غاية ما امكن الحصول عليه ، وانه افضل اداة لبحث المسألة السورية في مؤتمر الصلح » ، فاجابوه : « خير للبلاد ان ترد عدوان فرنسا وحتى بريطانيا بالقوة ، بقدر المستطاع ، من ان تخضع لشروط اتفاق يجعلها بحكم تونس ومراكش » .

استسلم فيصل للتيار السائد في البلاد المعادي لفرنسا والتي كانت القيادة الفرنسية فيها تغذيه بما لديها من اسباب الرشوة والاغراء . ولما عقد المؤتمر السوري بدمشق تمكن المتطرفون من اقناع اعضائه بان نيل الاستقلال التام غير ممكن التحقيق بالمفاوضات أو عن طريق مؤتمر الصلح ، وان الخروج من الوضع الشاذ الموقت الذي تعيش فيه سوريا كجزء من « بلاد العدو المحتلة » يقضي باعلان استقلالها ، بما فيها فلسطين ولبنان ، والمناداة بفيصل ملكاً عليها . وكان اعضاء المؤتمر مقيمين على الاعتقاد بان بريطانيا ستؤيد قرارهم « حباً بالبيت الهاشمي ونكاية بفرنسا » !!! وشجعهم على تنفيذه من جهة اخرى تأكيد الكولونيل تولا ، مندوب القيادة الفرنسية لدى الامير « بان الجنرال غورو لا يمانع باتخاذ هذا القرار » . ولا شك بأن موقف القائد الفرنسي هذا كان لعبة سياسية بارعة اذ اظهر للامير بطريقة غير رسمية استعداد بلاده للاعتراف به ملكاً على عرش سوريا واحرج في الوقت نفسه موقفه من بريطانيا التي لم تكن لتوافق بأي وجه على جعل فلسطين جزءاً من الدولة السورية المستقلة وفيه الضرر بحلفائها الصهيونيين وبسياستها القائمة على انشاء دولة يهودية فيها ، كما انه كان يرمي الى عزل فيصل في مؤتمر الصلح بخروجه على مقررات الحلفاء التي ما تزال تعتبر سوريا جزءاً من « بلاد العدو المحتلة » فيصبح لفرنسا عندئذ حرية التصرف فيها والقضاء على الامير بحجة خروجه على « الشرعية » .

وفي جو مشبع بالحماس اتخذ المؤتمر السوري في ٨ آذار ١٩٢٠ قرراً باعلان استقلال سوريا بما فيها لبنان وفلسطين واعتبارها دولة ذات سيادة ، والمناداة بفيصل ملكاً عليها ، وانهاء صلاحية الحكومات العسكرية القائمة في المناطق الثلاث والخاضعة لقيادة الجنرال اللنبي ، مع « مراعاة اماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة شرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي » . وطالب المؤتمر في قراره ايضاً باستقلال العراق على ان يكون بينه وبين سوريا اتحاد سياسي واقتصادي .

وفي الوقت نفسه عقد مؤتمر آخر ضم العراقيين المقيمين في سوريا ، فأعلنوا بنهايته في ٨ آذار استقلال العراق ونادوا بالامير عبد الله بن الحسين ، شقيق فيصل ، ملكاً عليه .

الف الملك فيصل في اليوم التالي (٩ آذار) الحكومة الأولى للعهد الجديد برئاسة رضا الركابي . وكانت باكورة اعمالها ان قدمت مذكرة الى الحلفاء شرحت فيها الاسباب السياسية والداخلية التي حملت المؤتمر السوري على اتخاذ هذا القرار فقالت :

« لقد انقضت شهور عديدة ولم تخرج هذه الوعود[وعود الحلفاء باستقلال العرب] الى حيز الفعل ، ولم ينل العرب ما يطلبونه من الحقوق التي غالوا في دفع ثمنها بالرجال والمال . واصبحت سوريا مقسمة الى ثلاث مناطق سادت في مقاطعاتها ادارة عسكرية ، في ظروف لا شيء فيها من النظام الاقتصادي أو الاداري ، مما جعل حالة البلاد موسفة وفي اشد الحاجة الى تنظيم مواردها درءاً للاضرار التي نتجت عن الحرب .

« ورأى الشعب بتأجيل تحقيق امانيه الموعود بها مراراً ، عوامل خوف على وحدته الوطنية وعلى كيانه المقبل ، فأصبح مساقاً لما وقع فيه من الخلل الاقتصادي والاداري الى اعمال اليأس والقنوط وبدأت الفتن السياسية في

نقاط عديدة ، واتخذت شكلاً يرمز الى امتدادها امتداداً مريعاً .. » .

وختمت المذكرة ببيان عن سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وعزمها على اقامة صلات ودية وثيقة بجميع دول العالم ولا سيما دول الحلفاء .

وكان فيصل ما برح يعتقد بان ولسون ما يزال يؤيد في الاوساط الدولية حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتراءى له ان موقف الرئيس الاميركي قد يحمل الحلفاء على الامتناع عن معارضة قرار المؤتمر طالما أنه يعبر تعبيراً حراً عن ارادة الشعب ، فكتب اليه رسالة شخصية عرض فيها تطور القضية العربية منذ بدء الحرب وختمها بقوله : « وبما اننا لا نطلب الا حقاً منحتنا اياه الطبيعة وزكته دماؤنا في الحرب وايده تاريخنا ، فاننا نتوقع ان يتلقى الحلفاء خبر تأليف حكومتنا الجديدة بارتياح ، ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم . واننا لا نرغب سوى العيش بطمأنينة وسلام تحت راية السلم العام ، ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ، ونحافظ على حقوق الغرباء كافة ... ولي الامل بان فخامتكم ستسعون بما لكم من السلطة والنفوذ للذود عن قضيتنا هذه وفقاً لمنطوق مبادئكم الحقة » . ولكن هذه الرسالة بقيت بدون جواب .

تلقت الحكومتان البريطانية والفرنسية قراريْ المؤتمرين السوري والعراقي باستنكار واعتبرتاهما عصياناً وتمرداً على القيادة الحليفة العامة في الشرق . فقد رأت بريطانيا بضم فلسطين الى سوريا امراً يخالف سياستها تجاه اصدقائها الصهيونيين ، والمناداة باستقلال العراق امراً خطيراً على مصالحها فيه ، فارسل لورد كرزون الى الملك فيصل برقية يرفض فيها باسم حكومته قبول ما جاء في قرار المؤتمر السوري ويؤكد بان بريطانيا « لا تعترف لأية هيئة في دمشق بحق التكلم عن فلسطين والعراق » ، ودعاه في ختامها للحضور الى اوروبا من أجل عرض القضية السورية على مؤتمر الصلح . ورفضت فرنسا بدورها الاعتراف بمقررات مؤتمري دمشق ، كما اعتبرت ان اتفاق فيصل

وكليمنصو السابق اصبح لاغياً .

وراح غورو ، وقد رأى الجو مؤاتياً لتحقيق مراميه السياسية ، يبث الدسائس بين الاهلين ، عنصرية طوراً وطائفية اخرى ، غذاها بأموال وفيرة ، فجرت فتن في معظم انحاء البلاد ولا سيما في البقاع ولبنان الجنوبي اتخذها ذريعة لاحتلال دمشق وانهاء الحكم الفيصلي فيها .

* * *

الفصل الخامس

مؤتمر سان ريمو وتنفيذ صك الانتداب على لبنان وسوريا

معركة ميسلون

(٢٦ نيسان - ٢٤ تموز ١٩٢٠)

سارعت بريطانيا وفرنسا على اثر اعلان استقلال سوريا والمناداة بفيصل ملكاً عليها في ٨ آذار ١٩٢٠ ، الى استعجال مؤتمر الصلح لبحث مستقبل البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية ، فقرر المجلس الاعلى عقد اجتماع في سان ريمو بايطاليا لتوزيع مهام الانتداب على هذه البلدان بشكل نهائي . ودعي فيصل لحضوره بصفته ممثلاً للحجاز لا ملكاً على سوريا . وارسلت اليه الدعوة متأخرة عن قصد فلم يتمكن من الحضور ، ولم يعرِ المؤتمرون تغيبه اي اهتمام .

وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٠ اتخذ المؤتمر بعد جلسات استمرت قرابة اسبوع قراراً بوضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين تحت انتداب بريطانيا[١] وحتّم على الحكومة البريطانية تنفيذ وعد بلفور . ولم يأت

---

(١) صنف هذان الانتدابان من درجة – أ – .

القرار على ذكر لبنان مما حمل على الاعتقاد بأن الاعضاء اعتبروه جزءاً من سوريا ، رغبة منهم في التمويه على فيصل وحمله على تخفيف شدة معارضته للانتداب الفرنسي .

ومقررات سان ريمو هذه تناقض روحاً ونصاً مضمون المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم الذي لم يكن قد جف مداده بعد والتي فرضت بان تكون « رغبات هذه المجتمعات [المنفصلة عن الامبراطورية العثمانيـــة] قاعدة أساسية في اختيار الدولة المنتدبة » ، فلم يأخذ البريطانيون والفرنسيون بعين الاعتبار هذا الشرط الاساسي وتقاسموا مناطق الانتداب وفق مصالحهم والتزاماتهم السابقة .

وتحديد الانتداب بدرجة ـ أ ـ حسب معاهدة فرساي يقضي بالاعتراف باستقلال البلدان التي يشملها « اعترافاً مقيداً بشرط قيام الدولة المنتدبة بتقديم المشورة الادارية والمساعدة حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه هذه البلدان القيام بها بنفسها ... » .

أما في فلسطين فجعلت غاية الانتداب البريطاني اقامة الوطن القومي اليهودي فيها وهذا يتعارض نصاً وروحاً مع ميثاق عصبة الامم في تحديد طبيعة الانتداب وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما يعتبر ظلماً صارخاً بحق الشعب الفلسطيني ، وتراجعاً من دول الحلفاء عن وعودها وتصريحاتها في اثناء الحرب من انها تقاتل « لإحقاق الحق ونصرة العدالة » .

وتبع هذه التسوية السياسية بين فرنسا وبريطانيا حول الشرق اتفاق آخر حول الشؤون البترولية فيه فاعطيت فرنسا حصة المانيا من شركة البترول التركية البالغة ٢٥٪ من اسهمها ، وحقاً في الحصول على حصة مماثلة من بترول الشركة البريطانية الايرانية في عبادان اذ قُرر نقله الى المتوسط عبر سوريا ولبنان باعتبارهما خاضعين للانتداب الفرنسي ، كما قرر منح الشركات البريطانية في ايران والعراق حقوق الاستملاك واقامة المنشآت لمد

الانابيب في اراضي البلدان الخاضعة للانتدابين الفرنسي والبريطاني .

وسوّى هذا الاتفاق ايضاً مصالح الدولتين البترولية في رومانيا وتركيا وغاليسيا والمستعمرات الفرنسية والبريطانية ، كما اتفق على ابقائه سراً خشية ردة الفعل الاميركية .

* * *

نالت فرنسا بمقررات سان ريمو حرية العمل في سوريا بموافقة الدول الكبرى ، فعزمت على تنفيذ الانتداب بالقوة اذا قضت الضرورة ، وأرسلت الى الجنرال غورو مندوبها السامي في الشرق فيالق جديدة من فرنسا عسكرت في بيروت واخرى من كيليكيا تمركزت في الاسكندرون على حدود ولاية حلب . وفي ٢٠ حزيران طلبت الى الجمعية الوطنية بباريس رصد اعتمادات بمبلغ ٧١٢ مليون فرنك (٥٢٥ مليوناً لوزارة الحربية و ١٨٧ مليوناً لوزارة الخارجية) ، خصصتها «لحل المسألة السورية » . وقد اقر المجلس هذه الاعتمادات الضخمة في ٢٥ منه رغم معارضة عدد كبير من النواب .

استوفى الجنرال غورو هكذا من الجند والمال ما جعله يقوم بحملة معارضة شديدة على فيصل بث لها عيونه ورفدهم باموال وفيرة فانفض عن الملك كثيرون من ضعيفي الايمان ، واندس عمال الانتداب بين رجاله يثيرون فيهم الحماس لاعتماد القوة في مجابهة الفرنسيين اذا حاولت فيالقهم دخول البلاد ، كما راح آخرون يثيرون عليه الفتن والقلاقل في مختلف المناطق لتثبيط عزمه وتشتيت قواه .

وكان فيصل على اقتناع بان اللجوء للقوة وسيلة خاسرة . فالجيش الفرنسي يزيد عدده عن السبعين الف مقاتل وهو مجهز بالطائرات والدبابات والمدافع الثقيلة بينما لا يتعدى الجيش العربي تسعة الاف جندي جلهم من المتطوعين ، وليس لديه سوى اربعين مدفعاً ولكل واحد منها خمسون قذيفة بل أقل .

أثارت هذه الاوضاع القلق في نفوس الاهلين ، وآلمهم ان تنقلب

AUB LIBRARY

آمال البلاد بالحرية والاستقلال بعد عهد قاتم من التعسف والظلم الى استعمار جديد ، واثارهم تبجح الفرنسيين واستعلاؤهم ، فوقعت حوادث متفرقة على الحدود الشمالية وفي البقاع قام بها بعض انصار الملك، ففتك بهم رجال الجيش الفرنسي فتكاً ذريعاً ، وكانوا يرغمون الاسرى منهم على حفر قبورهم بايديهم ثم يقتلونهم رمياً بالرصاص كل في قبره ، كما ذكر شهود عيان ، مخالفين بذلك ابسط قواعد القانون الدولي التي تقضي بالمحافظة على حياة الاسير. وكان قصد الجنرال غورو من هذه التدابير الغاشمة بث الرعب في صفوف الاهلين واقناعهم بعزمه على اللجوء لجميع وسائل العنف ، قديمة وحديثة ، من اجل دعم سلطانه في البلاد .

تيقن فيصل بان حكومة ميللران التي خلفت حكومة كليمنصو في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٠ عازمة على فرض الانتداب بالقوة ، ولم يكن راغباً في زج جيشه الضعيف عدة وعدداً في معركة خاسرة ، فعزم على السفر الى اوروبا لعرض القضية السورية على مؤتمر الصلح استجابة للدعوة التي وجهها اليه الجنرال اللنبي باسم الحكومة البريطانية في ٢٧ نيسان على اثر انفضاض مؤتمر سان ريمو . وتراءى للملك في طيات هذه الدعوة بعض الامل بتمسك حكومة لندن بعهودها لوالده ، وبات يعتقد انها اصبحت بفعل عداء حكومة باريس له ولزوم الولايات المتحدة موقف الحياد منه ، الملاذ الوحيد للتخلص من الشرك الذي نصبه له الفرنسيون .

أرسل فيصل نورى السعيد والكولونيل تولا ، ضابط الارتباط الفرنسي في دمشق ، لمباحثة الجنرال غورو في أمر سفره الى باريس ، فاغتنم المفوض السامي الفرصة لتنفيذ مخططه السياسي ، وأبلغ نوري السعيد في ٥ تموز ١٩٢٠ ، انه لا يسعه الموافقة على سفر الملك الى اوروبا الا اذا اقر هو وحكومته الامور التالية :

١ ــ الاعتراف رسمياً بالانتداب الفرنسي على سوريا حسب مقررات سان ريمو .

٢ ــ قبول النقد السوري والسماح بالتعامل به في المنطقة الشرقية التابعة له .

٣ ــ السماح باستعمال خط السكة الحديدية من بيروت الى حلب لنقل الجيوش والمؤمن الى القيادة الفرنسية في كيليكيا .

٤ ــ الغاء التجنيد الاجباري في المنطقة الشرقية .

٥ ــ معاقبة الاشخاص الذين استرسلوا في معاداة فرنسا .

وأكد غورو لنوري السعيد ان الحكومة الفرنسية مصممة على عدم استقبال فيصل ورفض جميع المذكرات التي يرفعها لمؤتمر الصلح ان هو سافر الى اوروبا عن طريق حيفا أو أي مرفأ آخر قبل الموافقة على هذه المطالب ، واضاف انه أعد انذاراً رسمياً بها سيوجهه عما قريب الى الملك وحكومته بدمشق .

وتابع غورو استعداداته العسكرية وزودته حكومته مرة اخرى بفيالق جديدة وبمال وفير . وخيّل للفرنسيين انهم اصبحوا اسياد البلاد ولهم فيها وحدهم الأمر والنهي ، فاستعلوا وجاروا وتدخلوا في شؤونها الكبيرة والصغيرة حتى بدا للبنانيين ان مصير استقلالهم اصبح في مهب الريح لا سيما وان مقررات سان ريمو لم تشر اليها بشيء ، فقرر اعضاء مجلس الادارة وقد ضاقوا ذرعاً بسوء تصرف الكومندان لابرو ، حاكم الجبل ، وضع مؤتمر الصلح وحكومتي فرنسا ودمشق امام الامر الواقع ، فاتخذوا في ١٠ تموز ١٩٢٠ قراراً باعلان استقلال لبنان التام الناجز [١] ، والسعي لدى فيصل

(١) ــ جاء في هذا القرار ما يلي :

« ... لما كان استقلال جبل لبنان ثابتا تاريخيا ، ومعروفا منذ اجيال طويلة ، وموقعه وطبيعة اهاليه المؤالفة للحرية الاستقلالية منذ القديم ، مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي ايضا لوقايته من المطامع والطوارىء ،

« وكان مع ذلك من اهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلائق مع مجاوريه ... وبعد البحث في هذا الشأن وجد (هذا المجلس) انه من الممكن الوصول الى ذلك بمقتضى

للاعتراف به ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين سوريا ولبنان بما يؤمن مصالح البلدين .

استنكرت السلطات الفرنسية بشدة هذا القرار ورفضت الاعتراف به ، يحملها على ذلك رغبتها في المساومة على استقلال لبنان مع حكومة فيصل . ولما قرر مجلس الادارة ارسال وفد الى دمشق لأخذ اعتراف الملك بهذا الاستقلال ، اعتقلت اعضاءه واحالتهم في ١٧ تموز للمحاكمة امام مجلس حربي بتهمة « الخيانة العظمى » .(١)

البنـود التاليـة :

١ ـ استقلال لبنان التام المطلق .

٢ ـ حياده السياسي بحيث لا يحارب ولا يحارب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي .

٣ ـ اعادة المسلوخ منه سابقا بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا .

٤ ـ المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين ، وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا .

٥ ـ يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق علـى هـذه البنود الاربعة وضمان احكامها .

« ولاجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي ، ولاجل السعي الناجع في المراجع الايجابية لتقرير احكام البنود المقدم بيانها ، التي هي مطالب الامة اللبنانية ومصلحة لبنان الحقيقية المنزهة عن المآرب والاغراض الخصوصية ، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية ، والمؤيدة مؤخرا ايضا باصوات اكثريـة الشعب الكبرى قد قررت اكثرية المجلس موقعة هـذه المضبطة الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومتابعة تقرير مضمون البنود الآنف بيانها في المحال المقتضاة والمراجع الايجابية ، وابلاغ هـذا القرار برمته الى المقامات الرسمية ونشره بالطرق الممكنة على الامة اللبنانية » .

وقع على هذا القرار اعضاء مجلس ادارة لبنان : سعد الله الحويك ، خليـل عقل ، سليمان كنعان ، محمود جنبلاط ، فؤاد عبد الملك ، الياس الشويري ، محمد محسن .

١ ـ قال الشيخ بشارة الخوري في مذكراته عن هذه القضية : « بدء بمحاكمتهم فورا (١٧ تموز) في جو من الارهاب ، واستمرت المحاكمة يومين كاملين ، جرت فيها ظواهر لا تمت الى حرمة القضاء بسبب . وقد تفوه الكولونيل ديفوكريسون رئيس المحكمة ، وحـذا حذوه النائب العام العسكري ، بعبارات تهديد وتحقير للاعضاء المحاكمين ، ولـم يتحـرج الرئيس المذكور من تعنيف شهود الدفاع وتذعيرهم ، ولا تورع عـن تملق شهود الحـق العام وتهنئتهم علـى حبهم لفرنسا .

وعلّق امين الريحاني على هذه المحاكمة بقوله : « لست ممن استحسنوا الطريقة التي سلكها الاعضاء الى غايتهم الحميدة ، وكنت لا أزال اظن ان ممثل الامة الشرعي لا يخرج من بلاده كالمجرم سرّاً ، ولا يجبن فيخون رأيه اذا كان يعتقد الصحة فيه .. مثّل لنفسك انكليزيا في باريس يتهم اعضاء الندوة الافرنسية بالخيانة .. أيغار الاجنبي على لبنان اكثر من غيرة ابنائه عليه ؟ عد الى القرار الذي اصدره مجلس الادارة تر الحقيقة التي يسمونها خيانة ... »(١) .

* * *

ازداد فيصل اقتناعاً بأن ذهابه الى اوروبا أصبح ضروة ملحّة لتجنب اصطدام عسكري مع الجنرال غورو ، فجدّد لديه مسعاه لتأمين سفره عن طريق بيروت واقترح عليه ، كحل موقت ، تأليف لجنة مختلطة للفصل في كل خلاف يقع بين منطقة الاحتلال الفرنسي وسوريا الداخلية .

رفض المفوض السامي هذا الاقتراح وأكّد على تنفيذ شروطه السابقة . وفي ١٢ تموز وقبل أن يأتيه جواب الملك أمر جيشه في المنطقة الغربية باحتلال رياق والمعلقة في البقاع ، وطلب الى قائد الحامية الفرنسية بكيليكيا احتلال جرابلس في شمالي سوريا واقامة معسكرات لها عند نهر الساجور .

« ولم يأخذ المجلس الحربي بدفاع وكـلاء « المتهمين » ولا باعتراضهم القانونـي علـى صلاحيته ، ولا باعتراضهم على خرقه لنصوص البروتوكول (الدستـور) اللبنانـي ولمبادىء الحقوق الدولية . وكان الكولونيل ديفوكريسون يرد الاعتراضات تباعا غير آبه لمنطقها وصوابها القانوني . واصدر المجلس حكمه في أساس التهمة فقضى بنفـي الموقوفين وتغريمهم غرامـات نقدية باهظة ، وباسقاط حق التوظيف عنهم . فارسلوا الـى جزيـرة كورسيكا بعـد اهانـات وتعذيب يطول شرحها ..

« وأخذ الرأي العام اللبناني فجأة بتأييد الدعاية الفرنسية التي صورت اعضاء مجلس الادارة خونة للقضية اللبنانية واعداء لوطنهم ، ان كشفت بعض الحجاب عن حقيقة « التهمة » ، فقدر العقلاء والوطنيون المخلصون عمل اعضاء المجلس واستاؤوا من تصرف الاحتلال العسكري الفرنسي » . الشيخ بشارة الخوري . حقائق لبنانية . الجزء الاول ص ١٠٦

(١) ـ امين الريحاني . فيصل الاول . ص ٦١ .

ادرك فيصل ان الجنرال غورو يستفزه كي يلجأ للقوة فيسحق جيشه القليل العدد ، فعزم على معالجة الأزمة بحنكة ولين ، وابرق الى المندوب السامي محتجاً على هذه التدابير العسكرية قائلاً : « نقل اليّ اللواء نوري السعيد ما دار بينكم وبينه من حديث بشأن الخطاب [الانذار] الذي ستوجهونه الي بواسطة الكولونيل كوس ، والذي لم يصل حتى الآن .

« ان احتلال سكة حديد حلب – رياق الواقعة ضمن المنطقة الشرقية مخالف للمذكرة [اتفاق] ١٥ ايلول ١٩١٩ الخاصة بجلاء الجيش البريطاني عن البقاع ، وللاتفاقات التي عقدت بعد ذلك بين المسيو كليمنصو وبيني مدة اقامتي في باريس[1] . فاذا كنتم لا تتقيدون بما جاء في هذه المذكرة وتلك الاتفاقات ، فانا مستعد للعمل في الدائرة التي ترسمونها لنا .

« ورغبةً في اجتناب كل سوء تفاهم في هذا الشأن ، اقبل ان امنحكم الضمانات اللازمة لسلامة نقلياتكم على سكة حديد رياق حلب » .

وأرسل فيصل في اليوم نفسه مذكرة احتجاج الى قناصل الدول في دمشق كشف فيها عن نوايا الفرنسيين بفرض سياسة استعمارية على سوريا ، واخرى الى الدول الحليفة ناشدها التوسط لدى حكومة باريس كي لا تقدم على احتلال البلاد وامتهان كرامتها ، معلناً عن استعداده للتفاهم معها « بشرط المحافظة على شرفنا وعلى قرار مؤتمر سان ريمو ، وان يسمح بذهابي الى اوروبا لاجابة دعوة المؤتمر ودعوات الحكومة البريطانية الملحة » .

بقيت هذه المذكرات بدون جواب ، فتيقن غورو ان دول الحلفاء لن تتدخل في المسألة السورية واغتنم وصول عدد من افراد الجيش العربي الى مجدل عنجر ، فأمر القوات الفرنسية بالتقدم في البقاع باتجاه دمشق غير عابئ باحتجاجات فيصل وتأكيداته بان هذه القرية تقع ضمن منطقة صلاحيات

---

(١) راجع الصفحات ٤٤ – ٤٧ .

جيشه حسب الاتفاقات التي تمت بينه وبين الجنرال اللنبي والقيادة الفرنسية في الشرق عقب توقيع هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ . ولما لم يلق اذناً صاغية من المفوض السامي اقترح عليه انسحاب الجيش الفرنسي من رياق والمعلقة وجعلهما منطقتين مجردتين من السلاح .

وزاد في احراج موقف الملك، بالإضافة الى هذه الاعتداءات المتتالية على حدوده، انقسام في الرأي بين وزرائه واعيان البلاد ؛ فقد قامت فئة منهم تحثه على التفاهم مع غورو مهما كلف الامر للحوول دون هزيمة عسكرية تقضي على الجيش العربي قضاء تاماً ، وهو لا يزال بعد في بدء تكوينه وغير قادر على الصمود في وجه فيالق الفرنسيين المدرعة ؛ وقامت فئة اخرى تطالبه بحرب لا هوادة فيها ضد الفرنسيين مهما كانت النتائج .

تردد فيصل في اتخاذ موقف صريح من هذين التيارين المتناقضين. فأضعف تردده هذا من هيبته في اوساط المتحمسين للحرب ، فصبوا عليه جم غضبهم وهددوه بالقتل . وكان الملك يدرك ان للجنرال غورو ضلعاً في اثارة هذه العصبة عليه بفعل اندساس بعض عملائه بين رجالها .

خرج فيصل اخيراً عن تردده فاعلن في جلسة المؤتمر السوري في ١٣ تموز رغبته في النزوع الى السلام وقبول الاقتراحات التي سيقدمها له المندوب السامي شرط ان لا تمس استقلال البلاد وتحافظ على كرامتها .

تريث غورو في ارسال انذاره الى الملك حتى ١٤ تموز ، وهو يوم ذكرى سقوط الباستيل رمز عهد الظلم والاستبداد الذي جار على فرنسا طوال قرون قبل اعلان ثورتها ، فحملته الى الخافقين عيداً للحرية . ولسنا ندري اذا كان القائد الفرنسي قد اختار هذا اليوم عن قصد أم أن الظروف هي التي فرضتها عليه، فأرسل الى فيصل انذاراً اودع في طياته مطالب كلها استهتار بالحرية في يوم عيدها . فقال بعد مقدمة استعرض فيها وقائع ما حدث في البلاد من فتن واضطرابات اعترف بانها كانت نتيجة قدوم وحدات

فرنسية جديدة اليها بعد جلاء الجيوش البريطانية عنها ، ان مآخذه على العهد القائم في سوريا كثيرة اهمها : عداء الشعب للقوات الفرنسية ووجود اعضاء في حكومة دمشق معروفين بعدائهم لفرنسا ، ثم رفض هذه الحكومة التداول بورق النقد الذي اصدره البنك السوري لحسابها ، واقدام بعض اركانها على اهانة اصدقاء فرنسا في المنطقة الشرقية امثال فارس غنطوس ونسيب غبريل ، وتكريم اعدائها الدنادشة وامين محيو وكامل الاسعد واعضاء مجلس ادارة لبنان « الذين كانوا ذاهبين الى دمشق لبيع بلادهم »[1] [كذا] .. ثم اعتداؤها على الحقوق الدولية ، ويقصد بذلك قرار المؤتمر السوري العام باعلان الاستقلال ومبايعة فيصل ملكاً على سوريا .

ثم خلص غورو الى القول « ان هذه الاسباب تثبت جلياً أنه اصبح من المستحيل الاعتماد على حكومة جاهرت بعدائها لفرنسا .. وفرنسا ترى نفسها اذن مضطرة لاتخاذ التدابير التي تكفل سلامة جيوشها وراحة ابناء البلاد .. ». وطالب بتنفيذ الشروط التالية :

١ – منح فرنسا حق التصرف بسكة حديد رياق – حلب .

٢ – الغاء التجنيد الاجباري في سوريا .

٣ – قبول الانتداب الفرنسي .

٤ – قبول التداول بالنقد الورقي السوري .

٥ – معاقبة المجرمين الذين كانوا شديدي العداء لفرنسا ... » .

واصر غورو على قبول هذه الشروط او رفضها جملة في غضون اربعة ايام تبدأ من الساعة الاولى ليلاً في ١٥ تموز ١٩٢٠ وتنتهي عند الساعة الثانية عشرة ليلاً في ١٨ منه .

---

(١) راجع الصفحات ٥٧ – ٥٩ .

استدعى فيصل وزراءه ومستشاريه السياسيين والعسكريين واعيان البلاد للمشاورة وتبادل الرأي في هذه الشروط ، وأرسل على الفور نوري السعيد وعادل ارسلان الى حيفا ليتوسطوا لورد اللنبي مع الجنرال غورو كي يوقف تنفيذ انذاره ويحمله على القبول ببدء المفاوضات مع الملك لتسوية الازمة في اطار مقررات مؤتمر سان ريمو .

انقسم الوزراء السوريون واعيان البلاد والقادة العسكريون الى فئتين : فئة اشارت بقبول الانذار ، واخرى بالمقاومة .

لم يكن فيصل يعتمد على امكاناته العسكرية ، وهي محدودة وفقيرة ، وكان ينتظر ان يشد أزره حلفاؤه البريطانيون فيحملوا السلطات الفرنسية على قبول التفاوض معه . ولكن آماله هذه تلاشت حين وردته برقية من لورد اللنبي يدعوه فيها الى قبول الانذار ، واخرى من لورد كرزون ينصحه بتجنب أي اصطدام مسلح مع الجيش الفرنسي . ولما اجتمع الى الكولونيلين تولا وكوس اللذين كانا يشرفان على البعثة العسكرية الفرنسية بدمشق ، وكان بينه وبينهما رابطة صداقة ، نصحاه ايضاً بقبول الانذار ، ولمّح اليه تولا في حديثه « بان الجنرال غورو يستحثه الشوق لدخول دمشق دخول الفاتحين وعلى رأسه اكاليل الغار ، فقبول الانذار يحول دون ذلك ويكفل منافع فرنسا وسوريا في آن واحد .. » ثم اضاف قائلاً ، وكان عليماً بامكانات سوريا العسكرية : « ليس في حوزة جيشكم غير مئتين وخمسين طلقة لكل بندقية ، وأقل من ثمانين قذيفة لكل مدفع ، فقبول الانذار عمل حكيم تقتضيه مصلحتكم .. » .

قرر فيصل عندئذ قبول الانذار بكامله ليحول دون احتلال الجيوش الفرنسية دمشق وليتمكن من السفر الى اوروبا بغية اثارة المسألة السورية في لندن وباريس وامام مؤتمر الصلح . ويبدو من هذا الموقف ان اعتماد فيصل على الحكومة البريطانية كان ما يزال حتى ذلك التاريخ عنصراً هاماً في

سياسته الخارجية .

وافقت الحكومة السورية في ١٧ تموز على قبول الانذار وابلغته الى غورو في اليوم التالي ، فأجاب ان القبول وحده غير كاف وانما يجب تنفيذ احكامه ، ولذا فانه يقبل بتمديد مهلته حتى منتصف ليل ٢٠ تموز . نزل فيصل وبعض وزرائه عند هذا الطلب الجديد . أما اعضاء المؤتمر السوري فعارضوه بشدة واتخذوا في جلسة ١٩ تموز قراراً جاء فيه : « ان المؤتمر السوري وقد اطلع على الشروط التي طلب الجنرال غورو من الحكومة السورية قبولها والموافقة عليها .. يعلن للملأ انه لا يحق لاية حكومة كانت ان تقبل باسم الامة السورية اي شرط من الشروط التي تخالف قرار المؤتمر التاريخي [٨ آذار] . فالحكومة الحاضرة اذا خالفت بيانها الرسمي ولم تقم بواجبها تجاه البلاد وارادت ان توقع على صك يخالف قرار المؤتمر ، فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية ، والصك غير صحيح ، ويحمل أشخاص الوزارة كل تبعة ومسؤولية تجاه الوطن ، ويعتبر ان البلاد مستقلة استقلالاً تاماً كما جاء في قراره التاريخي .. وان كل مداخلة اجنبية في البلاد هي غير مشروعة سواء وقعت بالقوة او بموافقة اشخاص لا نيابة لهم عن الامة تخولهم هذا الحق . ويحق للامة السورية ان ترفضها في كل وقت . وهو يشهد العالم المتمدن على بيانه هذا ويذيعه للامه ويرفعه الى معتمدي الدول » .

كان هذا البيان مخالفاً كل المخالفة لسياسة فيصل . وكان الملك يعرف الى اين يريد غورو الوصول من استفزازاته ، فاستدعى اليه في ٢٠ تموز ضابط الارتباط الفرنسي بدمشق الكولونيل كوس وسلمه مذكرة بموافقة الحكومة السورية على بنود الانذار وعزمها على البدء بتنفيذها ، وطلب اليه ابلاغ هذه الموافقة برقياً للمفوض السامي ، وامر على الفور بتسريح الجيش العربي وبتأجيل اجتماعات المؤتمر السوري مدة شهرين . وبعد ظهر ذلك اليوم ارسل كوس البرقية . ولكنها لم تصل في الوقت المحدد لانقطاع الخط

البرقي فجأة بين بيروت ودمشق !!! ويرى كثيرون ان الجنرال غورو لم يكن غريباً عن هذه « المصادفة » . فقد كان مصمماً على احتلال العاصمة السورية ودخولها دخول الفاتحين . وليس انذار ١٤ تموز وما رافقه من تدابير عسكرية ، وتلك الشروط التي كلما قبلها فيصل زادها غورو عدداً وقساوة ، سوى وسائل لتبرير هذا التدخل . فقد ارسل اليه الكولونيل كوس في اليوم التالي (٢١ تموز) برقية اخرى تؤكد ان الحكومة السورية قبلت الشروط كلها وبدأت بتنفيذها ، الا انه رفض اخذها بعين الاعتبار متذرعاً انها وصلت بعد فوات الاوان . ولو فرضنا جدلاً ان جواب فيصل وصله متأخراً بضع ساعات ، لاسباب قاهرة لا تعود مسؤوليتها بأي وجه عليه ، فان هذا « التأخير » لا يستوجب الحرب لا سيما وان الخلاف لم يكن على اساس الانذار وانما على شكليات تنفيذه .

قرر غورو احتلال دمشق قسراً ووضع حد للحكم الفيصلي فيها ، وكان كبير الثقة بان النصر معقود له بعد ان سُرح الجيش السوري وبدأت الفوضى تعم انحاء البلاد . ولما بلغ اهالي دمشق تقدم القوات الفرنسية عبر البقاع اشتد هياجهم واتهموا الملك بالخيانة والجبن ، وكان يشجعهم على هذا الموقف عدد كبير من العملاء الفرنسيين الذين اندسوا في صفوفهم وراحوا يكيلون لفيصل انواع التجني بغية تحطيم هالة المجد التي كانت ترفعه بنظر الكثيرين الى مستوى الزعماء والابطال .

كان تأثر الملك كبيراً حين علم بهذه التهم توجه اليه من اخصامه واصدقائه على السواء فقال لبعض أعوانه : « أهذه هي مكافأتي على جهودي التي طالما بذلتها في سبيل بلادي ؟ أهدد بالقتل واتهم بوصمات يعلم الله اني بريء منها . ألا ليت زعماء المتظاهرين الآن كانوا قد اصغوا لنصائحي واتبعوها مهتمين باعداد المعدات للدفاع والكفاح ، ولو فعلوا ذلك لما تورطنا في موقفنا الحرج ، ولما انتهينا الى هذه العاقبة الأليمة » .

وفي ٢١ تموز وصلت الى دمشق اخبار وصول وحدات من الجيش

الفرنسي الى وادي الحرير متجهة نحو العاصمة . سأل الملك الكولونيل كوس عن اسباب هذا التقدم ، وقد اجيب الجنرال غورو الى جميع مطالبه ، فأبدى عجبه واعلن عن استعداده للسفر حالاً لمقابلة القائد الفرنسي في محاولة لايقاف زحفها . وأبرق الملك في اليوم نفسه الى غورو يقول : « على الرغم من المشكلات التي توقعتها مقدماً [ويقصد هياج الشعب] فقد قبلت كتابةً ورسمياً كل ما طلبتموه في انذاركم ، وسرحت الجيش العامل طبقاً لاحكامه والغيت الخدمة العسكرية الاجبارية مما سبب استياء ابناء شعبي كما يشهد بذلك قناصل الدول في دمشق . ولقد دهشت حينما علمت ان جيوشكم تزحف على دمشق رغم قبولي جميع الشروط الواردة في الانذار بلا قيد ولا شرط مما يعد انتهاكاً للعهود المقطوعة وخرقاً للحقوق الخاصة وللروح الادبي العام . فكل تبعة تنجم عن هذا العمل الغريب تقع على عاتق مسببها . واطلب منكم في الختام اتخاذ التدابير اللازمة لسحب جيوشكم بسرعة » .

واردف فيصل برقيته هذه باخرى في اليوم نفسه يقترح فيها على المفوض السامي عقد هدنة بينهما وارسال مندوب عنه للتفاوض معه في جميع الشؤون السورية المختلف عليها . وقدم مذكرات احتجاج الى الكولونيل ايستون ضابط الارتباط البريطاني في دمشق والى وزارات خارجية دول الحلفاء عبّر فيها عن عظيم استيائه من سياسة فرنسا التعسفية ومن امعان الجنرال غورو في المس بكرامته وكرامة البلاد . وذهبت هذه المذكرات كصيحة في واد . وشاء غورو ، امعاناً في التحدي وإثباتاً للملك أن الدول الكبرى ، وعلى رأسها « حليفته » بريطانيا لن تقدم على نصرته فارسل اليه في ٢٢ تموز كتاباً يقول بان زحف الجيوش الفرنسية سيستمر حتّى ابواب دمشق وانه مصمم على احتلال محطات سكة حديد رياق — حلب ومدينة حلب نفسها .

اقترح الكولونيل كوس على الملك ان يرسل احد معتمديه الى غورو لعله يقنعه بوقف هذا الزحف المفاجىء . ورأى فيصل ان الامور تسير من سيء الى أسوأ ، فأوقف تسريح الجنود وكان ما بقي منهم تحت العلم لا

يتجاوز بضع مئات ، وأعاد تنظيم صفوفهم وانضم اليهم حوالى الفين من المتطوعين . ولكنه بقي كبير الأمل بالوصول الى حل سلمي يجنبه حدوث اصطدام مع القوات الفرنسية ، فقبل بنصيحة الكولونيل كوس وابرق في ٢٢ تموز الى القائد الفرنسي قائلاً : « على الرغم من قبول جميع الشروط الواردة في مذكرة ١٤ الجاري ، وعلى الرغم من زحف الجيش الفرنسي وتقدمه نحو دمشق ، ورغبة في حقن دماء تسيل بلا طائل ، اطلب منكم في الدقيقة الاخيرة ان تصدروا أمركم الى الجيش بايقاف اعماله للدخول في محادثات تدور على القاعدة المبينة في برقيتكم المبلغة اليوم . يسافر اليوم الى طرفكم احد اعضاء الحكومة ومهمته التعاقد معكم باسمها » .

اختار الملك لهذه المهمة ساطع الحصري وزير المعارف والضابط جميل الالشي ، فسافرا برفقة الكولونيل تولا الى عاليه حيث يقيم المندوب السامي صيفاً . وفي طريقهم اجتمعوا الى الجنرال غوابيه قرب وادي القرن الذي قبل بتأجيل الزحف على دمشق اربعاً وعشرين ساعة لقاء قبول الحصري بالشرطين التاليين :

١ — اعتبار الوادي الذي يمر من تحت سفوح خان ميسلون حداً فاصلاً بين الجيشين ، فتنسحب الجيوش العربية الى ما وراء هذا الوادي ، وتكتسب الجيوش الفرنسية حرية الحركة في الجهة الثانية منه .

٢ — نقل المؤن التي تحتاج اليها الجيوش الفرنسية المرابطة قرب وادي ميسلون بواسطة السكة الحديدية من رياق الى محطة التكية .

تابع الوفد سفره الى عاليه . وهناك اخذ الغرور مأخذه من القائد الفرنسي فطلب بالاضافة الى شروطه الواردة في انذار ١٤ تموز تنفيذ الشروط الجديدة التالية :

١ — ان تنشر حكومة دمشق بياناً ، وضعته المندوبية الفرنسية ، يوضح اسباب الزحف على دمشق ويبرىء ساحتها .

٢ — ان تظل الجيوش الفرنسية في المنطقة التي وصلت اليها في وادي ميسلون ،

وان يكون لها حق التصرف التام بسكة حديد رياق ـ التكية .

٣ ـ تتراجع المفارز العربية عن مواقعها بين البقاع ودمشق وتتعهد الحكومة الفيصلية بوقف مساعداتها الى الثوار في المنطقة الغربية وتنزع السلاح من افراد الجيش المسرح ومن الأهلين .

٤ ـ تقوم في دمشق بعثة فرنسية لمراقبة الاشراف على تنفيذ الشروط الواردة اعلاه ووضع الخطط لتطبيق الانتداب . وتتألف هذه البعثة من لجان عسكرية وادارية ومالية واقتصادية وعدلية وتربوية تكون مهمتها الاشراف على ادارات الدولة .

وختم الجنرال غورو شروطه هذه بقوله :

« في حال عدم تنفيذ مادة من هذه المواد ، أو في حال حدوث اعتداء على الجيش الفرنسي ، في اي مكان ما ، تسترد الحملة حريتها المطلقة في الحركات » .

كان تباين وجهات الرأي حول هذه الشروط كبيراً بين الوزراء ورجال الدولة في دمشق وقد أكد لهم ساطع الحصري ان غورو ينوي احتلال العاصمة مهما كلف الامر ، وان شروطه هذه التي لا تستند الى لياقة أو الى نية حسنة ، ليست سوى وسيلة لتبرير هذا الاحتلال . وقبل الملك ايضاً بهذه الشروط كما نزل معظم الوزراء عند رأيه .

وقبل انفضاض مجلس الوزراء حضر الكولونيل كوس الى القصر وقدم للملك برقية جديدة من غورو تتضمن شرطاً جديداً بالاضافة الى شروطه السابقة ويقضي بان يتقدم الجيش الفرنسي « لضرورات عسكرية » الى ميسلون . فادرك فيصل عندئذ ان المندوب السامي غير راغب بحل سلمي للمسألة السورية ، وان شروطه المتتالية ليست سوى تبرير لاحتلال دمشق وطرده منها ، فقرر الذود عنها وكلف وزير الحربية يوسف العظمة بتنظيم وسائل الدفاع ما أمكن .

اتصل فيصل عندئذ بقناصل الدول طالباً اليهم التدخل لايقاف تقدم الجيوش الفرنسية نحو دمشق ، فأظهر قنصلا ايطاليا واسبانيا استجابة طيبة لمسعاه ، وقال قنصل الولايات المتحدة « ان بلاده نفضت يدها من سياسة اوروبا » ، اما قنصل بريطانيا فوقف موقف من لا يهمه الأمر .

وفي ٢٣ تموز ابرق فيصل الى غورو بما يلي : « نحن نأبى الحرب . بيد ان قبولنا لمذكرتكم الاخيرة يعرضنا لحرب اهلية ويجعلني انا وكل عضو من اعضاء الحكومة عرضة للتهلكة . نحن على استعداد لتنفيذ انذار ١٤ تموز بكامله . وقد نفذنا حتى الآن أربعة بنود منه . ونتعهد بشرفنا بأن ننفذه باخلاص اذا ما جلا الجيش الفرنسي عن الاماكن الجديدة التي احتلها »[1].

لم يرد غورو على هذه البرقية بل امر جنده بالتقدم في اتجاه دمشق ، فتصدى لهم يوسف العظمة مع عدد قليل من رجاله . وفي اليوم التالي (٢٤ تموز ١٩٢٠) جرت بينهم معركة بخان ميسلون استشهد فيها وزير الحربية ومعظم رفاقه ، وكانوا على علم بأن ما لديهم من ذخيرة لا يكفي للوقوف في وجه الجيش الزاحف اكثر من ساعة .

لم تكن معركة ميسلون لتشرف الجنرال غورو لا في مسبباتها الادبية والسياسية ولا من حيث التكافؤ بين الجيشين[2]. ولكن رعونته جعلت هذه المعركة وصمة في تاريخ الانتداب وبداية صراع مسلح بين السلطات الفرنسية

---

(١) ـ راجع النصوص الكاملة لهذه المراسلات في الكتب التالية :
ساطع الحصري : يوم ميسلون . بيروت ١٩٤٨ .
احمد قدري : مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى . دمشق ١٩٥٦ .
الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب . صدر عن جريدة الايام بدمشق.

(٢) ـ كان الجيش الفرنسي الزاحف على دمشق مؤلفاً حسب ما جاء في « الكتاب الذهبي لجيوش الشرق » الذي نشرته سلطات الانتداب الفرنسية ، من لوائين من الجنود السنغاليين ، واربعة افواج من المشاة الجزائريين ، ولواء من الفرسان المراكشيين ، وسبع بطاريات من المدافع وعدد كبير من السيارات المصفحة والطائرات .

والشعب السوري .

تابع الفرنسيون تقدمهم فوصلوا الى ضواحي دمشق في ٢٥ منه ، وكان فيصل قد تركها الى الكسوة ، فطلبوا الى عملائهم ومعارضي الملك ان يقدموا الى المندوب السامي عرائض بسقوط البيعة عنه لتركه العاصمة . وادرك فيصل مغبة هذا الامر فعاد فوراً الى دمشق مفضلاً الخروج منها بالقوة .

اجتمع الجنرال غوابيه بأعضاء الحكومة السورية في اليوم التالي وابلغهم مطالب المندوب السامي الجديدة التالية :

١ – انهاء الحكم الهاشمي في سوريا .

٢ – دفع مبلغ عشرة ملايين فرنك تعويضاً عن الخراب الذي سببته السلطات السورية في المنطقة الغربية .

٣ – نزع السلاح من الجيش السوري وتسليمه للجيش المحتل .

٤ – نزع السلاح من الأهلين وفرض غرامة عشرة آلاف بندقية عليهم لتسليمها الى السلطات المحتلة .

٥ – تسليم كبار المجرمين [اي زعماء الحركة الوطنية] بغية تقديمهم الى المحاكم العسكرية .

رفض فيصل قبول هذه المطالب وأرسل الى لورد كرزون ودول الحلفاء برقيات يحتج فيها على سوء تصرفات الفرنسيين واستخفافهم بكرامة البلاد وخرقهم حرمة الاتفاقات والقوانين الدولية .

وفي ٢٧ تموز ابلغ غورو الملك فيصل قرار الحكومة الفرنسية بضرورة مغادرته سوريا على الفور ، فتركها في اليوم التالي مع افراد عائلته وبعض معاونيه الى حيفا بطريق سكة حديد الحجاز مزمعاً السفر الى اوروبا للاتصال من جديد بأوساط مؤتمر الصلح واعضاء الحكومة البريطانية .

وهكذا انتهت تجربة من الحكم الوطني في سوريا دامت قرابة سنتين

لم يقدر لها النجاح . ولعل من أهم اسباب فشلها المساومات التي تمت بين حكومة لندن وباريس منذ ١٥ ايلول ١٩١٩ والتي قضت باطلاق يد فرنسا في سوريا ولبنان لقاء اطلاق يد بريطانيا في العراق وفلسطين . وقد وضعت هاتان الدولتان جميع مقدراتهما المالية والعسكرية لفرض سلطانهما على هذه البلدان . وهكذا قُدّر على فيصل ان يواجه بامكاناته المحدودة اعظم قوى الاستعمار في مطلع القرن العشرين ، ناهيك عن اخطاء عديدة ارتكبها هو والساسة العرب الذين كانوا في بطانته ، ولعل اهمها اعتمادهم الارتجال في السياسة ، وقصر باعهم في كنه حقيقة السياسة الاوروبية لتدارك اخطارها ثم لفقدان قاعدة شعبية واعية ومؤسسات منظمة تدعم موقفهم وتنبيههم عن مواطن الخطأ . هذا بالاضافة الى اعتماد السلطات الفرنسية شراء الضمائر بما كان له في كل زمان ومكان الاثر الفعال ، فانقلب ضعاف الايمان على فيصل ، واندس عملاؤها في صفوفه يثيرون عليه القلاقل تارة باسم الدين وطوراً باسم الوطنية لاستدراجه نحو الشرك الذي نصب له .

لقد علّل بعضهم موقف الجنرال غورو تعليلات شتى اختلطت فيها الحقيقة بالرواية . فقيل انه انفرد بتصرفاته التعسفية دون رأي حكومته لاشباع غريزته في حب السيطرة والسلطان ودخول دمشق دخول الفاتحين معلناً نهاية « الحروب الصليبية » [1] . لا شك ان اعتداد الرجل بنفسه ، وغروره ، وحبه للمظاهر واقتناعه بسمو العنصر الاوروبي على العنصر الشرقي ، كانت تحمله على القيام بمثل هذه التصرفات . ولكن الحقيقة ان غورو كان جندياً يأتمر بأوامر حكومة ميللران التي كانت مزمعة على احتلال سوريا ولبنان وجعلهما جزءاً من الامبراطورية الفرنسية ، وعلى التخلص من العاهل الهاشمي الذي كانت تتهمه ومن حوله بميولهم البريطانية ..

(١) ذكر شهود عيان ان الجنرال غورو زار قبر صلاح الدين بدمشق اثر احتلالها وقال للملأ من حوله : « ... اليوم انتهت الحروب الصليبية » .

عمد الفرنسيون بعد سفر فيصل الى فرض الحكم العسكري على سوريا فسرّحوا الجيش العربي وجمعوا السلاح من السكان والزموهم بدفع ضرائب مالية كبيرة ، وشتتوا صفوف الوطنيين وزجوا من اعتقلوا منهم في غياهب السجون . وقد أثارت هذه التدابير حفيظة الاهلين فقاموا بثورات في مختلف المناطق السورية وقتلوا علاء الدين الدروبي الذي اقامه الفرنسيون إثر احتلال دمشق رئيساً للوزراء ، ووزيره عبد الرحمن اليوسف وكانا قبلاً من اكثر المتشيعين للعرش الهاشمي .

اما فيصل فغادر حيفا الى بور سعيد ومنها استقل باخرة في ١٩ آب ١٩٢٠ الى ايطاليا ، فبقي فيها حتى كانون الاول حين وافته دعوة رسمية من لورد كرزون لزيارة بريطانيا بغية ايجاد حل جديد لقضيته بعد ان انهى مؤتمر الصلح بحث مشاكل الشرق العربي واقر تقسيمه الى مناطق نفوذ بين الحليفتين الكبيرتين .

* * *

لقد ذهب كثير من المؤرخين الى المقارنة بين مؤتمر باريس وعصبة الامم ، ومؤتمر فينا والحلف المقدس الذي انبثق عنه[١] . ولئن كانت المقارنة ممكنة في مظاهر المؤتمرين الخارجية من حيث كثرة الوفود وحلقات الرقص ، والمناورات السياسية التي دارت في اثنائهما ، الا ان نتائج المؤتمرين كانت مختلفة ومستوى رجال السياسة الذين اشتركوا فيهما كان على تفاوت كبير .

فالمؤتمر الذي كان مترنيخ لولب الحركة فيه قد ضمن ، على الرغم من عيوبه الكثيرة ، الأمن والاستقرار في اوروبا مدة جيلين على الاقل ،

(١) – راجع الجزء الثاني صفحة ٩ وما يليها .

اما معاهدة فرساي فانها لم تحل شيئاً من المشاكل الدولية الهامة التي كانت سبباً للحرب ، بل عقّدت العلاقات الدولية وخلقت مراكز ثورات دائمة في العالم واقامت بين الغالب والمغلوب هوة سحيقة من الحقد والكراهية وحب الانتقام ، وفتحت لروسيا ، في وجهها الجديد ، ابواب البلقان والمتوسط بالقضاء على المانيا وامبراطورية بني عثمان اللتين ظلتا طوال القرنين الماضيين حاجزاً منيعاً دون وصولها الى البحار الدافئة .

لم يكن مؤتمر باريس مؤتمر صلح ، وانما كان اتفاق هدنة لم يؤمن السلام في اوروبا اكثر من عشرين سنة ، وهي اقصر هدنة سجلها التاريخ الحديث .

* * *

الفصل السادس

الأوضاع السياسية في العالم العربي في أعقاب الأزمة السورية

انتخاب فيصل ملكاً على العراق

(١٩٢٠ - ١٩٢٣)

كانت الازمة السورية المرحلة الاولى في تنفيذ مقررات موتمر سان ريمو. فقد عمد الفرنسيون والبريطانيون الى تنسيق سياستهم في الشرق كل في القطاع الذي أوكل اليه امره. فتسلط الفرنسيون على المرافق العامة في سوريا ولبنان، واستأثروا بمقدراتهما، وقضوا على الحركة الوطنية فيهما، كما عمد البريطانيون الى فرض سلطانهم المطلق في فلسطين فعينوا هربرت صموئيل، احد كبار انصار الحركة الصهيونية في بريطانيا [١] مندوباً سامياً في القدس واطلقوا يده في العمل على ترسيخ قواعد بناء الدولة اليهودية المقبلة فيها.

وانقادت بريطانيا ايضاً الى مشيئة الصهيونية العالمية، فأدخلت وعد بلفور في صلب المادة ٩٥ من معاهدة سيفر التي وقعت بين الحلفاء وتركيا في ١٠ آب ١٩٢٠، وفرضت على نفسها وضعه حيز التنفيذ راضية ان

(١) راجع الجزء الرابع ص ٢٣٢ – ٢٣٣.

تتحمل امام التاريخ مسؤولية الحاق الضير بحقوق العرب من ابناء فلسطين [١].

أما في العراق فتنازع السلطات البريطانية اتجاهان: الاول تزعمته حكومة الهند ويرمي الى استمرار الحكم المباشر الذي اقيم فيه خلال الحرب دون الاكتراث باحكام المادة ٢٢ من شرعة عصبة الامم ومقررات سان ريمو التي اعترفت باستقلاله مشروطاً بالانتداب الموقت عليه. وحملت لواء الاتجاه الثاني المندوبية البريطانية في القاهرة، وهو يقوم على الغاء الحكم المباشر والاستعاضة عنه بحكومة وطنية في بغداد «عربية الوجه بريطانية الروح».

وكان للقائمين على ادارة الهند هيبة ونفوذ في الاوساط البريطانية فرجحت كفتهم، وعهدوا الى ارنولد ولسون بتنفيذ سياستهم، وكان الى سنتين خلتا، قد اجرى استفتاء مزيفاً في العراق بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨، خلص منه الى التأكيد لوزارة المستعمرات بأن الشعب العراقي «راض كل الرضى عن استمرار الحكم البريطاني المباشر».

اعتمد ولسون الشدة والعنف في تثبيت دعائم حكمه، فجار وطغى واستعلى.

واستاء العراقيون من تصرفاته الرعناء فقرروا التخلص منه «بالثورة لا بالقول». ولما استكملوا العدة لها اضرموا نارها في صيف ١٩٢٠ فعمت جميع انحاء البلاد واستمرت عنيفة ضارية طوال اربعة اشهر تكبد البريطانيون خلالها خسائر جسيمة بالمال والارواح.

وقام زعماء المسلمين في الهند، وقد ساءهم ان يكون معظم ضحايا الثورة في الجيش البريطاني من بني دينهم وقومهم، بحملة احتجاجات على الحكومة البريطانية لاستخدامها ابناءهم وقت السلم خارج بلادهم خلافاً

(١) راجع تفصيل بحث المسألة الفلسطينية منذ ١٩٢٠ في الباب الثاني من هذا الكتاب.

لاحكام قانون ١٨٥٨ . ولمست حكومة لندن فشل سياسة الحكم المباشر ، وأذهلها صلابة عود العراقيين في الدفاع عن كرامتهم ، فاستدعت ارنولد ولسون ، وعينت في مطلع تشرين الاول ١٩٢٠ ، السير برسي كوكس بديلاً عنه وأوكلت اليه وضع حد للحكم العسكري ، واقامة حكومة وطنية في بغداد تشرف على انتخاب هيئة تمثيلية تكون مهمتها وضع دستور العراق الاساسي .

ألفت هذه الحكومة في اول تشرين الثاني برئاسة عبد الرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد ، واقام كوكس الى جانب الوزراء العراقيين مستشارين بريطانيين لمساعدتهم ومراقبتهم .

* * *

ولما ازدادت اوضاع الشرق العربي اضطراباً وتعددت الثورات في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان ، قرّر وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل ، عقد مؤتمر خاص لمعالجة التطورات الداخلية والخارجية ، التي طرأت على هذه المنطقة منذ انتهاء الحرب ، وكان من اهمها استقرار الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبدء تنفيذ وعد بلفور ، وضرورة تسوية قضية فيصل بعد طرده من دمشق واحجام بريطانيا عن مساعدته بما يعيد لها هيبتها ويرضي والده الحسين الغاضب في مكة .

اختار تشرشل القاهرة مركزاً للمؤتمر ، فعُقد في ١٢ آذار ١٩٢١ ، وضم كبار الموظفين البريطانيين في الشرق العربي والمختصين بشؤونه امثال اللنبي ولورانس وكوكس وصموئيل وكلايتون وجرترود بل وكورنواليس ، فأقر تأسيس دائرة خاصة في وزارة المستعمرات بلندن تتوحد فيها المسؤوليات البريطانية في الشرق الادنى ، وتنصيب فيصل ملكاً على العراق ،واقامة امارة في شرقي الاردن لفصل العراق وسوريا عن فلسطـــين حين تصبح دولة يهودية ، وتعيين عبد الله بن الحسين اميراً عليها .

ويعتبر مؤتمر القاهرة هذا حدثاً تاريخياً هاماً في السياسة البريطانية اذ ركّز دعائمها في الشرق ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبلها البعيد ، وساعد على حل معظم القضايا المعلقة بما يضمن مصالح التاج العليا . فقد أرضت بريطانيا الفرنسيين بتحويل انظار فيصل عن سوريا والاقرار لهم بحرية التصرف في المنطقة الخاضعة لانتدابهم ،وأرضت الملك حسين بتأمين عرشين لولديه فيصل وعبد الله فاعتبرت نفسها عندئذ طليقة لشد عضد خصمه ابن سعود سلطان نجد ، وتخلصت من اعباء الحكم العسكري في العراق فارضت المكلف البريطاني كما ارضت زعماء الهنود . ولم ينس المؤتمرون اصدقاءهم الصهيونيين فاعتبروا منح عرشين جديدين للبيت الهاشمي ارضاء كافياً للعرب فأطلقوا يد هربرت صموئيل للعمل على تهويد فلسطين بالتملك والهجرة .

قام تشرشل بعد انتهاء المؤتمر بزيارة فلسطين في ٢٤ آذار ، فأقر مع اعضاء اللجنة الصهيونية الخطوط الرئيسية لتنفيذ وعد بلفور .

وكان الامير عبد الله بن الحسين ينزل آنذاك مع رجاله في منطقة معان . وشاعت الاخبار انه منصرف لتنظم هجوم على سوريا ثأراً لاخيـــه . وكانت الاضطرابات في حوران وجبل الدروز وحلب تزداد شدة ضد الفرنسيين ، وخشيت حكومة باريس ان يغتنم الامير اضطراب الامن في البلاد فيتسلل رجاله الى حوران لشد عضد الثوار ، فطلبت الى الحكومة البريطانية حمله على الاقلاع عن التدخل في شؤون سوريا ، فاجتمع اليه تشرشل في اواخر اذار ١٩٢١ بحضور لورانس واقنعه بان يخلد الى السكينة .

طلب عبد الله اقامة حكومة عربية تضم فلسطين وشرقي الاردن . رفض الوزير البريطاني الطلب لانه يتعارض وارتباطات دولته مع الصهيونيين ، كما رفض اقتراحاً آخر بضم شرقي الاردن الى العراق ، لانه يقيم على الجناح الشرقي من الدولة اليهودية ، المزمع انشاؤها ، دولة عربية قوية . واخيراً تم الاتفاق بينهما في ٢٨ آذار على ان يتولى عبد الله امارة شرقي الاردن ، حسب مقررات مؤتمر القاهرة ،وان ينال مساعدة مالية من بريطانيا لتنظيم

ادارته الجديدة واقامة جيش دائم فيها بمساعدة ضباط بريطانيين ، على أن لا يتعرض للانتداب الفرنسي في سوريا .

تقبلت حكومة باريس هذه الوساطة بارتياح واعلنت انها لا تعارض في تولية فيصل عرش العراق وعبد الله امارة شرقي الاردن ، كما تعهد تشرشل ببذل كل المساعي لتحسين العلاقات بينها وبين الهاشميين .

وتابعت الدولتـــان (فرنسا وبريطانيا) عندئذ المفاوضات لتخطيط الحدود بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن استكمالاً لاتفاق باريس في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ الذي وضع الخطوط الرئيسية لها والذي اقر في المادة الثامنة منه حقوق السكان في سوريا ولبنان بالافضلية من مياه الاردن واليرموك . فتم وضع اتفاق جديد في ٣ شباط ١٩٢٢ عرف باتفاق بوليه ـ نيوكمب، ركز هذه الحدود واعاد التأكيد على حقوق اللبنانيين والسوريين في مياه الاردن وروافده .

* * *

عاد فيصل من بريطانيا الى جدة في نيسان ١٩٢١ بانتظار استدعائه رسمياً الى بغداد لاعتلاء العرش فيها . وكان المرشحون لهذا العرش كثيري العدد من عراقيين وغير عراقيين ابرزهم ، طالب الكيلاني نقيب الاشراف في البصرة ووزير الداخلية في حكومة نسيبة عبد الرحمن ، وكان يمنّي النفس بهذا العرش أو بامارة تشمل البصرة وما جاورها على غرار امارة الكويت . ولكن السلطات البريطانية كانت حريصة على ازالة العراقيل في طريق فيصل ، فنفته الى جزيرة سيلان حين قام يثير الفتن على الامير الهاشمي ، وينادي بان « العراق للعراقيين » . وفشل ايضاً ترشيح عبد الرحمن الكيلاني رئيس الوزراء لشيخوخته ومرضه ، وكان مقعداً ، وكذلك عبد الهادي العمري احد كبار زعماء الموصل ، وبرهان الدين نجل آخر سلاطين بني عثمان ،وآغا خان زعيم الطائفة الاسماعيلية في الهند ، والملك السنوسي الذي طرده

الايطاليون عن عرش ليبيا منذ احتلالها سنة ١٩١٢ ، وبعض اعضاء الاسرة المالكة في مصر . وكذلك فشلت مساعي جون فيلبي (المعروف بعبد الله فيلبي) باقامة نظام جمهوري في العراق .

طلب كوكس الى اعيان البلاد ان يبرقوا الى الملك حسين بمكة « ليختار احد انجاله لعرش العراق ويأذن له بالسفر حالاً » ، فوقع اختيار الملك على الأمير فيصل كما كان ذلك مقرراً .

غادر الامير جدة على الطراد البريطاني نورثبروك في ١٢ حزيران ١٩٢١ فوصل البصرة في ٢٣ منه،ومنها توجه الى بغداد .

وشاعت بعض الفئات العراقية التي لم يرق لها اعتلاء فيصل عرش العراق وكانت ترى فيه « لاجئاً غريباً » ، وضع العراقيل في طريقه . فهال برسي كوكس مغبة مساعيها فلم يجد مندوحة عن التصريح بان فيصل هو مرشح الحكومة البريطانية،والزم هذه الفئات الركون الى السكينة .

وفي ٥ تموز اصدر بلاغاً يبرر فيه موقف حكومته فقال : « ان عائلة الشريف هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء في اثناء الحرب ، والتي لعبت دوراً ذا شأن في كسبها . والقضية التي من أجلها دخلت صفوف المحاربين كانت قضية حرية العرب ، وهي عين القضية التي تعهدت بريطانيا العظمى بمظاهرتها ونجاحها في العراق . وبناءً عليه عندما سأل انصار عائلة الشريف في العراق عن موقف الحكومة البريطانية ازاء دعوتهم للامير فيصل ليأتي الى العراق أجيبوا بأن حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الامير لعرش العراق . واذا وقع عليه انتخاب الشعب سيُعلن تأييد بريطانيا له .

« فبناء على ذلك ، وبينما يؤكد وزير الدولة المستر تشرشل رغبته في ان يستعمل اهل العراق الحرية باختياره ، يرى ان ليس هناك من سبب للامتناع من ان يبين بوضوح ان حكومة جلالة الملك تعتبر الامير فيصل

مرشحاً موافقاً بل اوفق مرشح في الميدان . وترجو ان ينال معاضدة اكثرية الشعب العراقي . واذا تم انتخاب الامير فيصل ، فحكومة جلالة الملك تعتقد انه يكون قد توصل بذلك الى حل ينطوي على اكثر الآمال في مستقبل سعيد مقبل لهذه البلاد » .

وعلى أثر هذا البيان الصريح اتخذ مجلس الوزراء العراقي بالاجماع قراراً في ١١ تموز بمبايعة فيصل على العرش « شرط ان تكون حكومته دستورية ، نيابية ، ديموقراطية ، مقيدة بالقانون » .

لم يكن الامير مرتاحاً الى هذا القرار وخشي ان يطعن في ملكه ويقال انه نال العرش من يد البريطانيين ومن حكومة موقتة تأتمر بأوامرهم ،فألح على ان تشترك الامة ايضاً في اختياره . ونزل المندوب السامي عند رغبته وأصدر بلاغاً جديداً دعا فيه الشعب العراقي الى مبايعة فيصل .

وشاء ونستون تشرشل ان يغتنم الجو الذي اشاعه كوكس حول ترشيح الامير وتأييده العلني له فطلب الى مندوبه في ١٥ آب حمل فيصل على ان يذكر في خطاب التتويج « بان السلطة العليا في العراق تبقى بيد دار الاعتماد البريطانية » .

رفض الامير قبول هذا الطلب والتنازل عن سلطات تمس استقلال العراق ، مؤكداً عزمه على عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا تكون الواسطة القانونية الوحيدة بين البلدين . ولمّا لمس من كوكس تردداً في قبول وجهة النظر هذه ، اعلن ان ليس بوسعه ان يكون في العراق اقل تمسكاً بالاستقلال عما كان في سوريا ، وهو يفضل اذا اصرت بريطانيا على موقفها هذا ، الذي يتنافى مع تعهداتها له خـلال اقامته الاخيرة في لندن (كانون الاول ١٩٢٠ – آذار ١٩٢١) ، سحب ترشيح نفسه للعرش .

لم يكن بود الحكومة البريطانية اثارة ازمة مع فيصل وقد سارت في تأييده بعيداً ، واصبح الاستفتاء على الابواب ، فقبلت على مضض بوجهة

نظره . وفي ٢٣ آب تم تتويج فيصل في بغداد ملكاً على العراق بعد استفتاء على قرار مجلس الوزراء نال فيه ٩٦٪ من اقتراع الشعب . ولم يشر فيصل في خطاب العرش الى « السلطة العليا » التي اراد تشرشل ان تذكر فيه ، وانما اشار فقط الى المعاهدة المنوي عقدها بين العراق وبريطانيا في وقت قريب .

وفي هذه الاثناء كانت عصبة الامم تضع صكوك الانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق في صيغتها النهائية ، فأبرمتها خلال شهر تموز ١٩٢٢ ، لتصبح سارية المفعول ابتداء من ٢٩ ايلول ١٩٢٣ . وقد اشارت المادة الأولى من صك الانتداب البريطاني على العراق (١) الى وجوب وضع قانون اساسي للبلاد في غضون ثلاث سنوات من بدء تنفيذ الانتداب ، يعرض على مجلس عصبة الامم للمصادقة عليه ، كما اشارت المادة الخامسة عشرة الى ضرورة عقد اتفاق بين بريطانيا والعراق ، يتضمن الشروط التي تتسلم بموجبها حكومة بغداد « الاعمال الحكومية والاشغال الدائمة التي يرجع منافعها الى الحكومة العراقية » دون ان تشير بشيء الى استقلال العراق كما نصت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

* * *

وبالاضافة الى هذه الحلول السياسية اتمت بريطانيا تسوية المسائل البترولية في الشرق مع فرنسا والولايات المتحدة بعد دور عصيب من المفاوضات . ذلك ان اتفاق سان ريمو حول البـترول ما لبث ان فضح امره ، على الرغم من حرص المندوبين الفرنسيين والبريطانيين على كتمان سره ، فأحدث ضجة في الاوساط المالية والبترولية في الولايات المتحدة ، وقامت الصحف الاميركية بحملة عنيفة « على سياسة الاتفاقات السرية » التي تسير عليها

(١) – مستند رقم ٢ .

AUB LIBRARY

بريطانيا وفرنسا كما فعلتا في اثناء الحرب ، وطالبت بالغاء اتفاقات سان ريمو كلها ، واعادة النظر في اوضاع الانتداب في الشرق ، وتوزيع المناطق البترولية على اسس طاقة الدول الصناعية والدور الذي تلعبه في مضمار التجارة العالمية .

تبنت الحكومة الاميركية رسمياً هذه المطالب ، واشترطت على الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، لقاء اعترافها بمقررات سان ريمو ، اعطاء شركات النفط الاميركية ربع نفط العراق على اساس « ضرورة تساوي الظروف والمعاملة في البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية » بصفتها ، اي الولايات المتحدة ، دولة محاربة .

واضطرت بريطانيا وفرنسا الى النزول عند هذا الطلب ، فوضعتا مع الولايات المتحدة في ٥ تموز ١٩٢٢ اتفاقات بترولية جديدة ، قضت بتوزيع اسهم شركة البترول العراقية الى اربع حصص متساوية . ولكن هذا التقسيم لم يكن مرضياً لجميع الفرقاء ، فطرأت عليه تعديلات متتالية فيما بعد [1] .

(١) – بلغت قيمة الحصة الواحدة ٢٣٫٧٥ ٪ من أسهم الشركة وزعت على الوجه التالي : الشركات الاميركية ، مؤسسة آرسي البريطانية ، شركة شل ، شركة البترول الفرنسية، اما الباقي ، ٥ ٪ فاعطي لغولبنكيان ، كحق ناله سابقاً من شركة البترول التركية التي كانت تستثمر آبار الموصل .

الفصل السابع

تطوّر المسألة المصريّة في أثناء مؤتمر الصلح
(١٩١٨ - ١٩٢٢)

اعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في ١٨ كانون الاول ١٩١٤ [1] على اثر دخول تركيا الحرب الى جانب الدول المركزية . وحرص رجالها على تخفيف الاثر السيء الذي تركه هذا التدبير في نفوس المصريين فراحوا يؤكدون بأنه تدبير موقت فرضته ظروف الحرب ، والعودة عنه أمر ممكن بعد انتهاء القتال . قبل المصريون بالامر الواقع وكانوا على اقتناع بان المطالبة بالاستقلال في تلك الظروف لن تلاقي استجابة محفزة ، وجيوش الدول المركزية تنتقل من نصر الى نصر وتتجمع في سيناء وجنوبي فلسطين لمهاجمة قناة السويس . وخشوا ان لجأوا الى وسائل العنف ان يغلب على امرهم وقد اصبحت بلادهم مركزاً هاماً لتجمع الجيوش البريطانية في الشرق ، فقرروا التريث حتى انتهاء الحرب للمطالبة باستقلالهم عن طريق التفاوض .

اطمأن البريطانيون الى استقرار مقامهم في الشرق بعد ان ردوا مرتين

(١) – راجع الجزء الرابع ص ١٧٦ – ١٧٧ .

متتاليتين هجوم الجيش العثماني الرابع على القناة ، وبعد أن أعلن الشريف حسين الثورة على الترك ،[1] فبدأوا بتنظيم حمايتهم على مصر بما تراءى لهم انه كفيل بارضاء الحركة القومية فيها ، فألف المندوب السامي في ٢٤ آذار (مارس) ١٩١٧ لجنة برئاسة المستشار المالي وليم برونييت وضعت مشروع دستور يقضي بانشاء مجلس نواب من المصريين له صفة استشارية ومجلس شيوخ يضم مصريين وبريطانيين يتمتع وحده بسلطة تشريعية .

لم يحظ هذا المشروع بموافقة زعماء الحركة الوطنية وقد لمسوا منه رغبة بريطانيا بمشاركتهم في حكم بلادهم ، ورفضه مجلس الوزراء حين قدم اليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ بعد اعلان هدنة مودروس مع الترك بأيام قليلة .

ولما بدأت وفود الدول المتحاربة تتقاطر الى باريس للمشاركة في اعمال مؤتمر الصلح ، عزم زعماء الحركة الوطنية على السفر الى اوروبا لعرض المسألة المصرية على حكومة لندن او تدويلها اذا فشلت مساعيهم لديها . واوجدت مبادىء ولسون « بحق الشعوب في تقرير مصيرها » جواً من التفاؤل بنجاح هذه المساعي .

أوكل الزعماء المصريون الى سعد زغلول مهمة السعي لدى السلطات البريطانية لتعلن « بالطرق السلمية المشروعة استقلال مصر التام »، فقابل على رأس وفد يضم علي شعراوي وعبد العزيز فهمي في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ المندوب السامي في القاهرة السير ريجينالد ونغيت وعرض عليه مطالب البلاد القومية بكلام صريح معتدل فقال : « اننا نريد ان نكون اصدقاء للانكليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد .. ان الحرب كانت حريقاً انطفأ ... ولا موجب لبقاء الاحكام العرفية ومراقبة الصحافة .. اننا

(١) راجع الجزء الرابع ص ١٦٣ – ٢٣٠ .

نريد الاستقلال التام ونحن له اهل .. فمصر ارقى من أمم كثيرة تنعم فعلاً بالاستقلال التام .. ومتى ساعدتنا بريطانيا على ذلك اعطيناها ضمانة معقولة لعدم تمكين اي دولة من النيل من هذا الاستقلال او المساس بالمصالح البريطانية .. ونعطيها ضمانة في طريقها الى الهند .. فنحالفها على غيرها ، ونجعل لها حق احتلال القناة عند الاقتضاء ... ونضمن حقوق ارباب الديون ببقاء المستشار البريطاني وتخويله سلطة صندوق الدين ..

« نحن نعترف ان بريطانيا هي الآن اقوى دولة في العالم واوسعها حرية ، ونعترف لها بالاعمال الجليلة التي باشرتها في مصر . فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر . واننا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك ممثلاً لهذه الدولة الكبرى . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم بشأنها مع ولاة الأمر في بريطانيا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال دولتك . ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر ، مطلعاً على احوالها ان تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

حاول ونغيت ان يكون صريحاً في جوابه كما كان الوفد صريحاً في عرض مطالبه فقال : « ان مصر كانت أقل الامم تألماً من اضرار الحرب .. وقد افادت منها فوائد كثيرة فحق على المصريين ان يشكروا بريطانيا .. وعليهم بالتالي ان يصبروا حتى تنتهي اعمال مؤتمر الصلح فتتفرغ لهم .. انتم معشر المصريين متعجلون لا تنظرون للعواقب برأي بعيد النظر .. انتم تطلبون الاستقلال التام ولكن الطفل اذا اعطي من الغذاء اكثر مما يلزم تخم .. ومركز مصر الجغرافي والحربي يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها » . ثم ختم قوله بأن ليس لديه تعليمات من حكومته حول الامور التي يطالبون بها.

طلب اعضاء الوفد من قيادة الجيش جوازات السفر الى بريطانيا وألحّوا في الطلب ، فأجيبوا في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ان صعوبات كثيرة تحول دون سفرهم ولا بد من تأجيله الى حين زوالها ، فطلبوا عندئذ تدخل المندوب السامي فأجابهم بأنه لا يستطيع التوسط لدى السلطات العسكرية

في مثل هذا الامر . وكتب لهم سكرتيره قائلاً : « اذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بشأن طريقة الحكم في مصر ، بما لا يخرج عن الخطة التي رسمتها حكومة جلالة الملك واعلنتها من قبل ، فالافضل ان تقدموا هذه المقترحات كتابة الى نائب الملك مباشرة » .

أدرك المصريون من هذا الجواب أن بريطانيا عازمة على حصر المسألة المصرية في نطاق القاهرة دون مؤتمر الصلح ، فكتب سعد زغلول الى ونغيت في ٣ كانون الاول (ديسمبر) يقول إنه يريد السفر الى بريطانيا مع اعضاء الوفد لعرض المسألة المصرية على الرسميين من اعضاء حكومتها وعلى الشعب البريطاني نفسه وعلى ممثليه في مجلس العموم . واشار الى انه ليس من العدل ان يحرم سماع صوت مصر دون سواهـــا في هذه الاوساط . وكتب في اليوم التالي الى لويد جورج يطلب منح مصر المساواة بالبلدان الاخرى التي اذن لمندوبيها بحضور مؤتمر الصلح او المشاركة في اعماله ، فلم يجب الى طلبه .

وخشيت الحكومة المصرية ، التي كان زغلول يتهمها بممالأة البريطانيين ، ان تفقد شعبيتها الضعيفة ، فطلب رئيسها حسين رشدي السفر الى لندن على رأس وفد رسمي لمفاوضة حكومتها في مستقبل العلاقات بين بلديهما ، فأجابته المندوبية العامة « بأن وزير الخارجية البريطانية مشغول عن أمور مصر في مشاكل اخرى اهم » .

حمل هذا الرفض حسين رشدي على تقديم استقالة حكومته في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ، فرفض السلطان احمد فؤاد قبولها وتعهد باقناع ونغيت في الموافقة على سفره . ولكن مساعي السلطان ذهبت هي ايضاً ادراج الرياح .

وشحذ موقف البريطانيين السلبي همة سعد فاحتج عليه في ٦ كانون الاول (ديسمبر) لدى معتمدي الدول الاجنبية في القاهرة ، ونشر بياناً

أكد فيه أن مصر المستقلة لن تعيش منطوية على نفسها بل ستقوم بواجباتها الدولية بامانة واخلاص ، وستحترم حقوق الاجانب ، وتعدل ما يمكن تعديله من امتيازاتهم « بروح العدل والاعتدال » ، وانها تعلن منذ اليوم قبولها بحياد قناة السويس ، وبما تقرره الدول صاحبة العلاقة من تدابير للمحافظة على هذا الحياد ، كما تقبل الضمانات الخاصة بالامتيازات الاجنبية .

لم يكن هذا البيان المعتدل ليحيد دار الاعتماد عن موقفها السلبي ، فأصرت على الحؤول دون سفر سعد ورفاقه ، ورفضت مرة ثانية قبول وساطة السلطان احمد فؤاد في السماح لحسين رشدي بالانتقال الى لندن على رأس وفد رسمي لمباحثة حكومتها في اصول المسألة المصرية . فاضطر سعد ، وقد ضاقت به الحيلة ، الى التشدد في معاندة السياسة البريطانيـــة والى رفض الحماية ، مؤكداً أنها تدبير موقت فرضته ظروف الحرب ، وانها من الناحية القانونية ليست سوى « عقد بين أُمتين تطلب احداهما ان تكون تحت رعاية الاخرى وتقبل الاخرى تحمل اعباء حمايتها ... وهذا ما لم تطلبه مصر ولن تطلبه ابداً ... ففي سنة ١٩١٤ اعلنت انكلترا حمايتها على مصر من تلقاء نفسها ، فهي اذن حماية باطلة قانوناً ، وكانت ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها » .

سافر المندوب السامي الى لندن لمعالجة المسألة المصرية في وجهها الجديد مع حكومته ، فأشار عليها بالسماح لحسين رشدي ولوزيره عدلي يكن بالقدوم وحدهما لبريطانيا لمفاوضتها في مستقبل الحماية . فقبلت هذا الرأي ، ولكن رئيس الوزراء المصري رفضه واصر على تحقيق مطالبه كاملة ، او قبول استقالته ، فقبلت في اول (مارس) آذار ١٩١٩ .

تعذر على السلطان احمد فؤاد تأليف حكومة جديدة . واتهم البريطانيون سعداً بانه يقيم العقبات في طريق تأليفها ، فأنذره الجنرال واطسون قائد الجيش البريطاني بمصر في ٦ آذار (مارس) بأن يركن الى السكينة ، فلا

يثير العامة على الحكم الشرعي ، وان لا يتعرض للحماية او يضطر الى اخذه واعوانه بالشدة تطبيقاً للاحكام العرفية التي كانت ما تزال رغم انتهاء الحرب ، قائمة في البلاد .

لم يكن سعد ممن تلين لهم قناة ، فنشر في اليوم التالي اعتراضاً على انذار واطسون ، وابرق الى لويد جورج محتجاً عليه ، فاعتبرت السلطات العسكرية هذا العمل تحدياً لها فألقت القبض عليه وعلى بعض معاونيه ، وأرسلتهم في ٨ آذار (مارس) الى المنفى في جزيرة مالطة .

وكانت الحكومة البريطانية تعتقد بان المصريين سيرضخون للقوة ويقبلون بالامر الواقع . ولكن خاب ظنها اذ عمت الاضطرابات انحاء القطر ، فلجأت الى وسائل العنف والشدة للقضاء عليها ، فلم تفلح ، فاضطرت عندئذ الى استدعاء ونغيت وعيّنت الجنرال اللنبي مكانه ومنحته لقب مارشال وخولته سلطة مطلقة لوضع حد للأضطرابات «ولتدعيم نظام الحماية الضروري لمصالح الامبراطورية» .

وصل اللنبي الى القاهرة في ٢٥ آذار (مارس) فأدرك بان لا مندوحة لتهدئة الحال من الافراج عن المعتقلين في مالطة ، فأصدر قرار العفو عنهم في ٧ نيسان (ابريل) وسمح لهم بالسفر الى اوروبا . ولكنهم حين وصلوا الى باريس وجدوا ابواب مؤتمر الصلح موصدة في وجوههم ، وأوقع بيدهم لما ابلغوا في ١٩ منه اعتراف ولسون بالحماية البريطانية على مصر ، أي بعد مرور اربع سنوات ونيف على اعلانها .

تلقى سعد هذا القرار المفاجىء بخيبة امل ، فكتب الى الرئيس الاميركي في ٢٩ منه يذكره بتصريحاته الرسمية ، في اثناء الحرب وفي اعقابها ، حول الحرية والعدالة وحق الشعوب بتقرير مصيرها ، ويطلب اليه تأييد الشعب المصري لنيل هذه الحقوق اسوة بغيره من الشعوب . ولكن رسالته هذه اهملت وبقيت بدون جواب .

وراح زغلول يدق ابواب مؤتمر الصلح واحداً واحداً ، فقدم مذكرات مسهبة حول القضية المصرية الى كليمنصو واعضاء البرلمان الفرنسي والى أرباب الصحافة ورؤساء الوفود في باريس ، ذهبت كلها كصيحة في واد .

وتراءى لزغلول أن فصل القضية المصرية عن القضيتين العربية والسورية قد يكسبها حظاً أكبر من النجاح ، فلم يظهر هو واعوانه أي اكتراث بمصيرهما ، ولم يجتمعوا بفيصل الا قليلاً . وعلى الرغم من هذا الموقف السلبي ومن مساعي سعد الحثيثة لدى الوفود في مؤتمر الصلح فقد كرست معاهدة فرساي التي نشرت في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٩ الحماية البريطانية على مصر كما شاءت حكومة لندن [1] .

اثار هذا التدبير موجة من السخط في صفوف المصريين ، واعتبروه عملاً معادياً واستفزازاً مقصوداً وامتهاناً لكرامتهم ، فعادت الاضطرابات تجتاح البلاد ، ولم تفلح الجيوش البريطانية في قمعها .

وهال حكومة لندن اضطراب الامن وتعرض مصالحها في وادي النيل الى خسارات جسيمة فاوفدت لورد ميلنر وزير المستعمرات الذي عمل طوال خمس وعشرين سنة في مصر والهند ، على رأس لجنة للتحقيق في اسباب الاضطرابات ، وللبحث مع الزعماء المصريين في معالجتها .

اعتبر رجال الحركة الوطنية في مصر أن ارسال هذه اللجنة وسيلة لكسب الوقت ريثما تنتهي اعمال مؤتمر الصلح ، فقرروا رفض الاتصال بأعضائها .

وصلت اللجنة الى القاهرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ ، فوجدت البلاد مغلقة في وجهها ، وأذهلها انضباط الشعب وتقيده بأوامر سعد بمقاطعتها . فاضطر ميلنر الى اذاعة بيان في ٢٩ منه حاول فيه الحد من هذه المقاطعة باظهار حسن نوايا الحكومة البريطانية تجاه مصر ، وحرصها

---

(١) المواد ١٤٧ وما يليها .

على ايجاد حل للازمة يضمن تحقيق اماني الشعب ، ويكفل مصالح بريطانيا الخاصة فيها ، وختمه بقوله : « إن اللجنة لعلى يقين من انه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص من الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية ، وانها لترغب رغبة اكيدة في ان تكون الصلة بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودّي يستأصل كل سبب للتنافر ، ويمكن المصريين من ان يصرفوا جهودهم في ترقية شؤون بلادهم تحت انظمة دستورية ».

بدّد هذا البيان بعض مخاوف المصريين ، فطلبوا الى سعد العودة لمصر للاجتماع بأعضاء اللجنة ، فآثر البقاء في باريس وكتب الى ميلنر في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ يقول إن مصر لا تقبل المفاوضة إلاّ على اساس الاعتراف باستقلالها ، وما على بريطانيا اذا كانت قد حسنت نيتها الاّ ان تعترف به رسمياً وتلغي حالة الطوارئ والاحكام العرفية في البلاد . وأكد ان مصر حريصة كل الحرص على تأمين استمرار المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع سيادتها القومية .

اقامت اللجنة ثلاثة اشهر في مصر اجرت في اثنائها اتصالات فردية مع الزعماء المصريين ، ثم عادت الى لندن وقدمت تقريرها الى الحكومة البريطانية في آذار (مارس) ١٩٢٠ قالت فيه : « ان كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً ، لا يرضي ولا يفي بالغرض . فالحكمة تقضي بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، اي بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا السبيل للتخلص من نظام الوصاية الذي يعترض عليه المصريون اعتراضاً شديداً ، دون ان نعرض للأخطار مصالحنا الحيوية التي يجب علينا حمايتها . وقد بدا لنا ان كل ما يلزم لوقاية هذه المصالح يمكن ان يؤمن بعقد معاهدة تقبل فيها مصر بان تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتمنحها حقوقاً معينة في الاراضي المصرية لقاء تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامتها واستقلالها .

« اما الحقوق التي كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الاول ان يكون لبريطانيا

الحق في ابقاء قوة عسكرية في مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، والثاني ان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة .. » .

وأدرك المصريون من احاديث ميلنر ان بريطانيا مستعدة لالغاء نظام الوصاية اذا ضمنت مصالحها الخاصة في مصر ، فقرر سعد السفر الى لندن لمفاوضة ميلنر في حل شامل للازمة ، فانتقل اليها في صيف ١٩٢٠ وقدّم الى الوزير البريطاني مشروعاً يقضي بانهاء الحماية على مصر والاعتراف باستقلالها ويعطي ضمانات كافية لاستمرار المصالح البريطانية العليا في البلاد وعلى طريق الهند . غير ان ميلنر اعتبر هذه الضمانات غير كافية واقترح تعديلات عليها استغرقت مناقشتها وقتاً طويلاً ، وانتهت في ١٨ آب (اغسطس) ١٩٢٠ بمشروع معاهدة حددت العلاقات بين بريطانيا ومصر تحديداً دقيقاً حسب القواعد التالية :

١ — تعترف بريطانيا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . وتمنح مصر بريطانيا الحقوق اللازمة لصيانة مصالحها الخاصة .

٢ — تبرم بموجب هذه المعاهدة محالفة بين الدولتين تتعهد فيها بريطانيا بان تساعد مصر في الدفاع عن سلامتها ، وتتعهد مصر بتقديم المساعدة لبريطانيا اذا كانت في حالة حرب وتمنحها حق استعمال الموانىء والمطارات ووسائل النقل للاغراض الحربية .

٣ — تتمتع مصر بحق التمثيل في البلدان الاجنبية وتتعهد بالاّ تتخذ فيها اي تدبير لا يتفق ومحالفتها مع بريطانيا ، وبألاّ تعقد مع دولة اجنبية اي اتفاق يضر بالمصالح البريطانية .

٤ — تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية في اراضيها لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة مكان معسكراتها . ولا يعتبر وجود هذه القوة باي وجه احتلالاً عسكرياً للبلاد .

AUB LIBRARY

وعالج الاتفاق ايضاً مسائل اخرى متشعبة تتعلق باعطاء الممثل البريطاني في مصر مركزاً خاصاً يميزه عن غيره من الممثلين الاجانب ويقدمه عليهم ، وبنظام المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية والمعاهدات والاتفاقات التجارية والملاحية والبريدية التي اشتركت مصر في توقيعها .
اما مسألة السودان فلم توضع على بساط البحث .

لم يكن سعد زغلول مطمئناً الى ان الهيئات الوطنية في مصر ستقبل بنود هذا الاتفاق ، فأوفد اليها بعض معاونيه ، وحملهم مذكرة شرح فيها أهم هذه البنود مؤكداً أنها « أقصى ما يمكن لبريطانيا الاتفاق عليه مع مصر » .

رفض المتطرفون من المصريين هذا الاتفاق على انه لا يفي بمتطلبات الاستقلال الحقة ، وقبله آخرون مشترطين ادخال بعض تعديلات عليه ، كالغاء نظام الحماية بشكل واضح لا لبس فيه ،وحذف النص المتعلق بتخويل بريطانيا سلطات عسكرية لضمان مصالحها ، وتعديل النظام القضائي المتعلق بالمحاكم المختلطة ، وبصلاحيات المستشار المالي البريطاني ثم ، وهذا هو الاهم ، حل مسألة السودان على اساس ضمان سيادة مصر عليها وتأمين حصتها اللازمة من مياه النيل .

عاد رسل سعد الى لندن في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٠ لمتابعة المفاوضات على اساس التعديلات والتحفظات المقترحة ، فرفض ميلنر البحث فيها مؤكداً ان ما جاء في المشروع هو آخر ما يمكن لبريطانيا القبول به . وذكر سعد في احاديثه ان الوزير البريطاني قال له بكثير من الصراحة « اننا الآن في مصر ، وقد وضعنا يدنا على كل شيء فيها ، ونريد ان نتخلى عنها في مقابل شيء واحد هو ان تعترفوا بمركزنا الممتاز فيها . انه الآن فعلي ونريد ان يكون شرعياً ومرتكزاً على قواتنا العسكرية . نحن نبحث عن مصر منذ اكثر من مائة سنة وهي الآن في قبضتنا ، ولكن نريد ان نبقى فيها بموافقتكم » .

* * *

قدم ميلنر تقريره عن المفاوضات الى حكومته في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠ فقال في تعليل اسباب فشلها ان الحركة القومية في مصر حقيقة واقعة ، ثم تكلم عن سعد وحزبه فقال : « ان الهيئة المعروفة بالوفد التي يرئسها سعد زغلول والتي تسلطت على عقول المصريين كل التسلط ، في هذا الحين على الاقل ، وتقول انها تنطق بلسان الامة ، مؤلفة من اعضاء ليسوا في اكثرهم من الغلاة المتطرفين ، وهم من حزب الامة القديم الذي كان يسعى الى تحقيق التقدم الدستوري تدريجياً ، بخلاف الحزب الوطني الذي يُعتبر حزب الثورة والمعارض الشديد للسياسة البريطانية . ان زغلول باشا ورفاقه ، لما رأوا أننا نرفض تحقيق جميع آمالهم القومية مالوا الى المعارضين ، وما زالوا يدنون منهم شيئاً فشيئاً .

« ويظهر لنا بالاختبار ان الامر لا يستلزم الآن يسيراً من العناء لازالة الريب من رجال الحركة الوطنية في مقاصدنا ، حتى يُستمال الكثيرون منهم الى معالجة الحالة في مصر بتمام التعقل » .. وأضاف قائلاً : « ولما خرجنا في تلك المناقشات عن حدود العبارات والصيغ الى جوهر القضية ، تبين لنا ان المصريين وان كانوا على آراء شتى ومذاهب مختلفة ، الا انهم متفقون جميعاً على أمر واحد وهو الحفاظ على قوميتهم وجنسيتهم ، بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم » .

وتحدث ميلنر عن سياسة بريطانيا في مصر والاخطاء التي ارتكبتها فأشار انه « لا يمكن اعتبار اعتراف بريطانيا باستقلال مصر امراً جديداً . فلقد كنا طوال مدة الاحتلال نحترم وحدة البلاد الوطنية تحت سيادة الباب العالي . ولما اضطررنا الى الغاء هذه السيادة (كانون الاول، ديسمبر، ١٩١٤)قررنا بملء اختيارنا اعلان الحماية على البلاد . ولم نحاول ضمها الى الامبراطورية لتكون جزءاً منها . وقد كررنا على المصريين في مناسبات عديدة تعهداتنا بان يكون لهم حكم ذاتي . وعلينا اليوم ان نعترف بوجوب تنفيذ هذه التعهدات . ان الحركة القومية في مصر ليست من الامور التي يمكن خنقها . واذا كان بوسعنا

ان نقمع كل المظاهرات الشعبية مهما كانت عنيفة ، الاّ ان حكم البلاد ، في هذا الجو من العداء الشديد لنا الذي يقوم على وصمنا بعدم الاستقامة وسوء النية ، يصبح من الامور الصعبة ليس فقط لأولئك الذين بيدهم مقدرات الحكم ، وانما تجاه الشعب البريطاني الذي يتحمل هو ايضاً شطراً من المسؤولية ».

بعد تقديم هذا التقرير جرى تبديل في الحكومة البريطانية فاستلم ونستون تشرشل شؤون وزارة المستعمرات بدلاً من لورد ميلنر . وكان تشرشل يرى ان الوسيلة المثلى لضمان استمرار مصالح بريطانيا في مصر ، هي توسيع شقة الخلاف بين الزعماء المصريين ، فتتحطم الحركة القومية على يدهم .

وفي ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٢١ ابلغت وزارة الخارجية بلندن السلطان احمد فؤاد انها مستعدة للبدء بمفاوضات رسمية مع حكومته من اجل ابدال الحماية « بعلاقات اخرى تضمن مصالح بريطانيا الخاصة وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية حول مصالح رعاياها في مصر ، وتحقق ايضاً اماني الشعب المصري المشروعة » .

كلف السلطان رئيس وزرائه عدلي يكن بتأليف الوفد المفاوض . ولم يكن له مندوحة عن اشراك سعد فيه ، وكانت شعبيته في أوجها ، فاشترط سعد بان يكون لحزبه اغلبية الاعضاء ، وله الرئاسة ، وبأن تلغى قبل البدء بالمفاوضات الاحكام العرفية والرقابة على الصحافة ، ليتمكن الشعب من الاعراب عن مطاليبه القومية بحرية تامة .

رفض عدلي ان تكون الرئاسة لغيره بحجة انه « الاجراء الدستوري الصحيح » ، فأجابه سعد في مهرجان شعبي اقيم بشبرا في ٢٥ نيسان (ابريل) ، وكان قاسياً جداً على رئيس حكومته : « ان هذا الاجراء صحيح في البلدان الدستورية ، أما في مصر فالوزارة لا ينتخبها الشعب بل هي معينة من طرف الحاكم .. او بعبارة اخرى من قبل سلطة الحماية .. ورئيس الوزارة ليس الاّ موظفاً من موظفي الحكومة الانكليزية ، يسقط ويترفع باشارة من

المندوب السامي ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه ان يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انكلترا ، حراً في الكلام لانه مدين له بمركزه ... ان مفوضاً تعينه الحكومة المصرية لمفاوضة انكلترا يساوي جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ... » .

وهكذا انقسمت مصر وهي في أدق مراحل تاريخها السياسي ، الى فئتين تحكّم الحقد والكراهية بين رجالها ، فانفصل عن سعد عدد من رفاقه مؤيدين موقف يكن ، وقامت مظاهرات شعبية تعلن ولاءها التام لسعد وتتهم المنفصلين بالخيانة فقمعتها الحكومة وبطشت بالقائمين فيها بلا هوادة .

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات ، ألف عدلي يكن الوفد المفاوض ، فاختار اعضاءه من انصاره وسافر الى لندن في تموز (يوليه) ١٩٢١ وهو مقيم على الاعتقاد بأن البريطانيين سيكونون اكثر تساهلاً في موقفهم مما سبق ، فينقذون حكومته من المأزق الذي زجت نفسها فيه ، ويساعدونها على استعادة هيبتها ورفع التهمة عن اعضائها بأنهم عملاء في خدمة المصالح البريطانية . ولكن تفاؤل عدلي ما لبث ان انقلب الى خيبة اذ ظهرت وجهات النظر منذ اليوم الاول متباينة بينه وبين تشرشل وكرزون . ولم يخف الوفد البريطاني قلقه من تدهور الحالة في مصر ، وأعلن عن رغبته في تأجيل المفاوضات حتى يستتب فيها الامر ، او يُقضى على المعارضة باية وسيلة كانت ، وبالقوة اذا لزم الأمر .

حاول عدلي اقناع الوزراء البريطانيين بان تأجيل المفاوضات سيكون وخيم العاقبة على حكومته ويعتبر انتصاراً لخصومه ، وان استعمال القوة ضد سعد لن يضع حداً للفتن والاضطرابات ولكنه سيؤدي الى ازدياد شعبيته ورفعه الى مستوى الابطال . واكد لهم ان الطريقة المثلى لاعادة الأمن والطمأنينة الى مصر ، وتقليم اظافر سعد ورفاقه ، هو أن تقبل بريطانيا فوراً بالغاء الحماية واعلان استقلال البلاد وعقد معاهدة بينها وبين بريطانيا تضمن مصالح الفريقين المشروعة .

احرج هذا الموقف حكومة لندن ، ولم يكن بوسعها قطع المفاوضات في بدايتها وحمل يكن واعضاء وفده على العودة من حيث اتوا صفر اليدين . ولم يكن بودها من جهة اخرى وضع اي اتفاق معه لعلمها ان الشعب المصري الثائر الذي يسير تحت لواء سعد لن يقبل بأي اتفاق يحد من سيادة مصر ويمنح بريطانيا ما تريده من امتيازات ، فقررت عندئذ متابعة المفاوضات شكلياً ثم قطعها عند اول فرصة بحجة تباين وجهات النظر بينهما ، فتعيد الى يكن واعضاء وفده بعض هيبتهم المفقودة . وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) قدم كرزون الى الوفد المصري مشروع اتفاق مستمد في معظم نقاطه من مشروع ميلنر مع بعض التعديلات بقصد التشدد،وكان يرمي من ذلك الى حمل عدلي يكن على رفضه . ولعل ابرز نقاط هذا المشروع في تقييد حرية مصر ، التأكيد على منح بريطانيا الحق بأن تستقر في أي مكان تشاء في القطر ولمدة تحدد فيما بعد ، وبأن تحتفظ بالامتيازات التي تتمتع بها الآن لاقامة الثكنات والمطارات والترسانات الحربية وميادين التمرين لجيوشها .

وقضى المشروع على الحكومة المصرية بان لا تعين ضباطاً او موظفين اجانب في ادارتها العامة او أن تعقد قرضاً خارجياً ، او تخصص بعض ايراداتها لوفاء دين ما بدون موافقة المندوب السامي ، كما نص بأن للمستشار المالي البريطاني لدى المندوبية الحق في الاطلاع على جميع شؤون وزارة المال المصرية ، الى ما هنالك من شروط اخرى تتعلق بالقضاء ، والتعويض على الموظفين الاجانب عند اعتزالهم مناصبهم ، وحماية الاقليات ، وتسديد اقساط الديون السالفة ، كانت اقرب الى الشروط التي فرضها الحكم الثنائي الفرنسي–البريطاني على مصر سنة ١٨٧٨[1] منها الى معاهدة تحترم سيادة مصر وتؤمن مصالح الفريقين المتعاقدين .

وكان من الطبيعي ان يرفض عدلي قبول هذا المشروع . فقُطعت

(١) راجع الجزء الرابع ص ٣٣ – ٥١ .

المفاوضات في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١ واخذ الوفد المصري يستعد للعودة الى بلاده .

حاول لورد كرزون اقناع الرئيس المصري بوضع اتفاق موقت على اساس المشروع البريطاني ، على ان يعدل بعد بضع سنين « اذا أثبتت مصر عن كفاية ومقدرة في ادارة شؤونها وتنظيم جيشها واستتب فيها الامن » . رفض عدلي قبول هذا الاقتراح قائلاً : « ولو استطعت لما اقرتني البلاد على ذلك ، لأن التوقيت الذي تشيرون اليه لا ضابط له ، اذ يمكنكم ان تقولوا ان التجربة لم تنجح ، فتستمر الحال على ما كانت عليه .. » . واقترح بان تعلن بريطانيا ، تأكيداً لحسن نواياها ، الاعتراف بحقوق المصريين المتفق عليها بينهما ، وتأجيل بحث الامور المختلف عليها الى وقت آخر . وكان عدلي يقصد الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . ولكن الوزير البريطاني رفض هذا الاقتراح مؤكداً ان الحقوق والواجبات جزءان مترابطان .

لم ترض هذه المناورات البريطانية المارشال اللنبي ، فكتب الى كرزون في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) اي في اثناء مفاوضاته مع عدلي يكن يقول : « ان اي تدبير لا يقوم على الاعتراف باستقلال مصر سيؤدي الى اضطرابات عامة أو على الاقل الى فوضى في الادارة يستحيل معها قيام حكومة ما .. فاذا كانت بريطانيا على غير استعداد لاستجابة طلبات المصريين التي يعتقدون انها مشروعة ، فانه يصعب علينا تأليف وزارة مقبولة » .

وصدق حدس المندوب السامي اذ قوبل عدلي يكن حين وصوله الى القاهرة في ٥ كانون الاول (ديسمبر) بمظاهرات معادية حملته على تقديم استقالته . وتعذر على السلطان احمد فؤاد تأليف حكومة جديدة .

اتهمت دار الاعتماد سعد زغلول ورفاقه بانهم سبب الفتن والاضطرابات في البلاد ، فانذرتهم بالامتناع عن حضور الاجتماعات العامة ، والقاء

الخطب ، ونشر المقالات أو التصريحات في الصحف ، ثم أمرتهم بمغادرة القاهرة والاقامة في الريف .

رفض سعد وصحبه الاذعان لهذه الاوامر فاعتقلوا في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) وارسلوا للمنفى في جزيرة ماهيه من جزر سيشل في المحيط الهندي .

فشلت وسائل العنف هذه ورأى اللنبي ان الطريق الوحيد للخروج من الازمة هو الغاء الحماية بتصريح فردي والاعتراف باستقلال مصر ، وكتب الى حكومته يقول بأن ليس في مصر سياسياً واحداً يقبل التوقيع على معاهدة لا تضمن تحقيق هذا الاستقلال .

رفض لويد جورج وكرزون قبول وجهة النظر هذه،وأصدرت وزارة الخارجية بلندن في ٢٧ كانون اول (ديسمبر) بلاغاً يضع حداً للمناقشات التي تدور حول المسألة المصرية قالت فيه :

« لا يسع الحكومة البريطانية ان تخضع للعنف أو أن تتلقى اوامر من اي جهة كانت . الا انها على استعداد اليوم ، كما كانت في السابق ، لأن توصي مجلس العموم بوضع حد للحماية التي اعلنتها على مصر سنة ١٩١٤ والاعتراف بها دولة مستقلة اذا اقرت مصر بالشروط التالية الاساسية لضمان مصالح الامبراطورية البريطانية ، وقبلت بتنفيذها :

١ ــ تأمين حماية المواصلات الامبراطورية .

٢ ــ منح بريطانيا الحق كاملاً لحماية الاجانب في مصر .

٣ ــ الضمان التام لحماية مصر من كل تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الدول الاجنبية » .

رد اللنبي على موقف كرزون هذا قائلاً : « ان ما يؤمن مصالح بريطانيا في مصر ليست نصوص المعاهدات او الضمانات الخطية التي تعطيها

الحكومة المصرية ، وانما فقط قوة بريطانيا العسكرية . وهذه القوة ستبقى قائمة في مصر وفي البحر المتوسط والبحر الاحمر . اما الغاء الحماية واعلان الاستقلال ، مع التحفظات المشروعة ، فهي كفيلة باعادة جو الامن والطمأنينة الى البلاد وتشجع الفئة المعتدلة من المصريين على السعي لحل دائم يضمن مصالح الفريقين » .

احرج موقف اللنبي الحكومة البريطانية فاستدعته الى لندن في اوائل شباط (فبراير) ١٩٢٢ . ولدى اجتماعه بلورد كرزون تباينت وجهات النظر بينهما ، فقدم استقالته من منصبه . وكانت هذه الاستقالة حافزاً للحكومة البريطانية على الخروج من موقفها السلبي ، فقررت في ١٧ منه الغاء الحماية على مصر واعلان استقلالها ، وخولت اللنبي سلطة كاملة لوضع هذا القرار حيز التنفيذ .

عاد المندوب السامي الى القاهرة، وفي ٢٨ شباط (فبراير) اعلن انتهاء الحماية واستقلال مصر بالتصريح التالي :

« بما ان حكومة جلالة الملك ، عملاً بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب بالحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ،

وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر اهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ التالية :

١ ــ انتهت الحماية البريطانية علــى مصر التي اصبحت دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ــ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات نافذ المفعول على جميع ساكني مصر ، تلغى الاحكام العرفية التي اعلنت في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ .

٣ ــ الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية حول الامور الآتي بيانها بمفاوضات ودية

غير مقيدة بين الطرفين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بتولي هذه الامور ، وهي التالية :

أ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

ب ـ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة .

ج ـ حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

د ـ السودان .

والى أن تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الآن » .

وعلى اثر اعلان هذا التصريح كلف السلطان احمد فؤاد ثروت باشا بتأليف حكومة جديدة ، واعلن في ١٥ آذار الى ممثلي الدول ان مصر اصبحت دولة تتمتع بالسيادة والاستقلال ، وانه اتخذ لنفسه لقب ملك باسم فؤاد الاول .

وفي ٣ نيسان (ابريل) ١٩٢٢ الف لجنة من كبار رجال السياسة والقانون لوضع دستور للدولة الجديدة .

* * *

AUB LIBRARY

الباب الثاني

لبنان وسوريا في عهد الانتداب

(١٩٢٣ - ١٩٣٩)

الفصل الأول
الثورة السورية الأولى
(تموز ١٩٢٥ - آب ١٩٢٦)

دخلت جيوش الجنرال غورو بعد معركة ميسلون المدن السورية وراحت تعمل بطشاً وتنكيلاً باعوان الملك فيصل، فزجت فريقاً منهم في السجون وارسلت آخرين الى المنفى ، ولجأ بعضهم الى مصر والعراق وفلسطين والبعض الآخر الى اوروبا وبلاد المهجر . وتراءى للجنرال غورو ان خير وسيلة لشل الحركة الوطنية هو تقسيم البلاد على اسس عنصرية وطائفية الى دويلات لا حول لها ولا قوة ، فأصدر في اول ايلول ١٩٢٠ قراراً بفصل حلب عن دمشق وجعلهما دولتين مستقلتين . وفي ٣٠ منه اقام دولة في اللاذقية ، كما اقام في آذار ١٩٢١ حكومة مستقلة في جبل الدروز ، ثم اضاف الى حلب لواء الاسكندرون ومنحه استقلالاً ذاتياً .

وشاء بعض مستشاريه التمادي بتقسيم سوريا الى اكثر من هذه الدويلات فاقترحوا اقامة حكومة مستقلة للبدو في دير الزور ، ووضع المناطق الاستراتيجية في الداخل وعلى الساحل تحت الحكم الفرنسي المباشر . الا

ان الجنرال غورو ارتأى تأجيل تنفيذ هذه المقترحات ريثما تستقر اوضاع تلك الدويلات وترسّخ قواعد الحكم فيها .

اما في لبنان ، فاصدر الجنرال غورو في اول ايلول ١٩٢٠ قراراً باعلان دولة « لبنان الكبير » بأن ضم الى الجبل الاقضية الاربعة (صيدا ، بيروت ، طرابلس ، البقاع) بعد ان طوى مشروعاً كان قد اعدّه روبير دي كاى السكرتير العام للمفوضية العليا الفرنسية ، يقضي باقامة دولة ساحلية تمتد من الناقورة جنوباً الى الاسكندرون شمالاً . ولكن اللبنانيين عارضوا هذا المشروع اذ رأوا فيه خطراً على استقرار بلادهم لانه يضم اليها مناطق لم تكن يوماً جزءاً منها ، ويحرج موقفهم من جيرانهم في الداخل اذ يحرمهم ، عن قصد ، من اي منفذ على البحر .

ولّدت سياسة التقسيم هذه شعوراً لدى السوريين بسوء نية سلطات الا نتداب . ولمس غورو ان حظها من النجاح بات ضئيلاً ، فأصدر في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ قراراً بضم دول حلب ودمشق وبلاد العلويين في دولة اتحادية ، وجعل بينها وبين لبنان رابطة قوية في الحقل الاقتصادي . وفي ضمير المفوض السامي ان هذا التدبير يحد من معارضة الاهلين للسياسة الفرنسية ويراعي أحكام صك الانتداب الذي وقع بلندن في ٢٤ تموز ١٩٢٢ والذي نص على اقامة دولتين فقط تتمتعان بالسيادة هما سوريا ولبنان [1] .

لم تدخل هذه التدابير الدستورية الاطمئنان الى روع الاهلين ، وكان الجنرال غورو يمثل بنظرها الاحتلال ومآسي كارثة ميسلون ، فقرّرت الحكومة الفرنسية وضع حد لمهمته . وسنحت لها الفرصة حين رفض غورو انزال عدد جيش الاحتلال في سوريا ولبنان من سبعين الف جندي الى

---

(١) وافقت عصبة الامم على صك الانتداب على سوريا ولبنان واصبح ساري المفعول ابتداء من ٢٩ ايلول ١٩٢٣. اما الولايات المتحدة فوافقت عليه في اتفاق مع الحكومة الفرنسية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٤ . راجع نص الصك، مستند رقم ٣ .

عشرين الفاً وتخفيض الاعتمادات المالية المخصصة للشؤون المدنية والسياسية في المفوضية العليا من مائة وعشرين مليون فرنك الى ثلاثة عشر مليوناً في السنة ، فحملته على الاستقالة وعينت بديلاً عنه الجنرال فيغان وكان معروفاً بنزوعه الى الاعتدال والاتزان .

حاول المفوض السامي الجديد منذ وصوله الى بيروت في نوار ١٩٢٣ تخفيف حدة معارضة السوريين للانتداب ، فأصدر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ قراراً بالغاء الاتحاد السوري واقامة دولة واحدة تضم حلب ودمشق والحق بها لواء الاسكندرون وجعله تحت ادارة حاكم فرنسي . قوبل هذا النهج التوحيدي بالرضى في الاوساط السورية مما جعل الجنرال فيغان يفكر في دمج الدويلات السورية في جمهورية واحدة ، فتنكّر له عندئذ معظم مساعديه المدنيين والعسكريين ، وحملت عليه الاحزاب اليمينية في مجلس النواب الفرنسي تساندها المحافل الماسونيـــة واتهمته بقصر النظر وضيق الافق ، وفي رأيها ان قيام دولة موحدة في سوريا تشكل خطراً كبيراً على المصالح الفرنسية في الشرق . فقررت حكومة هريو عندئذ استدعاءه وعينت الجنرال ساراي قائد حملة سالونيك في اثناء الحرب مندوباً سامياً بديلاً عنه .

وكان ساراي ذا نزعة جمهورية متطرفة ، فحاول منذ وصوله الى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥ الظهور بمظهر المتحرر ، فأطلق حرية الصحافة واباح تشكيل الاحزاب . وكان علمانياً يكره الاكليريكيين . ولما شاء منعهم عن التدخل في شؤون الدولة تألبوا عليه مع اركان المفوضية العليا من مدنيين وعسكريين ، فالزمته حكومة باريس عندئذ على تبديل موقفه منهم والتقيد بسياسة فرنسا التقليدية في الشرق تجاه رجال الدين . وكتب له هريو في ١١ نوار يسأله ملحاً أن « يتنشق بخور القداس القنصلي » .

وكان ساراي ضعيف الموهبة قليل الخبرة في شؤون الشرق ، متكبراً شرس الطباع ، فانزلق في أهوائه واستعلى على ابناء البلاد ومال الى معاملتهم بالشدة والازدراء بدل الحكمة والروية ، ولما جاءه وفد من دروز الجبل

في نوار ١٩٢٥ يتظلم اليه سوء تصرف الكابتين كاربييه حاكم الجبل وتعسفه وجوره، اساء استقبالهم وزجرهم وهددهم بالسجن والنفي ان خرجوا عن طاعة « سيدهم » .

ولم يكن اعوان ساراي أقل استخفافاً منه بادارة شؤون البلاد [1] ، فاشتدت عليهم النقمة وثار الدروز على الفرنسيين في شهر تموز من تلك السنة وبطشوا بجنود كاربييه واعوانه ذودا عن كرامتهم ورفعاً للضيم الذي حاق بهم .

حاول ساراي احتلال الجبل والقضاء على الثورة بالعنف فمنيت محاولاته بالفشل واصيب جيشه بهزائم وخسائر فادحة . وكانت نقمة السوريين على الانتداب تزداد يوماً بعد يوم فامتدت الثورة الى دمشق وحمص وحماه والنبك ، ثم الى بعض مناطق لبنان الجنوبي وطرابلس في الشهر التالي . وشاء ساراي القضاء عليها قبل ان يستفحل امرها فجيّش على الثائرين فيالقة المصفحة ، ورمت طائراته دمشق بقنابلها المحرقة في ١٩ و ٢٠ تشرين الاول . وارتكب جنوده ما اثار كوامن الحقد في النفوس من اعمال الاباحة والتدمير وضرب القرى الآمنة بالمدافع ، والبطش بالعزل والابرياء ، والتمثيل بجثث القتلى ، واقدامهم على فرض ضرائب مالية باهظة على الاهلين وعدد كبير من البنـادق بغية افقارهم ونزع السلاح منهم .

تلقت الاوساط السياسية في باريس تفاصيل الكارثة باستنكار ، فارسلت

---

(١) بلغ استخفاف موظفي المندوبية الفرنسية بابناء البلاد حد الرعونة والصلف وقلة التهذيب . ويقال ان وفد دروز الجبل حاول الاتصال ثـانية بساراي في حزيران ١٩٢٥ فرفض مقابلتهم ، فاجتمعوا بالكولونل دانز رئيس دائرة الاستخبارات آنذاك وشكوا اليه سوء تصرف كاربييه وانه يعنف شيوخهم ولا يراعي حرمة نسائهم او يتورع عن شتم رجالهم وضربهم بالعصا ، فأجابهم دانز ساخراً : « انني ألوم كاربييه كثـيراً لانه خرج عن أوامري فضربكم بالعصا ، وقد اوصيته ان يجلدكم فقط بالسوط » !!!

الى ساراي أوامر بوقف اعمال التخريب والتدمير . واحرجها ايضاً اضطراب الاوضاع في لبنـان حين طلب المجلس التمثيلي ببيروت في جلسة ١٧ تشرين الاول ١٩٢٥ ان تناط به وحده مهمة وضع الدستور اللبناني ، على ان تكون اللجنة الفرنسية التي عينت لوضعه برئاسة بول بونكور استشارية فحسب . رفض ساراي استجابة هذا « الملتمس » فقامت عليه الاحزاب اللبنانية . وخشيت حكومة باريس مغبة تدهور الاوضاع في الشرق ، فاستدعته في اوائل تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ولم يكن قد مضى على استلامه مقاليد الحكم في البلاد سوى اشهر معدودة ، وعينت بديلاً عنه هنري دي جوفنيل ، عضو مجلس الشيوخ ، فكان اول مندوب سام مدني في سوريا ولبنان .

قصد دي جوفنيل في ١٩ تشرين الثاني مدينة لنـدن لمباحثة المسؤولين البريطانيين في امر تنسيق التعاون بين سلطات الانتداب الفرنسي والانكليزي في الشرق، وكانت فرنسا تعتقد ان لامارة شرقي الاردن ضلعاً كبيراً في اشعال الثورة السورية وفي استمرارها . ولما رجع الى باريس اتصل ببعض اعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري فأكد لهم عن عزمه على ايجاد حل عادل للمعضلة السورية يضمن للبلاد الامن والاستقرار . وفي طريقه الى بيروت عرّج على القاهرة واجتمع بباقي اعضاء اللجنة المقيمين فيها فقدموا له مذكرة كرروا فيها طلبهم الاستقلال ووضع معاهدة مع فرنسا تحل محل الانتداب على غرار المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا والعراق في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ [1] . اظهر دي جوفنيل في جميع اتصالاته هذه حسن تفهم للقضية السورية ورغبة في التعاون مع المخلصين من ابناء البلاد مؤكداً « ان وطنيته تجعله يقدر وطنية الآخرين » .

بلغت هذه التصريحات المعتدلة اسماع رجال المفوضية العليا وكبار

---

(١) راجع المستند رقم ١٠ .

الضباط الفرنسيين في بيروت فلم ترق لهم فارسلوا وفداً منهم الى القاهرة لاقناع المفوض السامي الجديد بضرورة الكف عنها واوهموه ان سياسة الشدة والعنف هي وحدها قادرة على وضع حد للثورة وتأمين استمرار مصالح فرنسا في الشرق . وكان دي جوفنيل ضعيف الارادة يسهل التأثير عليه ، فانساق في تيار هؤلاء المتطرفين . ولما وصل الى بيروت في ٢ كانون الاول ١٩٢٥ انقلب من داعية للسلام الى نذير للحرب ، فطلب من رجال الثورة القاء سلاحهم بدون قيد أو شرط ، واطلق كلمته التي ذهبت مثلاً : « السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب » . وفي ٥ منه القى في المجلس التمثيلي اللبناني خطاباً ردد فيه هذه التهديدات وختمه بقوله « لا يجدي الثائرين نفعاً ان يفرضوا علينا شروطاً او يطلبوا منا وعوداً لحل المعضلة .. لم يعد الآن لوقف الحرب اي مبرر » . ثم دعا اعضاء المجلس لدورة استثنائية من اجل تعيين لجنة وطنية لمشاركة لجنة بونكور في وضع نص الدستور اللبناني .

قررت هذه اللجنة ان تستشير كبار رجال الدين والشخصيات اللبنانية والمشرفين على البلديات والمؤسسات ذات النفع العام في اصول الدستور وما يجب ان يتضمن من احكام تقرر سيادة البلاد واستقلالها ، فرفض اصحاب الدعوة للوحـــدة السورية في بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك الاجابة عن اسئلتها ، مما حمل سلطات الانتداب على اتخاذ تدابير زجرية ضدهم .

وقد حاول عمر الداعوق وصبحي حيدر عضوا اللجنة ايجاد تسوية ترضي الطرفين فاقترحا تقسيم لبنان الى منطقتين فدراليتين : الجبل اي المتصرفية سابقاً ، والاقضية الاربعة التي ضمت اليه ، على ان يكون لكل منهما استقلال ذاتي في اطار الوحدة اللبنانية . رفض المجلس التنفيذي هذا الحل . ولجأ المفوض السامي الى الشدة ففرض رقابة شديدة على الصحافة الوطنية ثم اصدر في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٦ قراراً بمصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لكل من يُحكم وجاهياً او غيابياً في جنحة او جناية

تتعلق بالامن العام .

وكان دي جوفنيل مكثاراً للكلام محباً للخطب والتصريحات ، فتابع حملته على رجال الثورة بدمشق واتهمهم بالجهل والعصيان ، فاضطر صبحي بركات رئيس الدولة السورية ، وكان قد فقد شعبيته لمجاراته السياسة الفرنسية ، الى تقديم استقالته في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ . قرر المندوب السامي عندئذ اجراء انتخابات عامة في البلاد ، وحدد ٨ كانون الثاني موعداً لها ، وصرح بان مهمة المجلس الجديد هي وضع الدستور السوري على نحو ما يجري في لبنان . ولكنه حرص على معاقبة الثوار فقرر ان المدن الثائرة وعلى رأسها دمشق لا يحق لها الاقتراع بحجة اضطراب الأمن فيها .

اقترح دي جوفنيل على الشيخ تاج الدين الحسني تأليف حكومة موقتة تشرف على هذه الانتخابات فقبل مشترطاً اعلان العفو العام ، وبان تشرف حكومته وحدها على ادارة شؤون البلاد ، وان تتعهد فرنسا بالبدء في وقت قريب ببحث مسألة الوحدة السورية مع لبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز .

رفض المفوض السامي جميع هذه المطالب مؤكداً ان الحكومة العتيدة لا مهمة لها سوى الاشراف على الانتخابات ، فطلب الشيخ تاج عندئذ تأجيل هذه الانتخابات الى حين يستتب الأمن في البلاد وتتمكن المدن الثائرة من المشاركة فيها ، واكد للمفوض السامي ان حرمان هذه منها يجعل هيبة المجلس الجديد ضعيفة وحظوظه قليلة في حل المشاكل القائمة مع سلطات الانتداب .

حاول دي جوفنيل عندئذ حمل بعض الزعماء السوريين على تأليف حكومة موقتة فلم يفلح . فاصدر في ٩ شباط ١٩٢٦ قراراً بوضع البلاد تحت الحكم الفرنسي المباشر . ولكنه ما لبث ان خشي مغبة عمله هذا فراح يسترضي السوريين لحملهم على التعاون معه ، فألقى خطاباً في دمشق تحدث فيه عن « الولايات المتحدة السورية » واعلن عن استعداده لاعادة الاقضية

الاربعة الى سوريا واجراء استفتاء في جبل الدروز وبلاد العلويين لمعرفة رأي ابنائها من الوحدة أو الانفصال .

أثار هذا الموقف استنكار اللبنانيين واعتبروه غدراً بهم وخيانة لقضيتهم . واحتج اعضاء المجلس التمثيلي في بيروت عليه مؤكدين حق لبنان بالاستقلال التام في حدوده الحاضرة . وراح خصوم دي جوفنيل الذين كانوا يأخذون عليه كثرة الكلام وحبه للخطب والتصريحات ، يرددون قوله المأثور حين وصل الى بيروت في كانون الاول ١٩٢٥ ، معكوساً : « السلم لمن يريد الحرب ، والحرب لمن يريد السلم » .

اضطر المفوض السامي بغية وضع حد لهذه المعارضة الى تطمين اللبنانيين على وحدة بلادهم ، كما حُمل على السير في طريق التفاهم مع السوريين فكلف في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ احمد نامي بتأليف وزارة جديدة بعد ان قبل بشروط الكتلة الوطنية التي تقضي بعقد معاهدة لمدة ثلاثين سنة بين فرنسا وسوريا على غرار معاهدة ١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا ، ومنح السوريين الحق في وضع دستور بلادهم بأنفسهم واجراء مفاوضات مع الدول صاحبة العلاقة لتحقيق الوحدة السورية .

اشترك في الحكومة الجديدة ثلاثة وزراء من الكتلة الوطنية هم : حسني البرازي ولطفي الحفار وفارس الخوري ، وكُلف الوزير الخوري بصفته من اعلام القانون وضع بيانها الرسمي ، فضمنه اعلاناً بقيام دولة مستقلة ذات سيادة في سوريا تضم بلاد العلويين وجبل الدروز ، وبابدال الانتداب بمعاهدة بينها وبين فرنسا تحدد على قدم المساواة حقوق وموجبات الفريقين .

رفض بيير اليب مندوب المفوض السامي في دمشق هذا البيان وكتب الى دي جوفنيل يبدي « استغرابه وتعجبه من تجرؤ السوريين على وضعه » . وقبل دي جوفنيل بوجهة نظر مندوبه فرفض البيان وكتب الى فارس الخوري في ١١ نوار يقول : « لو كنت مستعمراً لاتخذت هذا المنهج الى جنيف

واثبت لاعضاء عصبة الامم قلة التجارب وعدم المسؤولية التي تظهر من سطوره . واضفت ان بين واضعيه احد كبار الاساتذة السوريين في كلية الحقوق بدمشق ، وحملت بالتالي بدون عناء اعضاء العصبة على الغاء الانتداب ـ آ ـ عن سوريا ووضعها في الانتداب ـ ب ـ » !!!

دعا هذا الموقف الكتلة الوطنية في سوريا الى متابعة الثورة بعد هدنة استمرت اسابيع قليلة . وعمد الفرنسيون الى وسائل القوة لقمعها ، فضربت طائراتهم دمشق ، وخربت القرى التي كان يعتصم فيها الثوار . الاّ ان وسائل الشدة هذه لم تفتّ في عضد الوطنيين فاشتدت الثورة عنفاً وامتدت الى معظم انحاء البلاد .

لم يرَ دي جوفنيل بداً عندئذ من مفاوضة الكتلة الوطنية لوضع معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق سنة ١٩٢٢ . وقدمت حكومة احمد نامي مشروع المعاهدة وهو يقضي بوحدة سوريا بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز ، على ان يجري استفتاء في الاقضية الاربعة الملحقة بلبنان ، وباعلان استقلالها وقبولها عضواً في عصبة الامم وبانتخاب جمعية تأسيسية يناط بها وحدها أمر وضع دستور دائم للبلاد . ونص المشروع ايضاً على انسحاب الجيش الفرنسي تدريجياً من الاراضي السورية عندما ينتهي تشكيل الجيش الوطني بمساعدة مدربين فرنسيين ، وعلى اعلان العفو العام وتعمير المناطق التي نزل فيها الخراب في اثناء الثورة .

وتعهدت سوريا بعقد معاهدة تحالف مع فرنسا تمنح فيها هذه الاخيرة تسهيلات عسكرية في حال دخولها الحرب ، وامتيازات اقتصادية لاستغلال الثروات الطبيعية فيها ، وتعيين مستشارين فرنسيين كخبراء في اداراتها العامة .

استنكر اللبنانيون ما جاء في المشروع حول الاقضية الاربعة ، واتهموا سلطات الانتداب بانها تحاول مساومة الحكومة السورية على بلادهم . فاضطر دي جوفنيل الى زيارة دمشق في ١٨ نوار ، واقنع حكومتها بالدخول في

AUB LIBRARY

مفاوضات مع الحكومة اللبنانية حول تعديل الحدود ، على ان تتعهد بالاعتراف بلبنان كدولة مستقلة ، وبان تقبل بتحكيمه اذا فشلت هذه المفاوضات . ورضي المفوض السامي بان تلجأ سوريا الى عصبة الامم اذا اعتبرت ان قرار التحكيم لا يؤمن مصالحها .

وجد اللبنانيون في هذا الاتفاق ما يبرر مخاوفهم السابقة ، وخشوا أن يعمد دي جوفنيل ، ارضاء للسوريين ، الى تعديل حدود لبنان فاسرعوا باحالة مشروع الدستور على المجلس التشريعي فاقره في ٢٢ نوار وهو ينص في مادتيه الاولى والثانية بان لبنان دولة مستقلة بحدوده الحالية التي أقرتها سلطات الانتداب وعصبة الامم . واحالت الحكومة اللبنانية الدستور للمفوض السامي للتصديق عليه ونشره .

قدمت حكومة دمشق الى دي جوفنيل مذكرة تطلب اليه فيها ان يتريث في الموافقة على الدستور الى ما بعد انتهاء المفاوضات المزمع بدوءها مع لبنان حول الحدود . وخشي المفوض السامي ان يفقد عطف اللبنانيين دون ان يكون واثقاً من كسب السوريين اليه ، فتردد في قبول المذكرة ، فطلب اليه هؤلاء عندئذ « ان يضع تحفظاً في قرار نشر الدستور يعطي سوريا حق اجراء مفاوضات مباشرة مع لبنان من اجل الحصول على منفذ لها على البحر او استرجاع الاقضية الاربعة التي سلخت عنها » .

وافق دي جوفنيل على هذا الطلب ، فقام اللبنانيون عليه وكانوا قليلي الثقة بجرأته في الدفاع عن حقوقهم ، فاضطر الى التراجع عن موقفه ونشر الدستور اللبناني في ٢٣ نوار ١٩٢٦ . وشاءت سلطات الانتداب ان تستغل تخوف اللبنانيين من المطالب السورية بتعديل الحدود ، فاحتفظ المفوض السامي في صلب الدستور بصلاحيات تجعله القيّم المطلق على البلاد ، فكبل لبنان بقيود ثقيلة كان اشدها وطأة حقه بتعليق الدستور واقالة الحكومة وتوقيف مفعول كل قانون أو قرار يتعارض مع مصالح الانتداب ...

قبل قسم من اللبنانيين هذا الدستور على أنه اكثر ما يمكن الحصول عليه بالنسبة للظروف السياسية القائمة لا سيما وانه يضمن حدود لبنان ووحدته ، واعتبروه خطوة أولى في طريق الاستقلال الحقيقي . وتنكر له فريق آخر ممن لم يقبلوا بالانتداب اصلاً ووجدوا فيه تكريساً شرعياً للاستعمار الفرنسي . ولما اشتدت معارضة هؤلاء للدستور اعتقل معظم زعمائهم وارسل بعضهم الى السجون والبعض الآخر الى المنفى في جزيرة ارواد كما عطلت الصحف المؤيدة لآرائهم .

وفي ٢٦ نوار انتخب شارل دباس اول رئيس للجمهورية اللبنانية لمدة ثلاث سنوات حسب نصوص الدستور الجديد .

كان استياء السوريين كبيراً من نشر الدستور اللبناني واعتبروا أن دي جوفنيل قد تراجع عن تعهداته لهم فاشتدت نقمتهم عليه . وازدادت الحالة خطورة حين قرر الفرنسيون في ٥ حزيران اعتبار الغوطة قرب دمشق منطقة عسكرية ، فعادت الثورة على اشدها في جبل الدروز وحوران وامتدت الى النبك والناقورة والبقاع ، فبطشت القوات الفرنسية بلا رحمة بالثوار ، وانزلت الدمار والخراب بالمناطق الثائرة وفرضت على ابنائها غرامات مالية وعسكرية باهظة . استقال وزراء الكتلة الوطنية الثلاثة احتجاجاً على هذه التدابير التعسفية فاعتقلوا وأرسلوا الى المنفى في أعالي الجزيرة .

اضطر دي جوفنيل تجاه تطور هذه الاوضاع للسفر الى باريس في ٢٨ نوار لبحث المسألة السورية عن كثب مع حكومتها ومناقشة الحلول لها . ولكن مساعيه باءت بالفشل تجاه تعنت الاحزاب اليمينية التي أبت ان تعترف بان الانتداب نظام موقت واصرت على اعتبار سوريا ولبنان جزءاً من الامبراطورية الفرنسية .

ارتأى رجال الكتلة الوطنية عندئذ تدويل المسألة السورية ، فقدم الامير شكيب ارسلان واحسان الجابري مذكرة الى لجنة الانتدابات الدائمة بجنيف

في ٧ حزيران باسم اللجنة التنفيذية السورية نـددا فيها بشدة تصرف فرنسا وتنكرها للأمانة التي عهدت اليها من قبل عصبة الامم، واشارا إلى ان المفوض السامي يتصرف في البلاد تصرف المالك لها، فيقسمها الى دويلات وادارات مستقلة ذاتياً، ويضع قضاءي الاسكندرون وانطاكية حيناً باشراف حكومة حلب وحيناً تحت ادارته المباشرة، كما أنه تنازل لتركيا بصورة منفردة عن مناطق سورية تقع على الحدود في جهات كليس .

لم تلق هذه المذكرة استجابة في اوساط عصبة الامم لأن لجنة الانتدابات التي اقيمت لمراقبة الدول المنتدبة، لم تكن تقبل شكوى أو مراجعة تتعلق بالبلاد الموضوعة تحت الانتداب الاّ اذا كانت مشفوعة برأي تلك الدول، ناهيك ان مناقشاتها كانت « نظرية عقيمة لا تقوم معوجاً ولا تصلح فاسداً، واذا جاءت بمعجزة فلا تتعدى توصية او تنبيها مغفلين بالمجاملة والاعتذار[١] ».

واخيراً شعرت حكومة باريس بأن الثورة كلفتهـا غالياً في المال والارواح اذ ألزمتها على ارسال اكثر من سبعين الف جندي الى الشرق كانت احوج اليهم في المغرب للقضاء على ثورة عبد الكريم الخطابي امير الريف . وزاد موقفها حراجة اقدام الحكومة البريطانية على عقد معاهدة جديدة مع العراق في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ [٢] عدلت بعض بنود معاهدة ١٩٢٢، وقيام موسوليني بحملة شديدة على فرنسا طالب فيها بالبلاد السورية كمدى حيوي للشعب الايطالي .

حملت هذه الظروف حكومة باريس على اجراء مفاوضات غير رسمية في جنيف مع الامير شكيب ارسلان وميشال لطف الله واحسان الجابري لوضع حد للثورة . وايّد هذه المساعي الملك فيصل لدى مروره بباريس في صيف ١٩٢٦ . ولكن هذه المفاوضات مُنيت بالفشل، اذ قامت الاحزاب

(١) بشاره الخوري. حقائق لبنانية . الجزء الاول ص ١١٣ .
(٢) راجع المستند رقم ١١ .

اليمينية يساندها بعض كبار رجال الاعمال بحملة مركزة على وزارة الخارجية لرفض المطالب السورية . وقدّمت غرفة الصناعة في ليون مذكرة تقول ان منح سوريا ولبنان الاستقلال يلحق اضراراً فادحة بمصالح اصحاب معامل النسيج فيها الذين يعتمدون اعتماداً كبيراً على انتاج الحرير في هذين البلدين . وتبنّى دي جوفنيل هذه المطالب فألقى في ٢٢ آب خطاباً في المعرض الزراعي في ميماك قال فيه : « حين ندرك ان امكانات فرنسا الاقتصادية ما تزال تفتقر الى المواد الاولية الضرورية لصناعاتها ولا سيما لصناعة النسيج، وان سوريا ولبنان يمكنهما ان يقدما لهذه الصناعات الصوف والحرير وامكانات كبيرة في انتاج القطن، يمكننا عندئذ القول بان ثروة بلادنا وامتنا مشتركة ومتشابكة مع ثروة اللبنانيين والسوريين .. » .

لم تجرؤ وزارة الخارجية الفرنسية بفعل هذه الحملة على قبول مطالب زعماء الحركة الوطنية بوضع معاهدة مع سوريا تحل محل الانتداب، وترددت بين تياري اليمينيين المتطرف والمعتدلين الذين ينادون بالتفاوض، فقدم دي جوفنيل استقالته، وعينت حكومة باريس في آب ١٩٢٦ اوغيست هنري بونسو مندوباً سامياً جديداً، وجعلت مهمته الاولى السعي لانهاء الثورة وحل المسألة السورية بما يضمن مصالح فرنسا العليا في الشرق .

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان بين المد والجزر
(١٩٢٦ - ١٩٣٣)

وصل بونسو الى بيروت في ٢ ايلول ١٩٢٦ ، وكان قليل الكلام على نقيض سلفه فلم يدل بتصريحات ولم يلق خطباً ، واكتفى بالقول إنه سيدرس اوضاع البلاد ويستمع لشكاوى الاهلين وسيسعى الى تحقيق رغبات الشعب في حدود الممكن ، وفي اطار شرعة عصبة الامم .

وشاء المفوض السامي ان يستقصي احوال البلاد بنفسه ، فزار معظم مناطق لبنان وسوريا ، واجتمع الى رجال الاحزاب الوطنية فيهما ، واستمع الى وجهات نظرهم مستوضحاً محققاً .

وطال صمت بونسو ، حتى بدا للكثيرين انـه غير راغب في الخروج من الموقف السلبي الذي تلتزمه الحكومة الفرنسية منذ قيام الثورة ، وانه يعتمد على الوقت للقضاء على الحركة الوطنية ، بعد ان عجزت سلطات الانتداب على فت عضدها بحد السيف .

والحقيقة أن تريث بونسو في اتخاذ موقف واضح منها ، يعود الى

تضارب وجهات النظر بين كبار معاونيه في المندوبية العليا . فقد انقسم هؤلاء الى فئتين : فئة المتطرفين ويمثلها بيار أليب مندوب المفوض السامي بدمشق ، وفئة المعتدلين ويمثلها الكولونيل كاترو رئيس دائرة الاستخبارات . فقد كانت الفئة الاولى تعلن بأن الثورة السورية هي « ثورة ارستقراطية غايتها إلهاء الفلاحين عن المطالبة بحقوقهم الاجتماعية ، وقطع الطريق على سلطات الانتداب لاجراء اصلاحات تقدمية في البلاد .. وانها لا تتعدى اعمال السرقة والنهب والقتل .. ولا تُعتبر بأي وجه، حركة ذات طابع قومي .. » . ويذهب بيار أليب بتقاريره الى المفوض السامي ، في مهاجمة رجال الثورة ورميهم بشتى الاتهامات ، الى القول : « إن الشعب السوري الذي استعبد زمناً طويلاً فقد كل امكاناته الفكرية حتى اصبح اليوم غريباً .. عما نسميه النظام الديموقراطي القائم على اساس انتخابات حرة .. فاذا حدثته عن الدستور وعن السيادة الوطنية فكأنما تحدثه بلغة لا يفهمها .. فسوريا ليست سوى اقطاع . وهي خاضعة خضوعاً تاماً لمشيئة عدد من اسيادها ، وليس بوسعها التخلص من هؤلاء أو الحد من سلطانهم .. » .

ووقف بيار أليب موقفاً معارضاً من السياسة التي كانت الحكومة الفرنسية قد رسمتها باقامة نظام ديموقراطي تمثيلي في البلاد ، فقال في احد تقاريره الى بونسو : « ان منح الشعب السوري حق الانتخاب ليكون حكماً في النزاع القائم بين الدولة المنتدبة والمتطرفين من ابنائه ، ليس في الحقيقة سوى وسيلة لمنح اولئك الذين خسروا الحرب فرصة لكسب السلام .. ».

وكان بيار أليب و فاقه ينادون بالدعوة الى استعمال القوة في اخضاع رجال الحركة الوطنية أو كسبهم بالمال او بالوظائف .

لم يكن بونسو مرتاحاً الى تطرف هذه الفئة وبُعدِها عن تفهم حقيقة الاوضاع في سوريا وعن الاسباب القريبة والبعيدة للثورة السورية ، وماهية الوسائل الناجحة لمعالجتها . وكانت الحكومة الفرنسية قد استدعته الى باريس

لاعطائها نتيجة تحقيقاته وللتباحث معــه في الحلول الممكنة للأزمة ، فحمل اليها تقرير الكولونيل كاترو رئيس مكتب الاستخبارات في المندوبية العليا ، الذي كان قد وضعه في آخر كانون الاول ١٩٢٦ وفيه يعرض باسهاب تطور الاوضاع في سوريا ولبنان فيقول :

« تستمد الثورة قوتها من التشجيع الادبي والمساعدات المادية التي تتلقاها باستمرار من الخـــارج ومن الدول التي يخامر رجالها الاعتقاد بان ينال فرنسا التعب نتيجة الجهود العسكرية الثقيلة التي تتحملها ، فيكسب الثوار المعركة في ربع ساعتها الاخيرة . ولا يفتأ القائمون على شؤونها في بذل المساعي من حين لآخر للحصول على معونة البلدان الاميركية والاسلامية .. والمفكرون من رجالها ، وعلى رأسهم الشهبندر والجابري وشكيب ارسلان ، متفرغون لهذا النشاط . فقد زار الشهبندر العراق في ايلول الماضي لهذه الغاية . وقررت اللجان السورية في الولايات المتحدة عقد مؤتمر عام في ١٥ كانون الثاني لتنسيق جهودها في محاربة الانتداب وفي تقديم المساعدات المالية للثورة كي تستمر وتشتد ، كما زار آخرون الهند طلباً لمساعدة الهيئات الوطنية فيها . ولئن لم تعط هذه المساعي على الصعيد السياسي الاّ نتائج محدودة بان اثارت علينا بعض الاوساط الخارجية ، الاّ ان نتائجها على الصعيد المادي كانت ذات شأن كبير .

« ويحاول الآن اركان الثورة في الداخل تحقيق اهدافها القومية سلماً وعن طريق الاقناع ، فيحملون المقربين اليهم في مختلف المناطق على ارسال وفود الى المفوض السامي تؤكد عليه المطالب التي نعرفها وهي وحدة البلاد الواقعة تحت الانتداب، وقيام حكم قومي فيها ، واعلان الدستور ، وانشاء جيش وطني ثم اعلان العفو العام . وهكــذا نرى ان مطالب الوطنيين الاساسية لم تتغير وانما تغيرت طريقة المطالبة بها... ان قواتنا العسكرية تسمح لنا اليوم باقامة البناء السياسي الذي نريده في الشرق . وبوسعنا ان نفرضه بالقوة .. ولكن هناك سؤال جدير بالاهتمام : هل من حسن التصرف ان نظهر

التسامح ونمنح بعد النصر ما كنا نرفض اعطاءه في اثناء القتال ؟ او نصرّ على بقاء البلاد في اوضاعها الراهنة ؟ هذه هي المسألة التي تواجهها الآن الحكومة الفرنسية بغية اتخاذ احد الموقفين منها .

« لقد قلت سابقاً إن البناء السياسي الذي شيدناه في هذه البلاد تم بفعل قوتنا العسكرية ... ولكن هل تبقى لدينا هذه القوة الى الابد ؟ لا شك أن اعتماد القوة وحدها هو من الامور التي ينفر منها الشعب الفرنسي التحرري النزعة ، ولا غرو انه يرفض الاستمرار الى امد طويل بقبول تضحيات عسكرية من أجل هذه الغاية ، ناهيك ان النفقات التي نتحملها كاملة نحن اليوم ، لا بد ان تؤخذ في المستقبل ، وبصورة تدريجية ، من موازنة البلدان الخاضعة للانتداب ، وامكاناتها كما نعلم محدودة ضعيفة . اما جهازنا العسكري الذي يدعم اليوم سياستنا في الشرق فهو سائر نحو النقصان وفي مستقبل قريب ، وهذا ما يحملنا ايضاً على التساؤل فيما اذا كان الجو المعادي لنا الذي ساد هذه البلاد بين ١٩٢٣ و ١٩٢٥ لا يعود مجدداً الى الظهور وتقوم ثورات جديدة بعد عودة جيوشنا الى فرنسا ؟ لا شك ان لباقة السياسيين يمكنها ان تحد من هذه المخاوف . ولكن هل يمكننا الاطمئنان اليها وحدها وان نعتبر فعاليتها مستمرة ؟ هناك قوة معنوية ذات شأن خرجت الى حيز الوجود فعلياً هي الطائفة السنية التي تعتبر اكثر الطوائف أهمية في سوريا ولبنان،وفروعها متشعبة في الداخل وفي الساحل . هذه الطائفة وعت اهميتها العددية ، وتعتبر نفسها بفعل شريعة العدد الممثل الحقيقي للبلاد وتطالب بالتالي بالدور السياسي الرئيسي الذي يجب ان يوكل اليها . والقائمون عليها يعبرون عن امانيها القومية في المناداة بالوحدة السورية . ولما وضع الدكتور شهبندر هذا المطلب في عداد اهداف الثورة حمل جميع المناطق التي تتمثل فيها اكثرية سنية على تأييده .

« ولا بد لنا من التساؤل عن اهداف الثورة الحقيقية . لا شك ان الهدف الرئيسي الذي ترمي اليه هو القضاء على الانتداب بعينه . فهذا الانتداب

الذي يعتبر كوصاية لها فعالية المراقبة والتقويم ، كان موضع نفور غريزي في مجتمع يكره بطبعه الاجانب ويقوم على التجاوز والمظالم الاجتماعية . وكان تطبيقه موضع استنكار ايضاً ، ذلك اننا اقمناه على الخصائص الطائفية للسكان وليس على وحدة البلاد الجغرافية ، فكان عملنا هذا مراعاة لمصالح الاقليات بينما يطالب السنيون بان تقوم سياسة الانتداب على مراعاة مصالح الاكثرية . هذا هو الخلاف القائم بين وجهتي نظرنا الآن ..

« ولما كانت الحكومة الفرنسية عازمة على ايجاد حلول للمستقبل ، فانه من الضروري ان تواجه الحقائق كما هي وان تعرف كيف سيطرت الحركة الوحدوية منذ الحرب على مجرى الحياة السياسية في سوريا .

« لنعدد فقط الوقائع منذ قام في شتاء ١٩١٥ السير هنري مكماهون المفوض السامي البريطاني في مصر بوضع اسس اتفاق مع الشريف حسين يرمي الى اعلان الثورة العربية على الترك . فقد طلب الشريف فيما طلب ، ان تقوم في سوريا بعد النصر دولة مستقلة تمتد حدودها من البحر المتوسط الى جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب ويكون عرشها لاحد ابنائه ، الامير فيصل . وقد منح المفوض البريطاني موافقته على هذه المطالب مستثنياً ما لفرنسا من حقوق في المنطقة الغربية الساحلية . واجاب الشريف ان حرصه على عدم ايجاد نزاع في اثناء الحرب بين بريطانيا وفرنسا يحمله على تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المنطقة وأكّد انه لن يتراجع عن تحقيق وجهة نظره عند عودة السلام . ولا شك ان الحسين كان منسجماً في موقفه هذا مع رغبته في تحقيق حلم يراوده ، وهو احياء امبراطورية الامويين والعباسيين بزعامته وزعامة احفاده من بعده . وهذا الموقف يعبّر تعبيراً صادقاً عن شعور الوطنيين بقيام دولة واحدة في سوريا ... وفي نظر فئات المثقفين والصحفيين والضباط والاعيان العرب الذين التحقوا به وفوضوه التكلم باسمهم ، يلخص دستور سوريا بكلمتين : الاستقلال والوحدة . وعلى هذا النهج السياسي تم التفاف الوطنيين السوريين حول فيصل بعد

دخول الحلفاء دمشق ، كما كان رائد حكومة الأمير بين سنتي ١٩١٨ و ١٩٢٠ . فقد وضع فيصل نصب عينيه تنفيذ عهود السير مكماهون والغاء التحفظ الخاص بمصالح فرنسا والحقوق التي اعترفت بريطانيا لنا بها في اتفاق سايكس – بيكو سنة ١٩١٦ ، واستعمل من اجل ذلك الدبلوماسية باتصالاته الشخصية في حلقات مؤتمر الصلح ، كما لجأ الى الوسائل العسكرية في تغذية الاضطرابات التي قامت علينا في المنطقة الغربية ، دون ان يتظاهر بتأييدها .

« وهذه الاهداف القومية هي التي عبرت عنها سوريا الفيصلية للجنة الدكتور كراين سنة ١٩١٩ ..

« واذا كانت طلقات مدافعنا بميسلون في تموز ١٩٢٠ هي التي حالت دون الملك فيصل من اقامة الوحدة السورية ، واذا كان السوريون يعتبرون اليوم أن الانتداب الذي فرضناه بحد السيف اصبح امراً واقعاً ، واذا كان أمر المطالبة بالاستقلال التام الناجز قد خف ذكره موقتاً على السنتهم ، فان طيف الوحدة ومن ورائه فكرة التحرر المطلق ما تزال حيّة في سوريا الداخلية ، في دمشق وحمص وحماه رغم التشويش المعنوي الذي ادخله في نفوس الكثيرين ضياع الامل المنشود وانقلاب نظام الحكم .

« وعلينا اليوم ان نعترف ونتساءل فيما اذا كنا قد اضعنا غداة يوم ميسلون فرصة نادرة لكسب سوريا الينا . لقد كان بوسعنا ان نتبنى الاتجاه الوحدوي ، ذاك السلاح الذي سقط من يد فيصل وفقد رأسه المسموم بعد ان عنت لنا البلاد بكاملها . كان بوسعنا عندئذ ان نحقق الوحدة السورية ونحققها لمصلحتنا . كان ذلك ممكناً وسهلاً في تلك الحقبة حيث لم يكن قد اعلن بعد اي استقلال ذاتي في المناطق الساحلية ، ولم نكن قد ارتبطنا باي عهد تجاهها ، فيكون احتلالنا لدمشق عندئذ حركة تحررية لا عملاً قسرياً عسكرياً .

« لم يتحقق شيء من هذا في ذلك الحين ، ولكن على العكس انتهجنا سياسة تناقضه على وجه مطلق ، فقسمنا البلاد الى دويلات متعددة للقضاء على كل نشاط وحدوي فيها . فانحدرت دمشق عاصمة مملكة فيصل الى مركز ولاية في الجنوب دعيت باسم دولة دمشق . أما المناطق التي كانت تشمل جزءاً منها في الشمال من الاسكندرون الى دير الزور فأنشئت فيها دولة اخرى ، وضمت مناطقها القريبة واقضية البقاع وراشيا وحاصبيا الى لبنان ...

« وكما نرى ، كان السقوط سحيقاً ، والنتائج بعيدة الاثر مستمرة . وقد تجلت حقيقة هذا الوضع في البلاد منذ خريف ١٩٢٠ ، اذ انبعثت فيها روح التمرد وراح روادها يطالبون بالاراضي المغتصبة . وبدأت الاحقاد تتراكم في نفوس الوطنيين من ابنائها ، وبكلمة اخرى ، تخمرت منذ ذلك الحين بذور الثورة واخذت تنمو شيئاً فشيئاً . واذا كانت هذه الثورة لم تشتد اكثر مما هي اليوم فلان انتصاراتنا العسكرية ما تزال حية في ضمير الكثيرين ، وقد اعطتنا من الهيبة ما جعل هؤلاء يفقدون الامل بنجاح حركة عصيان أخرى . ناهيك اننا قضينا على رجال الحركة الوحدوية الاكثر نشاطاً في البلاد .

« وعلى الرغم من ذلك فلا الحكومة السورية الاولى ولا الحكومة الثانية اللتين اقمناهما منذ آب ١٩٢٠ الى كانون الاول ١٩٢٢ ، لم تتمالكا ، رغم انقيادهما التام لمشيئتنا ، عن الترديد على مسامعنا بكثير من الاعتدال ، وكلما حانت الفرصة ، امنية الشعب باسترجاع الاجزاء المنفصلة عن الوطن الأم . وما يزال ممثلنا في دمشق يؤكد المرة تلو الاخرى استمرار هذا الشعور واشتداده ...

« وفي كانون الاول ١٩٢١ كشفت دمشق النقاب عن عواطفها الدفينة ، اذ تمكن الشهبندر من حملها على التعبير عن استيائها المكبوت ، واستغل شعور ابنائها المعادي للاجانب ، فاعلنت مقاطعة شركة الحافلات الكهربائية الفرنسية البلجيكية بحجة ارتفاع اجور النقل فيها . وقد تمكنّا من تهدئة الخواطر

ولكن الشهبندر سجل بذلك كسبين : اثارة شعور العامة على المصالح الاجنبية ، والظهور بمظهر المدافع الذي لا يلين عن حقوق مواطنيه .

« وبعد ثلاثة اشهر ، اي في نيسان ١٩٢٢ ، تمكن الشهبندر ايضاً من حمل ابناء دمشق على القيام بمظاهرات معادية للانتداب . كان ذلك حين قدم اليها صديقه الاميركي الدكتور كراين رئيس لجنة الاستفتاء سنة ١٩١٩ . فقد عقدت بينه وبين الوطنيين اجتماعات عديدة شكوا له فيها مظالمهم وشرحوا مطالبهم وعلى رأسها الوحدة السورية ، فشجعهم على موقفهم ووعدهم بالمساعدة . ويوم سفره خرجت هذه الاحتجاجات عن شكلها الكلامي الى مظاهرات شعبية راح القائمون بها يطالبون بالاستقلال والوحدة ويوجهون الشتائم علناً الى الانتداب والى الحكومة السورية القائمة . ولما القي القبض على الشهبندر وعلى اثنين من رفاقه وارسلوا الى المنفى اعلنت دمشق تضامنها معهم ، فقامت فيها مظاهرات اشترك فيها الطلاب والنساء واقفلت الاسواق علامة الحداد . وما لبثت هذه الاضطرابات ان كسبت حمص .. وكشفت سوريا الجنوبية عن وجهها الحقيقي وأيّدت بشيء من التهديد هذه المطالب . فتبين لنا عندئذ اخطار تمزيق البلاد السورية الى اشلاء . لقد لمس هذا الشعورَ عددٌ من رجال المندوبية وقدروا قوة التيار القومي فيها بفعل انخراطهم اليومي بابناء المنطقة . وهؤلاء يرون اليوم ان الفرصة ما تزال ممكنة لإقامة تعاون قوي بيننا وبين السوريين اذا وافقت سلطات الانتداب على تحقيق مطالبهم القومية . لا شك أن هذا الاجراء صعب ودقيق اذ علينا أن نهدم البناء الذي أقمناه طوال سنين وأن نعيد الى احضان الوحدة بلاداً فرضنا عليها الانفصال . وسيجر هذا العمل اضراراً بمصالح الكثيرين ، كما سيحملنا على نقض التزامات تعهدنا بالمحافظة عليها علناً .

« ان مجمل هذه الافكار جعلت المفوض السامي يميل الى تبني مشروع يكون حداً وسطاً بين سياسة التقسيم التي اتبعناها في السابق والعودة الى الوحدة التي يطالب بها السوريون . انه نوع من الفدرالية تجلب الطمأنينة الى روع

الوحدويين وتفتح لهم الآفاق دون ان تقضي بصورة جذرية على الاستقلالات الذاتية التي اقمناها . انه من السهل ضم دمشق وحلب وبلاد العلويين في وحدة فدرالية . اما اللبنانيون فسيرفضون ذلك . وليس من الحكمة ارغامهم على قبوله . ويمكننا بعد اقامة هذا النظام وتجربته ازالة الحواجز شيئاً فشيئاً اذا طالب بها ابناء المناطق اصحاب العلاقة . وهكذا نكون قد رفعنا عن كاهلنا مسؤولية اقامة الحواجز في طريق الوحدة المنشودة ..

« ولا شك ان المحاولتين المتتاليتين اللتين قمنا بهما .. سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٤ لارضاء دعاة الوحدة جزئياً ، كانتا عقيمتين وفشلهما يعود الى انعدام الحس السياسي في تصرفاتنا ، والى كثرة تقلبات اهوائنا ، والى النقص الذي اكتنف سياستنا ، وقد ادّى ذلك الى زوال محبتنا في نفوس السوريين وضعف شعور الاحترام لنا .

« وعندما تفقد امة كتب عليها الخضوع ايمانها بسمو وعظمة اسيادها ، وتنهار ثقتها بحسن نواياهم تجاهها ، وعندما تدرك ان عنصر القوة الذي حملها قسراً على الخضوع قد ضعف وتلاشى ، وبرزت فيها الروح الوطنية جامحة هائجة ، فثورتها تصبح محتومة عندما تدق الساعة ويتولى امرها رجل من أبنائها يتمتع بصفات الزعامة . وقد تحقق لسوريا تلك الفرصة سنة ١٩٢٥ ووجدت في الدكتور شهبندر قائدها المرتجى لدى خروجه من السجن سنة ١٩٢٤ . وصوت الحرب الذي دوّى في سوريا منذ ذلك الحين ، وصوت الرجاء الذي ارتفع في انحائها تعبيراً عن الامل الدائم الذي تبناه الوطنيون في دمشق ، والذي يتردد ذكره طوال مراحل هذا التقرير يختصر بكلمة واحدة هي : الوحدة ... » .

وختم كاترو تقريره هذا بالتأكيد على رغبة اللبنانيين بالمحافظة على استقلالهم ووحدة بلادهم وعلى ضرورة تنفيذ الوحدة السورية في اطار ادارة ذاتية بجبل الدروز وبلاد العلويين والاسكندرون، تلك البلدان التي قضى الانتداب بفصلها عن الوطن الأم وأقام فيها دولاً مستقلة .

وكان رياض الصلح وهو من اشد دعاة الوحدة السورية ، يميل الى حل الازمة سلماً بين دمشق وسلطات الانتداب . فابلغ سولومياك حسب ما جاء في تقرير هذا الاخير الى حكومته بتاريخ ٤ شباط ١٩٢٧ ، ان ايقاف الثورة يصبح ممكناً اذا أظهرت فرنسا استعداداً حسناً لتحقيق الوحـدة السورية أو على الاقل لإقامة اتحاد فدرالي بين لبنان والحكومة السورية المتحدة . وأكّد له أن بريان وبرتلو وعدا الملك فيصل حين مروره بباريس في صيف ١٩٢٦ بتحقيق هذه الاهداف ورجواه ابلاغها الى الزعماء السوريين . وقد قام فيصل بدور الوسيط فاجتمع بزعماء الحركة الوطنية في عمان وطلب اليهم ان يقفوا من سلطات الانتداب موقفاً اكثر اعتدالاً .

وبدا للحكومة الفرنسية ان عودة السلم للبلاد لم يعد بعيد المنال ، فدعت بونسو الى باريس في اوائل ١٩٢٧ ، وفوضته بالتصريح عن استعدادها لوضع معاهدة تحالف مع سوريا تقوم مقام الانتداب على غرار المعاهدة بين بريطانيا والعراق .

وكان لتلك المساعي ولهذه التصريحات اثر في نفوس السوريين فتوقفت الثورة في ربيع تلك السنة بانتظار وضع هذا الوعد موضع التنفيذ .

عاد بونسو الى بيروت في اوائل حزيران ، فاجتمع الى كبار المسؤولين في سوريا ولبنان وأكد لهم عن عزم حكومته على اقامة تحالف مع بلديهم ، وعن استعدادها لمساعدتهم في تحقيق تطورهما السياسي والاقتصادي والاداري، مشيراً الى أن « عدم الصبر لا يعجل الحل المرغوب فيه بل يؤخر تحقيقه ، وان العنف يقوض أعدل الآمال » .

كلف بونسو السكرتير العام للمفوضية العليا بدمشق ، موغرا ، العمل على تهيئة جو المفاوضات العتيدة فدعا الداماد الى الاستقالة بعد ان فقدت حكومته شعبيتها وهيبتها ، وطلب الى هاشم الاتاسي وابراهيم هنانو الاشتراك في وزارة جديدة فأصرّا على ان تتبنى منهج الكتلة الوطنية بالاستقلال التام .

عندئذ كلف الشيخ تاج الدين الحسني (١٥ شباط ١٩٢٨) بتأليف حكومة موقتة لانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستور البلاد . وفي اليوم التالي اصدر بونسو قرارات بالعفو عن بعض السياسيين وبالغاء حالة الطوارىء في سوريا وبرفع المراقبة عن الصحف ، واعلن بان الانتخابات ستكون حرة وان المجلس الذي سينبثق عنها مكلف وحده بوضع دستور للبلاد .

جرت الانتخابات في ٢٦ نيسان فجاءت نتائجها على غير ما كانت تشتهي المفوضية العليا وحكومة الشيخ تاج ، اذ فاز الكتلويون في معظم المناطق . وفي ٩ حزيران اجتمع المجلس التأسيسي والقى المفوض السامي بياناً دعا فيه النواب لوضع الدستور السوري بحرية تامة وبما يوفق بين المصالح الفرنسية والسورية ، واعلن عن عزمه على عقد معاهدة تحل المسائل المعلقة بين البلدين .

وضعت اللجنة المختصة برئاسة ابراهيم هنانو مشروع الدستور معلنة ان سوريا دولة مستقلة ذات نظام جمهوري وأن الأمة وحدها هي مصدر السلطتين التشريعية التي يمارسها مجلس النواب المنبثق عن ارادة الشعب ، والتنفيذية المناطة برئيس الجمهورية وبحكومته دون سواهما ، كما اقر الحريات العامة في المعتقد والقول والاجتماع وفي تنظيم الصحافة والاحزاب ضمن احكام القانون . وجعل اللغة العربية وحدها لغة الدولة الرسمية ، ولم يأت في مواده المئة والخمس عشرة على ذكر الانتداب بقليل أو كثير .

ولعل الخطأ الكبير الذي ارتكبه السوريون في مشروع الدستور هو ما جاء في المادة الثانية منه التي نصت بأن « البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب » . وقد احتج اللبنانيون على نص هذه المادة ،واغتنم المفوض السامي الفرصة فكتب الى رئيس المجلس التأسيسي في ٩ آب ١٩٢٨ طالباً تعديلها والغاء خمس مواد اخرى تتعارض ، حسب رأيه ، مع نظام الانتداب

وتعهدات فرنسا الدولية .[١]

ردّ اعضاء المجلس التأسيسي بأن وضع الدستور هو من حقهم وحدهم ، وواجبهم الوطني يقضي بأن لا يتضمن ما يخالف اسس السيادة القومية ووحدة بلادهم ، فانذرهم بونسو بتعطيل اعمال المجلس ان لم يعودوا عن موقفهم ، فرفضوا الانذار واذاعوا في اليوم نفسه بياناً قالوا فيه بأن حذف هذه المواد الست من الدستور « يجعله ابتر ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها » ، واكدوا ان الجمعية التأسيسية غير مرتبطة « الاّ » بالبرامج التي اعلنها اعضاؤها حين انتخابهم وان العهود المقطوعة من قبل المفوضية العليا هي ذات طرف واحد ولا تلزم بالتالي الجمعية السورية بشيء » .

وعلى اثر هذا البيان اصدر بونسو قراراً بتعطيل اعمال المجلس التأسيسي مدة ثلاثة اشهر ابتداءً من ١١ آب ، جدّده بموافقة حكومته ثلاثة اشهر اخرى .

وفي ٥ كانون الثاني ١٩٢٩ استدعى اليه هاشم الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية واقترح عليه ، كحلٍ وسط ، اضافة مادة جديدة على مشروع الدستور أسماها المادة ١١٦ وتنص ما يلي :

« ان كافة احكام هذا الدستور هي غير مخالفة ولا يجوز ان تخالف التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسوريا، لا سيما ما كان يتعلق منها بعصبة الامم . وتنطبق هذه التحفظات بنوع خاص على المواد المتعلقة بالمحافظة على الامن العام والنظام ، والمواد التي تمس الدفاع عن البلاد والتي لها شأن بالعلاقات الخارجية .

« وفي كل المدة التي تبقى الواجبات الدولية ، فيما يختص بسوريا ، ملقاة على عاتق فرنسا لا تكون احكام هذا الدستور التي من شأنها ان تمس

(١) هذه المواد هي : ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٠ ، ١١٢ .

هذه الواجبات ، قابلة للتنفيذ الا ضمن الشروط المعينة في اتفاقات تعقد ما بين الحكومتين الفرنسية والسورية .

« وبناء عليه فالقوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد يمس تنفيذها هذه المسؤوليات لا يبحث فيها ولا تنشر طبقاً لهذا الدستور الا بموجب الاتفاقات المذكورة . ولا يجوز نقض القرارات ذات الصفة التشريعية أو التنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية الا اذا تم الاتفاق على ذلك مقدماً بين الحكومتين » .

رفض السوريون هذا الاقتراح واعتبروه اشد قساوة من حذف المواد الستة ، على اعتبار أن المادة ١١٦ المقترحة تثبت دعائم الانتداب وتجعل استقلال البلاد صورياً . وفي ٢٥ كانون الثاني اقترحت الكتلة الوطنية على المفوض السامي ابقاء مشروع الدستور كما أقرته اللجنة والبدء بمفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا تحدد العلاقات بينهما استناداً الى احكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، على ان يؤخذ بعين الاعتبار ضمان استمرار مصالح فرنسا العليا في سوريا . واقترحت ايضاً تعديل المادة الثانية التي تمس وحدة الاراضي اللبنانية على الوجه التالي : « البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة محفوظة » .

رفض بونسو هذه الاقتراحات وأصر على ادراج المادة ١١٦ بنصها في صلب الدستور ، وابلغ الوفد السوري الذي جاء يفاوضه في هذا الأمر أن « تلك ارادة وزارة الخارجية . وعليكم قبول ما يفرضه الانتداب والمعاهدات الدولية المتعلقة به ، والوثوق من حسن نوايا فرنسا التي ستتدرج بكم الى اعطائكم حقوقكم متى برهنتم على تعاونكم النزيه معها واعترفتم بجميلها ووثقت من قدرتكم على نفع بلادكم » .

وفي ٧ شباط ١٩٢٩ اصدر قراراً بارجاء اجتماعات المجلس التأسيسي الى اجل غير مسمى وبدأ بمعاونة الشيخ تاج واعضاء حكومته في وضع

دستور جديد ، اقام للانتداب السلطة العليا في البلاد ، نشره في ٢٢ نوار ١٩٣٠ ، فقوبل بالاستياء والاستنكار والاحتجاج الى مجلس عصبة الامم . وعملاً باحكامه جرت الانتخابات النيابية في ٢٠ كانون الاول ١٩٣١ و ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ فاز فيها حزب الكتلة الوطنية على الرغم من مساعي الفرنسيين الحثيثة لتأمين نجاح مرشحيهم .

* * *

أما في لبنان فقد عمدت سلطات الانتداب الى تغذية الانشقاقات الطائفية في صفوف ابنائه واقامت بينهم ستاراً كثيفاً من الحذر وعدم الثقة . وساعد السوريون في مطالبتهم الملحة بالاقضية الاربعة على تثبيت اقدام الفرنسيين فيه، فظهر هؤلاء لبعض بنيه بموقف المدافع عن وحدة بلادهم وسيادتها . وهذا ما حمل كثيراً من اللبنانيين على التغاضي عن سيئات الانتداب والقبول بوصاية المندوبية العليا على مضض .

وعمد الفرنسيون الى تعديل الدستور في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٧ ، كما اعادوا انتخاب شارل دباس رئيساً للجمهورية في ٢٧ آذار ١٩٢٩ ، ولكنهم جردوه من كل سلطة . ولما انتهت رئاسته في سنة ١٩٣٢ برز الخلاف قوياً بين مرشحين : بشارة الخوري واميل اده فانحاز عدد من النواب النصارى الى الشيخ محمد الجسر كمرشح حيادي . وكاد انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية ان يتم لو لم يقدم بونسو عشية الانتخاب على تعليق الدستور وحل المجلس النيابي (٩ نوار ١٩٣٢) . ثم اعاد المفوض السامي تعيين الدباس رئيساً للدولة يعاونه مجلس من المديرين .

اساءت هذه الازمة الى مقام الدباس اذ قبل رئاسة معينة على انقاض دستور بلاده الذي اقسم يمين الولاء بالحفاظ عليه وحرص على قدسيته طوال السنوات الست السابقة من رئاسته الشرعية ، كما جعلت اللبنانيين يدركون ان سياسة الانتداب تقوم على تقسيمهم الى شيع وكتل عنصرية واقليمية

ومذهبية ، وعلى رفع الطائفية الى مستوى القومية حيث رسخوا لها في اذهان العامة مقاييس لا ترتكز على معطيات تاريخهم وتقاليدهم وتسامح النصرانية والاسلام .

وقد ذهبت سلطات الانتداب مذاهب شتّى في فرض سيطرتها على البلاد ، فاضطهدت الصحافة الوطنية ، واقامت صحفاً مأجورة تسبّح بحمدها وآلائها . وتتدخل الفرنسيون في شؤون البلاد الكبيرة والصغيرة على غرار ما كان يفعله الولاة العثمانيون .

ولا شك أن اخطر اتجاه سارت عليه سياسة الانتداب ، بالاضافة الى التجزئة العنصرية والتفرقة الطائفية ، هو محاولة القضاء على الحركة القومية بتقويض دعائم اللغة العربية كلغة أم ولغة رسمية في البلاد ، وكان هدفها نشر النفوذ الفرنسي بصورة جامحة وجعل اللغة العربية لغة الشارع والعامة ، والفرنسية لغة الخاصة واداة الادارة الرسمية والمحاكم . وهكذا أهملت الاسس الثقافية القومية في المدارس وتصرف المسؤولون الفرنسيون تصرفات شاذة في هذا الحقل اذ خلطوا بين الثقافة واللغة ، وبين السياسة واصول التربية ، فأوجدوا فئة من ابناء البلاد ، ولا سيما في لبنان ، تتقن الفرنسية دون ثقافتها ، وتعرف الكثير عن تاريخ فرنسا وجغرافيتها وقوانينها واحوالها الاجتماعية ... واما عن شؤون لبنان ، بلدها ، فلا تحيط منها الاّ بالشيء اليسير .

ولئن كان في جعل اللغة الفرنسية في بدء عهد الانتداب ما يبرره في الادارات الرسمية والمحاكم المختلطة ، لحداثة عهد الادارة الفرنسية ولكون الحكم عسكرياً ، الاّ انه لم يكن هناك اي مبرر ، بعد انقضاء خمس عشرة سنة على بدء الاحتلال ، للتطرف في استعمالها دون الأخذ بضرورات التعليم والاصول التربوية ومصالح المواطنين لا سيما في المحاكم والادارات العامة .

كانت هذه السياسة سبباً من أسباب استياء الاهلين وتنكرهم للانتداب ،

حتّى من اشد المتحمسين له الذين كانوا يرون في فرنسا الدولة المتحررة المحررة ، فاذا بهم بعد هذه التجربة يرون ان المستعمر تركياً كان أم فرنسياً أم بريطانياً ، لا يمكن ان يخلص لبلاد هو غريب عنها .

لا شك أن الانتداب جاء بنظم لا تنكر في الحقول الاقتصادية والتجارية والثقافية ايضاً ، فاقام الطرقات وشاد المستشفيات ونظم وسائل النقل والبريد والمواصلات والجمارك والمساحة والآثار ، وانشأ المكتبات العامة وشاد المستشفيات، ولكن تفريطه بالقيم والكرامة الوطنية حجبت ضوء هذه الاصلاحات ، اذ ليس بالخبز وحده يحيا الانسان .

الفصل الثالث

انتهاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان

معاهدتا ٩ أيلول و ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦

على أثر انتهاء الانتخابات النيابية بسوريا في كانون الثاني ١٩٣٢ ، بدأ بونسو مفاوضاته مع حكومة دمشق لعقد معاهدة التحالف الموعودة . ولم تكن تلك المفاوضات أمراً يسيراً اذ طالب السوريون منذ اليوم الاول الاعتراف بوحدة بلادهم ، بينما اصر المندوب الفرنسي على ابقاء جبل الدروز وبلاد العلويين خارج نطاق المعاهدة بحجة المحافظة على حقوق الاقليات فيهما « لان مستوى الدروز والعلويين السياسي ضعيف جداً ، على حد قوله ، وادخالهم في مجموعة اكثر نمواً يؤدي الى تضحيتهم ، وليس بوسع فرنسا ان تضحي بشعوب عُهد اليها امر المحافظة على سلامتها » .

ردت الكتلة الوطنية على هذه الادعاءات مؤكدة بأن الدروز والعلويين ليسوا اقل تعلقاً بالوحدة من ابناء المناطق السورية الاخرى ، وانهم ثاروا على سلطات الانتداب يوم فصلتهم قسراً عن الوطن الأم ، فقاد ثورة الدروز كبير زعمائهم سلطان الاطرش ، وثورة العلويين احد اعلامهم الشيخ صالح .

وأكدت الكتلة الوطنية ان سياسة الانفصال التي تتبعها فرنسا من اجل تحطيم مقومات الوطن السوري لا تقوم على عوامل جغرافية أو اقتصادية او تاريخية او لغوية ، وان التذرع باختلاف الثقافة والمستوى السياسي ، والتخوف من التضحية ، « هي امور جديدة في فلسفة الانتداب ، لأن من شأن جميع بلدان المعمورة ان تختلف فيها ثقافة طبقات ابنائها ويتباين المستوى بينها الى حد بعيد وخاصة بين ابناء المدن والارياف ... ولو صح العمل بهذه القاعدة الواهنة لكان لزاماً على السلطة الفرنسية ان تقيم دولاً عديدة في سوريا لان ابناء لواء القامشلي يقلون مستوى عن ابناء لواء حمص ، وابناء دير الزور عن ابناء حلب ، وابناء حوران عن ابناء دمشق ... » . ثم يضيف السوريون : « أليس العراق بلداً ذا شعوب مختلفة الطبقات والاجناس والثقافة ، فلماذا تحافظ بريطانيا على وحدته ؟ ... وهل وحدة المستوى السياسي والثقافي مضمونة في كافة مناطق فرنسا ذاتها ؟ وهل شعوب الولايات المتحدة وسويسرا وبلجيكا ذو ثقافة واحدة وتاريخ واحد ، وهل هي مؤلفة من عناصر واحدة تتكلم لغة واحدة ؟ ولكن على الرغم من اختلاف عناصرها ولغاتها وثقافة ابنائها ، فانها تؤلف بلاداً موحدة » .

وتراجع السوريون عن المطالبة بالاقضية الاربعة وقد باتوا على اقتناع بان الحكومة اللبنانية لن تتخلى عن جزء منها ، وان مطالبتهم الملحة بها حملت اللبنانيين على الانضواء مكرهين تحت لواء الانتداب كأفضل ضمان لوحدة بلادهم وسلامتها .

ولما اصر بونسو على موقفه وضاقت اسباب الحيلة بيد السوريين ، اعلنت الكتلة الوطنية في ١٨ شباط ١٩٣٣ العصيان المدني حتى تُستجاب مطاليبها القومية المشروعة .

بدا لحكومة باريس ، وقد تجهّم الجو من جديد في سوريا ، بان بونسو لم يعد الرجل الصالح لحل ازمتها المستعصية ، وكانت سنوات حكمه السبع

قد افقدته الكثير من هيبته واصبح غير قادر على التراجع عن مواقف سياسية تبناها ودافع عنها حتى باتت جزءاً منه ، فعينت في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ الكونت دي مارتيل سفيرها السابق في الصين بديلاً عنه .

حمّلت وزارة الخارجية بباريس المفوض السامي الجديد مشروع معاهدة يلغي الانتداب ويضمن لفرنسا مركزاً ممتازاً في سوريا،وكانت تعتقد ان السوريين سيتقبلونه بلهفة لانه ينص بوضوح على سيادة سوريا داخلياً ودولياً . ولكن هذا المشروع تحطم عند صخرة الوحدة ، اذ نص على ان يقام في جبل الدروز وبلاد العلويين ولواء الاسكندرون حكومات مستقلة ادارياً عن الحكومة المركزية ، فرفضه السوريون وابوا الدخول في مفاوضات على اساسه .

وكان دي مارتيل متكبراً ، صلفاً ، كثير الاعتداد بنفسه ، فاصر على اقرار المشروع دون ان يعير اي اهتمام للتيار الوطني المعارض في البلاد، فقدمه الى الحكومة السورية التي اقرته في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ واحالته على مجلس النواب. ولكن المجلس خذلها في ٢١ منه ورفض التصديق عليه بأكثرية ساحقة .

احرج هذا الموقف حقي العظم رئيس الحكومة وجرح كبرياء دي مارتيل وهو في بداية عهد « اقطاعه » فاصدر قراراً بتعطيل اعمال المجلس طوال الدورة القائمة . ورد عليه النواب ببيان اكدوا فيه انهم يرفضون التصديق على أية معاهدة لم يشتركوا في وضعها وتجعل استقلال بلادهم صورياً ، ووحدتها ممزقة ، وانهم يعتبرون الحكومة القائمة غير شرعية لانها فقدت ثقة المجلس وبالتالي ثقة البلاد التي يمثلها .

وقدم الوطنيون احتجاجات الى عصبة الامم شكوا فيها تصرف سلطات الانتداب واستئثارها بالسلطة وقضاءها على الحريات وتوقيف الحياة النيابية في البلاد . ولكن احتجاجاتهم هذه ذهبت ادراج الرياح .

ولم يكن لبنان اسعد حظاً من سوريا . فقد اقال دي مارتيل رئيس الجمهورية شارل دباس ، واصدر تنظيماً جديداً منح نفسه فيه حق تعيين رئيس الدولة سنة فسنة ، الى ان تعود الحياة النيابية لدورها الطبيعي . واستناداً الى هذا التنظيم الجديد عين حبيب السعد رئيساً للجمهورية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ ، ثم جدد له الرئاسة في اعقابها سنة ثانية . وكان المفوض السامي مطمئناً الى خلود لبنان للسكينة بفعل الانقسام الطائفي بين ابنائه ، وقد حرصت سلطات الانتداب على تغذيته باسلوب العثمانيين وعلى النفخ في لهيبه من حين لآخر كلما بان في الافق امل بتوحيد كلمة اللبنانيين على الصعيد القومي .

وشعر دي مارتيل ان الحالة في سوريا تنذر بثورة اقسى واشد من تلك التي قامت في عهد سلفه ساراي ، فقرر القضاء عليها قبل ان يستفحل امرها . وجاءته الفرصة في ذكرى وفاة ابراهيم هنانو في كانون الثاني ١٩٣٤ فأمر باغلاق مكاتب الكتلة الوطنية ، واعتقل عدداً من اعضائها واصدر في ١٠ آذار قراراً بوقف اعمال المجلس الى اجل غير مسمى .

استفزت هذه التصرفات حميّة السوريين فاعلنوها ثورة لاهبة ، وعمدت الجيوش الفرنسية الى البطش بهم بعنف ، فزادت الثورة شدة واندلعت في معظم انحاء البلاد .

ووقف اللبنانيون من هذه الثورة موقف المؤيد ، وكانوا قد يئسوا من سلطات الانتداب ، وساءهم استهتارها بكرامتهم الوطنية بتعليق الدستور واقالة رئيس الجمهورية ، وارسال النواب الى بيوتهم ، حسب اهواء المفوض السامي ورغباته ، كأن البلاد اقطاع مُلك يديه .

وقد حمل هذا الاستهتار وسوء التصرف ، البطريرك عريضة ، بطريرك الموارنة ، على الوقوف من اسياد المفوضية العليا موقفاً معارضاً ، فشكا لوزارة الخارجية الفرنسية بباريس مغبة تصرفهم ، وسعيهم الى جعل مرافق

البلاد مرتزقاً لانصارهم ولمن يعيش في اكنافهم ، وطالب بان يكون استقلال لبنان استقلالاً حقيقيــاً فترفع مصلحته العليا الى مقامها الاسمى ، وبان يشاد هذا الاستقلال على دعائم الوحدة والمحبة بين ابنائه . ولم يتردد الحبر الماروني عن اعلان تأييده لرجال الكتلة الوطنية في دمشق ، وارسل اليهم رسالة محبة وتقدير قُرئت في المسجد الاموي ، وكان لها وقع مستحب في الاوساط السورية كافة .

ولا شك ان سوء تصرف سلطات الانتداب وامتناع رجال الحركة الوطنية عن اثارة مسألة الاقضية الاربعة ، قربت اللبنانيين اليهم بعد أن اطمأنوا الى سلامة حدود بلادهم ووحدتها .

ولما فقد البطريرك الماروني الامل بحمل دار المندوبية على انتهاج سياسة الحكمة والعدل ، رفع في ٢٣ نيسان ١٩٣٦ مذكرة الى اللجنة البرلمانية في باريس المكلفة بدراسة احوال البلاد الخاضعة للانتداب ، شكا فيها سياسة السلطات الفرنسية في لبنان قائلاً : « عندما طلب اللبنانيون الانتداب الفرنسي كانوا ينتظرون تحقيق امانيهم في الاستقلال السياسي والاقتصادي بالاتفاق مع فرنسا ، وبما يرضي مصالح الطرفين ، ولكنه تحول في ايدي من أُسند اليهم تنفيذه الى ادارة استعمارية محضة ، فكان هذا الاصطدام الدائم في كل مكان وزمان ... وانتهت سياسة الانتداب بالتبديل المستمر في الهيئات التشريعية والتنفيذية والادارية والعدلية الى تضييق ممارسة لبنان حرياته التي كان يتمتع بها قبل الانتداب » . ثم انتقد تصرفات المفوض السامي في الشؤون المالية والاقتصادية، وذكر كيف ان لبنان البلد الفقير بموارده يتحمل حوالى ثلثي نفقات موازنة المفوضية العليا بالاضافة الى موازنته العادية ، بينما كانت الدولة العثمانية تسدد العجز في الموازنة اللبنانية طبقاً لاحكام المادة ١٥ من بروتوكول ايلول ١٨٦٤ ، وأضاف : « ومن المفيد ان نقول بان المفوضية البريطانية في العراق وفي مصر لا يزيد عدد موظفيها عن عشرة ولا تكلف الخزينتين المصرية والعراقية قرشاً واحداً .والمبالغ التي تصرف هنا تفسر

الاسباب التي تحمل سلطات الانتداب على رفض اتباع سياسة جمركية معقولة وفي مصلحة البلاد ، ذلك لان حاجات خزينة المفوضية العليا للمال تدفعها الى وضع الضرائب الجمركية الثقيلة لتغطية نفقاتها، ولو كانت هذه الضرائب مضرة بمصلحة البلاد ... وبينما نجد الشركات التجارية والصناعية الوطنية تتدهور احوالها وتشرف على الافلاس ، نجد الشركات الاجنبية تنمو بسرعة وتزدهر بفضل الحماية التي تنالها من المفوضية . اما الزراعة اللبنانية التي كانت تعتمد على محاصيل الحرير والزيت والعنب والدخان فقد انحطت المواسم الثلاثة الاولى ، ولم يبق سوى محصول الدخان لذلك تقرر احتكاره » . وختم البطريرك مذكرته قائلاً : « من التجني ان ينسب معاداة فرنسا لكل من يشكو من مساوئ الامتيازات والاعانات لبعض الشركات ، كأن فرنسا لم تأتِ إلى الشرق الاّ لخدمة هذه الشركات فحسب . ومن المستغرب ان تنظر السلطات نظرة الاستياء من تقرب السوريين واللبنانيين . وكان حقها ان تفرح لذلك ، لان الالوف من الموارنة والمسيحيين اجمالاً يعيشون في سوريا . ومن المصلحة ان يعيشوا بسلام . ومن الخطأ ان يظن ان التقارب بين سوريا ولبنان معناه العمل ضد فرنسا . ان مندوبي فرنسا البعيدي النظر عليهم ان يجدوا في اتفاق السوريين واللبنانيين ما يسرهم وما يوجب تهنئتنا عليه ... لقد قيل في تبرير حصر الدخان انه وجد لسد عجز خزانة المفوضية . ان خزانة المفوضية هي التي ترهق المكلف اللبناني ، وكانت سبب تخفيض رواتب الموظفين الوطنيين والغاء محاكم الاقضية مع انها ضرورية ، وذلك كي توفر لنفسها مبلغ التسعة ملايين ليرة سنوياً . هذا هو البلاء الذي يمنع اللبنانيين سكان الجبال من الحصول على قوتهم الضروري ، بينما في المدن تنتشر الدعارة واسباب مفاسد الاخلاق » .

* * *

حمل هذا الجو المضطرب في لبنان وسوريا الحكومة الفرنسية على تعديل سياستها في الشرق . وكانت الازمة السياسية والاقتصادية تستفحل في اوروبا

وتتعقد ، وخطر الحرب فيها يزداد اقتراباً باصرار الحزبين النازي والفاشي على التوسع في اوروبا وحوض البحر المتوسط وافريقيا طلباً للمجال الحيوي لبلديهما . فطلبت حكومة باريس الى دي مارتيل الخروج من الموقف السلبي الذي يلتزمه ومفاوضة الاحزاب الوطنية في أمر انهاء الانتداب ووضع معاهدة مع لبنان وسوريا تحدد ما لفرنسا تجاههما من حقوق وموجبات .

وفي ٢٢ شباط ١٩٣٦ قدّم الشيخ تاج الدين الحسني استقالة حكومته ، وكانت معروفة بممالأتها للفرنسيين ، وخلفتها حكومة برئاسة عطا الايوبي اشتركت فيها الكتلة الوطنية ، وكانت مهمتها الاولى وضع المعاهدة العتيدة مع فرنسا .

شكل الوفد السوري المفاوض في ١٧ آذار برئاسة هاشم الاتاسي[١] ، فانتقل الى باريس وبدأ المفاوضات رسمياً مع الوفد الفرنسي في ٤ نيسان ١٩٣٦[٢] .

كان الاتفاق تاماً بين الفريقين على معظم الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافيّة . الاّ ان الصعوبات قامت حين بُحثت مسألـة الاقليات ، اذ اصر الفرنسيون على « حقهم » في « حمايتها » . ورفض السوريون الاعتراف بهذا « الحق » مؤكدين ان الدستور يساوي بين جميع المواطنين . وتأييداً لهذا الموقف وجه بطريرك الروم الارثوذكسي رئيس اكبر طائفة مسيحية في سوريا ، رسالة الى وزير الخارجية الفرنسية اكد فيها ان ابناء طائفته يتمتعون ، كجميع السوريين نصارى ومسلمين ، بكامل حقوقهـم المدنيـة والسياسية حسب نصوص الدستور ،

---

(١) ضم الوفد السوري كلا من فارس الخوري ، سعد الله الجابري ، جميل مردم ، ادمون حمصي ، الأمير مصطفى الشهابي كأعضاء رسميين ، ورياض الصلح كمستشار ووسيط ليس له صفة رسمية .

(٢) كان الوفد الفرنسي مؤلفاً من : فلاندين وزير الخارجية ، دي مارتيل وكيفرودي كاي ، والنائب باستيد ، وليجه سكرتير عام وزارة الخارجية ، وسان كانتين مدير الشؤون الشرقية فيها ، يساعدهم شوفيل وشيفر كخبيرين .

اما مسألة العقيدة فلا علاقة لها بالسياسة .

وكادت المفاوضات ان تفشل اذ اصر كل فريق على موقفه . ولكن الانتخابات الفرنسية التي رجحت كفة الجبهة الشعبية ، ثم قيام حكومة جديدة معتدلة في نوار ١٩٣٦ ساعدت على انهاء المفاوضات بما يحقق رغبات السوريين . وفي ٩ ايلول ١٩٣٦ وقعت المعاهدة بين الطرفين في قاعة الساعة بوزارة الخارجية اعترفت فرنسا فيها باستقلال سوريا ووحدتها مع جبل الدروز وبلاد العلويين ، وأكدت على تعاون البلدين في الشؤون الخارجية والعسكرية ، فتعهدت فرنسا بالدفاع عن سوريا في حال الاعتداء عليها ، وتعهدت سوريا بان تقدم للسلطات الفرنسية في حال قيام حرب او اذا تعرضت فرنسا لخطر حرب ، جميع التسهيلات العسكرية على اراضيها بما فيها حق استعمال طرق المواصلات والمرافئ والمطارات[١] . وجعلت مدة المعاهدة والاتفاقات الملحقة بها ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قبول سوريا عضواً في عصبة الامم في غضون ثلاث سنوات . واشارت انه يحق لكل من الفريقين المتعاقدين بعد مرور عشرين سنة على تصديقها ، البحث بتمديد مفعولها او بتعديل بعض موادها .

وفي الاتفاق العسكري الملحق بالمعاهدة اخذت فرنسا على عاتقها تقديم المساعدات العسكرية الى سوريا ، وتعهدت بان تضع تحت تصرفها بعثة لتنظيم جيوشها البرية والبحرية والجوية . وتعهدت سوريا بدورها بان تستعين بالخبراء والمدربين العسكريين الفرنسيين دون سواهم وبان تمنح فرنسا حق استخدام قاعدتين جويتين في اراضيها تختار مكانهما السلطات الفرنسية ضمن شروط معينة ، كما اتفق الفريقان على ابقاء حاميتين فرنسيتين في جبل الدروز وبلاد العلويين لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ .

---

(١) مستند رقم ٤ .

وتضمنت مجموعة الرسائل المتبادلة بين الطرفين والملحقة بالمعاهدة شروط الاستعانة بالخبراء المدنيين الفرنسيين في الادارات العامة والقضاء ، وسوّت مسألة الاقليات بالتأكيد على جميع حقوقهم وواجباتهم كما تضمنت أموراً أخرى تتعلق بنظام المحاكم والنقد ومنح جبل الدروز وبلاد العلويين نظاماً اداريا ومالياً خاصاً .

ويبدو واضحاً من مطالعة نصوص هذه المعاهدة وملحقاتها ان الفريقين اتخذا المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٣٠ نموذجاً لها ، فجاءت احكامهما متشابهة تقريباً .

عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء السوري فوافق عليها في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ ، واحيلت للمجلس النيابي الذي كان قد تم انتخابه في مطلع ذلك الشهر فصادق عليها ايضاً في جلستي ٢٦ و ٢٧ منه .

* * *

وقام اللبنانيون بدورهم يطالبون بانهاء الانتداب وبعقد معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة السورية . وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٦ بدأت المفاوضات بين وفديهما[١] انتهت في ١٣ تشرين الثاني بالتوقيع على المعاهدة في بيروت . وفي ١٩ منه عرضت على مجلس النواب فأقرها بالاجماع[٢] .

وتنص هذه المعاهدة على انهاء الانتداب على لبنان، وتتعهد فرنسا بترشيحه عضواً في عصبة الامم في غضون ثلاث سنوات من التصديق عليها . الاّ

---

(١) كان الوفد اللبناني مؤلفاً على الوجه التالي : اميل أده ، بشارة الخوري ، ايوب ثابت ، خالد شهاب ، بترو طراد ، محمد عبود عبد الرزاق ، حكمت جنبلاط ، نجيب عسيران وهرام ليليكيان .
اما الوفد الفرنسي فكان مؤلفاً من المفوض السامي دي مارتيل ومساعديه في المفوضية العليا : ميريه ، اوستروروغ ، لافون ، كيفر .
(٢) – مستند رقم ٥ .

أنها كانت تتضمن عيوباً كثيرة اهمها بقاء الجيوش الفرنسية في الاراضي اللبنانية ،وحق هذه الجيوش في استعمال طرق المواصلات والمرافئ والمطارات وجميع مستلزمات الدفاع الاخرى طوال مدة المعاهدة التي حددت بخمس وعشرين سنة قابلة للتجديد تلقائياً ، بينما قضت المعاهدة السورية بجلاء الجيوش الفرنسية عن البلاد فيما عدا مركزين جويين فقط .

ولكن معظم اللبنانيين رأوا ان هذه المعاهدة وضعت لبنان في طريق الاستقلال على الرغم من بعض بنودها التي لا تحقق مطالبهم القومية ، وانه لم يكن من الممكن بالنسبة لاوضاعه الخاصة وللظروف الدولية الحصول على شروط افضل .

وبعد التصديق على المعاهدة اعيد العمل بالدستور اللبناني جزئياً في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ .

لم يقدر لهذه المعاهدة ولا للمعاهدة السورية النجاح ، اذ انبرى غلاة الفرنسيين في الجمعية الوطنية وفي خارجها يوجهون النقد والاتهام لاعضاء الحكومة ، ويؤكدون ان اعلان استقلال لبنان وسوريا هو بداية انحلال الامبراطورية الفرنسية ، وان انسحاب الجيش الفرنسي من سوريا سيؤدي الى اقتسامها بين تركيا والعراق وامارة شرقي الاردن .

ولم تتورع الأحزاب اليمينية في الجمعية الوطنية عن مطالبة حكومتي بيروت ودمشق بالمبالغ التي انفقتها فرنسا طوال عهد الانتداب على جيوشها واداراتها المدنية في لبنان وسوريا ، والتي بلغت حسب تقديراتها سبعة عشر مليار فرنك ! ! !

نفت حكومة باريس بان تكون الخزينة الفرنسية قد تحملت مثل هذا المبلغ الباهظ . اما اللبنانيون والسوريون فكان ردهم ان الانتداب أقر دون علمهم في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠ ، وان فرنسا تتحمل وحدها نتائج قبوله وفرضه عليهم بالقوة .

ووجد هؤلاء الغلاة مادة اخرى لمهاجمة المعاهدتين فراحوا يبكون حظ الاقليات في سوريا ولبنان ويؤكدون ان فرنسا تركتهم وشأنهم ضحايا بريئة . اما تبادل الرسائل والتعهدات الصادرة في ملاحق المعاهدتين حول ضمان حقوق الاقليات ، وما جاء في نصوص الدستورين اللبناني والسوري عن المساواة بين جميع المواطنين ، فلم يكن له بنظرهم اي اعتبار .

وهكذا لم تجرؤ الحكومة الفرنسية على احالة المعاهدتين الى الجمعية الوطنية،ولم تنشر اي بيان يوضح موقفها الغامض ، فقامت اضطرابات في البلاد قمعتها بالشدة والعنف .

الفصل الرابع

مسألة لواء الاسكندرون

(١٩٣٦ - ١٩٣٩)

اثارت انباء المفاوضات في باريس لانهاء الانتداب على سوريا ، حفيظة الحكومة التركية التي ساءها ان تلتزم فرنسا رسمياً في معاهدتها مع حكومة دمشق بالدفاع عن وحدة الاراضي السورية بما فيها لواء الاسكندرون ، فقامت صحافتها تثير الرأي العام التركي ضد هذه المعاهدة وضد السياسة الفرنسية في الشرق بوجه عام ، ودفعت مجلس النواب في انقرة الى وضع تلك المسألة في رأس جدول أعماله خلال دورة تشرين الثاني من تلك السنة (١٩٣٦) .

وتذرعت الحكومة التركية بقرار ممثلي الامة ونداءات صحافتها فقدم توفيق رشدي اراس وزير خارجيتها ، مذكرة الى الحكومة الفرنسية في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ قال فيها إن سوريا لم تكن يوم بحث امرها في سان ريمو ، سوى تحديد جغرافي مبهم . وطلب بمناسبة عزم فرنسا على انهاء الانتداب عليها ، اعلان استقلال لواء الاسكندرون ليتسنى لابنائه التمتع بحق تقرير مصيرهم .

لم تكن الحكومة الفرنسية مقتنعة بصحة المطالب التركية ، وكانت حريصة على كسب الشعب السوري اليها وتنفيذ احكام معاهدة ٩ ايلول التي لم يكن قد جف مدادها بعد ، فترددت في استجابة طلب رشدي اراس في البدء بالمفاوضات حول مستقبل اللواء .

لم يرق هذا التردد للحكومة التركية فقررت عرض المسألة على عصبة الامم ، وكانت واثقة من تأييد بريطانيا وحليفاتها لها . وفي ٢٤ كانون الاول ١٩٣٦ قدم اراس مذكرة الى مجلس العصبة قال فيها إن لـواء الاسكندرون لم يكن يشكل يوماً ما جزءاً من الاراضي السورية ، وانه ليس لفرنسا سيادة شرعية عليه ، او حق بالتصرف فيه ، وانما عهد اليها بصورة موقتة أمر رعاية شؤون ابنائه وضمان استمرار حياتهم القومية الخاصة . وختم مذكرته بقوله : « وبما ان فرنسا عازمة على انهاء الانتداب على سوريا ، فالعدالة تقضي بان تعيد الامور في اللواء الى ما كانت عليه قبل الحرب » .

كان ردّ بيار فيانو وزير الخارجية الفرنسية على هذه المذكرة في اليوم التالي (٢٥ كانون الاول) « فاتراً » على الرغم مما تضمنته من اخطاء ومغالطات ، فقال : لما عقدت فرنسا مع تركيا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ اتفاق انقره ، عقدته بالنيابة عن سوريا كدولة منتدبة . وقد قبلت تركيا هذا الاتفاق بكامل حريتها وبدون تحفظ ، كما انها لم تحتج يوماً ما على التدابير الدستورية والقانونية التي اتخذتها سلطات الانتداب منذ خمس عشرة سنة ونيف في تنظيم شؤون اللواء الادارية والاقتصادية والثقافية . وأكد بان فرنسا حرصت في معاهدة ٩ ايلول مع سوريا على ضمان مصالح وحقوق جميع طوائف الاقليات . واشار الى أن هذه المعاهدة لن توضع حيز التنفيذ الاّ في غضون ثلاث سنوات ، وهي مدة كافية لبحث مسألة اللواء مع الحكومة التركية بما يضمن مصالح جميع الفرقاء .

ونزولاً عند الحاح الوفد البريطاني في عصبة الامم ، ابلغ فيانو الترك

بان حكومته مستعدة للبدء بالمفاوضات قبل التصديق على المعاهدة السورية ، وكانت بريطانيا حريصة كل الحرص على استرضاء هؤلاء وكسبهم اليها بفعل اضطراب الاوضاع في اوروبا واستعدادات النازيين والفاشيين المستمرة للحرب .

وقد حرصت الدبلوماسية التركية على اغتنام الحالة النفسية القلقة لدى دول الحلفاء لحملها على معالجة مسألة الاسكندرون في اطار استراتيجيتها العسكرية والسياسية في الشرق . وكانت تركيا اول من يعلم ان مطالبتها بتلك المنطقة لا ترتكز على اساس تاريخي او اجتماعي او قانوني . فاللواء كان جزءاً من ولاية حلب ومرفأها الطبيعي منـذ قرون عديدة ، والترك فيه اقلية لا يتعدون ٢٨٪ من سكانه [1] ، وادعاؤها بانه لم يكن خاضعاً للانتداب الفرنسي ولم يكن يشكل جزءاً من الاراضي السورية باطل تدحضه الاتفاقات الدولية والمعاهدات التي عقدتها تركيا الكمالية مع الدول الاجنبية وعصبة الامم .

فمعاهدة انقرة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ حددت بوضوح في المادة الثامنة منها الحدود بين سوريا وتركيا فادخلت لواء الاسكندرون ضمن الاراضي السورية . ولـئن اشارت المادة السابعة الى ضرورة قيـام نظام

---

(١) تفيد الاحصاءات الرسمية الصادرة عن عصبة الامم ان سكان لواء الاسكندرون كانوا في سنة ١٩٣٦ موزعين على الشكل التالي :

عـرب	١٠٨٤٨٧	نسمـة
اتراك	٨٥٢٤٢	«
ارمـن	٢٥٠٠٠	«
اكراد	٥٠٠٠	«
جركس	١٠٠٠	«
يهود	٥٠٠	«
المجموع	٢٢٥٢٢٩	نسمة

اداري خاص بالمنطقة ، والى حق ابنائها الترك في استعمال لغتهم وفي التسهيلات التي تقتضيها ضرورة تقدمهم الثقافي ، فانها لم تشر مطلقاً الى حقوقهم السياسية التي تميزهم عن غيرهم من ابناء المناطق السورية الاخرى أو الى حقهم ، في المستقبل ، بتقرير مصيرهم والانضمام الى تركيا . ولا يمكن باي حال اعتبار « ضرورة التقدم الثقافي » امتيازاً خاصاً له طابع سياسي .

وقد اكدت معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ في مادتها الثالثة تخطيط الحدود بين تركيا وسوريا حسب ما نصت معاهدة انقرة سنة ١٩٢١ ، واقر اتفاق الصداقة وحسن الجوار المعقود في ١٨ شباط –٣٠ نوار ١٩٢٦ بين تركيا وفرنسا بصفتها منتدبة على سوريا بان لواء الاسكندرون جزء من الاراضي السورية ، واعترفت الحكومة التركية في البروتوكولات المتممة لتخطيط الحدود وحمايتها التي وقعت بين الدولتين في ٢٢ و ٢٩ حزيران ١٩٢٩ وفي ١٧ آذار و ٣ نوار ١٩٣٠ ، وفي الرسائل الملحقة بها بان اللواء يقع ضمن نطاق الدولة السورية . ناهيك ان تركيا اقرت رسمياً حين دخولها عصبة الامم بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٢ بجميع المعاهدات والالتزامات الصادرة عن تلك الهيئة الدولية ومتفرعاتها ومنها صلك الانتداب وقرارات المفوض السامي المتتالية التي الحقت لواء الاسكندرون بحكومة حلب (قرار رقم ٣٣٠ في اول ايلول ١٩٢٠) ثم باتحاد الحكومات السورية (قرار رقم ١٤٥٩ مكرر تاريخ ٢٨ حزيران ١٩٢٢) ثم بدولة سوريا بعد الغاء الاتحاد (قرار رقم ٢٩٨٠ تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤) والتي ابلغت الى عصبة الامم في اوقاتها وناقشتها لجانها المختصة واقرتها جمعيتها العامة .

ولم يكن الوفد التركي في عصبة الامم محقاً في القول بان المعاهدة الفرنسية السورية سنة ١٩٣٦ قد غيرت الوضع الطبيعي في سوريا ، والعكس هو الاصح لان تلك المعاهدة الغت وضعاً موقتاً هو الانتداب واقامت بديلاً عنه وضعاً دستورياً دائماً .

وبدا لحكومة باريس تجاه تدهور الوضع العسكري والسياسي في

اوروبا ، واجماع الاحزاب الفرنسية على رفض معاهدة ٩ ايلول ان تستجيب لمطالب حليفتها بريطانيا في كسب الترك اليهما ، فاعلنت موافقتها على تعديل الحدود بين سوريا وتركيا شرط أن يتم عن طريق عصبة الامم ، وفي ضميرها ان هذه المداورة تخفف من مسؤوليتها تجاه الشعب السوري . وتعهد فيانو للوفد التركي ، تنفيذاً لهذه الخطوة ، بتأخير التصديق على معاهدة ٩ ايلول الى ان تنتهي العصبة من حل مسألة اللواء .

قرر مجلس العصبة بناء على اقتراح ساندلر وزير خارجية السويد تعيين لجنـــة تحقيق دولية من ثلاثـــة مراقبين لزيارة المنطقة واستفتاء سكانها في مستقبلهم السياسي . واختير لهذه اللجنة هانز هولشتاد عن النروج ، و م.ل. كارون عن هولندا ، والكولونيل شارل دي واتنفيل عن سويسرا ، فسافروا الى الاسكندرون في اوائل ١٩٣٧ .

ثبت للجنة ، بنتيجة تحقيقاتها ، ان سكان اللواء راضين كل الرضى عن نظام الانتداب الذي أمن لهم طوال السنوات السبع عشرة الماضية حرياتهم السياسية والدينية كاملة ، وان المواطنين الترك غير متحمسين للانضمام الى تركيا كما شاء ان يؤكد وفد حكومة انقرة لدى عصبة الامم ، وبدا لها ايضاً انه « اذا اطلقت يد هؤلاء في ادارة شؤون السنجق فانهم سيعمدون الى التحكم بالسكان الآخرين العرب والارمن وينزلون بهم انواع الظلم والقسر » .

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧ قدم ساندلر الى مجلس العصبة مشروع اتفاق بحل هذه القضية يتضمن البنود التالية :

١ – يعتبر اللواء جزءاً لا يتجزأ من الاراضي السورية ، ويمنح استقلالاً ذاتياً في ادارة شؤونه ما عدا النقد والجمارك التي تلحق بالادارة السورية المركزية .

٢ – يعتبر اللواء منطقة مجردة من السلاح وتضمن فرنسا وتركيا سلامته

وتضعان اتفاقاً بينهما يحدد هذه الضمانات .

٣ – يقوم في السنجق مجلس تنفيذي يقرر مع مجلس النواب السوري نوع العلاقات بين البلدين .

٤ – يشرف على ادارة اللواء المستقل ذاتياً مفوض سام معين من قبل عصبة الامم ، ومن التابعية الفرنسية .

٥ – تعتبر اللغة التركية لغة رسمية في اللواء بالاضافة الى العربية .

٦ – تمنح تركيا بعض الامتيازات في استخدام مرفأ الاسكندرون لتأمين تجارة الترانزيت وتحدد هذه الامتيازات فيما بعد باتفاق خاص مع فرنسا .

احتج السوريون على هذا الاتفاق وخشوا ان يكون بداية انفصال اللواء عن الوطن الأم . اما الترك فوجدوا فيه بعض المكاسب واعتبروه مرحلة أولى في طريق ضمه اليهم . ولما اجتمع مجلس عصبة الامم في ٢٢ تموز ١٩٣٧ اقر النظام الاساسي للسنجق ، وقضى باقامة مجلس تمثيلي منتخب فيه . وعينت عصبة الامم مراقبين عنهـا للاشراف على الانتخـابات . وكانت سلطات الانتداب وتركيا مزمعة على تزويرها حتى يأتي المجلس التمثيلي تركي النزعة . ولم يكن هذا بالامر اليسير إذ ان العنصر التركي يمثل اقلية ضئيلة من السكان .

وبناء على طلب تركيا استدعت حكومة باريس مندوبها السامي في الاسكندرون ، غارو ، « بحجة انه مناهض للترك » .

جرت الانتخابات طوال شهري نوار وحزيران ١٩٣٨ في جو مشحون بالاضطرابات . فقد تجمعت الجيوش التركية على حدود اللواء ، وحُرم العرب بشتى الوسائل من حقهم الشرعي في الاقتراع . واحتج المراقبون الدوليون على المخالفات واعمال التزوير في الاقتراع ، فرفضت السلطات الفرنسية قبول احتجاجاتهم فآثروا عندئذ الانسحاب معلنين رفضهم الاشراف

على انتخابات يجري تزويرها على رؤوس الاشهاد ، والمشاركة في مسرحية تمثل باسم عصبة الامم .

نال الممثلون الترك بنتيجة الاقتراع ٦٣٪ من المقاعد بينما لا تزيد نسبة العنصر التركي عن ٢٨٪ من سكان اللواء ناهيك عن الاحقـاد التي اقامها تاريخ تركيا القديم والحديث سياجاً كثيفاً بينهم وبين العرب والارمن والاكراد والتي كانت تحمل هذه الشعوب على الابتعاد عن سلطان الترك والاقتراع من اجل بقاء اللواءفي حظيرة الدولة السورية .

وفي ٤ تموز ١٩٣٨ عقدت فرنسا وتركيا معاهدة صداقة أتبعت باتفاق عسكري وقّعه الجنرال هونتزنجر قائد الجيوش الفرنسية في الشرق والجنرال كندوز رئيس اركان حرب الجيش التركي قبلت فرنسا بموجبه دخول القوات التركية الى اللواء «لمساعدتها في حفظ الامن» . واعلن جورج بونيه وزير الخارجية الفرنسية على اثر هذا الاتفاق عن عزمه على زيارة انقرة في ايلول من تلك السنة « لشد اواصر الصداقة التقليدية بين فرنسا وتركيا الحديثة » .

وفي ٣٠ حزيران ١٩٣٩ اغتنم اعضاء المجلس التنفيذي في الاسكندرون اضطراب الاوضاع السياسية في اوروبا فقرروا الانضمام الى تركيا . وقبلت الحكومة الفرنسية هذا القرار ووضعته فوراً موضع التنفيذ .

هاج الشعب السوري لهذه المهزلة وما رافقها من مساومات واتفاقات كانت انتهاكاً صريحاً لتعهدات فرنسا في صلك الانتداب ، فقامت مظاهرات في جميع المدن السورية واللبنانية قمعتها السلطات الفرنسية بالقوة غير آبهة لاشتداد نقمة الرأي العام عليها ، فقد كانت تركيا بنظرها في تلك الظروف

الدولية الحرجة ذات اهمية خاصة لضمان « امن وسلامة شرقي البحر المتوسط » .

وكان هذا العمل بداية عهد جديد من اضطراب العلاقات بين البلدين استمر حتى اعلان استقلال لبنان وسوريا ابان الحرب العالمية الثانية .

* * *

الباب الثالث

المسألة الفلسطينية

(١٩٢١ - ١٩٣٩)

الفصل الأول

دور الانتداب البريطاني في تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين
(١٩٢١ - ١٩٢٦)

كان الانتداب البريطاني على فلسطين ابشع حقبة في تاريخ العلاقات بين بريطانيا والعالم العربي ، اذ كانت غايته في ضمير القائمين على وزارة المستعمرات انشاء الدولة اليهودية لتكون حليفاً لهم ورقيباً على نهضة الشرق العربي القائم في اخطر مواقع مواصلاتهم الامبراطورية . وقد تكشفت هذه الحقبة من جانب العرب عن حقائق مؤلمة اذ واجه هؤلاء التخطيط الصهيوني بالارتجال ، وعزم اليهودية الذي لا يكل على اغتصاب فلسطين وطرد ابنائها منها ، بالتفسخ والانانية وانعدام في المسؤولية بلغ في بعض المواقف حد الخيانة في معناها الشامل .

والمؤرخ ، كل مؤرخ ، يجابه في بحث هذه المشكلة القائمة منذ خمسين سنة ونيف ، صعوبات لا يجدها عند معالجة مسائل دولية اخرى اكثر خطورة . وهذا لا يعود فقط الى كون المسألة الفلسطينية حديثة العهد قائمة

حية في ضمير الملايين ، وانما ايضاً الى عوامل سياسية وتاريخية وحياتية متعددة متشابكة ، تقوم على مقاييس غير انسانية هي تضحية الاكثرية الساحقة في سبيل رفاهية اقلية غريبة .

ولا شك ان ظروف الشعب العربي في فلسطين ابان الانتداب ، كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن واقع الشعب اليهودي القادم اليها من اوروبا والذي اكتسب فيها طوال اجيال عديدة ثقافةً وتمرساً حضارياً واسع المدى ... فقد خلصت فلسطين الى ايدي بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى يضنيها الفقر ويقتل ابناءها المرض والجوع ويلازم اسيادها ما خلفه العهد العثماني من احقاد محلية وتنافس على الزعامة . وهكذا جعلت تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقاومة العربية للزحف الصهيوني المنظم والمرتكز على بريطانيا اعظم دولة في العالم حينذاك ، ضعيفة هزيلة ، وجاءت طبيعة الفئة التي سلمها التاريخ مسؤولية قيادة الشعب الفلسطيني ادنى في مستواها السياسي والاخلاقي من مستوى القضية ، فلم تعِ حقيقتها أو تقدر خطورتها ونتائجها ولم تتحسب لمفاجآت المستقبل ، فعالجتها بروح فوضوية عاطفية مرتجلة فكانت الكارثة واية كارثة .

* * *

بدأت بريطانيا في العمل على تهويد فلسطين منذ ان دخلت جيوشها ظافرة المدينة المقدسة سنة ١٩١٨ واخذت فيالق العثمانيين تنحسر متقهقرة نحو الشمال . ورأت اللجنة الصهيونية استعجال وضع يدها على البلاد ، فأرسلت وفداً منها الى الشرق ليضع مع سلطات الاحتلال والمندوبية البريطانية بمصر ، خطة تنفيذ وعد بلفور .

وعلى الرغم من استمرار الحرب على الجبهة الشرقية فقد أصرت هذه اللجنة على مشاركة السلطات العسكرية البريطانية مسؤولياتها في ادارة المرافق

العامة في فلسطين كأنها دولة محاربة منتصرة، فكان لها ما أرادت. وتصرفت بصلف وكبرياء تجاه العرب وتجاه السلطات البريطانية نفسها حتى بلغت بها القحة الى طلب نقل الضباط البريطانيين الذين اظهروا استياءً من تصرفاتها الى خارج فلسطين ، على الرغم من استمرار القتال على معظم الجبهات في سوريا الجنوبية ولبنان[1] .

ونزلت الحكومة البريطانية عند رغبات الصهيونيين ، واحتج العرب على تصرفات اللجنة واستفزازاتها حتى ضاقت بهم الحيلة فقامت اضطرابات في البلاد في نيسان ١٩٢٠ قضت عليها السلطات البريطانية بالقوة والعنف . وقد عللت لجنة التحقيق العسكرية برئاسة بالين اسباب هذه الاضطرابات فأكدت انها تعود « الى يأس العرب من تحقيق الوعود التي قطعت لهم في اثناء الحرب بالاعتراف باستقلالهم ، واعتقادهم بان تصريح بلفور يتضمن عدواناً على حقوقهم في تقرير مصيرهم ، وخشيتهم بأن يؤدي انشاء الوطن القومي اليهودي الى تضخم الهجرة اليهودية تضخماً يسفر عن استعبادهم اقتصادياً وسياسياً من قبل اليهود » .

ويشير الجنرال بولز الحاكم العسكري العام بفلسطين في تقرير رفعه على اثر هذه الاضطرابات الى رئاسة اركان الجيش البريطاني في القاهرة ، الى ان تصرف اللجنة الصهيونية في شؤون البلاد تصرفاً شاذاً استفزازياً ، حمل العرب على الثورة ، وقد خالجهم اليأس حول ضمان مستقبلهم السياسي ، فقال :

« وليس العدل في ما يبتغيه الصهيونيون من السلطات العسكرية المحتلة ، فيطلبون اليها التحيز والمحاباة الى جانب اليهود في كل أمر لهم فيه صلة . واليهود قوم يصعب التعاطي معهم الى حد كبير ، والحماية العسكرية القائمة في

---

(١) – راجع ما جاء عن هذه عن هذه اللجنة في الجزء الرابع ص : ٢٤٦ – ٢٤٧ .

فلسطين لا ترضيهم ويطالبون الآن بأن يتقلدوا زمام الامور بانفسهم . واني ارى الصعوبات كثيرة في المستقبل اذا حدثت اضطرابات كهذه ، لا سيما اذا كان لزاماً علي ان اتعاطى بشأنها مع ممثل الطائفة اليهودية الذي يرفض الخضوع للنظام ويهدد دوماً بهياج الغوغاء واقامة الفوضى مقام القانون ...

« ويتضح مما تقدم ان اللجنة الصهيونية تدعي لنفسها السلطة المخولة لي ، وتلك الملقاة على عاتق ادارات الحكومة ، وتتعدى عليها . واني على ثقة بأن استمرار الوضع على هذا المنوال سيؤدي الى المجازفة بأمن هذه البلاد وسلامتها ويلحق اجحافاً كبيراً بحقوق ادارة عهدت شؤونها الي .

« عبثاً نقول للمسلمين وللنصارى اننا سنحافظ على عهودنا في الابقاء على وضع البلاد كما كان يوم دخولنا القدس . فالحقائق تشهد بخلاف ذلك . فادخال اللسان العبري كلغة رسمية ، واقامة قضاء يهودي ، وتنظيمات اللجنة الصهيونية التي تتخذ صفة رسمية ، والامتيازات الخاصة التي منحناها لاعضاء اللجنة الصهيونية بالسفر والانتقال ؛ كل هذه الامور حملت العناصر غير اليهودية على الاعتقاد والاقتناع باننا اهل محاباة . ومع ذلك كله فاللجنة الصهيونية تتهم موظفي ادارتي وتتهمني انا بمعاداتها . هذه الحال لا يطاق عليها صبر . ومن حقي وحق الموظفين التابعين لي ان نواجهها بما تستلزم من اعتبار .

« لقد قامت الادارة العسكرية بتنفيذ رغبات حكومة صاحب الجلالة . وقد افلحت بذلك كله ، اذ التزمت بتطبيق القوانين المقررة لبلاد العدو المحتلة . ولكن ذلك لم يكن من شأنه ارضاء الصهيونيين الذين يريدون الخروج على هذه القوانين وتوريط الادارة العسكرية الموقتة بسياسة محابية . وانه يستحيل ارضاء فئة تطالب رسمياً بوطن قومي ولكنها بالفعل لا تقبل بما هو اقل من « حكومة يهودية » بكل مقتضياتها السياسية .

« ولذلك أوصي في سبيل المحافظة على السلام والتقدّم وعلى مصالح

اليهود انفسهم ان تُلغى اللجنة الصهيونية في فلسطين » .

وكانت نتيجة هذا التقرير الذي يمتاز بالجرأة في قول الحق ان قام اليهود بحملة على الحكم العسكري في فلسطين مطالبين باقامة نظام مدني بديلاً عنه . ونزلت بريطانيا ايضاً عند رغباتهم فأصدرت قراراً بالغائه غير آبهة باحكام معاهدات لاهاي التي لا تسمح باقامة ادارات مدنية في ارض العدو الا بعد توقيع معاهدة الصلح ، فكانت فلسطين البلد الوحيد في الشرق الذي اقيم فيه نظام مدني في اثناء مؤتمر الصلح ، بينما بقيت البلدان العربية الاخرى كلبنان وسوريا والعراق ومصر راسخة في قيود النظام العسكري والاحكام العرفية التي اقيمت فيها خلال الحرب .

وذهبت بريطانيا في الانقياد لرغبات اليهود حداً جعل العرب يشكّون في حسن نواياها منهم اذ عينت في تموز ١٩٢٠ ، أحد زعماء الصهيونيين ، هربرت صموئيل ، مفوضاً سامياً في فلسطين ، فأقامته خصماً وحكماً في آن واحد .

وبرنامج هربرت صموئيل واضح في تهويد فلسطين ، وقد اعلنه في خطاب له في البرت هول بلندن عام ١٩١٩ قال فيه : « إن السياسة الصهيونية التي تعرض اليوم على مؤتمر الصلح والتي يتمسك بها كل صهيوني بما أوتي من قوة تقوم على المطالبة بأن توضع فلسطين في حالات موافقة للهجرة اليهودية والاستعمار اليهودي ، وان تمنح اكثر امتيازات المشاريع التي تحتاج اليها للهيئات اليهودية ، وان يوسّع نطاق التعليم والتربية القومية اليهودية ، وان تتمتع البلاد بالحد الاقصى من الحكم الذاتي لكي يتمكن القائمون عليها في النهاية من تأسيس دولة مستقلة باشراف اكثرية يهودية » .

ولتنفيذ هذه السياسة سعى هربرت صموئيل لتحقيق غايتين متلازمتين : الاولى جعل الانتداب البريطاني في فلسطين عبئاً ثقيلاً على العرب يحول دون تنظيم صفوفهم لمواجهة الغزو اليهودي ويعطل قواهم في جميع الميادين

البناءة ، والثانية الأخذ بيد اليهود ومناصرتهم وتسليمهم مقدرات البلاد الاقتصادية والثقافية وتشجيع هجرتهم الى فلسطين حتى يصبحوا فيها اكثرية ساحقة . لم ترق هذه السياسة لبعض الضباط البريطانيين الذين كانوا يخشون مغبة نتائجها ، فطلبوا منه بلسان الكولونيل بوبهام مساعد القائد العام ، ان يعلن تطميناً للعرب ، ان الوطن القومي لا يعني اقامة دولة يهودية في الحاضر أو في المستقبل فأجاب صموئيل : «آسف ان لا أستطيع اعطاءك هذه الضمانات . ان السياسة الرسمية التي جئت لتطبيقها تقضي بتشجيع الهجرة اليهودية الى حد تصبح فيه المصالح اليهودية بعد خمسين او مائة سنة مسيطرة في فلسطين ، فتقضي باقامة حكومة يهودية فيها » .

وتصرف صموئيل طوال بقائه مندوباً سامياً في فلسطين كزعيم صهيوني لا كمسؤول بريطاني ، فسلم شؤون المندوبية لغلاة ابناء معتقده ولعملائهم ، فأقام بنتويش نائباً عاماً له ومنحه سلطة شبه مطلقة في اعداد القوانين الملائمة لمصلحة اليهود ، كما جعل التعليم والتجارة والشؤون المالية والاقتصادية بيد الصهيونيين دون غيرهم ، وسمح للجمعيات اليهودية بادارة مستعمراتها في نطاق استقلال ذاتي باشراف اللجنة التنفيذية الصهيونية . اما العرب فشدد عليهم المراقبة وبث بينهم عيونه لتفكيك وحدتهم وتفريقهم الى شيع واحزاب متعادية .

ولعل اخطر عمل قامت به السلطات البريطانية لتمكين اليهود من فلسطين سعيها لنقل الاراضي العربية اليهم . ولقد لجأت من اجل ذلك الى مختلف الطرق والوسائل ، فوهبت الاملاك الاميرية الى الجمعيات اليهودية مجاناً او بثمن رمزي ، وحملت الفلاحين بوسائل القسر على بيع اراضيهم ، فكانت تمنع مثلاً تصدير الحبوب والزيت وهي المصدر الرئيسي لحياتهم فتبور وتهبط اسعارها وتصبح مواردها غير كافية لتسديد ديونهم وتأدية الضرائب وتأمين قوتهم اليومي ، فيضطرون مرغمين الى بيعها من اليهود ، ناهيك عن حرمان العرب ولا سيما صغار الفلاحين من القروض الزراعية

حتى تضيق بهم الحيلة ولا يرون باباً للخروج من الضائقة المالية الا ببيع اراضيهم والنزوح الى المدينة سعياً وراء الرزق .

ولا بد من الاشارة هنا الى اقدام عدد كبير من كبار ملاكي العرب ، فلسطينيين وغير فلسطينيين ، على بيع اراضيهم الخصبة في الحولة ومرج ابن عامر والجليل ، لا عن حاجة كما كانت الحال لدى صغار الفلاحين ، ولكن حباً بالمال وتحبباً من اليهود واسيادهم .

وراح صموئيل من جهة ثانية يشجع الهجرة ويدعو اليها ، وعهد الى الوكالة اليهودية بتنظيم شؤونها كأنها ادارة من ادارات المندوبية البريطانية .

وكان لا بد لهذه السياسة المتحيزة من اثارة سخط العرب فحدثت اضطرابات جديدة بيافا في اول نوار ١٩٢١ هاجم في اثنائها العرب مركز المهاجرة الصهيوني . وعمدت السلطات البريطانية الى قمعها بالقوة ، والتفت سيراً على خطتها التقليدية في كسب الوقت ، لجنة تحقيق برئاسة السير توماس هيكرافت قاضي قضاة فلسطين ، فوضعت في تشرين الاول ١٩٢١ تقريرها عن اسباب هذه الحوادث قالت فيه :

« لقد اكد لنا الكثيرون وتحققنا بانفسنا انه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة اقل صعوبة في ادارة الشؤون المحلية ، ونعتقد ان كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية ...

« ولو ظل اليهود اقلية كما كانوا ايام الترك وحافظوا على ادبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم احد ، ولكن العرب لما رأوا ان اليهود اصبحوا اصحاب الكلمة النافذة عند الحكومة نقموا عليهم واضمروا لهم الشر وباتوا ينتظرون ادنى حركة تبدر منهم ليهيجوا الرأي العام عليهم ...

« ان المظالم التي يشكو منها العرب والتي كانت السبب المباشر للمشاغبات هي التالية :

١ — لقد اقامت بريطانيا العظمى حكومة في فلسطين حسب رغائب الصهيونيين

واتبعت سياسة تقوم على انشاء الوطن القومي اليهودي دون ان تراعي مصالح السكان الاصليين .

٢ – تستعين الحكومة الفلسطينية بصورة رسمية تحقيقاً لهذه السياسة ، بلجنة صهيونية تساعدها في اعمالها ، فما كان من هذه اللجنة الا ان اقامت حكومة ثانية في قلب الحكومة الفلسطينية واخذت تعنى بمصالح اليهود وتهمل مصالح العرب .

٣ – ان عدد الموظفين اليهود في الادارات الرسمية كثير جداً بالنسبة لعدد سكانهم في البلاد .

٤ – ان قدوم المهاجرين اليهود بكثرة سيخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة بفعل المزاحمة الشديدة التي ستلحق ضرراً كبيراً بالمقيمين من ابناء البلاد .

« ... وليس هذا التخوف حديث العهد بل يرجع الى ايام الادارة العسكرية عندما كان اليهود يتمتعون بتسهيلات خاصة حرم منها المواطنون العرب ، كالحصول على جوازات السفر ونقل البضائع التجارية في السكك الحديدية العسكرية الخ ... ونحن نعتقد ان عدم المساواة بن الفريقين هي من الاسباب الرئيسية التي ادت الى الثورة في يافا ... » .

وتباحثت اللجنة مع الدكتور ايدر الرئيس العامل للجنة الصهيونية « الذي كان معتدلاً بالنسبة الى غيره » ، على حد قول رئيس اللجنة ، فقال : « ليس من الممكن ان يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد ، هو الوطن اليهودي . ولا يمكن المساواة في الحقوق بين العرب واليهود ، بل يجب ان يتغلب اليهود على العرب متى كثر عددهم ، وأبى ان يعترف او يقبل بان يكون لليهود سلطة او سلطان قومي ، وأصرّ على أن يكون لهم حق التسلط والتغلب ... وقال ايضاً يجب ان يُسمح لليهود لا للعرب بحمل السلاح ، وأكد ان تسليح اليهود يحسن العلاقات

بينهم وبين العرب . وقال ايضاً يجب ان يسمح للهيئة الصهيونية بأن تعترض على تعيينات الحكومة [البريطانية]، وان تقدم اليها اسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة [البريطانية] واحداً منهم » .

ولما فقد زعماء العرب في فلسطين ثقتهم بالمندوب البريطاني وجماعته بتحيزهم لليهود على اثر حوادث نوار ، قرر المؤتمر الفلسطيني الرابع في جلسة ٢٥ حزيران ١٩٢١ ، ارسال وفد عنه الى لندن لعرض وجهة النظر العربية على حكومتها وعلى الرأي العام البريطاني .

وكان ونستون تشرشل وزير المستعمرات لا يستنكف عن اعلان تأييده التام المطلق لاهداف الصهيونية في فلسطين . فلم تثمر مفاوضات الوفد عن اية نتيجة ايجابية وبدت شقة الخلاف واسعة بينه وبينهم حين اصر العرب على حقوقهم التاريخية في فلسطين وعلى تنفيذ وعود بريطانيا للملك حسين في اثناء الحرب ، وانتقدوا مفاهيمها في تفسير ميثاق عصبة الامم واهداف الانتداب ، وازدواجيتها في تطبيقه في العراق وفلسطين باتجاهين مختلفين .

وقرر تشرشل وضع حد للمناقشات والتأويلات ، فأصدر في حزيران ١٩٢٢ تصريحاً عرف بالكتاب الابيض أوضح فيه سياسة حكومته في فلسطين فأكد بأن تصريح بلفور غير قابل للتعديل وان غايته « زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود المنتشرين في جميع انحاء العالم حتى تصبح فلسطين مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية » . وهذا التصريح يعطي لليهود اكثر مما اعطاهم وعد بلفور اذ تعهدت بريطانيا فيه « بتنمية » الوطن القومي اليهودي بدل الاكتفاء بتأسيسه كما جاء في الوعد الآنف الذكر ، وهكذا تكون قد اضافت الى تعهداتها السابقة تعهداً جديداً لا يقل خطورة عن الاول .

ويتطرق الكتاب الابيض الى تفسير وعد بلفور فيقول : « وقد راجت

عبارات مثل : سنجعل فلسطين يهودية مثلما انكلترا انكليزية ، فحكومة جلالة الملك تنظر الى هذه الآمال على انها غير قابلة للتطبيق ، وهي لا ترمي الى مثل هذه الغاية ، ولم تفكر في اي وقت باخضاع او محو السكان العرب او القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين ، كما يتخوف الوفد العربي . والحكومة البريطانية تلفت الانظار الى ان عبارات التصريح المذكور لا تشير الى تحويل فلسطين بكاملها الى وطن قومي لليهود وانما تشير بأن وطناً كهذا يجب تأسيسه في فلسطين .

« ومن الضروري ان تعلم الطوائف اليهودية انها في فلسطين على اساس حقها فيها لا على اساس منّة . ولذلك كان من الواجب ان يُعطى الوطن القومي اليهودي ضمانات دولية وان يعترف رسمياً بانه مبني على روابط تاريخية قديمة .

« هذا هو التفسير الذي تعطيه حكومة جلالة الملك لتصريح ١٩١٧ . وبناء عليه يرى وزير المستعمرات أنه لا يتضمن شيئاً من شأنه ان يثير الرعب في صفوف السكان العرب في فلسطين أو يسبب خيبة امل اليهود » .

وينفي الكتاب الابيض بان تكون المراسلات بين مكماهون والحسين خلال سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ قد تضمنت وعداً بادخال فلسطين في نطاق الدولة العربية المستقلة؛ وهذا النفي يقوم على تفسير خاطىء لكتاب مكماهون للحسين في ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ الذي لا يستثني فلسطين من نطاق الدولة العربية العتيدة(١) ، كما يعلن تعهد الحكومة البريطانية بأن لا تزيد الهجرة

---

(١) – راجع الجزء الرابع ص : ١٨١ – ١٩٠ وهي تتضمن المفاوضات الرسمية بين مكماهون والحسين ، والنص الرسمي لكتاب مكماهون . وبالاضافة الى هذا النص الذي يؤكد بطلان وجهة نظر وزارة المستعمرات يجدر الاشارة الى مذكرتين سريتين صادرتين عن الحكومة البريطانية عثر عليهما فايز صايغ في محفوظات مكتبة « معهد هوفر للحرب والثورة والسلام » في مدينة ستانفورد في الولايات المتحدة ، وهما تشيران بوضوح لا يرقى اليه الشك الى ان كتاب هنري مكماهون للشريف في ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ لا يستثني فلسطين من حدود الدولة

اليهودية الى البلاد المقدسة عن طاقتها الاقتصادية وان لا يصبح المهاجرون عبئاً على اهالي البلاد أو يشكلون مزاحمة لهؤلاء على كسب العيش .

ويقترح تشرشل اخيراً في تصريحه اقامة حكم ذاتي في فلسطين بصورة تدريجية ، فينشأ في المرحلة الاولى مجلس تشريعي مؤلف من اعضاء منتخبين واعضاء معينين يرئسه المندوب السامي ، على ان تبقى صلاحياته محدودة في نطاق التشريع ولا تتعرض بأي وجه للسلطة التنفيذية .

رأى العرب في هذا الكتاب الابيض مغالطات تاريخية واجتماعية مقصودة . فرفعوا لوزارة المستعمرات في ١٧ حزيران ١٩٢٢ مذكرة فنّدوا فيها نقاط الكتاب واحدة واحدة ، ورفضوا قبول الاقتراح البريطاني بانشاء مجلس تشريعي مؤلف من اثني عشر عضواً منتخباً وعشرة اعضاء يختارون من بين الموظفين الرسميين على انه مجحف بحقوقهم ولا يؤمن الا مصالح اليهود ، وهم اقلية دخيلة ، كما انه يناقض مضمون الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التي تحتم الاعتراف باستقلال البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية « بشرط اعطائها مشورة ومساعدة ادارية من قبل دولة منتدبة الى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه ان تستقل بنفسها » .

وانتقد العرب بشدة عزم بريطانيا على التأخير في اقامة حكم ذاتي بفلسطين أسوة بالعراق وسوريا ولبنان ، وجميعها موضوعة تحت الانتداب ، وعلّلوا ذلك بقولهم في ختام المذكرة : « فعلينا ان نفهم اذن ان الحكم الذاتي سيمنح حالما يصبح الشعب اليهودي في فلسطين قادراً على ان يستفيد الفائدة التامة منه بالاعتماد على عدده وقوته ، وليس قبل ذلك . ويتعذر علينا ان نجد اي تعليل آخر للأمر . ولذلك نكرر القول هنا ، ان مصالح

العربية التي قطعت بريطانيا عهدا على نفسها باقامتها بعد الحرب . راجع مقال : « فلسطين وثيقتان بريطانيتان سريتان » لفايز صايغ . مجلة « حوار » عدد ٨ (كانون الثاني – شباط ١٩٦٤) ص ١٧ – ٣١ .

العرب في فلسطين لن يضمنها الآن المبادرة الى تشكيل حكومة وطنية تكون مسؤولة تجاه برلمان ينتخب جميع اعضائه من قبل سكان البلاد مسلمين ونصارى ويهودا ...

« والواقع هو ان حكومة جلالته قد انزلت نفسها في فلسطين منزلة المتحيز الى سياسة لا يمكن لعربي ان يقبل بها ، لانها تعني فناءه عاجلاً أم آجلاً . ولن تجدي الوعود شيئاً ما لم تكن مقرونة بالاعمال ، ولا مفر لنا من ان نتخوف ونتحسب دائماً من ان تكون غاية حكومة جلالته هي انشاء وطن قومي لليهود على اساس اضمحلال الشعب العربي وزوال اللغة والثقافة العربيتين في فلسطين ، أو جعلهما في مرتبة ثانوية ، ما لم نر تغييراً حقيقياً عملياً في سياسة الحكومة » .

وردّت وزارة المستعمرات على هذه الملاحظات قائلة بان شعب فلسطين لا يقل تقدماً عن جيرانه في العراق وسوريا ، ولكن الحكومة البريطانية ملزمة بوعد سابق لميثاق عصبة الامم « وهي لا تستطيع السماح بتطور وضع دستوري في قطر أخذت على عاتقها مسؤوليته تجاه الدول المتحالفة الكبرى ، يجعل تنفيذ التعهد الذي قطعته على نفسها وبالنيابة عن حلفائها امراً غير عملي ... ومن الواضح ان تأسيس حكومة وطنية في فلسطين في هذه المرحلة يحول دون تنفيذ الوعد الذي قطعته حكومة صاحب الجلالة للشعب اليهودي ».

وتأكد العرب الفلسطينيون من هذه الفقرة ان بريطانيا مصرة على حرمانهم من حقهم الطبيعي في حكم وطني كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان .

اما اللجنة الصهيونية فرحبت بمضمون الكتاب الابيض وتعهدت بان تكون سياستها في فلسطين مطابقة لما جاء فيه . وتمكنت من حمل مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة على اتخاذ قرار مشترك في ٣٠ حزيران ١٩٢٢ بتأييد انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين والزام الولايات المتحدة

على العمل لتحقيقه . وفي ٢٠ ايلول من تلك السنة وقع الرئيس الاميركي هاردنغ هذا القرار .

ولم تكترث الحكومة البريطانية باحتجاجات العرب ولم تبد اهتماماً بحقهم وبعدالة قضيتهم . وعندما اصدرت عصبة الامم في تموز ١٩٢٢ صك الانتداب على فلسطين[١] طلبت الى مندوبها السامي هربرت صموئيل وضعه موضع التنفيذ واقامة مجلس تشريعي بدل المجلس الاستشاري الذي كانت قد انشأته عقب تأسيس الادارة المدنية[٢] . فأصدر في ١٠ آب ١٩٢٢ قراراً بانشائه من اثنين وعشرين عضواً : عشرة من الموظفين واثني عشر عضواً منتخباً[٣] ومنحه سلطة سن القوانين المتعلقة بالمحافظة على الأمن وعلى سير ادارة الحكومة « بشرط ان لا يخالف التعليمات المعطاة من حكومة جلالة الملك او نظام الانتداب الموضوع لفلسطين » .

اعتبر العرب ان توزيع المقاعد في هذا المجلس سيأتي لمصلحة اليهود وحدهم وان اكثرية الاعضاء ستكون مؤيدة لهم على اعتبار ان المندوب السامي ، وهو يهودي المعتقد صهيوني النزعة ، سيختار الاعضاء الموظفين من محبذي سياسته . وفي ٢ ايلول قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي « لأن الاشتراك فيها هو قبول بالانتداب وبتصريح بلفور » .

وهكذا أُحبط المشروع واستمر الحكم البريطاني المباشر في فلسطين ومن ورائه اللجنة التنفيذية الصهيونية تسيطر على جميع مقدرات البلاد .

* * *

---

(١) ـ مستند رقم ٦ .

(٢) ـ كان المجلس الاستشاري مؤلفا من عشرة موظفين بريطانيين وعشرة فلسطينيين (اربعة مسلمون وثلاثة مسيحيون وثلاثة يهود) وقد رفضه العرب فمات في مهده .

(٣) ـ وزع الاعضاء المنتخبون على الوجه التالي : ثمانية للمسلمين ، اثنان للمسيحيين، واثنان لليهود .

وراحت بريطانيا تسعى بطريقة اخرى للقضاء على المعارضة العربية وحملها على القبول بالانتداب وبتصريح بلفور ، فاختارت الحسين وسيلة لتحقيق هذه السياسة . وكان عرشه في الحجاز يتداعى ببزوغ نجم خصمه عبد العزيز آل سعود سلطان نجد ، فعرضت عليه ، عن طريق لورانس ، مشروع معاهدة تضمن له فيها سلامة عرشه وتحافظ على حدود مملكته من اعتداءات جيرانه ، على ان يعترف فيها « بمركز صاحب الجلالة البريطانية الخاص في العراق وفلسطين ، ويتعهد بانه فيما يقع ضمن حدود نفوذ جلالته الهاشمية من الامور المختصة بهذين البلدين ، يبذل افضل جهوده للتعاون مع صاحب الجلالة البريطانية في سبيل قيامه بالتزاماته » (المادة ١٧) . وفي ٢٤ نيسان ادلى هربرت صموئيل ، استرضاءً للحسين وبغية حمله على توقيع المعاهدة ، تصريحاً اعلن فيه ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنوي ، بشرط موافقة عصبة الامم ، الاعتراف بدولة مستقلة في شرقي الاردن تحت حكم سمو الامير عبد الله ، على ان يكون لها حكومة دستورية وان توضع حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا في موضع يحقق تعهداتها الدولية فيما يختص بهذه الاراضي عن طريق اتفاق يعقد بين الحكومتين » .

ولكن هذا التصريح بضمان عرش ثانٍ لذرية الحسين بعد عرش العراق لم يكن ليحيد ملك الحجاز عن رأيه في القضية الفلسطينية ، فأصر على رفض المادة السابعة عشرة من مشروع المعاهدة لانها تتنافى مع عهود بريطانيا له في اثناء الحرب ، وطلب منح فلسطين ، على غرار العراق وسوريا ولبنان ، استقلالها التام في اطار الانتداب البريطاني .

والحقيقة ان حكومة لندن كانت ترمي من هذه المعاهدة الى حمل الحسين على القبول بوعد بلفور وبالتزاماتها تجاه الصهيونيين ، وتبرئ نفسها من تهمة الحنث بوعودها للشريف في اثناء الحرب ، أو تبرر نفض يدها من اموره والتوقف عن مساعدته وتأييده في خلافاته مع جيرانه امراء الجزيرة ومشايخها . وهكذا كان . فلما رفض الحسين قبول المادة السابعة عشرة

من مشروع المعاهدة اوقفت عنه المساعدات المالية فأُحرج موقفه وانصرف عنه حلفاء الامس . وما آذن شهر آب ١٩٢٤ حتى اخذت مواقع الحجاز تنهار الواحدة تلو الاخرى امام ضربات الوهابيين . فسقطت مكة بيدهم في ١٣ تشرين الاول من تلك السنة ، وفي ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ أُعلن عبد العزيز بن سعود ملكاً على الحجاز ونجد بينما كان الحسين يطوي طريقه الى ديار المنفى في قبرص . وعاضدت بريطانيا في هذه الازمة الزعيم الوهابي اذ توسمت فيه القوة ، ثم ما لبثت ان عقدت معه في عام ١٩٢٧ معاهدة جدة اعترفت له فيها بالملك الجديد ، واعترف لها بمكانتها الخاصة في امارات الخليج (١) .

اما في فلسطين ، فراحت سلطات الانتداب تقترح على العرب ، بعد فشل اقامة المجلس التشريعي ، تأسيس وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية التي نص عليها صك الانتداب ، على أن يتعهدوا في نظامها الاساسي بعدم التعرض لوعد بلفور وعلى أن لا تتعدى صلاحياتها « اسداء المشورة لادارة الانتداب ، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في مصالح السكان من غير العرب ... كما يحق لها ابداء الرأي في مسألة الهجرة اليهودية بنظر الاعتبار الخاص » .

رفض العرب هذا المشروع ، وكتب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الى المندوب السامي يبرر هذا الرفض بقوله : « ليس هدف السكان العرب في فلسطين انشاء وكالة عربية مشابهة للوكالة اليهودية ، بل ان هدفهم الوحيد هو الاستقلال . وان العرب اصحاب البلاد لن يفكروا في قبول اقتراح يرمي الى وضعهم على قدم المساواة مع الاجانب من اليهود » .

لا شك ان هذا الموقف منطقي وحق ولكنه بعيد عن واقع المسألة

(١) – راجع المستند رقم ١٣ .

الفلسطينية آنذاك . فاقامة وكالة عربية منظمة كان بالنسبة لظروف العرب في فلسطين في ذلك الوقت عملاً ايجابياً من شأنه أن يوحد الجهود العربية فلا تبقى مبعثرة ، وأن ينظم المقاومة فلا تبقى مقطعة الأوصال . والحقيقة أن رفض انشاء هذه الوكالة لا يعود الى أنها تتعارض مع المطالبة بالاستقلال – والعكس هو الاصح – وانما الى اختلاف كبار رجالات العرب الفلسطينيين على زعامتها .

تقبلت الدوائر البريطانية الموالية للصهيونيين هذا الموقف السلبي بسرور كبير ، وتمكن القائمون عليها ، بتأثير الجمعيات اليهودية ، من حمل حكومة لندن على اقرار اقتراح هربرت صموئيل بالعزوف عن اقامة حكم وطني في فلسطين ووضعها تحت الحكم البريطاني المباشر ، وهو بنظر الصهيونيين الطريقة المثلى لتنفيذ وعد بلفور بخطى وئيدة . وهكذا تسلطوا على ادارات الانتداب ، ووجهوها شطر مصالحهم ، ووضعوا يدهم على الاراضي الاميرية مجاناً ، ونشطوا في توزيع الهجرة وتنظيمها ، ونالوا امتيازات استغلال مرافق البلاد المائية والكهربائية واملاح البحر الميت . واصدرت سلطات الانتداب قوانين لحمايتها من المزاحمة الاجنبية ، كما سمحت بتنمية المؤسسات اليهودية الاقتصادية والثقافية و منحتها حرية كاملة في توجيه الجيل اليهودي الطالع توجيهاً عنصرياً حسب مبادىء الصهيونية وتعاليمها .

اما العرب الفلسطينيون فقضت السلطات البريطانية بالقوانين والامتيازات التي منحتها للشركات اليهودية بحرمانهم من استثمار مرافق بلادهم ، كما فرضت مراقبة شديدة على مدارسهم فحبست عنها المساعدات الاّ النذر اليسير منها ، وشلّت حركة الوعي القومي فيها كي يبقى الجيل العربي الطالع اسير الفاقة والجهل . واسهم زعماء العرب في فلسطين ، بعضهم عن غير وعي ، وبعضهم استرضاء للسلطات البريطانية وللصهيونيين بتحقيق هذه السياسة اذ اكتفوا بتوجيه الاحتجاجات ، واستحكم بينهم الخلاف على الزعامة فانقسموا شيعاً واحزاباً لا حول لها ولا قوة بينما كان الصهيونيون ينظمون صفوفهم ويعدون العدة لليوم الموعود .

الفصل الثاني

عهد الاضطرابات ولجان التحقيق

(١٩٢٦ - ١٩٣٦)

اثار استمرار الحكم البريطاني المباشر في فلسطين وما جرّ من منافع لليهود وحرمان للعرب ، حفيظة هؤلاء واستنكارهم ، وخشوا إن استمرت الهجرة على منوالها وتتابعت اعمال اغتصاب الاراضي الأميرية واستملاك الاراضي العربية ، أن تصبح فلسطين في غضون سنوات قليلة مستقراً للصهيونيين وملجأ اميناً للمتطرفين منهم .

وساء القوميين العرب الانقسامات الحزبية والاقليمية بين زعمائهم كما ساءهم ازدواجية السياسة البريطانية من شطري فلسطين ، حتى تراءى لهم انها تسير في البلاد حسب قسمة معينة : شرقي الاردن للعرب وغربيه لليهود . وهكذا بعد ان قلدت هؤلاء معظم المرافق الاقتصادية والحياتية في الشطر الغربي ، اعلنت شرقي الاردن دولة مستقلة وفي ضميرها انه ارضاء كاف للعرب وللبيت الهاشمي على وجه التخصيص . وفي ٢٠ شباط ١٩٢٨

عقدت معاهدة تحالف وصداقة مع الامير عبد الله [١] كرست هذا الاستقلال بعد ان اخذت منه عهداً بان لا يسن قوانين او يقيم انظمة في بلاده من شأنها ان تعرقل تنفيذ التزاماتها الدولية ... وبأن « يسترشد بنصح صاحب الجلالة البريطانية في جميع الأمور الخاصة بعلاقات شرقي الاردن الخارجية ، وكذلك في جميع الأمور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية » ، وبأن « لا ينشئ ولا يحتفظ في شرقي الاردن أو يسمح أو ينشأ او يحتفظ بأية قوات عسكرية من غير موافقة حكومة صاحب الجلالة ».

أثارت هذه المعاهدة بما تضمنت من قيود قاسية [٢]، جعلت استقلال شرقي الاردن رمزياً ، استنكار القوميين العرب . وكان من الطبيعي أن يلجأ هؤلاء الى العنف ، وقد ضاقت بهم الحيلة ، للمحافظة على المقومات الأساسية لحياتهم التي باتت مهددة بالزوال . وانفجرت الازمة بالقدس خلال شهر آب ١٩٢٩ ثم ما لبثت أن امتدت الى سائر انحاء فلسطين .

قررت سلطات الانتداب جرياً على عادتها في إضاعة الوقت وتخدير الشعور العربي الهائج ، تعيين لجنة تحقيق لاستقصاء اسباب الازمة وتقديم الحلول الكفيلة لمنع تكرارها ، وهي المهمات عينها التي كانت قد طلبتها في السابق من لجان عديدة أوكلت اليها امر التحقيق في الخلافات التي قامت بين العرب واليهود منذ ان وطأت اقدامها ارض فلسطين . وعهدت برئاسة اللجنة الجديدة الى احد كبار قضاتها، ولتر شو، فقامت بتحقيقات استغرقت عدة اشهر ، ووضعت في اذار ١٩٣٠ تقريراً مسهباً عرضت فيه اسباب النزاع القائم بين العرب واليهود ، فقالت ان اضطرابات القدس كانت عفوية وغير مدبرة من العرب كما اعلن اليهود ، والخلاف على حائط المبكى كان الذريعة المباشرة لاشعال الفتنة ، اما اسبابها الحقيقية فهي « خوف

---

(١) – مستند رقم ٧ .

(٢) – راجع المواد : ٣ – ٤ – ٥ – ٦ – ١٠ – ١١ – ١٤ – ١٧ – من هذه المعاهدة .

العرب من ضياع اسباب معيشتهم واستعبادهم استعباداً سياسياً » ، واستياؤهم من حرمانهم حقهم بتقرير مصيرهم اسوة ببقية الشعوب العربية ، ثم خيبة أملهم من سياسة بريطانيا المتحيزة لليهود بعد ان عاضدوها في اثناء الحرب ونالوا منها الوعود تلو الوعود بمنحهم الحرية والاستقلال ، لا سيما وانها تعمل على اغتصاب حقوقهم الحياتية وكرامتهم القومية ، فتنظم وتشجع هجرة اليهود وتضع مقدرات البلاد في ايديهم حتى بات شعور العرب اليوم انهم غرباء في بلادهم ، واليهود الغرباء اسيادها واصحاب الرأي فيها .

وأوصت اللجنة في نهاية تقريرها بتحديد الهجرة لان امكانات البلاد الاقتصادية لا تسمح بزيادة عدد اليهود ، واقترحت بان تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً واضحاً لا ابهام فيه عن السياسة التي تنوي اتباعها تجاه هذا الامر الخطير ، كما اوصت بوضع القيود على انتقال الاراضي من العرب الى اليهود لانه يؤدي الى زيادة البطالة بين العرب ، اذ يعمل المالكون الجدد من اليهود على اجلائهم عنها بالقوة . واوصى التقرير ايضاً بان يؤخذ بعين الاعتبار « شعور الاستياء الواسع النطاق لدى العرب من حرمانهم الحكم الذاتي ، بينما كان لهم بموجب الدستور العثماني نواب في الآستانة ، ولاخوانهم اليوم في الاقطار العربية المجاورة حكومات نيابية وطنية » . وخلصت اللجنة الى القول بان « شعور الاستياء الناشئ عن حرمان العرب قسطاً من الحكم الذاتي يزيد في مصاعب الادارة ومشاكلها ، وانه كان من الاسباب التي ساعدت على وقوع الاضطرابات الاخيرة » . ثم اكدت ان على بريطانيا ان تعيد النظر في سياستها الفلسطينية وأن تضع حداً « لمشاركة اللجنة الصهيونية في ادارة شؤون البلاد » وان تحدد بشكل واضح مفهوم المادة الرابعة من صك الانتداب والموجبات التي نشأت عن تصريح بلفور فقالت : « اننا نحث حكومة جلالته حباً في مصلحة جميع اهالي فلسطين على السواء والحكومة المحلية ايضاً ، ان تفسر بصراحة وجلاء المعنى الذي تعطيه لوعد بلفور برمته ، وأن تبين ايضاً بالصراحة نفسها السياسة التي تريد

ان تتبعها في تلك البلاد في المستقبل ... ونحن لا نرغب في الاعراب عن رأينا بشأن صيغة ذلك التفسير ، غير انه من المحتّم علينا ان نوضح ما يسود العرب في فلسطين من شعور استياء شديد من الحالة الحاضرة . فعلى الرغم من انهم يؤلفون الاكثرية الساحقة من السكان ، فليس لديهم وسائل للاتصال مباشرة بحكومة جلالته ، في حين ان الوكالة اليهودية الحاضرة تستطيع بواسطة مركزها الرئيسي في لندن تقديم مراجعاتها رأساً الى وزير المستعمرات دون عرضها في بادئ الأمر على المندوب السامي . والمعروف عنها انها تفعل ذلك في معظم الاحيان . وعلى الرغم من ان ابداء الرأي بشأن القضايا الدستورية ليس من اختصاص اللجنة فانها ترى ان تستجيب الحكومة البريطانية لمطالب العرب في استئناف المباحثات بشأن وضع دستور جديد في فلسطين » .

وجاء هذا التقرير مؤيداً لبعض وجهات النظر العربية ، مخيباً آمال اليهود ، فقامت قيامتهم في الولايات المتحدة وفي بريطانيا خاصة يشد ازرهم النواب المحافظون في مجلس العموم ، وطالبوا برفض تقرير اللجنة متهمين اعضاءها « بالتحيز والحماقة » .

ورأت اللجنة التنفيذية العربية ان توفد الى لندن مندوبين عنها للاتصال بالمسؤولين البريطانيين ، واطلاع الرأي العام فيها على حقيقة الاوضاع في فلسطين . فاجتمعوا الى مكدونالد رئيس الوزراء ولورد باسفيلد وزير المستعمرات ، واكدوا مطالبهم السابقة بالاستقلال وباقامة حكم وطني ديموقراطي نيابي يمثل جميع عناصر الشعب الفلسطيني ، وبايقاف الهجرة ومنع بيع الاراضي .

رفضت الحكومة البريطانية البحث جملة في كل هذه الامور ، « لانها لا تتمشى مع مستلزمات الانتداب » وتخالف الغاية الاساسية منه ، اي انشاء الوطن القومي اليهودي ، واكتفت بابلاغ الوفد العربي انها سترسل خبيراً فنياً لدرس مسألتي الهجرة والاراضي . وفي ضمير حكومة مكدونالد

ان ارسال هذا الخبير ، ليس سوى وسيلة اخرى لكسب الوقت والتأجيل ، ريثما يصبح عدد اليهود كبيراً في فلسطين او يأتي الزمن بحلول لهذه المعضلة يضمن مصلحة حلفائها الصهيونيين .

والحقيقة ان بريطانيا كانت قد فقدت حرية التصرف في شؤون فلسطين منذ ان جعلت وزارة المستعمرات رهن مشيئة اللجنة الصهيونية في لندن . وقد ادرك الوفد العربي هذه الحقيقة فقال في برقية الى اللجنة التنفيذية بالقدس في ١٢ نيسان ١٩٣٠ على اثر فشل مفاوضاته : « وبالنظر الى هذه العقدة ختمت المباحثات وسيعود الوفد الى وطنه ، وهو معتقد ان الحكومة البريطانية لا ينتظر منها ان تحل قضية عرب فلسطين بالعدل والانصاف لتغلب نفوذ الصهيونية عليها ...

« ولما كان اهل البلاد العربية والاسلامية شركاء في فلسطين ، بات واجباً علينا ان نخطرهم بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة واخوانهم الساكنين فيها ... » .

عاد الوفد العربي الى فلسطين صفر اليدين وهو مقيم على الاعتقاد « ان ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث مع السلطات البريطانية لحملها على اتخاذ موقف منصف من العرب » . وكادت الاضطرابات تعود الى البلاد ، فاصدرت سلطات الانتداب بلاغاً في ٢٠ نوار ١٩٣٠ اعلنت فيه تعيين السير جون هوب سمبسون خبيراً فنياً لدرس مسائل الهجرة واستعمار الاراضي وتطوير شؤون البلاد الاجتماعية والاقتصادية ، وطمأنت العرب « بأن حكومة جلالته ستلجأ استناداً للمعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات [مع الوفد العربي في لندن] الى حل مسألة صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين حلاً يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها ان تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر » .

حضر السر سمبسون الى فلسطين في أواخر نوار فجال في انحائها ودرس امكاناتها البشرية والاقتصادية ، واجتمع الى زعماء العرب والى رؤساء الجمعيات الصهيونية . وفي شهر آب رفع تقريره الى حكومته ضمنّه بيانات واحصاءات فكان شاهداً آخر على حق العرب ومنافياً لاماني اليهود باستمرار الهجرة وانتقال الاراضي اليهم .

قال سمبسون : « ان شروط امتلاك اليهود الاراضي سيؤدي حتماً الى طرد العرب منها لان دستور الوكالة اليهودية يمنع استخدام العرب فيها . وهذه السياسة ستؤدي بما لا جدل فيه ، الى هجرتهم من البلاد او بقائهم فيها عاطلين عن العمل ... وليس من العدل ان يقال بان الفلاح العربي الفقير الذي اجلي عن اراضيه كان عالة عليها ، وانه لم يستغل منها شيئاً قط ... انه ليس كسولاً ولا خاملاً بل هو مزارع قدير فطن ، ولو انه تدرب على اساليب افضل من التي يتبعها وتيسر له رأس المال لاستطاع ان يحسن وضعه الاجتماعي والاقتصادي بسرعة ...

« ويستدل من الافادات التي تيسرت لي من مصادر مختلفة ان الفلاح العربي في حالة يأس وقنوط ، فليس لديه رأس مال لمزرعته بل هو على العكس يرزح تحت عبء ديون طائلة . وبدل الايجار المطلوب منه يتصاعد يوماً بعد يوم ، وهو مكلف بدفع ضرائب فادحة ومعدل ما يدفعه من الفائدة على ديونه بلغ درجة غير قابلة للتصديق . وهو نجيب يعمل بجد لتحسين اسلوب مستوى زراعته ومستوى معيشته ولكنه لم ينل من العناية حتى اليوم الاّ النذر اليسير ... وتكاد لا تجد في فلسطين قرية عربية مثقلة بالديون ... والفلاحون يئنون من الضرائب لدرجة انه يتعذر عليهم جداً دفع ضريبة العُشر . وفضلاً عن ذلك فهم في المواسم الجيدة لا يستطيعون بيع ما ينتجونه من قمح أو شعير او زيت ... » .

ثم يخلص التقرير الى القول : « وقد ثبت ثبوتاً قاطعاً انه لا يوجد في الوقت الحاضر ، نظراً للطرق والاساليب الزراعية التي يتبعها العرب ، اي

ارض اضافية يستطاع استقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها ، اذا استثنينا الاراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة ...

« ان واجب الادارة ، كما يقتضيه الانتداب ، العمل كي لا يلحق بالعرب ضرر من الهجرة اليهودية ، وواجبها كذلك ان تشجع حشد اليهود على الاراضي تشجيعاً خاضعاً للشرط الاول . ولا يمكن التوفيق بين الواجبين المتناقضين الاّ بايجاد نهضة زراعية تهدف الى استقرار العرب في ممتلكاتهم وتوسيع نواحي زراعتهم . اما الآن فيمكن التأكيد بأن البلاد لا تتسع لانسان جديد » .

احرج تقريرا شو وسمبسون الحكومة البريطانية وبدا لها أنها ذهبت بعيداً في امتهان كرامة العرب ، وخشيت ان تعود الاضطرابات من جديد الى الاراضي المقدسة ، وكانت الاوضاع الداخلية في مصر والعراق والهند لا توحي بكثير من الاطمئنان على مصالحها الحيوية ، فرأت ان الحكمة والظروف تقضي بممالئة العرب ظاهراً ، فاصدرت في تشرين الاول ١٩٣٠ الكتاب الابيض الثاني وفيه رددت تصريحات المسؤولين البريطانيين السابقين حول نصوص الانتداب وانشاء الوطن القومي اليهودي ، واعلنت حرصها على المحافظة في الوقت نفسه على حقوق « الطوائف غير اليهودية » مشيرة الى انها لا ترى اي تناقض بين هذه التعهدات جميعها ! !

وتعرضت في الكتاب لمسألتي الاراضي والهجرة وهما الموضوعان الاكثر اهمية بنظر العرب ، فرددت ما جاء في تقريري شو وسمبسون قائلة : « وفي الاستطاعة الآن القول بكل حزم انه لا يوجد في الوقت الحاضر ، نظراً للوسائل الزراعية التي يتبعها العرب ، اي ارض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين اليهود الجدد ... ومن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم ، أو اذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم ، فيتحتم على الدولة المنتدبة ، توفيقاً لاحكام صك

الانتداب ، اما ان تخفض المهاجرة او ان توقفها اذا دعت الضرورة لذلك ، ريثما يتسنى للعاطلين من الطبقات الاخرى ايجاد عمل لهم » .

ورأى العرب في هذا الكتاب على الرغم من المغالطات التاريخية والاجتماعية التي وردت فيه ، وفتوره في وضع حد للاطماع الصهيونية ، اعترافاً من بريطانيا بان الهجرة اليهودية تشكل خطراً على مصالحهم الحياتية والاقتصادية ، وتخلق في البلاد اوضاعاً شاذة من شأنها ان تزيد في حدة التوتر بين الطائفتين .

لم يرض هذا الكتاب الصهيونيين على ما فيه من شمول وفتور في الدفاع عن حقوق العرب ، فقاموا عليه بحملة شعواء بحجة انه « يناقض صك الانتداب ويقلب رأساً على عقب السياسة التي كانت الحكومة البريطانية تتبعها حتى اليوم حول الوطن القومي اليهودي » . وامتدت الحملة الى معظم حواضر بريطانيا والولايات المتحدة . وهدد وايزمن بالاستقالة من رئاسة الوكالة اليهودية « معلناً ان التفاهم مع بريطانيا اصبح امراً مستحيلاً » .

وهذا الموقف يدل بما لا ابهام فيه على « الدلع » والعقوق ، اذ تناسى الصهيونيون خدمات بريطانيا لهم في فلسطين ، وما تحملته من اجلهم سياسياً وادبياً في استعدائها العرب وتعريض كرامتها ومصالحها في الشرق . وايد زعماء حزب المحافظين وعلى رأسهم اوستن تشمبرلن وونستون تشرشل والجنرال سمطس وستانلي بلدوين موقف اليهود ، واضطروا مكدونالد على التراجع عما جاء في الكتاب الابيض، فاستدعى اليه في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ زعماء الوكالة اليهودية « للاعتذار اليهم واسترضائهم ». وأرسل في ١٣ شباط ١٩٣١ كتاباً الى وايزمن فسّر فيه اهم ما جاء في الكتاب حول سياسة حكومته من المسألة الفلسطينية ، فكانت هذه « التفسيرات » مخالفة نصاً وروحاً لمضمون الكتاب ولتوصيات شو وسمبسون .

وكان تراجع حكومة لندن عن كتاب لم يجف مداده بعد دليلاً قاطعاً للعرب على ان بريطانيا العظمى فقدت حريتها في التصرف بكل ما له علاقة

بالمسألة الفلسطينية . ولو أنها اكتفت بالغاء الكتاب الابيض من اساسه لبقيت منسجمة مع نفسها ومع السياسة التي رسمتها لخلق الوطن القومي اليهودي . وكانت خيبة الامل كبيرة في صفوف العرب فسموا كتاب مكدونالد في ١٣ شباط « الكتاب الاسود » .

عادت الحكومة البريطانية بعد هذه المأساة الى سياستها التقليدية في كسب الوقت عن طريق لجان التحقيق ، فعهدت في ٣٠ حزيران ١٩٣١ الى لويس فرانش بدرس طاقات فلسطين الاقتصادية ولا سيما الزراعية منها ، فوضع تقريرين الاول في ٢٣ كانون الاول من تلك السنة والثاني في ٢٠ آب ١٩٣٢ كان كلاهما في مصلحة العرب ، فكان حظهما الاهمال والكتمان فلم ينشرا كغيرهما من التقارير ولم يطلع عليهما الاّ عدد قليل من المسؤولين .

اما العرب فقد ضاقت بهم السبل وتكاثر عليهم خصومهم يبثون فيهم العيون والعملاء لذرّ الشقاق والتفرقة بينهم والقضاء على كل حركة معارضة رصينة تقوم في صفوفهم . وقد اسهم بعض « ابناء الذوات » منهم في تقويض الصف العربي فباعوا ممتلكاتهم من اليهود وروجوا لصفقات بيع اخرى ، لا يردعهم ضمير ، غير آبهين لنتائج عملهم على مستقبل بلادهم وبني قومهم .

ورأى بعض القائمين على الحركة العربية في فلسطين ، وقد هالهم تفكك الصف العربي تجاه الزحف الصهيوني المنظم ، « تدويل » القضية ووضعها في اطار عربي واسلامي شامل ، فكان المؤتمر الاسلامي العام بالقدس في ٧ كانون الاول ١٩٣١ الذي ضم وفود اثنين وعشرين بلداً اسلامياً اتخذت في ختامه قرارات لو طبقت لكانت عظيمة الأثر في حل المسألة الفلسطينية بما يضمن حقوق العرب ، ولكنها بقيت حبراً على ورق .

والحقيقة ان « تدويل » هذه المسألة هو تفكير سليم ولكنه غير عملي .

فالبلاد العربية جميعها ما عدا المملكتين السعودية والمتوكلية ، كانت تئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي والبريطاني ، وكانت شعوبها في نضال دائم مرير للتخلص من هذا النير واستعادة حريتها وكرامتها . ولم يكن حظ البلاد الاسلامية في افريقيا وآسيا افضل من حظ بلاد العرب على الصعيد السياسي . أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فقد كانت هذه البلدان جميعها تتخبط بازمات داخلية مستعصية ، وكانت آفات الفقر والجهل والمرض تنتصب عمالقة في وجه الحركات التحررية فيها . ولئن كان تدويل المسألة الفلسطينية عملاً سليماً منطقياً في الاطار الفكري والروحي الاّ ان نتائجه لم تكن تتعدّى في تلك الظروف بالذات حدود العطف والمشاركة في الحسرة والالم .

ولا شك ان مسعى التدويل هذا كان نتيجة شعور المخلصين من ابناء فلسطين بضعفهم وتكاثر أعدائهم عليهم تساندهم مادياً وسياسياً وعسكرياً وادبياً اعظم دولة في العالم آنذاك . والشعور بهذا الضعف مرده الى فقدان القيادة العربية ، وانعدام التنظيم الحزبي في صفوف العرب ، وانقسامهم الى شيع واحزاب[1] وعائلات تتنافس على الزعامة . وكان يغذي هـذا الانقسام بحذق و « رفاهية » عملاء الصهيونيين ورجال الانتداب الذين لهم في مثل هذا المضمار القدح المعلى .

---

(١) ـ كان في فلسطين عدد من الاحزاب السياسية العربية انشيء معظمها في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، وأهمها :

حزب الدفاع الوطني . انشيء في كانون الاول ١٩٣٤

الحزب العربي الفلسطيني . انشيء في نيسان ١٩٣٥

حزب الاصلاح . انشيء في حزيران ١٩٣٥

حزب الكتلة الوطنية . انشيء في تشرين الاول ١٩٣٥

وكانت اهداف هذه الاحزاب واحدة ، ولكنها لم توحد لاشتداد الخلاف بين اركانها على الزعامة .

وجاء قيام النازية في المانيا وبالاً على فلسطين ، ففتح المسؤولون البريطانيون لليهود ابوابها ، فتدفقت اليها في السر والعلانية وفود المهاجرين منهم بشكل جامح[1] . ورافق هذه المهاجرة نشاط واسع في جمع السلاح ، قامت به الهيئات الصهيونية بعلم وموافقة سلطات الانتداب التي كانت في الوقت نفسه تشد الخناق عـلى العرب ، فتحرمهم من حرية التنقل ، وتفرض على زعمائهم السياسيين الاقامة الجبرية ، وتنزل اشد العقوبات بمن يقتني منهم سلاحاً من اي نوع كان .

وتنادى الفلسطينيون لبحث هذا الوضع الخطير في مؤتمر عام عقد بيافا في ٢٦ آذار ١٩٣٣ قرروا فيه مبدأ اللاتعاون مع الحكومة البريطانية ومقاطعة بضائعها على انها وحدها سبب شقائهم والمسؤولة المباشرة عن الويلات والمصائب التي تحدق بهم وبمستقبل بلدهم . وقرروا عقد المؤتمر الثاني في ٢ ايلول ١٩٣٤ ، الاّ انهم اضطروا لارجائه الى أجل غير مسمى ، فكان ذلك دليل على انقسامهم واختلاف الرأي فيما بينهم .

ازاء هذا الوضع ، تنادى المخلصون من زعماء البلاد لدعوة احزابها في العام التالي ، الى العمل الموحد المشترك كي لا تفلت الامور من ايديهم وتغص الاراضي المقدسة بجموع اليهود القادمين اليها من المانيا واوروبا الشرقية .

اجتمع الزعماء العرب بالقدس في ٢١ تشرين الاول ١٩٣٥ لبحث امر

---

(١) ـ بلغ عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين والاراضي التي انتقلت ملكيتها اليهم بعد صدور الكتاب الابيض الثاني حسب الاحصاءات الرسمية ما يلي :

السنة	عدد المهاجرين	مساحة الارض	لسنة	عدد المهاجرين	مساحة الارض
١٩٣١	٤٠٧٥	٧٠ ٠٠٠ دونم	١٩٣٤	٤٢ ٣٥٩	١٦٠ ٠٠٠ دونم
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٠٠ ٠٠٠ دونم	١٩٣٥	٦١ ٨٥٤	١٧٠ ٠٠٠ دونم
١٩٣٣	٣٠٣٢٦	١٥٠ ٠٠٠ دونم			

اما الهجرة السرية فكانت تشمل حوالي خمسة عشر الف مهاجر في العام .

تدارك الخطر الجديد . وفي ٢٦ منه رفعوا الى المندوب السامي مذكرة طلبوا فيها اقامة حكم وطني في فلسطين على اساس نيابي تمثيلي، ومنع بيع الاراضي لليهود ، ووقف الهجرة وقفاً تاماً .

ردّ المندوب السامي على هذه المذكرة في ٢٢ كانون الاول، فاقترح اقامة مجلس تشريعي من ثمانية وعشرين عضواً[1] على ان يكون له ، اي للمفوض السامي ، حق اصدار القوانين ذات الصفة المعجلة اذا كان المجلس غير منعقد او اذا تعذر على اعضائه اصدارها لتباعد الآراء فيما بينهم ، وحق رفض اي قرار يصدر عن المجلس اذاكان يخالف روح صلك الانتداب أو يحد من تطور الهجرة اليهودية حسب الخطة التي تقررها لها حكومة صاحب الجلالة .

رضي العرب بمناقشة هذا المشروع على علاّته . اما اليهود فثارت ثائرتهم عليه لأن اقامة الحكم الوطني في فلسطين مهما كان مقيداً بشروط الانتداب أو بقيود تشريعية اخرى ، يعطي العرب حق المشاركة في حكم البلاد وعلى اساس اكثريتهم العددية الساحقة ، واليهود يفضلون الحكم البريطاني المباشر لأنه اطوع لسياستهم ؛ والانتداب على فلسطين كان في حقيقته وواقعه انتداباً صهيونياً اكثر منه انتداباً لمصلحة التاج البريطاني .

وقام اليهود بحملة شعواء في الصحافة البريطانية وفي مجلس العموم واللوردات يتهمون الحكومة بالتقصير والعجز مؤكـدين « أن الاعتراف بالاكثرية العربية في فلسطين مناقض لالتزامات الانتداب » . ولم يقم من رجال المجلسين سوى عضوين للدفاع عن حق العرب ، ولكن أقوالهما خبت في تعالي الضجيج والصراخ والاحتجاجات في صفوف زملائهم و من المتفرجين اليهود . وهكذا اضطرت الحكومة البريطانية الى التراجع عن موقفها كما تراجع مكدونالد عن الكتاب الابيض الثاني سنة ١٩٣٠ .

---

(١) ـ اقترح المندوب السامي ان يوزع اعضاء المجلس على الوجه التالي :

للعــرب ١٤ عضوا (تسعة منتخبون وخمسة معينون)

لليهــود ٧ اعضاء (ثلاثة منتخبون واربعة معينون)

عن الموظفين ٥ اعضاء

من ممثلي التجارة عضوان

الفصل الثالث

ثورة ١٩٣٦ ومشروع لجنة بيل بتقسيم فلسطين

(١٩٢٢ - ١٩٣٩)

كان لتراجع الحكومة البريطانية عن مشروعها في اقامة مجلس تشريعي في فلسطين وقع سيء في الاوساط العربية والفلسطينية خاصة ، وهذا ما جعل الاحزاب السياسية بفلسطين تتجمع تحت لواء « اللجنة العربية العليا » . عقدت هذه اللجنةفي ٧ نوار ١٩٣٦ مؤتمراًعاماً قررت فيه اعلان العصيانالمدني والامتناع عن دفع الضرائب « حتى تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييراً اساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية » . وتلا هذا العصيان اضطرابات في معظم حواضر فلسطين قمعتها سلطات الانتداب بالعنف اذ استباح جنودها لأنفسهم ما شاؤوا من اعمال البطش والتقتيل وهدم الاحياء العربية وتشريد سكانها .

وشاء اورمسبي غور وزير المستعمرات ان يسترضي الرأي العام العربي ، وكانت الازمة في اوروبا تستفحل والدعاية الفاشية تشتد في الشرق ضد المصالح البريطانية والفرنسية ، فأعلن عن عزم حكومته على ارسال لجنة

ملكية « للتحقيق في الاسباب الاساسية لقلق العرب واليهود وشكاويهم ، وأن ترفع توصياتها لإزالة الظلامات ومنع تكرارها ، دون ان تتعرض لنصوص الانتداب » . وطلبت الى الفلسطينيين الركون الى الهدوء كي يتسنى للجنة القيام بمهمتها كاملة .

رفض العرب استجابة هذه الدعوة وكانوا على اقتناع بان الغاية الحقيقية من ارسال اللجنة هي كسب الوقت ، وان تحقيقاتها ستلقى التغاضي والاهمال كما جرى لتحقيقات سابقاتها من اللجان التي أُوفدت لفلسطين منذ مطلع عهد الانتداب . وهكذا استمرت الثورة عنيفة دامية وانضم اليها متطوعون من البلاد العربية بقيادة فوزي القاوقجي ، فكانت اول ثورة شعبية منظمة كلفت البريطانيين واليهود خسائر جسيمة فادحة في الاموال والارواح .

اقلقت هذه الثورة الحكومات العربية في العراق وشرقي الاردن والمملكة السعودية فقامت تتوسط بريطانيا لتضع حلاً للمسألة الفلسطينية بما يطمئن العرب على مستقبلهم ويستجيب لمطالبهم المشروعة . ولكن حكومة لندن اصرت على وقف اعمال العنف والاضطرابات بادىء ذي بدء لتتمكن اللجنة الملكية من القيام بتحقيقاتها ، مؤكدة انها تعتبر نتائج تلك التحقيقات اساسية لتقرير سياستها المقبلة في فلسطين .

حاول نوري السعيد باسم ملك العراق ايجاد حل وسط يساعد على انهاء الازمة ويصون كرامة الطرفين، فاقترح بان تعلن بريطانيا وقف الهجرة اليهودية موقتاً كدليل عن حسن نواياها ، ويتعهد العرب عندئذ بالركون الى الهدوء وبالتعاون مع اللجنة كي تستوفي تحقيقاتها وتلم بنواحي المسألة الفلسطينية بكاملها . ويبدو ان الحكومة البريطانية قبلت بهذا الحل في بادىء الأمر الاّ أنها ما لبثت ان تراجعت عنه « خوفاً من معارضة اليهود » . وقد كتب اورمسبي غور وزير المستعمرات الى المفوض السامي بفلسطين في اول ايلول ١٩٣٦ يقول مبرراً تراجعه عن موقفه من قبول هذا الاقتراح : « لا شك اننا قصرنا في حماية الفلاحين العرب ولم نوفر لهم المحافظة على

اراضيهم ومنازلهم ... وسمحنا بالدخول الى فلسطين لعدد كبير من اليهود يفوق حاجتها ومقدرتها على الاستيعاب ... غير اننا اذا قبلنا الآن باقتراحات نوري باشا السعيد فان قوى اليهودية العالمية واصدقاءها الكثيرين ، وهم ينتمون الى جميع الاحزاب ، يعارضوننا معارضة شديدة » .

ويبدو ان وزارة المستعمرات تعهدت للحكومات العراقية والسعودية والاردنية بدرس مسألة حقوق العرب بروح العدل والانصاف ، فوجّه عندئذ الملكان عبد العزيز آل سعود وغازي الاول والامير عبد الله نداءً في تشرين الاول ١٩٣٦ الى اعضاء اللجنة العربية العليا دعوهم فيه « للاخلاد الى السكينة حقناً للدماء ، والاعتماد على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل » .

استجابت اللجنة العربية العليا لهذا النداء وأعلنت في ١٢ تشرين الاول تعليق الاضراب ووقف حركات الثورة بانتظار نتيجة اعمال لجنة التحقيق الملكية [١] .

وفي ٥ تشرين الثاني ، أي في الوقت الذي كانت تتجه فيه اللجنة الى البلاد المقدسة، اعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم أن الحكومة البريطانية لن تدخل اي تعديل على سياستها في فلسطين قبل انتهاء تحقيقات اللجنة ، وانها غير عازمة على ايقاف الهجرة اليهودية بصورة موقتة، وستسمح بدخول ١٨٥٠ عاملاً يهودياً جديداً في الشهر بالاضافة الى العدد المقرر في قوانين الهجرة السارية المفعول .

تلقت اللجنة العربية هذا البيان بدهشة واستغراب ورأت فيه فقدان حسن النية من جانب بريطانيا واستخفافاً بملكي العرب واميرهم ، فقررت مقاطعتها ، ولكنها ما لبثت ان تراجعت عن هذا الموقف نزولاً عند الحاح

---

(١) – عرفت هذه اللجنة بلجنة بيل ، نسبة لاسم رئيسها وليم روبرت ولسلي ايرل بيل .

الملكين عبد العزيز بن سعود وغازي الاول اللذين أكدا لأعضائها على ضرورة عرض قضيتهم على اللجنة قائلين « ان ذلك اضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة اصدقائكم بحسن الدفاع عنكم » .

وصلت اللجنة الى فلسطين في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٦ وانهت تحقيقاتها في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٧ ، ثم عادت الى لندن ورفعت الى الحكومة البريطانية تقريرها في ٢٢ حزيران من تلك السنة . وهو يقع في ثلاثة وعشرين فصلاً كبيراً ويعتبر اكبر دراسة حول المسألة الفلسطينية وتطوراتها حتى سنة ١٩٣٦ .

حاول اعضاء اللجنة الظهور بمظهر المحقق الحيادي ، فنشروا في تقريرهم معلومات وملاحظات جريئة لم يسبق نشرها في تقارير رسمية ، وكشفوا عن كثير من المغالطات التي كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ قيام الانتداب تعتبرها حقائق ثابتة لا جدل فيها . وحللت اللجنة سياسة الانتداب تحليلاً موضوعياً الى حد ما ، خلصت منه الى تأنيب الحكومة البريطانية على تلك السياسة ، واعتبرت الانتداب تجربة فاشلة .

لا شك أن المـآخذ الرئيسية على تقرير اللجنة هو ميلها لعدم احراج الحكومة البريطانية احراجاً كبيراً في هذه المسألة الدقيقة ، وتجنب كل ما من شأنه ان يزعج المسؤولين فيها ، ثم اقرارها بمبدأ اساسي خاطئ هو حق بريطانيا في منح البلاد الفلسطينية الى شعب غريب عنها هو الشعب اليهودي كأنها جزء من ممتلكات التاج او بطاح قفراء خالية ، واصرارها بان تنفيذ تصريح بلفور ليس مضراً بحقوق السكان الاصليين !!! ولذلك فان كل لجنة تعترف بهذا « الحق » لبريطانيا كمبدأ لا يقبل الجدل فاستنتاجاتها مهما كانت دقيقة ، لا يمكن اعتبارها قائمة على اساس سليم .

ويضاف الى هذه الملاحظات ان اللجنة عرضت مطالب العرب بشيء من الشمول والسطحية فلم تستمع الا لاثني عشر شاهداً منهم بينما وقفت على آراء عدد من الشهود البريطانيين واليهود يفوق المائة ، كما أنها لم تأخذ

بعين الاعتبار مضمون المراسلات بين مكماهون والحسين ، ولا الوعد البريطاني الذي قُطع للشريف في كانون الثاني ١٩١٨ حول تصريح بلفور ، وكذلك البيان الموجه الى السوريين السبعة في حزيران من تلك السنة[1] ، على الرغم من أنها جميعها تعتبر وثائق اساسية في تأييد حق العرب بفلسطين .

تحدثت اللجنة عن المسألة الفلسطينية عامة وعن اسباب الاضطرابات بين العرب وبين اليهود وسلطات الانتداب فقالت :

« لقد قال لنا العرب بصراحة أنهم وان كانوا يرون أن لهم ظلامات ناشئة عن الطريقة التي اتبعت في تطبيق الانتداب ، فهم لا يبنون قضيتهم على هذه الظلامات بل أنهم يعتقدون أن أصل المصيبة هو الانتداب بعينه ... وهم ينكرون شرعية تصريح بلفور ، ولم يسلّموا قط بأن للدول الحق في أن تعهد لبريطانيا العظمى بالانتداب على فلسطين ، ويعتقدون أن السلطة التي تمارسها الدولة المنتدبة تتنافى مع ميثاق عصبة الامم ومع حق تقرير المصير المثبت في ذلك الميثاق .

« وأكد العرب أنهم لم يكونوا شعباً مضطهداً في عهد الحكم التركي ، بل كانوا يتمتعون بنصيب وافر في حكومة البلاد لا يقل عن نصيب سائر الرعايا الترك . فهم لم يساعدوا الجيش البريطاني ولم ينضموا الى جانب الحلفاء للتخلص من ظلامة الاتراك لهم ، وانما للحصول على الاستقلال . وقد اهاب الملك حسين بكافة البلاد العربية للقيام بنصيبها في الحرب ؛ وكان المتطوعون من فلسطين في طليعة المشتركين بالثورة التي كانت ترمي الى هدف واحد لا ثان له ، الا وهو استقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين . وقد وثق اهالي فلسطين بالمنشور الذي اذاعة لورد اللنبي سنة ١٩١٨ باسم حكومتي بريطانيا العظمى وفرنسا والذي قال فيه إن الغاية الأكيدة التي يرمي اليها الحلفاء هي

(١) راجع الجزء الرابع ص : ٢٤٧ — ٢٤٨ .

تمكين العرب من تقرير مصيرهم ، واقامة حكومات عربية وطنية [1] . ففهموا من هذا التصريح انه تأكيد جديد للوعد المقطوع للملك حسين في كتاب مكماهون .

« وذكرت اللجنة العربية ايضاً أن عصبة الامم اعترفت مبدئياً باستقلال جميع البلاد العربية التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية ، وان تلك البلاد وضعت في صنف خاص كي يطبق عليها نظام الانتداب من درجة – آ – أي ان تبقى بصورة موقتة تحت ارشاد ورقابة دولة منتدبة على أن يكون للرأي العام في البلاد المختصة القول الفصل في اختيار تلك الدولة . ولذلك ثار ثائر العرب لما علموا أن الحلفاء قد فصلوا فلسطين عن سوريا ووضعوها تحت الانتداب البريطاني ، ذلك الانتداب الذي احلّ تصريح بلفور في المقام الاول منه ، دون ان يكون لأهلها رأي في الأمر . اضف الى ذلك أن الانتداب وإن كان قد بني على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، فان شروطه الايجابية لم توجه لترقية سكانها الحاليين وزيادة رفاهيتهم بل لترويج المصالح اليهودية . وقد عهد بالسلطة التامة في التشريع والادارة للدولة المنتدبة التي اخذت على عاتقها ان تضع البلاد في ظروف سياسية وادارية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومي اليهودي .

« وقد شدد الشهود العرب على الضيم الذي لحق بهم من جراء انخفاض نسبتهم العددية في فلسطين من ٩٠٪ كما كانوا سنة ١٩٢٢ الى ٧٠٪ كما هم في الوقت الحاضر ، والى خيبة أملهم في الحصول على الحكم الذاتي وفي ادارة بلادهم بانفسهم حتى اصبح كيانهم القومي مهدداً بالفناء بفعل دخول شعب آخر الى بلادهم ...

« وقد تناول احد الشهود العرب هذه القضية بالبحث المفصل من

(١) راجع الجزء الرابع ص : ٢٤٩ – ٢٥٠ .

الناحية القانونية فقال إن شروط الانتداب تتنافى مع المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، ذلك ان الفقرة الرابعة من هذه المادة تعترف بوجود شخصين حكميين الاول هو الشعب الذي يجب ان يتولى دفة الحكم مستقلاً ، والثاني هو الاجنبي الذي يمد ذلك الشعب بمساعدته وارشاده الى ان يتمكن من حكم نفسه بنفسه . اما في فلسطين فهناك شخص واحد هو الذي يتولى دفة الحكم وهو الذي يساعد نفسه . فجلالتكم انتم المنتدبون وحكومة جلالتكم ومن تعتمدهم بالحكم هم الذين يؤلفون وحدهم حكومة فلسطين ... فالشعب الذي أُريد الاعتراف موقتاً باستقلاله لا وجود له . وهذا لا يتفق والفقرة الرابعة من المادة ٢٢ ويتنافى مع مبدأ المعاملة التي اتبعت في البلاد الاخرى المنفصلة عن تركيا . ويؤكد العرب ان جميع الانتدابات من الدرجة – آ – كانت ولا تزال تحكم على اساس هذه المادة ما عدا فلسطين . وهم يدعون ان عرب فلسطين لا يقلون عن عرب العراق وسوريا من حيث اهليتهم للحكم الذاتي ويرون ان المادة ٢٢ وبخاصة الفقرة الرابعة منها هي في الحقيقة بمثابة فرمان لهم ، وان صك الانتداب هو – او يجب ان يكون – النظام الصادر بمقتضى ذلك الفرمان ...

« ويقولون ايضاً ان مواد الانتداب قد وضعت بصيغة تجعل البحاثة يفهم منها ان في فلسطين اكثرية يهودية واقلية من غير اليهود الذين هم القسم الآخر من السكان . ولكن الأمر على العكس اذ ان العرب الفلسطينيين هم الذين يشكلون الاغلبية الساحقة وهم اصحاب البلاد الذين وضع نظام الانتداب من اجلهم ، ومع ذلك فقد اشير اليهم في جميع مواد صك الانتداب كالسكان « غير اليهود » . وهذه عبارة مضللة محطة بكرامتهم. فقد اريد بالحقيقة ان يقيم اليهود في فلسطين « كحق وليس كمنّة » على حد قول مستر تشرشل في بيانه السياسي [1] ، بينما أُريد ان يقيم العرب فيها من الجهة الاخرى

(١) راجع الصفحة ١٦٢ .

« كمنة وليس كحق » . ثم ان المادة الثانية تقضي بوضع البلاد في احوال ادارية واقتصادية وسياسية تضمن تأسيس وطن قومي يهـودي بينما اصحابهـا وسكانها العرب ليس لهـم الاّ أن تضمن حقوقهم الدينية والمدنية فقط .

« وقد قضت المادة الرابعة من صلك الانتداب بتأسيس وكالة يهودية لتساعد الدولة المنتدبة في كافة الشؤون اليهودية . وهذا النص لم يسفر عن تشكيل دولة ضمن دولة فحسب ولكنه وضع انتداباً جديداً على الدولة المنتدبة على تلك البلاد .

« واكدت اللجنة العربية العليا أيضاً أن ثقة العرب بالحكومة البريطانية قد تزعزعت من جراء النتيجة التي نالوها لقاء ما بذلوه من الجهود في الحرب الكبرى . وان ما تلا من الاعمال التي قامت بها الحكومة قد زاد في زعزعة هذه الثقة . والعرب مقتنعون اليوم ، وبخاصة حين رأوا ان كتاب مستر مكدونالد قد استعبض به عن الكتاب الابيض سنـة ١٩٣٠[1] وحين رفض البرلمان البريطاني اقتراح تأسيس مجلس تشريعي ، ان نفوذ اليهود اقوى من ان يفسح المجال لأحقاق الحق .

« ولهذه الاسباب جعلت اللجنة العربية العليا الرغبة في التخلص من الانتداب والحصول على الاستقلال القومي ، العامل الرئيسي للاضطرابات . وقد اضاف الشهود العرب وغير العرب سبباً آخر هو الخوف من سيطرة اليهود عليهم من الناحيتين السياسية والاقتصادية . فقد أثّر فيهم واخافهم تصميم اليهود وثروتهم وقدرتهم وازدياد عددهم ... وهم ينظرون بعين القلق والارتياب الى الاراضي الواسعة التي انتقلت الى ايدي اليهود ، كما يخشون ان تتسرب اراض اخرى الى ايدي هؤلاء بسبب ارتفاع الاسعار

---

(١) راجع الصفحة ١٧٦ .

وضعف بعض مواطنيهم . وهم يعلمون ان الاراضي حالما يتملكها الصندوق اليهودي القومي لا يمكن بيعها للعرب ثانية ... ويشيرون الى الدمار الذي ينتاب القرى ، والى تدهور الحياة الاجتماعية فيها . واذا كانوا يخافون هذا على انفسهم فان خوفهم على اولادهم لأشد وأعظم بالف مرة ، لان مستقبل اولادهم يبدو مهدداً بتيار الهجرة اليهودية الجارف . والعرب الذين يقلون رقياً عن اليهود يخشون ايضاً بان تؤثر سيطرة هؤلاء على الاماكن المقدسة ، على حرية اقامة الشعائر الدينية فيها » .

وقد وافق الشهود اليهود على وجهة نظر العرب بان الاسباب الاساسية للاضطرابات الاخيرة سياسية بحتة ، لخصتها اللجنة بما يلي :

١ – رغبة العرب في الاستقلال .

٢ – تخوفهم من انشاء الوطن القومي اليهودي .

٣ – تأثُر الرأي العام العربي في فلسطين من تحقيق الاستقلال في العراق ، وبصورة اقل شمولاً في شرقي الاردن ثم في مصر واخيراً في سوريا ولبنان .

٤ – عدم تساوي الفرص بين العرب واليهود لبسط قضيتهم لدى الحكومة والبرلمان والرأي العام في بريطانيا ، واعتقاد العرب بأن اليهود يستطيعون دائماً الوصول الى ما يريدون بوسائل هم محرومون منها وتُنكر عليهم ...

٥ – اللهجة المثيرة التي يستعملها الصهيونيون وكثير من الصحف اليهودية تجاه كل ما يتعلق بشؤون فلسطين . وتحدث التقرير عن مطالب العرب باقامة حكم وطني تمثيلي ديموقراطي فرفضت اللجنة قبوله قائلة : « يلوح لنا ان تشكيل حكومة مستقلة بفلسطين في الوقت الحاضر منافٍ للالتزام المترتب علينا في المادة الثانية من صلك الانتداب ، ذلك الالتزام الذي يقضي بوضع البـلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن تأسيس الوطن القومي اليهودي ... وفي فلسطين اليوم اربعمائة

الف يهودي وهؤلاء لم يأتوا اليها باذن منا فحسب بل بتشجيعنا ، فنحن مسؤولون اذن عن رفاهيتهم... » . ثم خلصت الى القول : « إن الانتداب هو الذي خلق العداء المستحكم الآن بين العرب واليهود . وما دام الانتداب قائماً فليس من المستطاع حمل هؤلاء واولئك على نبذ امانيهم القومية ومخاوفهم ، وطمس خلافاتهم في سبيـــل المشاركة في خدمة فلسطين » .

وتحدثت اللجنة عن مطالب اليهود فقالت : « قال لنا اليهود إن السلام لا يمكن ان يستتب في فلسطين الا اذا طبق صلك الانتداب على اساس تفسير كل نقطة من نقاطه حسب مطالبهم . فيجب أن لا يكون هناك تحديد جديد للهجرة ، وأن يكون تقرير مقدارها كما هي الحالة الآن ... ويجب ان لا تحدد بيوع الاراضي العربية لليهود ، وان لا تتخذ أية اجراءات لمنع اليهود من ان يصبحوا في المستقبل اكثرية في فلسطين . ومتى تم ذلك يجب ان لا يكون هناك اي مانع من ان تصبح فلسطين دولة يهودية ...

« لن يرجى للسياسة التي اقترحتها الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي أن تجلب السلام الى فلسطين . ولسنا نشك في ان قوة الروح القومية عند العرب ستُجمع كلها على مقاومة تنفيذ هذه السياسة سواء أكان ذلك بثورة عامة أم باضطرابات متكررة ... » .

وأشارت اللجنة الى مسألة انتقال الاراضي لليهود فقالت إنها زادت من ثمانماية واربعة واربعين الف دونم سنة ١٩٢٥ الى مليون وثلاثماية واثنين وثلاثين الفا سنة ١٩٣٦ . وطلبت ان تعمل الدولة المنتدبة على « حماية العرب من انفسهم » فتشترط على كل عربي يبيع املاكه من اليهود ان يحتفظ بقطعة ارض تكفي لأعالته وعائلته .

وبحثت اللجنة في أمر الوكالة اليهودية فقالت انها تتدخل في جميع الادارات العامة وتؤلف بالتالي حكومة مستقلة ضمن حكومة الانتداب ،

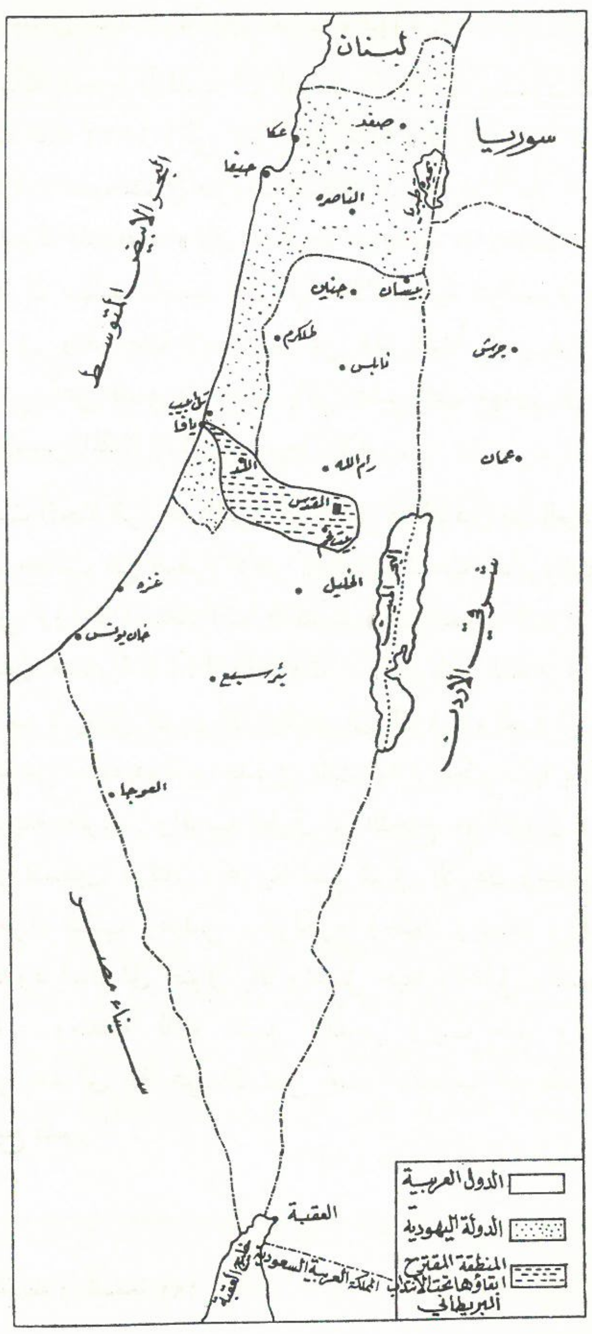
وهذا ما يزيد في شدة التوتر بين العرب واليهود .

اما مسألة الهجرة فأكدت أن السياسة التي أقرها ونستون تشرشل وزير المستعمرات سنة ١٩٢٢ والتي تقوم على مبدأ « قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب » ، اصبحت في ظروف فلسطين الراهنة امراً غير عملي ، وتخالف التزامات الدولة المنتدبة ، « لأن الحكومة البريطانية اذا اغلقت ابواب الوطن القومي بعد ان سهلت تأسيسه فان حياته الاقتصادية تتوقف وتصاب بنكسة كبرى ... » . واقترحت الاستعاضة عن هذا المبدأ بآخر يقوم على وضع « حد سياسي أعلى للهجرة » يحدد باثني عشر الف مهاجر في السنة خلال السنوات الخمس المقبلة بدلاً من سبعة آلاف .

وختمت اللجنة تقريرها بالقول أن لا أمل في التوفيق بين العرب واليهود ، فلكل منهم مطالب هي نقيض الآخر . ولكنها شاءت مسايرة اليهود وارضاء القائمين على وزارة المستعمرات فاكدت « ان حقوق اليهود والعرب في تملك فلسطين متساوية » !!! واضافت : « وتوطيد السلام في فلسطين في ظل الانتداب لا يمكن ان يتم الا باللجوء الى القوة ، والقوة لن تحل المشكلة ولن تساعد على انشاء دولة واحدة في تلك البلاد تحكم ذاتها بذاتها ، فلا بد اذن من طريقة اخرى . واقرب الطرق الى النجاح هو التقسيم » . واقترحت بان يقام في فلسطين دولتان : عربية تضم شرقي الاردن ومناطق غزة وبئر سبع وصحراء النقب ونابلس وطولكرم وجنين وبيسان ويافا ، ويهودية تمتد من حدود لبنان الى جنوبي يافا وتشمل حيفا والجليل والسهول الساحلية وتل ابيب ، ومنطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم وتتصل بالبحر بواسطة ممر يمتد الى يافا على ان تظل تحت الانتداب البريطاني ولا يسري عليها تصريح بلفور[1] .

---

(١) راجع الخريطة في الصفحة ١٩٢ .



مشروع تقسيم فلسطين كما وضعته لجنة بيل .

ولما كانت الدولة اليهودية المقترح انشاؤها اوسع مساحة مما يمتلكه اليهود من اراضٍ ، اقترحت اللجنة ان تدفع هذه الدولة اعانة مالية الى الدولة العربية ، واوصت بان تسهم بريطانيا ايضاً بمنحها مليوني جنيه لتنظيم شؤونها .

ورأت اللجنة ان التقسيم يستلزم اجراء تبادل في السكان والاراضي بين الدولتين ، فنصحت بان تشرف بريطانيا على تنفيذه « بروح العدل والانصاف » ! ! !

وهكذا اعطى مشروع بيل اليهود اكثر مما اعطاهم وعد بلفور فحول مفهوم الوطن القومي الى دولة يهودية بالمعنى الكامل ، ووسع مساحتها اضعافاً مضاعفة عما يملكه اليهود فعلاً .[1] وهو بالاضافة الى ذلك لا يحقق العهود التي قطعتها اللجنة على نفسها في ايجاد حل يكون « قابلاً للتطبيق ، ومتفقاً مع تعهدات بريطانيا ، وينصف العرب واليهود في آن واحد » .

* * *

اصدرت الحكومة البريطانية على اثر نشر تقرير اللجنة الملكية بياناً عن سياستها قالت فيه إنها على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما اوردته من الاستدلالات وما انتهت اليه من الآراء ، وانها بعد تجارب عديدة واختبارات سبعة عشر عاماً مسوقة الى الاستنتاج بان هنالك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين اماني العرب واماني اليهود في فلسطين ، وان هذه الاماني لا يمكن بلوغها بموجب شروط الانتداب الحاضر . وان مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة وبينت اسسه العامة يعتبر افضل حل لهذه المعضلة المستعصية وأدعى الحلول الى الأمل بالنجاح . واشارت الى ان بريطانيا تنوي القيام بما يلزم

(١) – كان في الدولة اليهودية التي اقترحت لجنة بيل اقامتها حوالي ٣٢٥ الف عربي يملكون حوالى ٣،٢٥٠،٠٠٠ دونماً، وثلاثماية الف يهودي يملكون حوالى ١،٢٥٠،٠٠٠ دونماً. اما عدد اليهود في الدولة العربية فكان حسب تحديد اللجنة لا يزيد عن بضعة آلاف وتكاد ممتلكاتهم العقارية لا تذكر .

من الاجراءات لتنفيذ مشروع التقسيم ، وتأمل ان يظفر بقسط فعال من الموافقة عليه من لدن الجماعات التي يعنيها الامر ، وانها ستتخذ في اثناء تقرير تفاصيل المشروع التدابير القانونية لمنع المعاملات في الاراضي التي تمس المشروع بسوء . وترى أن يسمح بهجرة ثمانية الاف يهودي خلال ثمانية اشهر (من آب ١٩٣٧ الى اذار ١٩٣٨) ، مع مراعاة مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين .

اعترضت الوكالة اليهودية على هذا المشروع واعتبرته غير كاف وانحرافاً من بريطانيا عن التزاماتها باعطائهم فلسطين كلها !!! . ولكنهم اظهروا استعداداً للمفاوضة على اساسه واتصلوا بالحكومة البريطانية مطالبين بتعديل أسس التقسيم . وفي ١٩ تموز ، اي بعد اثني عشر يوماً فقط من اعلان تقرير اللجنة ، اعلن وزير المستعمرات البريطاني اورمسبي غور قبوله مبدئياً بتعديلات وايزمن على مشروع بيل وهي ضم الاحياء اليهودية في القدس والمراكز الرئيسية لشركات الكهرباء والبوتاس الى الدولة اليهودية ، وأن تتعهد بريطانيا بنقل السكان العرب من تلك الدولة الى الدولة العربية على مسؤوليتها وحدها وبتنفيذ شروط اخرى ذات طابع اقتصادي ومالي لا يطلبها الا « الولد المدلل » .

تلقى الفلسطينيون مشروع التقسيم بوجوم . وفي يوم نشره اعلنت اللجنة العربية العليا رفضها له لانه « يهدي الدولة اليهودية اخصب اراضي فلسطين ويضع الاماكن المقدسة تحت الانتداب ولا يبقى للعرب الا الاماكن الجبلية ومدينة يافا ... » ، واعلنت ان خطورة الموقف تقضي عليها الاتصال بملوك العرب وزعمائهم ، في سبيل جعل معارضة التقسيم عربية شاملة لا فلسطينية صرفة .

استنكر رؤساء الدول والحكومات العربية هم ايضاً قرار التقسيم ورفضوه جملة . أما عبد الله امير شرقي الاردن فأبدى استعداده للموافقة عليه أملاً

في ان ينصب ملكاً على الدولة العربية الجديدة . وفي ١٢ تموز صرح الى جريدة الديلي تلغراف البريطانية بقوله : « ان صداقة الامة العربية لبريطانيا كانت دائماً مفيدة للعرب . وقد كان العرب يفضلون لو احتفظوا بفلسطين كلها كذي قبل . ولكن الواجب يقضي عليهم بمجابهة الحقائق والتسليم بالاحوال الحاضرة » .

ولما أُحيل مشروع التقسيم الى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف قدمت اليها اللجنة العربية العليا مذكرة في ٢٣ حزيران ١٩٣٧ تفند اهم بنوده ، قالت فيها ان في الدولة اليهودية المقترحة ثلاثماية الف يهودي وثلاثماية وخمسة وعشرون الف عربي ، وفي المناطق الشمالية منها اي في مناطق عكا وطبريا وحيفا وصفد يبلغ عدد السكان العرب ثلاثة اضعاف السكان اليهود . ويملك العرب من الاراضي اربعة اضعاف ما يملكه اليهود ... وتبلغ مساحة هذه المنطقة بكاملها ثمانية ملايين دونم منها اربعة ملايين ونصف من الاراضي الصالحة للزراعة . واليهود لا يملكون من هذه الاراضي سوى ١٢٥٠ ٠٠٠ دونم ، فتكون اللجنة قد اهدتهم هكذا ٣٢٥٠ ٠٠٠ دونم صالحة للزراعة . وأشارت الى أن سبعة أثمان ما يملكه العرب من اراضي البرتقال في فلسطين تقع بكاملها في المنطقة اليهودية . فاذا نفذ المشروع وضعت الاكثرية العربية تحت سيطرة الاقلية اليهودية واضاع العرب أثمن ما لديهم من الاملاك والاراضي .

اما بشأن تبادل السكان بين الدولتين العربية واليهودية فقالت ان توصيات اللجنة غريبة ظالمة اذ كيف يمكن التحدث عن عملية تبادل مع انه لن ينقل من الدولة العربية سوى نفر يسير من اليهود الذين يعيشون فيها لا يزيد عددهم عن ١٢٥٠ نسمة ، وينقل من الدولة اليهودية حوالى ٣٢٥ ٠٠٠ عربي يعيشون فيها منذ ازمان طويلة .

وانتقدت المذكرة ايضاً اقتراح اللجنة الملكية باقامة انتداب دائم على

المنطقة الممتدة من القدس الى بيت لحم فيافا ، والتي تشطر الدولة العربية الى شطرين ، وقالت ان الاعتبارات العسكرية هي التي قضت بتخطيطها وليس الاعتبارات الدينية ، واضافت قائلة : « من الصعب الاعتقاد انه من قبيل المصادفة المجردة ان يقع مطار اللد ومدينةالرملة والمحطة الرئيسية لسكك الحديد حيث تلتقي خطوطها الآتية من مصر وحيفا والقدس ويافا في منطقة الانتداب الدائم ... كل ذلك واضح لذي عينين ... » .

وأبدت اللجنة العربيـــة العليا تخوفهـــا من ان تصبح الدولة اليهودية الصغيرة المساحة هدفـــاً لحشد كثيف « من شأنه ان يزيـــد في استثارة المطامع اليهودية استثارة تدفع بهـــم الى طلب التوسع ، كما صرح بهذا زعماؤهم وقادتهم » .

وختمت اللجنة مذكرتها برفض مشروع التقسيم لأنه حل فاشل ظالم غير عملي وطالبت بوحدة فلسطين واستقلالها مع منح الرعايا اليهود حقوق المواطنين كاملة .

اما الجمعيات الصهيونية فانقسمت في الرأي ، اذ أيد التقسيم فريق منها في اجتماعات المؤتمر الصهيوني العشرين والمؤتمر الخامس للوكالة اليهودية اللذين عُقدا بزوريخ في ٣ و ١٨ آب ١٩٣٧ على اعتبار انه يحقق اماني اليهود ليس فقط بانشاء الوطن القومي وانما باقامة دولة يهودية مستقلة . وعارضه القائمون على الجمعيات المتطرفة مؤكدين ان فلسطين وشرقي الاردن ولبنان الجنوبي كلها « ملك » لليهود ، وان قبولهم بتجزئة « ملكهم » معناه التراجع عن سياستهم باعادة مملكة اسرائيل . واتخذ اعضاء المؤتمرين قرارات حول الموضوع فيها شيء من الغموض المقصود يستدل منها رفضهم مشروع التقسيم كما ورد في تقرير اللجنة الملكية .

ناقشت لجنة الانتدابات الدائمة تقرير لجنة بيل في اجتماعاتها خلال

تموز وآب ١٩٣٧ ، فوافقت على مبدأ التقسيم ، ولكنها رأت تأجيل اقامة الدولتين المستقلتين في فلسطين لبعد « مضي فترة اخرى من ادارة الانتداب » .

وفي ١٦ ايلول اتخذ مجلس عصبة الامم قراراً يخول الحكومة البريطانية وضع مشروع مفصل بتقسيم البلاد على اساس اقتراح لجنة بيل معدلاً حسب ما تقتضيه الضرورة .

هال العرب تيار التقسيم الجامح في بريطانيا وفي عصبة الامم ، فعقدوا اجتماعاً عاماً في بلودان بسوريا استمر من ٨ الى ١٠ ايلول وضم عدداً كبيراً من ممثلي الاحزاب والهيئات في البلاد العربية ، قرروا فيه رفض مشروع التقسيم وطلبوا انهاء الانتداب ووضع معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي وللاقليات اليهودية كافة حقوقها وفقاً للمبادئ الدستورية العامة .

لم يأبه البريطانيون بمعارضة العرب لمشروع لجنة بيل ، فضيقوا على اعضاء اللجنة العربية العليا في السفر والانتقال ، وعادت الفوضى تخيم على انحاء البلاد . وشاءت سلطات الانتداب القضاء على المقاومة العربية قبل ان يستفحل امرها فحلت اللجنة العربية العليا في تشرين الاول ١٩٣٧ ، ونفت من طالت من اعضائها الى جزر سيشل في المحيط الهندي . اما الآخرون الذين تمكنوا من الافلات منها فلجأوا الى لبنان وسوريا . وعادت الثورة شديدة دامية استمرت حتى سنة ١٩٣٩ ، فانتقلت من مرحلة المقاومة الفردية الى دور المقاومة الشعبية المنظمة .

ردت السلطات البريطانية بضراوة على أعمال الثورة فاعتقلت عدداً كبيراً من الوطنيين الفلسطينيين واذاقتهم فنون المذلة وامتهنت كرامتهم وانزلت فيهم انواع التعذيب بالجوع والحرمان وتسليط الكلاب الجائعة عليهم ، كما قضت بالموت على كل عربي يحمل سلاحاً من اي نوع كان ، بينما أغدقت السلاح عـــلى اليهود وساعدت في العلانية على تنظيم جمعياتهم الارهابية شبه العسكرية . وتابعت سياستها في تنفيذ التقسيم فعينت في شباط

١٩٣٨ لجنة فنية برئاسة السير جون وودهيد لتخطيط الحدود بين الدولتين العربية واليهودية والمناطق المنوي ابقاؤها تحت الانتداب البريطاني .

قدمت اللجنة الى القدس في ٢٧ نيسان فرفض العرب الاتصال بها ، واستقبلها اليهود استقبالاً حاراً ، وبقيت في فلسطين ثلاثة اشهر ونيف جالت في انحائها محققة مستقصية . وفي ٣ آب رفعت تقريرها الى حكومة لندن قالت فيه انه يتعذر تعيين الحدود بين الدولتين العتيدتين على اساس جعل كل منهما وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً . وختمت قولها بأن التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل امر غير عملي وطلبت اجراء تعديلات عليه اسمتها مشروع –ب– (عرّفت اللجنة مشروع لجنة بيل بالمشروع –آ– ثم ما لبثت ان اعترفت ان المشروع الجديد غير عملي ايضاً لانه سيؤدي الى اخضاع اكثرية عربية الى اقلية يهودية وقدمت مشروعاً ثالثاً أسمته مشروع –ج– وهو يقضي بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام : القسم الشمالي ويبقى تحت الانتداب البريطاني حتى يتم الاتفاق بين العرب واليهود على طلب الغائه ومنحه الاستقلال ، والقسم الجنوبي أي النقب ويبقى ايضاً تحت الانتداب ، لأن ادخاله في الدولة العربية يقضي على امل اليهود في استيطانه وليس باستطاعة العرب تخصيص المال اللازم لإعماره ، كما أن ادخاله في الدولة اليهودية محال ومخالف لشروط اختصاص اللجنة . والقسم الثالث الذي يشمل فلسطين الوسطى يقسم الى دولتين عربية ويهودية . اما منطقة القدس فتوضع تحت انتداب دائم .

ولم تخف اللجنة تشاؤمها من تنفيذ هذا المشروع لمعارضة العرب ، فاقرت انه يستلزم حشد جيوش بريطانية كثيرة في فلسطين لفرضه بالقوة .

وتعاقبت الاحداث الدولية في اوروبا آنذاك بسرعة منذرة بشر مستطير . وكانت المانيا النازية قد سبقت الدول الاخرى في اتمام استعداداتها العسكرية . ورأت بريطانيا من الحكمة تهدئة الاوضاع في الشرق الادنى ليتسنى لها

التفرغ الى معالجة الشؤون الاوروبية المستعصية ، فاستدعت ، استرضاء للعرب ، المندوب السامي بالقدس في تشرين الاول ١٩٣٨ ، وكان صهيوني النزعة لم يستنكف في اثناء الثورة عن اللجوء الى اشد وسائل العنف والتشهير للقضاء عليها ، واذاعت في ٩ تشرين الثاني كتاباً ابيض ثالثاً قالت فيه :

« وقد قرّ رأي حكومة جلالته بعد امعان النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الاضافي قد اوضح بان الصعاب السياسية والادارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بانشاء دولة عربية مستقلة واخرى يهودية مستقلة هي عظيمة الى درجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي ، ولذلك فان حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بكاملها ، وهي تواجه الآن مشكلة ايجاد وسائل اخرى تمكنها من تلافي ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وصفها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود . وتعتقد حكومة جلالته أن هذه الوسائط ليس من المتعذر ايجادها ...

« ومن الجلي ان الوصول الى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأسس لاقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . وحكومة جلالته مستعدة لان تبذل جهداً أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوي ان توجه الدعوة في الحال الى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من جهة والى الوكالة اليهودية من جهة اخرى للتداول معهم في اقرب فرصة ممكنة في لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة . اما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فان حكومة جلالته يجب ان تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف » .

وفي اليوم التالي أعلن رئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم ان مصر والعراق وشرقي الاردن والمملكة السعودية واليمن قد دعيت للاشتراك

في المؤتمر ، وان فرنسا ستُستشار بصفتها الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان ، كما ان حكومته ستبقى دائمة الاتصال بالولايات المتحدة التي أخذت تتبنى اكثر فاكثر مطالب اليهود .

انقسم عرب فلسطين من هذه الدعوة الى فئتين : اللجنة العربية العليا التي كانت غير واثقة من حسن نوايا بريطانيا ، وتعتبر هذا المؤتمر وسيلة اخرى لكسب الوقت ، وكانت تريد بالتالي متابعة الثورة ، وحزب الدفاع المعادي للجنة والذي كان يميل الى التفاهم مع بريطانيا ومفاوضة اليهود على اساس الكتاب الابيض الاخير . ولكن هذا الحزب لم يكن يمثل الرأي العام الفلسطيني ، ولم يكن من مصلحة بريطانيا مفاوضة زعمائه وحدهم ، فاعلن وزير المستعمرات في مجلس العموم ، تطميناً للعرب ، في ٢٤ تشرين الثاني قائلاً : « يجب عليّ القول باننا لم نقطع عهداً على انفسنا بأن نجعل فلسطين ملجأ لكل يهودي هارب من الاضطهاد ... وفي درس هذه القضية لا يجوز لنا وضع اقدامنا في احذية اليهود وحدهم ، بل يجب علينا ان نضعها في احذية العرب ايضاً لاننا مرتبطون معهم بتعهدات خطيّة .

« لقد دخل العرب فلسطين منذ اكثر من الف سنة ، وهم يعيشون فيها منذ ذلك الحين كأسيادها ، ولم يُستشاروا عندما اعطي وعد بلفور ووُضع صك الانتداب . وكانوا خلال السنوات التي عقبت الحرب يتطلعون بكثير من القلق الى الغزو السلمي الذي يقوم به شعب غريب عنهم . وكانوا من حين لآخر يحتجون احتجاجاً غاضباً ويتساءلون عمّا اذا كان هناك نهاية لهذا الغزو قبل ان يُقضى عليهم في بلاد آبائهم واجدادهم . ولو كنت عربياً لاضطربت أنا ايضاً من تدفق الهجرة على ذلك الشكل المخيف ...

« نحن لا نريد ان نضع اليهود تحت سيطرة العرب . ولكن اذا لم نقنع العرب بازالة خوفهم من الخطر الصهيوني فاننا نضطر لان نجابه عداء جميع الشعوب العربية في الشرق الادنى كله ، ونضع قسماً كبيراً من الجيوش

البريطانية في فلسطين بصورة دائمة ، وما في هذا من المصاعب والاعباء الثقيلة » .

واتخذت الحكومة البريطانية عقب هذا التصريح تدبيراً ايجابياً للتدليل عن « حسن نواياها » فافرجت عن المعتقلين في جزر سيشل لتتيح للعرب حرية تامة في اختيار ممثليهم . وقال وزير المستعمرات في هذا الشأن : « ان الحكومة اذا تدخلت في اختيار مندوبي العرب فمن المحتمل ان لا يقبل عربي واحد بالحضور الى لندن » .

عقدت وفود الدول العربية المدعوة للمؤتمر اجتماعاً تمهيدياً بالقاهرة في ٢٦ كانون الاول ١٩٣٨ ، تبنت خلاله الأسس التالية للدفاع عنها في المؤتمر .

١ ـ اعلان استقلال فلسطين التام ومنح اليهود وزيرين في حكومتها .

٢ ـ وقف الهجرة اليهودية والغاء وعد بلفور .

٣ ـ التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن ابقاء جيوشها في فلسطين مدة عشر سنوات قابلة للتجديد الى ان يتم انشاء جيش وطني قادر على حماية البلاد .

٤ ـ عقد معاهدة دفاع بين الحكومتين البريطانية والفلسطينية .

رفض العرب الاعتراف بالوكالة اليهودية طرفاً مفاوضاً والاجتماع باعضائها على طاولة مستديرة . وهكذا افتتح المؤتمر مرتين بلندن في اليوم السابع من شباط ١٩٣٩ صباحاً بين الوفدين العربي[1].

---

(١) ـ كان الوفد العربي مؤلفا على الوجه التالي :
وفد عرب فلسطين : جمال الحسيني ، عوني عبد الهادي ، حسين الخالدي ، الفريد روك ، امين التميمي ، موسى العلمي ، جورج انطونيوس (سكرتير) فؤاد سابا ، يعقوب الغصين (مستشاران) . ثم التحق بالوفد ممثلو حزب الدفاع : راغب وفخري النشاشيبي ،

والبريطاني[1] وبعد الظهر مع اليهود[2].

طالب الوفد العربي بتنفيذ تعهدات بريطانيا في مراسلات مكماهون الى الحسين. واصر البريطانيون على مواقفهم السابقة من انه ليس في هذه التعهدات ما يتعلق بفلسطين. ولكن جورج انطونيوس سكرتير الوفد العربي تمكن من تفنيد هذه الادعاءات فاثبت بوضوح ودقة حقيقة تعهدات بريطانيا باستقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين، وان تصريح بلفور كان مناقضاً لها[3]. وقد اقتنع الوفد البريطاني بوجهة النظر العربية وابدى أسفه لسوء فهم احدى العبارات الواردة في هذه المراسلات، ولكنه اصر على موقف المسؤولين البريطانيين بأن ليس هناك من تناقض بين وعد بلفور وتعهداتهم بلسان مكماهون للحسين !!!.

وقدمت الحكومة البريطانية في ١٥ شباط ١٩٣٩ المقترحات التالية لتكون اساساً للمناقشة :

١ ــ الاقلاع عن المطالبة باقامة دولة عربية في فلسطين والموافقة على تقسيمها الى مناطق ادارية عربية ويهودية حسب توزيع السكان فيها.

سليمان طوقان وعادل الشوا.

وفد مصر : الامير عبد المنعم، علي ماهر، حسن نشأت، عبد الرحمن عزام.

وفد المملكة السعودية : الامير فيصل، فؤاد حمزة.

وفد العراق : نوري السعيد، توفيق السويدي.

وفد اليمن : سيف الاسلام الحسين، محمد عبد الله الشامي، علي بن حسين العمري.

وفد شرقي الاردن : توفيق ابو الهدى.

(١) ــ كان الوفد البريطاني مؤلفا من : تشمبرلن، هاليفاكس، مكدونالد، بتلر.

(٢) ــ كان الوفد اليهودي مؤلفا من تسعة عشر عضوا برئاسة وايزمن يمثلون الوكالة والهيئات اليهودية في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وشرقي اوروبا على الاخص.

(٣) ــ راجع كتاب جورج انطونيوس : يقظة العرب.

٢ ــ تحديد الهجرة السنوية الى المناطق اليهودية حسب قدرة استيعاب الاراضي الزراعية فيها.

٣ ــ منع الهجرة اليهودية الى المناطق العربية.

٤ ــ انشاء مجلس تشريعي تكون اكثريته عربية.

رفض العرب واليهود هذه المقترحات لاسباب متناقضة، فقدم الوفد البريطاني في ٢٣ منه مقترحات جديدة تقضي بالموافقة على منح فلسطين استقلالها التام، والاعتراف باستقلال العرب الداخلي في المناطق العربية على ان يتعاونوا مع اليهود في مجلس تشريعي واحد تتساوى فيه الحقوق السياسية بين الشعبين، ثم باستمرار الهجرة اليهودية بقدر محدود وبتقسيم الاراضي العربية الى ثلاثة مناطق يُسمح في المنطقة الاولى منها باجراء عقود البيع، وتخضع هذه العقود لموافقة المفوض السامي في المنطقة الثانية، ويمنع منعاً باتاً في المنطقة الثالثة.

رفض العرب هذه المقترحات مؤكدين على طلبهم باقامة دولة مستقلة في فلسطين. ورفضها اليهود ايضاً مطالبين باستمرار الانتداب وبتنفيذ تعهدات بريطانيا لهم. ورغبة منهم في احراج حكومة لندن وفي اثارة العرب وتدويل القضية الفلسطينية، قاموا في اواخر شباط ١٩٣٩ بحملة ارهابية ذهب ضحيتها عدد كبير من سكان يافا وحيفا والقدس ووقف منها الجيش البريطاني موقف المتفرج.

وتجاه تعقد الامور في فلسطين ولندن قدمت الحكومة البريطانية في ٩ آذار مشروعاً جديداً يتضمن النقاط التالية :

١ ــ تعترف بريطانيا بحق الفلسطينيين بالاستقلال التام ولكنها لا تضعه

موضع التنفيذ الآ ّ بعد انقضاء فترة انتقال وبشرط ان يوافق عليه العرب واليهود معاً .

٢ — يقام مجلس تنفيذي في بدء فترة الانتقال برئاسة المندوب السامي ويتألف من اعضاء بريطانيين عاملين ، واعضاء عرب ويهود لهم صفة استشارية فقط .

٣ — بعد اقامة المجلس التنفيذي يجري انتخاب مجلس تشريعي تمثيلي بالنسبة لعدد الطوائف الفلسطينية .

٤ — تُحدد الهجرة اليهودية بخمسة عشر الف مهاجر في السنة لمدة خمس سنوات ثم يعاد النظر فيها بعد انقضاء هذه المدة .

٥ — يوضع نظام خاص لبيع الاراضي وتقسم فلسطين على اساسه الى ثلاث مناطق تحدد شروط البيع في كل منها .

رفض اليهود هذه المقترحات وغادروا لندن ، اما الوفد العربي فطلب تحديد مدة فترة الانتقال والغاء الشرط القاضي بموافقة اليهود على الاستقلال ليصبح امراً نافذاً . ولما رفض البريطانيون هذا التعديل اعلن الوفد بدوره رفض المشروع وترك اعضاؤه لندن عائدين الى فلسطين .

وعلى اثر فشل هذا المؤتمر قررت الحكومة البريطانية تحديد سياستها من جديد تجاه المسألة الفلسطينية ، فأصدرت في ١٧ نوار كتاباً ابيض رابعاً قالت فيه إنها غير ملزمة بتعهداتها لليهود في صلك الانتداب بان تحول فلسطين الى دولة يهودية فيصبح العرب من رعاياها خلافاً لارادتهم كما تعتبر ان ليس في تعهدات مكماهون للحسين اي الزام بجعل فلسطين دولة عربية . وقالت إنها ترى من الحكمة اقامة دولة فلسطينية مستقلة . ولكن قبل اعلان هذا الاستقلال لا بد من فترة انتقال تحدد بعشر سنوات تحتفظ خلالها

بالمسؤولية التامة في البلاد بصفتها الدولة المنتدبة على ان تزيد نصيب ابناء فلسطين في الحكم « على اساس نمو روح التفاهم والتعاون بينهم » .

واقترح الكتاب الابيض وضع معاهدة بين بريطانيا والدولة الفلسطينية العتيدة تحدد العلاقات الاقتصادية والعسكرية بينهما ، واضاف ، بعد سرد التفصيلات عن اقامة المجلس التشريعي والحكومة المحلية ودور المستشارين البريطانيين فيها ، تحفظات تجعل كل هذه العهود لاغية فقال : « ستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لايجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج الى حيز الوجود خلال عشر سنوات . واذا ظهر لها لدى انقضاء هذه المدة ان الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافاً لما تأمله ، فانها تتشاور مع ممثلي اهالي فلسطين ومجلس عصبة الامم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الارجاء . فاذا قر رأي حكومة جلالته ان لا مناص من هذا الارجاء فانها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها لوضع خطط للمستقبل بقصد الوصول الى الهدف المنشود في اقرب وقت ممكن » .

وهذا يعني ان بريطانيا ستبقى سيدة الموقف في فلسطين لأن التفاهم بين العرب واليهود في الظروف التي اوجدتها وشجعتها ليس من الامور السهلة التحقيق . اما الهجرة ، فاعلن الكتاب الابيض عن ضرورة تحديدها بخمسة عشر الف مهاجر سنوياً لمدة خمس سنوات كي تصبح نسبة اليهود في فلسطين بحوالى ثلث مجموع السكان . وتعهدت بريطانيا انه « لدى انقضاء السنوات الخمس لا يسمح بهجرة يهودية اخرى الآ ّ اذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها » .

وعالج الكتاب الابيض مسألة انتقال الاراضي الى اليهود فقال : « ان ادارة فلسطين ملزمة بموجب المادة ٦ من صلك الانتداب بضمان عدم

الاضرار بحقوق ومركز طوائف السكـــان الاخرى وبتشجيع استقرار اليهود في اراضي فلسطين ... وقد اشارت تقارير لجان عديدة من الخبراء انه بفعل نمو السكان العرب الطبيعي واستمرار بيع الاراضي العربية لليهود في السنوات الاخيرة ، لم يعد الآن في بعض المناطق مجال لبيع الاراضي ويتحتّم في مناطق اخرى تقييد البيع اذا اريد للمزارعين العرب الاحتفاظ بمستوى حياتهم الحاضر ، أو اذا اريد الحؤول في وقت قريب دون وجود عدد كبير من العرب لا أرض لهم . وسيخول المندوب السامي في هذا الشأن صلاحيات عامة لتنظيم بيع الاراضي أو منعه ، ويحتفظ بهذه الصلاحيات طوال فترة الانتقال » .

رفض الصهيونيون مضمون الكتاب الابيض واعتبروه قاضياً على حلمهم باقامة الدولة اليهودية . وقاموا بمظاهرات في فلسطين لم تقمعها السلطات البريطانية بنفس الاسلوب التي تقمع بها المظاهرات العربية .

ورفض الفلسطينيون العرب هم ايضاً مضمون الكتاب لأنه لا يحقق مطالبهم المشروعة، ثم لاعتقادهم ان بريطانيا غير مخلصة في تنفيذه ، وانها لن تقدم على اغضاب اليهود . وقد ايدتهم في موقفهم هذا الحكومات العربية ما عدا حكومة شرقي الاردن التي اعلنت ان ما جاء في الكتاب يوافق مصالح العرب وعلى هؤلاء ان يقبلوا به .

وعندما عرض الكتاب الابيض على مجلس العموم نال موافقة اكثرية اعضائه على الرغم من معارضة زعماء حزب المحافظين له وعلى رأسهم ونستون تشرشل ، الذي اعتبره تراجعاً من بريطانيا عن تنفيذ وعد بلفور .

اما لجنة الانتداب التابعة لعصبة الامم فقررت في حزيران ١٩٣٩ باربعة اصوات (بلجيكا ، سويسرا ، هولندا ، النروج) ضد ثلاثـة (بريطانيا ، فرنسا ، البرتغال) ان الكتاب الأبيض قد فسر الانتداب

تفسيراً جديداً . وقبل ان يتخذ مجلس العصبة قراراً بشأنه اعلنت الحرب العالمية الثانية ، وتسلم ونستون تشرشل رئاسة الحكومة البريطانية ، فحقق لليهود مآربهم واقام منهم فرقاً عسكرية سرية في فلسطين وسلّحها من معدات الجيش البريطاني ، بينما شدد النكير على العرب كي لا يقووا على مناهضة الاهداف الصهيونية .

* * *

لقد ذهب الدبلوماسيون والمعلقون مذاهب شتّى في تعليل سياسة بريطانيا تجاه اليهود واصرارها على اقامة دولتهم في فلسطين ، غير عابئة بمعاداة العرب وبتعريض مصالحها الحيوية في الشرق ومركزها الممتاز الذي عملت على اقامته فيـه بالصبر والتأني طوال ثلاثة قرون . فقال بعضهم إن هذه السياسة كانت دليلاً على بلوغ الامبراطورية سن الهرم والعجز وفقدانها حرية التصرف وخضوعها لمؤثرات خارجية وداخلية يسيطر عليها الصهيونيون. وعلّلها آخرون بان الأوساط الرسمية في لندن تعتقد بان قيام الدولة اليهودية في تلك الزاوية الهامة من العالم العربي يكون حليفاً لها ورقيباً على نهضة القومية العربية .

لا شك أنه كان لوجهة النظر هذه وزن كبير في ميزان السياسة البريطانية . وقد عمل زعماء اللجنة الصهيونية بكل ما أوتوا من نفوذ وقوة على ابراز دولتهم العتيدة كصديق مخلص لبريطانيا يمكن الاعتماد عليه لكبح جماح النهضة العربية الناشئة ، تلك النهضة التي حرصوا على اظهارها للمسؤولين في لندن وللرأي العام البريطاني بأنها العدو الاكثر خطراً على مصالحهم الحيوية في الشرق وعلى طريق الهند .

وقد ردد الصهيونيون هذه الفكرة في ندواتهم وصحفهم ومنشوراتهم . وتقبلها الرأي العام البريطاني كحقيقة لا جدل فيها . وتبنتها الحكومـة البريطانية على ما يبدو ، كجزء من مخططها السياسي في الشرق . ولعل ما

ساعد على تقبل المسؤولين في لندن وجهة النظر هذه اقتناعهم بان القائمين على شؤون مصر والعراق والاردن خاصة قد ربطوا مصيرهم ، والى اجل بعيد ، بعجلة السياسة البريطانية ، وبها وحدها .

ولذا انزلقت حكومات لندن المتعاقبة في منعرجات السياسة الصهيونية المعقدة البعيدة المدى ، وكانت كلما وعت الاخطار المحيقة بمصالحها في الشرق ، اصدرت كتاباً ابيض تسترضي فيه العرب ، فيعمد الصهيونيون الى ايقاعها من جديد في حبائلهم . وقد علق جورج باتو على هذا الموقف في كتابه « المسألة اليهودية » بقوله : « ليست بريطانيا هي التي تستخدم اليهودية العالمية لتأمين مصالحها ، كما يعتقد رئيس حكومة لندن ، والحقيقة ان اصحاب المؤسسات المالية اليهودية هم الذين يسخّرون الامبراطورية البريطانية لتحقيق مآربهم . واذا كانت بريطانيا قد نجحت كما يتراءى لها في جعل اليهودية العالمية اداة لسياستها ، فانها اصبحت من غير ان تدري أسيرة تلك الاداة في تنفيذ اهداف الصهيونية البعيدة المدى » .

* * *

الباب الرابع

المفاوضات المصريّة البريطانيّة

(١٩٢٢ - ١٩٣٩)

الفصل الأول

أثر تصريح فبراير في العلاقات بين مصر وبريطانيا

(٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢ - أول آذار (مارس) ١٩٢٨)

لم يعتبر المصريون تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ بانهاء الحماية أنه محقق لامانيهم القومية، وانما نقطة الانطلاق لمفاوضات مقبلة من اجل تحقيق غايتين متلازمتين: الاستقلال والجلاء.

ومما حمل المصريين على رفض هذا التصريح والتشدد في المطالبة بحقوقهم القومية اقدام الترك الكماليين على تمزيق معاهدة سيفر وارغام الحلفاء على اجراء مفاوضات في لوزان لوضع معاهدة جديدة، تحفظ لتركيا كرامتها الوطنية ووحدة أرضها. ورأى المصريون أن الفرصة مؤاتية لحمل الحكومة التركية، بصفتها وريثة الامبراطورية العثمانية، على التنازل لهم لا لبريطانيا عن سيادتها الرمزية القديمة على مصر والسودان، ولكن مصطفى كمال رفض استجابة هذا الطلب بغية استرضاء بريطانيا وحلفائها أملاً بان تساعده على وضع حد لمطامع ايطاليا واليونان في المناطق الغربية من بلاده وعلى الوقوف في وجه الدولة السوفياتية الجديدة الجاثمة على حدوده الشرقية، ثم لتأمين مصالح تركيا في الموصل الذي ضم للعراق وفي لواء الاسكندرون الذي الحق بسوريا، ناهيك ان سياسة اتاتورك كانت تقوم على ادخال تركيا

شيئاً فشيئاً في حظيرة الدول الاوروبية وطي صفحة تاريخها العثماني ، ونفض يدها من قضايا الشعوب التي كانت الى سنوات خلت جزءاً من امبراطوريتها الهرمة .

وهكذا لم تُقبل مصر عضواً في تلك المفاوضات. ووقعت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ فقضت بتنازل تركيا عن كل حقوقها في مصر والسودان ابتداءً من ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ ، أي من تاريخ دخولها الحرب ضد الحلفاء ، واعترافها بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بمصر ومنها معاهدة الآستانة في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٨ المتعلقة بتنظيم الملاحة في قناة السويس[1] .

كانت معاهدة لوزان هزيمة كـبرى للسياسة المصرية . ولئن كان لبريطانيا اليد الاولى في تكريس تلك الهزيمة ، الاّ ان انقسام المصريين على انفسهم واستحكام الخلاف فيما بينهم ، وتضعضع صفوفهم ، كانت ايضاً من اهم اسبابها . فمنذ ان نودي بالسلطان فؤاد ملكاً على مصر ذرّ الخلاف بين اعضاء اللجنة المكلفة بوضع الدستور حول تحديد اسس النظام البرلماني وصلاحيات الملك . وشل هذا الخلاف قوة التجمع المصري ، وفتح لدار الاعتماد البريطانية ابواباً جديدة للتدخل ، فطلبت الى اللجنة حذف النصوص الخاصة بالسودان من مشروع الدستور وعدم التعرض لمصالح بريطانيا الحيوية في وادي النيل وقناة السويس . وهدد المندوب السامي بحل اللجنة اذا لم تنصاع الى تعليماته هذه .

كان هذا الانذار مدعاة لسقوط كل من حكومتي ثروت باشا ومحمد توفيق نسيم اذ لم تستمر كل منهما في الحكم اكثر من اسابيع قليلة بسبب تعنت المارشال اللنبي في موقفه واصرار الوطنيين على ان يكون الدستور العتيد تعبيراً صادقاً عن اماني الامة في الوحدة والاستقلال . واضطر الملك

(١) – راجع الجزء الرابع ص : ١٠٢ – ١٠٣ ، ٢٥٧ – ٢٦١ .

فؤاد اخيراً الى تأليف وزارة ثالثة في ١٥ آذار (مارس) ١٩٢٣ برئاسة يحيى ابراهيم نشرت الدستور الجديد في ١٩ نيسان (ابريل) كما شاءت دوائر المندوبية العليا .

وهكذا اطمأن البريطانيون الى قوة مركزهم في مصر ، فاصدر المفوض السامي امراً بالغاء الاحكام العرفية في ٥ تموز (يوليه) ، أي بعد حوالى خمس سنوات من انتهاء الحرب ، كما اصدر عفواً عن سعد زغلول ورفاقه المنفيين في ماهيه من جزر سيشل وسمح لهم بالعودة الى مصر للمشاركة في الانتخابات النيابية .

وجاءت نتيجة هذه الانتخابات تقوّي مركز حزب الوفد الذي فاز في معظم الدوائر[1] ، فاضطر الملك فؤاد مرغماً على تكليف سعد بتأليف الوزارة الجديدة .

حرص زغلول على ان تكون المهمة الرئيسية لحكومته القيام بمفاوضات مع بريطانيا حول الاستقلال والجلاء ، معتبراً ان تصريح فبراير لا يضمن لمصر حقوقها القومية المشروعة ، واعلن تطميناً للرأي العام العالمي بان « حماية القناة أمر ذو اهمية لتأمين المواصلات العالمية ، وان لبريطانيا كما لغيرها من الدول مصالح فيها . والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح حق قدرها ، وهي مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضروري ان يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا وحدها » .

وكان زغلول يسعى لاستعجال المفاوضات اعتقاداً منه بان حزب العمال الذي كان يتولى آنذاك مقاليد الحكم في بريطانيا، اقرب الى تفهم المسألة المصرية من حزب المحافظين ، فسافر الى لندن في اواسط ايلول (سبتمبر) ١٩٢٤ وقدم لرئيس حكومتها مكدونالد مطالبه بالجلاء والاستقلال .

(١) – جرت هذه الانتخابات في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤ ففاز الوفد بـ١٨٨ مقعداً من أصل ٢١٥ .

اقترح مكدونالد على سعد عقد معاهدة صداقة وتحالف تحقق مطالب مصر القومية شرط بقاء الجيوش البريطانية في بعض مناطقها وعلى سواحل القناة بحجة حمايتها من اعتداء خارجي .

لم يقبل سعد بهذا الاقتراح قائلاً ان كل تحالف يقوم على استمرار الاحتلال العسكري مناف لروح الاستقلال ومقوماتـــه ، ومناف ايضاً لمبدأ حياد القنـــاة التي هي طريق عالمية ولا يحق لاية دولة غير مصر ان تنفرد بحمايتها والاشراف عليها ، وطلب بان تكون عصبة الامم هي التي تتولى هذه الحماية اذا عجزت مصر عن تأمينها . واصر زعيم الوفد على تحقيق وحدة وادي النيل مؤكداً أن « استقلال مصر لا معنى له بدون وحدتها مع السودان » .

رفض البريطانيون هذه المطالب وعاد سعد الى القاهرة في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٤ ثم ما لبث ان قدم استقالة حكومته حين قام عليه الازهريون محتجين على انشاء معهد لتخريج القضاة الشرعيين وطالبوا بحصر وظائف القضاء وتعليم الدين واللغة العربية بهم دون غيرهم . ولكن البرلمان جدد له الثقة تفادياً لازمة دستورية جديدة ، لا سيما وان الاوضاع الداخلية كانت تنذر بشر مستطير بعد اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري بالقاهرة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤ .

استغلت المندوبية البريطانية هـــذا الاغتيال لفرض وجهـــة نظرها في شؤون السودان وحماية الاجانب ، فقدم المارشال اللنبي في ٢٢ منه انذاراً الى الحكومة المصرية يطلب فيه : ان تقدم اعتذاراً رسمياً عن هذه الجريمة وتدفع الى ذوي السردار غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، وتصدر في خلال اربع وعشرين ساعة الأوامر باستدعاء جميع الضباط ووحدات الجيش المصري من السودان . وطلب في ختام انذاره ان توافق في الحال على السماح لحكومة الخرطوم بزيادة مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة

من ثلاثماية الف فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه حاجتها ، وان لا تتدخل في الشؤون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية في البلاد ، أو « تضطر الحكومة البريطانية لأن تتخذ منفردة وعـــلى الفور جميع التدابير التي تراها مناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان » .

ردت الحكومة المصرية في اليوم التالي على الانذار ، فقدمت اعتذارها لاغتيال السردار وقبلت بدفع غرامة نصف مليون جنيه لذويه ، وتعهدت بان تمنع بالطرق القانونية كل مظاهرة من شأنها ان تخل بالامن والنظام ، ولكنها رفضت البنود الاخرى المتعلقة بالسودان وري الاراضي وحماية المصالح الاجنبية ، مؤكدة انها تخالف الدستور وروح الاتفاقات القائمة بين مصر وبريطانيا ، كما تخالف حرمة الاستقلال الذي اعترفت به حكومة لندن في تصريح فبراير .

اعتبر المارشال اللنبي جواب الحكومة المصرية بمثابة رفض لانذاره فاصدر في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) امراً يقضي باخراج الضباط والوحدات المصرية من السودان واطلق لحكومة الخرطوم الحرية في زيادة مساحة الاراضي التي تروى في الجزيرة الى المقدار الذي تريده تبعاً لحاجتها .

ولم ير سعد بداً ، تجاه هذا الوضع الحرج ، من تقديم استقالته في اليوم نفسه ، فقبلها الملك فؤاد على الفور .

ألفت الحكومة المصرية الجديدة برئاسة احمد زيور رئيس مجلس الشيوخ ، فسلمت بمضمون انذار المفوض السامي ، ثم حلت مجلس النواب واجرت انتخابات جديدة في آذار (مارس) ١٩٢٥ نال فيها الوفد اكثرية اعضاء المجلس ، وانتخب سعد رئيساً له في ٢٣ منه . وكانت ردة فعل فؤاد الأول ودار المندوبية عنيفة على هذا الموقف ، فاصدر الملك امراً بحله مساء يوم اجتماعه . وهكذا بدا الصراع عنيفاً سافراً بين القصر والوفد غذّته دار المندوبية بكل ما اوتيت من اسباب ووسائل ، ولا سيما بعد

استقالة لورد اللنبي وتعيين جورج لويد ، من حكام الهند السابقين ، خلفاً له في تشرين الاول (اكتوبر) من تلك السنة .

وأُكره الملك فؤاد ، وقد بدت الاوضاع الداخلية تتردى ، على اجراء انتخابات نيابيــة جديدة في ٢٢ نوار (مايو) ١٩٢٦ عـلى اساس ائتلافي نال حزب الوفد فيها اكثرية اعضاء المجلس . ولما اعلن النواب الجدد عزمهم على ترشيح سعد زغلول لرئاسة الحكومة اعترض المندوب السامي ، وهدد الملك بحل المجلس ، فقبل الوفد عندئذ بان يتولى عدلي يكن رئاسة الوزارة . الاّ انه لم يبق على سدّتها سوى اشهر قليلة ، فخلفتها في نيسان (ابريل) ١٩٢٧ حكومة جديدة برئاسة عبد الخالق ثروت الذي جعل في رأس اهداف حكومته القيام بمفاوضات مع الحكومة البريطانية حول الجلاء والسودان .

وكانت مناسبة المفاوضات زيارة الملك فؤاد لبريطانيا في غضون شهر تموز (يوليه) من تلك السنة . واستبشر ثروت خيراً لما لقي العاهل المصري من استقبال حافل في الاوساط البريطانية ، فقدم الى اوستن تشمبرلن وزير الخارجيـة في ١٨ تموز (يوليه) ، مشروع معاهدة تقضي بجلاء معظم القوات البريطانية عن مصر ما عدا تلك التي ترى حكومة لندن ضرورة بقائها في القطر ، على ان لا يكون لها صفة الاحتلال ، وأن تستقر هذه القوات بعد عشر سنوات في منطقة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين . اما فيما يتعلق بالسودان فاقترح بان يعاد الوضع الى ما كان عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، على ان تحل القضايا المعجلة ذات الصفة الاقتصادية والمالية فوراً ، وتؤجل تلك المتعلقة بالشؤون السياسية الى مفاوضات مقبلة . واقترح ثروت بان تسعى بريطانيا لدى الدول صاحبة الامتيازات في مصر لحملها على قبول استبدال نظام الاجانب القائم ، بنظام آخر يلائم روح العصر وتقدم البلاد الدستوري .

وتضمن المشروع ايضاً بنوداً تتعلق بالدفاع عن مصر في حال وقوع اعتداء عليها ، وبتدريب الجيش المصري على ايدي ضباط بريطانيين ، وتعهداً بان لا تعقد مصر مع البلدان الاجنبية اي اتفاق يتنافى مع بنود هذه المحالفة أو يفضي الى اثارة صعوبات لصاحب الجلالة البريطانية ، بالاضافة الى ضمانات منحت لبريطانيا لتأمين مصالحها الحيوية بالقطر في وقت السلم وفي اثناء الحرب .

رفض تشمبرلن التفاوض على اساس مشروع ثروت . وقدم في ٢٩ تموز (يوليه) مشروعاً آخر اعتبره الوفد المصري مناقضاً لمفاهيم الاستقلال والسيادة القومية ، اذ يشدد المراقبة على مصر بدل اطلاق يدها في ادارة شؤونها الداخلية .

وفي اثناء مناقشة هذين المشروعين توفي سعد زغلـول في ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٢٧ وخلفه في رئاسة الوفد مصطفى النحاس . وبدا للحكومة البريطانية ان صف المعارضة قد اصيب بضربة لا قيام له بعدها ، فتشددت في موقفها واضافت ، في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ، شروطاً جديدة على مشروع تشمبرلن وطلبت الى الوفد المصري قبوله أو رفضه برمته . واهم هذه الشروط ما يلي :

١ — « يجب على الحكومة المصرية الاّ تتخذ في البلاد الاجنبية موقفاً يتنافى مع هذه المحالفة او يفضي الى اثارة صعوبات لبريطانيا ، والاّ تسلك في البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية ، والاّ تعقد مع الدول الاجنبية اي اتفاق يكون مضراً بمصالح التاج .

٢ — « اذا صارت بريطانيا في حالة حرب او تهديد بوقوع حرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب اي مساس بحقوق مصر ومصالحها ، فعلى مصر ان تقدم لها في اراضيها كل ما في وسعها من المساعدة والتسهيلات بما في ذلك استخدام موانئها وجميع طرق المواصلات فيها .

٣ ـ « تخول مصر بريطانيا الحق في ابقاء قواتها العسكرية في اي مكان من القطر ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه بريطانيا الى مصر بمهمة حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية . والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات . وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه القوات البريطانية . وفي حال عدم الاتفاق ، تعرض المسألة على مجلس عصبة الامم . واذا لم يكن قرار عصبة الامم موافقاً لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداءً من تاريخ صدور القرار المذكور .

٤ ـ « تحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن من مزايا وامتيازات ، وتضع الحكومة المصرية مجاناً تحت تصرف تلك القوات الاراضي والمباني التي تشغلها الى ان يعين المكان الذي تستقر فيه . وعلى اثر هذا التعيين تعود الاراضي والمباني التي تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية ، على ان تضع مجاناً تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الاراضي والمباني في الجهات التي تنتقل اليها » .

وتضمن المشروع نصوصاً اخرى تتعلق بتدريب الجيش المصري ، وباختصاصات المستشارين البريطانيين في صندوق الدين وفي ادارات الدولة والامن العام والشرطة ، ولكنه لم يشر بقليل أو كثير الى شؤون السودان اقتصادية كانت ام سياسية .

رفض ثروت هذا المشروع « لانه لا يتفق في اساسه ونصوصه مع استقلال مصر وسيادتها ويجعل الاحتلال البريطاني فيها شرعياً » .

وبنتيجة هذا الموقف قدم استقالة حكومته في اول آذار (مارس) ١٩٢٨ .

الفصل الثاني

تطوّر المفاوضات المصريّة البريطانيّة - معاهدة ١٩٣٦

(١٩٢٨ - ١٩٣٩)

عهد الملك فؤاد في آذار (مارس) ١٩٢٨ الى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة . فقررت في مطلع عهدها ان تستصدر قانوناً يحدد شروط الاجتماعات العامة ويخول الادارات المصرية وحدها حق الموافقة على عقدها أو منعها . وبدا للمندوبية البريطانية ان القانون الجديد يحرمها من حق التدخل في مثل هذه الشؤون ، فاعترضت عليه وارسل لورد لويد في ٢٩ نيسان (ابريل) انذاراً الى النحاس بسحب المشروع من مجلس الشيوخ « في مهلة اقصاها الساعة السابعة من مساء ٢ نوار (مايو) أو يعتبر نفسه حراً في القيام باي عمل تستدعيه الضرورة » . وشاءت بريطانيا ان تضع انذارها موضع التنفيذ فطلبت الى قائد اسطولها في المتوسط ان يتوجه مع بعض وحداته الى مياه الاسكندرية .

احتجت الحكومة المصرية على هذا الانذار مؤكدة ان القانون المزمع اصداره عمل داخلي بحت يتعلق بامنها وسلامتها ، وهو مستمد من احكام الدستور الذي كان للمندوبية البريطانية اليد الطولى في وضعه واقراره . ولكن النحاس كان غير مطمئن الى حسن نوايا الملك تجاهه فطلب من مجلس

الشيوخ ان يؤجل النظر في المشروع الى دورته المقبلة .

لم يرضِ هذا الحل المندوب السامي واعتبره تدبيراً موقتاً يتعارض ومصالح بريطانيا . واغتنم الملك فؤاد اضطراب العلاقات بين الوفد ودار المندوبية فدعا وزراء حزب الاحرار الدستو يين المؤيدين له الى الاستقالة . وفي ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٢٨ أصدر امراً باقالة النحاس ولم يكن قد مضى على تأليف وزارته سوى اسابيع قليلة ، وعهد الى محمد محمود عميد الاحرار الدستوريين بتشكيل الحكومة الجديدة .

لم تكن هذه الوزارة قادرة على مجابهة المجلس وكان الوفد يشكل الاكثرية الساحقة من اعضائه ، فعمدت في اليوم التالي من تأليفها (٢٧ حزيران ، يونيو) الى تأجيل اجتماعاته شهراً واحداً ثم اصدرت في ١٩ تموز (يوليو) امراً ملكياً بحل مجلسي النواب والشيوخ وبتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات .

اعتبر لويد المندوب السامي انهاء حكم الوفديين وشل احكام الدستور انتصاراً له وانقياداً من القصر لمشيئته العليا ، فاخذه الغرور وراح يتدخل في شؤون البلاد كما لو انها مستعمرة من مستعمرات التاج .

احتجت الحكومة المصرية على هذه التدخلات وشكت المندوب السامي الى حكومته . وبلغ الخلاف ذروته بينهما حين رفض لويد اخضاع الاجانب لبعض الضرائب واصر على ابقاء امتيازاتهم كاملة كما كانت في عهد الحكم الثنائي الى خمسين سنة خلت[1] . وادّى هذا الموقف الى تدخل وزير المستعمرات فطلب منه في ٢٨ نوار (مايو) ١٩٢٩ ان يترك شؤون مصر الصغرى لأولي الامر فيها ولا يتدخل الاّ فيما يتعلق بمصالح بريطانيا العليا ، مؤكداً عليه أن نظام الامتيازات صائر الى الزوال في كل مكان ولا مبرر لبريطانيا في التمسك به بعد اليوم . ولكن لويد لبث عند موقفه وكتب الى حكومته يقول :

(١) – راجع الجزء الرابع ص : ٣٣ – ٥٠ .

« ان منح مصر اي تساهل حتى في طلباتها المعقولة ... ينطوي على خطر كبير ، ما لم يكن التساهل جزءاً من تسوية عامة تعترف فيها مصر بمطالبنا الاساسية . والتساهل المنفصل عن تسوية عامة يزيد موقفنا ضعفاً على الضعف الذي كشف عنه العجز عن اتمام مشروع ثروت — تشمبرلن . وانّا اذا جردنا انفسنا مما في ايدينا من امتيازات نستطيع منحها او منعها في خلال المفاوضات المقبلة ، لم يبق لنا شيء نعتمد عليه الاّ عرفان المصريين بجميلنا . ومنذ سنة ١٩٢٢ وانا ابحث عن هذا العرفان فلا اجد له أثراً » .

ولكن هذه السياسة لم تستمر طويلاً فاستقال لورد لويد اثر فوز حزب العمال بالانتخابات البريطانية في نوار (مايو) ١٩٢٩ فعينت حكومة هندرسون الجديدة السير برسي لورين سفيرها في اليونان بديلاً عنه .

سافر محمد محمود الى لندن في صيف ١٩٢٩ للتفاوض في شؤون الجلاء والسودان والامتيازات الاجنبية ، فلم يوفق في اقناع حكومتها بوجاهة المطالب المصرية وشرعيتها . وفي آب (اغسطس) قدم له هندرسون مشروع اتفاق يقضي بانهاء الاحتلال واقامة تعاون بين بريطانيا ومصر في الشؤون العسكرية ، فتقيم قوات بريطانية بصورة دائمة على مقربة من قناة السويس لحمايتها « دون ان يكون لوجودها صفة الاحتلال أو أن يخل باي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » . وتتعهد مصر في حال وقوع حرب أو تهديد بخطر حرب بان تقدم التسهيلات لتنقل الجيش البريطاني ولاقامته في اراضيها واستخدامه موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها . وعالج المشروع اموراً اخرى فأكد على حق بريطانيا في حماية الاجانب المقيمين في القطر واشترط على الحكومة المصرية ان تستعين بخبراء ومدربين بريطانيين في اداراتها العامة وقواتها المسلحة ، كما نص على منح السفير البريطاني مركزاً ممتازاً بين السفراء المعتمدين في القاهرة . اما فيما يتعلق بالسودان فاقترح الوفد البريطاني بان يبقى اتفاق ١٨٩٩ بصورة موقتة

اساساً للعلاقات بين الدولتين[1] .

واشار هندرسون في كتابه الى محمد محمود بتاريخ ٣ آب (اغسطس) ١٩٢٩ ان هذه المقترحات هي اقصى ما يستطيع ان يشير على حكومته في قبولها . واكد أنه لا يسع بريطانيا عقد المعاهدة العتيدة الاّ مع حكومة دستورية تتمتع بثقة الشعب .

وكان لا بد للملك فؤاد تجاه هذا الموقف من اعادة الحياة الدستورية ، فقدم محمد محمود استقالة حكومته في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٩ . وألف عدلي يكن وزارة حيادية اجرت انتخابات نيابية في اواخر تلك السنة فاز فيها الوفد باكثرية ساحقة[2] . فكلف الملك فؤاد مصطفى النحاس بتأليف وزارة جديدة .

جعل زعيم الوفد مهمته الاولى متابعة المفاوضات مع بريطانيا . فسافر الى لندن في آذار (مارس) ١٩٣٠ وهو على اتم الاستعداد للتساهل في جميع الشؤون التي تتعلق بمصالح بريطانيا الحيوية ، والتي لا تمس حقوق مصر وسيادتها القومية . وبعد مفاوضات عسيرة استمرت حتى شهر نوار (مايو) تم الاتفاق بين الطرفين على معظم الشؤون الهامة كإنتهاء الاحتلال ، ودخول مصر عصبة الأمم ، وتكليف بريطانيا حماية قناة السويس في ايام السلم والحرب ، ومنح الحكومة المصرية وحدها حق المحافظة على ارواح وممتلكات الاجانب المقيمين في القطر .

الاّ أن هذا الاتفاق تحطم على صخرة قضية السودان حين رفضت بريطانيا مشاركة مصر في ادارة شؤونه ، واصر الوفد المصري على مطالبه بوحدة وادي النيل . واقترح النحاس تمهيداً لنجاح المفاوضات ان تبقى

(١) – راجع الجزء الرابع ص : ١٢٣ ، ٢٦٤ – ٢٦٧ .
(٢) – فاز الوفد بـ ٢١٢ مقعداً من مجموع ٢٢٥ مقعداً.

اتفاقية ١٨٩٩ اساساً للعلاقات بين البلدين الى ان يجري تعديلها في غضون اثني عشر شهراً من وضع المعاهدة موضع التنفيذ . ولكن الحكومة البريطانية كانت مصرة على فصل قضية مصر عن قضية السودان ، فرفضت الاقتراح مؤكدة ان اتفاقية ١٨٩٩ قد املتها ظروف الثورة المهدية ولا مبرر لبقائها بعد اليوم .

وفي ٨ نوار (مايو) ١٩٣٠ انتهت المفاوضات بالفشل واعلن هندرسون في كلمته النهائية ان مشروع المعاهدة الذي تم الاتفاق عليه حول مصر سيبقى قائماً ، وسأل الوفد أن يعيد النظر في موقفه من السودان ليحول هذا المشروع الى معاهدة رسمية تزيل رواسب الخلاف القائم بين بلديهما وتحدد العلاقات بينهما على اساس واضح وفي اطار استقلال مصر وسيادتها .

ولما عاد النحاس الى مصر قدم استقالة حكومته في ١٧ حزيران (يونيو) فعهد فؤاد الأول الى اسماعيل صدقي بتأليف وزارة جديدة .

افتتحت حكومة صدقي عهدها بتوقيف اعمال مجلس النواب شهراً واحداً ، ثم بتعطيل الدستور وحل المجلسين في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠ حين عمد الوفديون الى اثارة الشارع ضد العهد الجديد . ورأى صدقي ان الفرصة سانحة للنيل من خصومه فأصدر قانوناً بتخفيض عدد النواب وجعل الانتخاب على درجتين بدل الدرجة الواحدة المباشرة كما كان في السابق ، ووضع شرط نصاب مالي أو علمي لمنتخبي الدرجة الثانية .

لم تكن هذه الاجراءات شعبية كما كان يعتقد صدقي اذ حرمت كثيرين من حق في الانتخابات المشاركة المباشرة فيها ، كما عارضها ارباب الاعمال الحرة واساتذة الجامعات وطلابها على انها غير ديموقراطية .

حاول صدقي تدعيم حكمه بعمل خارجي ، فاقترح على الحكومة البريطانية متابعة المفاوضات على اساس مشروع هندرسون . ولكن حكومة لندن كانت تعرف ضآلة شعبيته وتدرك ان التفاوض معه لا طائل منه ،

فترددت في استجابة طلبه .

صدّع هذا الموقف كيان حكومة صدقي فكثر خصومها ، وزادت عليها النقمة ، وانهالت عليها الاتهامات بالفساد والافساد ، فاضطرت الى الاستقالة في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣ . وتلت هذه الاستقالة اضطرابات عمت انحاء مصر وازدادت سوءاً بفعل هزال الحكم الذي اقامه الملك فؤاد من اتباعه ورجال بطانته .

وكانت الظروف الدولية تتعاقب في اوروبا منذرة باخطار جسيمة . وراح موسوليني بعد ان اطمأن الى سلامة قواعده في الحبشة وقوة مركزه في ليبيا ، يثير العالمين العربي والاسلامي على بريطانيا وفرنسا ، فاعلن نفسه « حامي الاسلام » ونادى بعودة الامبراطورية الرومانية الى ما كانت عليه في عهد القياصرة ، وبأن البحر المتوسط والشعوب الضاربة على تخومه جزء منها . ونشط في دعايته بمصر وسوريا ولبنان ، وبث فيها عيونه وأردفهم بمال وفير . ورأى القائمون على شؤون المندوبية البريطانية في القاهرة أن الوضع الدولي يوجب حل المسألة المصرية بغية احباط مشاريع هتلر وموسوليني في الشرق العربي ، فطلبوا الى الملك فؤاد في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٥ ، اعادة الدستور الذي كان قد الغاه صدقي في اول عهد حكومته . وفي ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦ ابلغ المندوب السامي مجلس الوزراء المصري بان حكومته ترغب في البدء بالمفاوضة لعقد معاهدة تحالف وصداقة مع مصر تنظم العلاقات بينهما في الشؤون العسكرية والاقتصادية والسياسية وقضايا السودان وقناة السويس .

بدأت المفاوضات بالقاهرة في ٢ آذار (مارس) ١٩٣٦ واتخذ الوفدان[1]

(١) – كان الوفد المصري مؤلفاً على الوجـــه التالي : مصطفى النحاس رئيساً ، محمد محمود ، اسماعيل صدقي ، عبدالفتاح يحيى ، واصف بطرس غالي ، أحمد مـــاهر ، علي الشمسي ، عثمان محرم ، محمد حلمي عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفي ، محمود فهمي النقراشي ،

مشروع هندرسون – النحاس سنة ١٩٣٠ اساساً لها . وفي اثنائها توفي الملك فؤاد (٢٨ نيسان ، ابريل) ، واجريت الانتخابات النيابية في ٢ نوار (مايو) ففاز الوفد بالاكثرية والف مصطفى النحاس الوزارة الجديدة ، فتابع المفاوضات بصفته رئيساً للوزراء ورئيساً للهيئة المفاوضة .

ابدى الوفدان حسن نية وتساهل من اجل الوصول الى اتفاق يحفظ مصالح الطرفين وكرامتهما . فكان المصريون شديدي الحرص على الخروج من الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الاولى والتي سببت انقسامهم شيعاً واحزاباً وحالت دون قيام حكوماتهم المتتالية بمعالجة الشؤون الاقتصادية والصحية والاجتماعية المستعصية . وكان البريطانيون هم ايضاً يحرصون على الوصول الى اتفاق يضع حداً لاضطراب العلاقات بينهم وبين المصريين لا سيما وان رياح الحرب بدأت تهب على القارة الاوروبية ، وتفرض عليهم تأمين سلامة آبار البترول في الشرق ، واستمرار مواصلاتهم الامبراطورية .

استمرت المفاوضات في القاهرة خمسة اشهر ونيف ، وضع الطرفان في اثنائها معاهدة وقعت في لندن بتاريخ ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٣٦ .

وتعتبر هذه المعاهدة[1] نهاية المرحلة الاولى في العلاقات بين مصر وبريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، فاعترفت فيها بريطانيا باستقلال مصر استقلالاً كلياً في الشؤون الداخلية والخارجية وسهلت دخولها عضواً في عصبة الامم كدولة ذات سيادة كما اعترفت مصر لبريطانيا بحقها في ابقاء قوات مسلحة بجوار قناة السويس ، شرط ان لا يكون لوجودها صفة

احمد حمدي سيف النصر ، أعضاء .
وكان الوفد البريطاني مؤلفـــاً من السير مايلز لامبسون المندوب السامي ومن كبار مساعديه السياسيين والعسكريين .

(١) – مستند رقم ٨ .

الاحتلال ، وان تتعاون مع القوات المصرية في الدفاع عن القناة وتأمين سلامة الملاحة فيها .

ونصت المعاهدة ايضاً على عودة الجيش المصري الى السودان وعلى تخويل المصريين تولي وظائف عليا في حكومة الخرطوم على قدم المساواة مع البريطانيين ، ورفعت القيود عن هجرتهم وعن حقهم في الاتجار والتملك في كافة انحاء ذلك القطر .

واعترفت بريطانيا بان الامتيازات الاجنبية لم تعد تلائم روح العصر وتقدم مصر الدستوري ، فوافقت على الغائها دون ابطاء وعلى اقامة نظام انتقالي تتولى المحاكم المختلطة بموجبه الاختصاصات المخولة للمحاكم القنصلية على أن تطبق القوانين المصرية دون سواها .

هلل الوفديون ورجال الاحزاب الاخرى لهذه المعاهدة واعتبروها نصراً كبيراً لهم . ولما عرضت على التصويت في مجلسي النواب والشيوخ في ١٥ و ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ صدقت باغلبية كبرى ، كما نالت موافقة مجلسي العموم واللوردات حين عرضت عليهما في ٢٤ و ٢٥ من الشهر نفسه .

وعملاً باحكام المادة ١٣ من ملحق المعاهدة المتعلق بالغاء الامتيازات الاجنبية ، تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومات صاحبة العلاقة على عقد مؤتمر في مونترو بسويسرا لوضع نصوص جديدة تتعلق بنظام اقامة الاجانب في مصر .

بدأ المؤتمر اعماله في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٣٧ . وفي ٨ نوار (مايو) وقع المؤتمرون(١) اتفاقاً عرف باتفاق مونترو(٢) قضى بالغاء الامتيازات

---

(١) – اشتركت في هذا المؤتمر الدول التالية : مصر ، اتحاد جنوبي افريقيا ، الولايات المتحدة ، اوستراليا ، بلجيكا ، بريطانيا ، الدانمارك ، اسبانيا ، فرنسا ، اليونان ، الهند ، إيرلندا ، إيطاليا ، النروج ، زيلاندة الجديدة ، هولندا ، البرتغال ، السويد .

(٢) – مستند رقم ٩ .

الاجنبية في مصر وباخضاع الاجانب فيها للقانون المصري دون سواه ، على ان يستمر بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٩ .

وبعد ايام قليلة من توقيع هذا الاتفاق قُبلت مصر عضواً في عصبة الامم (٢٦ نوار ، مايو ١٩٣٧) وبذلك اصبحت دولة ذات سيادة كاملة على الصعيدين الداخلي والدولي ، ولم يبق لها سوى قضية واحدة تعكر جو علاقاتها ببريطانيا هي مسألة الجلاء الذي تم في اعقاب الحرب العالمية الثانية على اثر الانقلاب الذي قام به الضباط الاحرار في الجشيں المصري بقيادة جمال عبد الناصر ، فأطاحوا بحكم الملك فاروق في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٥٢ ، ثم ما لبثوا ان انتزعوا من بريطانيا موافقتها على الجلاء التام عن مصر سنة ١٩٥٤ .

* * *

الباب الخامس

العراق في ظل الانتداب والمعاهدات

(١٩٢٢ - ١٩٣٩)

الفصل الأول

قضية الموصل وأثرها في العلاقات بين بريطانيا والعراق
(١٩٢٣ - ١٩٢٦)

كان تتويج فيصل ملكاً على العراق في نظر رجال السياسة البريطانية ضرورة ملحة من شأنها ان تعيد الى دولتهم هيبتها في الشرق ، وتوطد ثقة البيت الهاشمي بها ، تلك الثقة التي زعزعتها مدافع ميسلون وخروج الملك من سوريا مشرداً طريداً . أما في ضمير القائمين على الحركة القومية في العراق فمرحلة اولى في طريق الحكم الوطني والاستقلال السياسي التام .

بدت المفاوضات صعبة في وضع المعاهدة التي اشار اليها الملك في خطاب التتويج[١] ، اذ أصر العراقيون على أن يكون تحالفهم مع بريطانيا قائماً على اسس المشاركة المتكافئة ، دون ان يكون لاحد منهما يد على الآخر ، أما دار المندوبية فكانت تسعى لأن تكرس المعاهدة احكام الانتداب في قالب دستوري .

تذرع البريطانيون في تحقيق سياستهم هذه بأسباب شتى ؛ تارة بالظروف

---

(١) - راجع الصفحة ٨١ .

الدولية ، وحيناً بموجباتهم تجاه عصبة الأمم التي اقرت الانتـــداب وجعلتهم قيمين على تنفيذه ، وطوراً بأوضاع العراق الداخلية وحداثة عهده في تحمل مسؤوليات الحكم الوطني .

ولم يكن صعباً على المندوب السامي اقناع القائمين على الحركة الاستقلالية بأن مصلحة العراق الحديث ، وهو ما يزال ندي العود يافعاً ، تقضي بأن يعتمد الاعتماد كله على بريطانيا ، ليتمكن من مواجهة الحركات الانفصالية في الداخل ويثبّت حدوده الشمالية مع ايران وتركيا ، ويوطد سلطانه على الاقليات الاشورية والكردية التي تتربص به الدوائر .

وكان لهذه العوامل والبينات اثر قوي في نفس فيصل ، فأسند مكرهاً رئاسة الحكومة الى خصمه ومزاحمه على العرش عبد الرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد « وصديق الانكليز » ليفاوض دار الاعتماد في وضع المعاهدة الجديدة .

قدم برسي كوكس مشروع المعاهدة لحكومة بغداد في صيف ١٩٢٢ ، وطلى عناوينها بطلاء براق ، فاعترف باستقلال العراق وسيادته وأكّد على تعهد بريطانيا بالسعي لادخاله عضواً في عصبة الامم ، ومساعدته للدفاع عن وحدة اراضيه وسلامة حدوده ، وتعهد ملك العراق لقاء ذلك بأن « يقبل المشورة » التي يقدمها له صاحب الجلالة البريطانية في الامور الهامة ، ولا سيما تلك المتعلقة بالشؤون المالية والاقتصادية والقضائية ومصالح الاجانب ، وان لا يعـين في الادارات العامـة خـبراء أو مدربين من غـير البريطانيين . وقضى المشروع ايضاً بأن تضع الحكومة العراقية دستوراً للبلاد لا يخالف احكام المعاهدة ، وان يصدقه المجلس التأسيسي حين يتم انتخابه .

رفض القوميون العراقيون هذا المشروع لأنه يقضي على مقومات الاستقلال ويكبل العراق بقيود ثقيلة أقسى من قيود الانتداب . وقد لخص امين الريحاني

وجهة نظر هؤلاء بقوله المأثور : « يستقل العراق عن دول الارض كلها ما عدا دولة بريطانيا العظمى » . ناهيك عن تحميل الملك وحكومته مسؤولية تقييد الدستور المقبل الذي سيضعه مجلس تأسيسي لم ينتخب بعد ، ببنود هذه المعاهدة . وهذا القيد مناف ليس فقط لاصول السيادة القومية وانما لابسط قواعد القانون الدولي الذي يجعل المعاهدات خاضعة لدساتير البلدان ذات العلاقة وتعبيراً عن ارادة شعوبها ، لا ان تكون هذه الدساتير جزءاً من تلك المعاهدات . وطالب القوميون بأن ينتخب بادىء ذي بدء مجلس تأسيسي يضع دستور العراق ثم يعهد الى حكومة تنبثق عن ارادة الشعب بمفاوضة بريطانيا على وضع المعاهدة العتيدة . وتراصت صفوف المعارضة وقوي عضدها في المدن ، ولم يقف مؤيداً لوجهة النظر البريطانية سوى رئيس الحكومة وعدد من وزرائه وكبار الموظفين وبعض زعماء العشائر الذين اغدق عليهم المندوب السامي فيضاً من « خيرات » حكومته .

وكان فيصل يؤيد في قرارة نفسه موقف المعارضين ولكنه كان اسير عقد نفسية وسياسية متعددة، فملكه في العراق غير ثابت الأركان . وعرش والده في الحجاز يتداعى امام تقدم الوهابيين بزعامة خصمه عبد العزيز آل سعود ، وكسب قضية الموصل أو فقدانها رهن بمشيئة بريطانيا وحدها . ولذا تظاهر بالرضى عن مطالب المندوب السامي وأعلن ان وضع المعاهدة مع بريطانيا هو خطوة أولى في طريق الاستقلال . ولكن حركة المعارضة اشتدت وانضم اليها علماء الشيعة في النجف فقامت اضطرابات في العا اق ارغمت رئيس الوزراء على الاستقالة في ١٤ آب ١٩٢٢ .

اعتبر برسي كوكس استقالة الحكومة واضطرار الملك الى الانزواء في قصره اثر عملية جراحية اجريت له بمثابة فراغ في الحكم ، فأقام نفسه في ٢٥ آب سيداً على العراق . فبطش برجال الحركة الوطنية ونفى بعض زعمائها الى جزيرة هنجام في الخليج ، واقفل مكاتب حزب النهضة والحزب الوطني ، وعطل جرائد المعارضة وأرسل بعض محرريها الى السجون ، وفرض على البلاد

حكماً عسكرياً ارهابياً . وابلغ المندوب السامي الملك انه لن يرفع يده عن شؤون العراق إلاّ حين يعود الكيلاني نقيب الاشراف الى الحكم ، وكان الرجل الوحيـد الذي يثق به ويعتمد عليـه لتوقيع المعاهدة دون تأجيل او تعديل في بنودها .

ونزل الملك مكرهاً عند طلب كوكس فأعيد النقيب الى الحكم في ٢ تشرين الأول . وفي اليوم العاشر منه صادقت حكومته الجديدة على المعاهدة وعلى ملاحقها[1] المتعلقة بحقوق الموظفين البريطانيين العاملين في الادارات العامة بالعراق ، وبحماية مصالح الاجانب فيه ، ثم بالشؤون العسكرية القائمة وتلك التي ستقوم في المستقبل بين البلدين .

تلقى الشعب العراقي اخبار تصديق المعاهدة بالغضب والاستنكار . ولم يجد الكيلاني مندوحة عن تقديم استقالة حكومته في ١٦ تشرين الثاني . كلف الملك عندئذ عبد المحسن السعدون بتأليف وزارة جديدة جعلت في رأس مهامها تعديل المعاهدة أو تقصير مدتها . وقد أفلح في مسعاه ووقع مع برسي كوكس في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ بروتوكولاً يخفض مدتها من عشرين سنة الى اربع سنوات تبدأ من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا .

ساعد هذا الاتفاق على تهدئة الجو في البلاد فأجرت حكومة السعدون الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي . واوقع بيد السلطات البريطانية حين اعلن معظم النواب في جلسة الافتتاح بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤ عن معارضتهم للمعاهدة ، وزاد في قلقها انقلاب عدد من نواب العشائر عليها ، وكانت قد أبدت فتوراً في تأييد مطالبهم باستملاك الاراضي الاميرية التي يقيمون عليها منذ عهد الحكم المباشر ، وبمنحهم امتيازات قضائية وادارية تجعلهم مستقلين عن الحكومة المركزية استقلالاً شبه تام .

(١) – مستند رقم ١٠ .

وادرك المفوض السامي الجديد هنري دبس[1] ان زمام الامور قد افلت من يده ، وان التصديق على المعاهدة بات صعب المنال ، فكتب الى الملك في ٢٦ نيسان ١٩٢٤ يسأله التوسط لدى المجلس لقبول المعاهدة وملحقاتها جملة . واضاف استرضاء للمعارضة وتطميناً لها على مستقبل البلاد : « لقد بلغني ان بعض النواب اعرب عن رغبته في الحصول على تأكيد من الحكومة البريطانية حول تعيين حدود العراق الشمالية ، فبوسعي ان اعطي لجلالتكم تأكيداً جازماً من قبل الحكومة البريطانية بأنها لن تتنازل في اثناء المفاوضات المقبلة مع تركيا بشأن الحـدود عن اي من مطـالب العراق العادلة ، واذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطالب فستصر الحكومة البريطانية على احالة الخلاف الى عصبة الأمم وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة لوزان .

« وقد بلغني كذلك أن بعض النواب يرغب في تأكيد آخر مفاده انه اذا لم يدخل العراق في عضوية جمعية الامم لسبب من الاسباب ، في ظرف اربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة الصلح بين بريطانيا وتركيا ، فان انتداب بريطانيا على العراق يعتبر منتهياً في نفس الوقت الذي تنتهي فيه المعاهدة . وتعترف بريطانيا عندئذ بالعراق دولة مستقلة استقلالاً تاماً .

« ان طلب اعطاء هذا التأكيد قد احيل الى الحكومة البريطانية . والتمس ان تتخذ جلالتكم من الوسائل ما ترونه مناسباً لنشر هذا الكتاب في وقت قريب » .

وبعد يومين (٢٨ نيسان) ابلغ المفوض السامي الملك نص برقية وردته من لندن حول الضمانات الآنفة الذكر تقول : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس في نيتها بعد انتهاء المعاهدة سواء دخل العراق عضواً في عصبة الأمم أو لم يدخلها ، ان تبقى متولية وضعية ما إزاءه غير الوضعية التي قد تعين في اية اتفاقية تالية ... » .

(١) – تولى منصبه في ١٥ أيلول ١٩٢٣ .

رأى اعضاء المجلس في هذه الضمانات غموضاً مقصوداً فأصروا على تعديل بنود المعاهدة التي تتعارض والاستقلال التام . حاول دبس رفع الغموض واللبس عن موقفه ، فحضر الى المجلس في ٣١ نوار وأكـد لاعضائه عزم حكومته على الاعتراف باستقلال العراق والدفاع عن حدوده وعن استعدادها لاجراء مفاوضات جديدة بغية تعديل البنود التي يعتبرونها منافية لشروط الاستقلال والسيادة . ورجا النواب بأن يصادقوا على المعاهدة دون اي تعديل «كدليل على حسن النية واستمرار الصداقة بين العراق وبريطانيا » ، وأضاف بأن هذا الموقف من شأنه أن يقوي مركز حكومته في مفاوضاتها المقبلة مع تركيا حول الحدود والموصل .

باءت هذه المحاولة بالفشل اذ اصر النواب على موقفهم . فعاد المندوب السامي عندئذ الى الملك وأنذره بوجوب حمل المجلس على تصديق المعاهدة دون اي تعديل ، او رفضها برمتها قبل العاشر من حزيران . وفي ٩ منه قدّم الى فيصل مذكرة طلب فيها حل المجلس مؤكداً بأن بريطانيا « لن تسمح باستمرار الحالة الراهنة التي ينشأ عنها خطر عظيم على سلامة العراق الداخلية والخارجية » . وشعر فيصل بخطورة الوضع وخشي ان يفلت زمام الامور من يده ، فجيء بالنواب ليلاً الى قاعة الندوة فصدقوا على المعاهدة بأكثرية ضئيلة في ١٠ حزيران[1] ، بعد ان ضمن لهم المفوض السامي ابقاء الموصل في العراق وتعديـل المعاهدة فيما بعد بما يتفق وأمانيهم الوطنية .

* * *

برّت بريطانيا بوعدها في تأييد العراق بحقه في الموصل . ولم تُجدِ محاولات الترك الكماليين نفعاً باثارة الفتنة على حكومة بغداد المركزية في اوساط الاشوريين والاكراد . وتعاقبت اجتماعات لورد كرزون وعصمت

(١) كان عدد الموافقين ٣٧ عضواً والمخالفين ٢٤ والممتنعين والغائبين ٣٩ عضواً .

اينونو بجنيف في مطلع سنة ١٩٢٥ دون جدوى ، فاقترح الوفد البريطاني احالة القضية الى مجلس عصبة الامم عملاً بأحكام معاهدة لوزان. ولكن الوفد التركي عارض هذا الاقتراح وكان يقدر هزال مركزه في اوساطها ، وضعف حقه في المطالبة بمنطقة لا يمثل العنصر التركي فيها سوى نسبة ضئيلة من السكان[1] .

احيلت القضية الى مجلس العصبة ، فعين لجنة دولية زارت لواء الموصل في اواسط كانون الثاني ١٩٢٥ وأقامت فيه ثلاثة اشهر تحقق وتستقصي عن رغبات سكانه المختلفة العناصر والاديان . وقد أجمع هؤلاء السكان ما عدا أقلية ضئيلة ، على البقاء بعيداً عن سلطان الترك الذي ذاقوا منه الأمرّين طوال اربعة قرون ونيف .

وبدا لحكومة انقرة ان بحث امر الموصل في حلبة عصبة الأمم ليس فيه بارقة أمل ، فعمدت الى وسائل الاغراء واقترحت على بريطانيا في آذار ١٩٢٥ عقد اتفاق تتعهد فيه بمنح شركة بريطانية امتياز استغلال النفط في الموصل ونقله في أنابيب عبر تركيا الى مرفأ على المتوسط يعهد للشركة وحدها بأمره ، ومنح شركات بريطانية اخرى امتيازاً بانشاء وادارة خطوط سكك حديدية لا يقل طولها عن ثلاثة آلاف كيلومتر في كافة الولايات التركية مع حق التنقيب عن المعادن واستغلالها في حدود عشرين كيلو متراً على جانبي هذه الخطوط ، كما تعهدت باعطاء شركات بريطانية اخرى امتيازات بادارة واستغلال مرافىء ومحطات تنشئها انّى تريد على البحر الاسود والبحر المتوسط ، وبأن تلجأ الى حاضرة لندن قبل غيرها لعقد القروض اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في تركيا .

لم تجد هذه العروض المغرية اذناً صاغية لدى البريطانيين . فقدكان هؤلاء

(١) – تؤكد الإحصاءات البريطانية ان عدد سكان لواء الموصل سنة ١٩٢٥ بلغ ٧٨٥٠٠٠ نسمة منهم ٤٥٤٠٠٠ كردياً و ٢٤٧٠٠٠ عربياً و ٦٥٠٠٠ تركياً ، و ١٦٠٠٠ من العناصر المختلفة ، فتكون نسبة العنصر التركي حوالى ١٢ ٪ من السكان .

قليلي الثقة بالترك ، وكانوا يرون ان حكومة فيصل أطوع بيدهم من حكومة اتاتورك ، وارحب كفاً في منحهم امتيازات استغلال نفط الموصل وموارده الطبيعية ، بالاضافة الى ان نكث وعودهم للعراقيين في هذه المسألة بعد ان نكثوا عهدهم للشريف حسين في قضايا الوحدة والاستقلال وفلسطين سيقضي على هيبتهم وسمعتهم الأدبية في البلاد العربية ، وسيكون سبباً في قيام ثورات وقلاقل في العراق تزعزع اركان البناء الذي يسعون الى اقامته في الشرق الأوسط لتأمين مصالحهم وسلامة مواصلاتهم على طريق الهند .

وشاءت حكومة العراق ان تظهر للبريطانيين حسن نواياها وتساهلها في شؤون البترول ، فأقرت في ١٤ آذار ١٩٢٥ امتياز استغلال نفط الموصل للشركة البريطانية التي كانت قد حصلت عليه في ٢٨ حزيران ١٩١٤ ، وجعلت مدته خمساً وسبعين سنة . وتنازلت هذه الشركة لشركات البترول الاميركية عن ٢٥٪ من اسهمها فضمنت بريطانيا بذلك تأييد الولايات المتحدة لسياستها في العراق .

قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الى عصبة الأمم في ١٦ تموز ١٩٢٥ ، فاقترحت ابقاء الموصل ضمن المملكة العراقية « شرط ان يبقى تحت الانتداب البريطاني الفعال مدة خمس وعشرين سنة ، الى أن تصبح هذه المملكة قادرة بمعاونة بريطانيا على ادارة شؤونها بنفسها » .

غضب الترك لنتيجة تحقيقات اللجنة فاخترق جنودهم حدود العراق وأقدموا على قتل الاهلين وانزال الخراب والدمار في قراهم . ولم يحل دون تقدمهم نحو الموصل سوى خشيتهم من الاصطدام بالجيش البريطاني . واعترضت حكومة انقرة على تقرير لجنة التحقيق الدولية مؤكدة بأن لا صلاحية لعصبة الأمم في اتخاذ قرار له صفة الالزام في شؤون هي من اختصاص الدول صاحبة العلاقة وحدها . قرر مجلس العصبة عندئذ استيضاح محكمة العدل الدولية في لاهاي عن طبيعة القرار الذي يحق له ان يتخذه في

قضية الموصل ، وهل يكون « حكماً ، او توصيةً ، او توسطاً » . أجابت محكمة العدل في ٢١ تشرين الثاني بأن « القرار الذي يصدره مجلس عصبة الأمم بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان يلزم الطرفين المتخاصمين ... ويعتبر تعيينه للحدود بين تركيا والعراق تعييناً نهائياً » .

واستناداً الى هذا الحكم اجتمع مجلس العصبة في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ واتخذ قراراً أكد فيه موافقته على جعل خط بروكسل المعترف به من قبل العصبة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ حداً فاصلاً بين العراق وتركيا ، ودعا الحكومة البريطانية للتفاوض مع العراق على وضع معاهدة جديدة تضمن تمديد اجل الانتداب خمساً وعشرين سنة اخرى ، الاّ اذا قُبل العراق قبل انتهائها عضواً في عصبة الأمم. وطلب المجلس الى بريطانيا ان تعرض على حكومة بغداد التدابير التي ستتخذها بصفتها الدولة المنتدبة لتؤمن للأكراد وللأقليات في تلك المنطقة حقوقهم في الادارة المحلية وفي الشؤون الاقتصادية والتجارية التي اوصت بها لجنة الحدود .

تلقى العراقيون بسرور وغبطة اعتراف عصبة الأمم بأن الموصل جزء اصيل من بلادهم وبألم وحيرة قرارها بوجوب وضع معاهدة جديدة مع بريطانيا تمدد اجل الانتداب خمساً وعشرين سنة اخرى . وساءهم ان تستغل حكومة لندن مسألة حماية الاقليات في منطقة الموصل فتسعى لدى دول العصبة للاقرار بضرورة تمديد انتدابها على العراق بكامله كل هذه الحقبة الطويلة .

وعلى الرغم من هذا القرار المجحف بأماني العراق القومية اعلنت حكومة السعدون موافقتها عليه وابلغت بريطانيا عن استعدادها لبدء المفاوضات بغية وضع المعاهدة العتيدة .

اقترح المندوب السامي كسباً للوقت ، على حد قوله ، ومنعاً لحدوث قلاقل واضطرابات ، تمديد معاهدة ١٠ حزيران ١٩٢٢ والاتفاقات الملحقة

بها خمساً وعشرين سنة . رفض مجلس الوزراء العراقي هذا الاقتراح لا سيما فيما يتعلق بملاحق المعاهدة معتبراً أنها اتفاقات ثنائية خاصة وليس من شأن عصبة الأمم النظر فيها . واقترح ابقاء مدتها كما هي عليه وان يعاد النظر فيها مرة كل اربع سنوات ريثما يدخل العراق عضواً في عصبة الأمم .

رفض المندوب السامي هذا الحل وكتب الى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني ١٩٢٦ يقول مهدداً : « امام العراق احد امرين : اما قبول التمديد بالشكل الذي ارتأته حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، او التنازل عن الموصل للترك . اما تعديل نص المعاهدة كما يرتأي مجلس الوزراء العراقي فانه أمر غير مقبول » .

اعتبر السعدون موقف دار الاعتماد هذا تراجعاً وتنكراً لتعهداتها السابقة ، فقدم استقالته في ٩ كانون الثاني . ولكن الملك كان حريصاً على رأب الصدع مع بريطانيا والحؤول دون قيام اضطرابات في البلاد قد تعطي الترك فرصة جديدة لاغراء حكومة لندن بامتيازات سخية لقاء الحصول على الموصل ، فرفض استقالة السعدون ودعاه لإقرار المعاهدة الجديدة دون تعديل . وصادق المجلس النيابي عليها في جلسة سرية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦[1] ، بعد ان عرض السعدون على النواب تطورات مسألة الموصل واصرار عصبة الأمم على تمديد الانتداب خمساً وعشرين سنة ، أو يفقد العراق هذا القسم الغني من ربوعه الشمالية ، وأكد لهم أن تحديد مدة الانتداب أمر شكلي قابل للمفاوضة في كل حين ، وحظ العراق كبير في تقصير أجله . اما خسارة الموصل فأمر نهائي لا يعوض .

تسلم مجلس عصبة الأمم في ٢ آذار نص المعاهدة ، فأقر عندئذ تخطيط الحدود العراقية التركية الذي وضعته اللجنة الدولية والمعروف بخط بروكسل .

---

(١) – مستند رقم ١١ .

أما حكومة أنقرة فلم يكن من الصعب عليها قبول الامر الواقع لضعف حقها الطبيعي في الموصل ، وبطلان بيّناتها التاريخية والاجتماعية والاتنولوجية في كسب ذلك الحق. وكان جل ما يخيفها ان يفرض عليها الانعزال عن أوروبا ، فنزلت عند قرار عصبة الامم ووافقت على عقد معاهدة مع حكومتيّ بغداد ولندن وقعت في انقرة بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ ، سوّت مسألة الحدود ونظمت حسن الجوار بينها وبين العراق ، ومنحت لابناء الموصل حق اختيار الجنسية التركية لمن يشاء منهم ، كما حددت تعاون البلدين في المحافظة على الامن والقضاء على اعمال الشقاوة عبر الحدود .

ورأت الحكومة العراقية ، حرصاً على توطيد علاقات الجوار مع تركيا ان تتنازل لها عن ١٠٪ من حصتها في عائدات شركة النفط العاملة في الموصل وفي الشركات البترولية التي تنشأ فيما بعد في تلك المنطقة ، وذلك لمدة خمس وعشرين سنة دون ان يكون للحكومة التركية اي حق في الاشراف على هذه الشركات .

ولما عرضت هذه المعاهدة على المجلس النيابي في بغداد صادق عليها بالاجماع ، واعتبرت قضية الحدود منذ ذلك الحين أمراً منتهياً .

* * *

كان حرص فيصل على الاحتفاظ بالموصل احد سببين رئيسيين حملاه على قبول الشروط البريطانية على علاّتها . اما السبب الآخر فهو سعي حكومة لندن للتقرب من العاهل السعودي الذي أخذ نجمه يلمع في شبه الجزيرة ، وكان فيصل يخشى أن تنحاز اليه بريطانيا ويخسر الهاشميون حليفتهم الكبرى .

ويبدو أن السياسة البريطانية في الشرق أخذت تميل بعد تنصيب فيصل ملكاً على العراق ، واخيه عبد الله أميراً على شرقي الأردن ، الى اقامة توازن بين البيتين الهاشمي والسعودي ، وبدا لها ان سيف الزعيم الوهابي اكثر مضاءً من سيف الحسين الذي اعتراه صدأ الشيخوخة ، فمالت عنه وعزمت على

التخلص منه بعد فشل لورانس في اقناعه على تصديق معاهدة التحالف التي اصرت على ان يقر فيها بوعد بلفور وبانتدابها على فلسطين[١] . وهكذا خفضت مخصصاته الشهرية الى النصف ، وزادت مخصصات سلطان نجد زيادة كبيرة[٢]. وفي أواخر آذار ١٩٢٤ توقفت عن دفع المساعدة المالية الى الحسين ، فأصيبت موازنته بعجز هزّ اركان دولته واخذ انصاره وزعماء القبائل ينفضّون عنه الواحد تلو الآخر بعد ان شح المورد المالي الذي كان يربطهم به .

واغتنم عبدالعزيز بن سعود اعلان الحسين نفسه خليفة على المسلمين في ٧ آذار ١٩٢٤ ، حين ألغى اتاتورك منصب الخلافة في تركيا ، واقدامه على منع الاخوان من اداء فريضة الحج ، فهاجم الحجاز واحتل الطائف في ايلول ، ثم مكة في ٤ تشرين الاول من تلك السنة . واضطر الحسين للتنازل عن العرش لابنه علي أملاً بأن يتوصل الى شروط أفضل في مفاوضاته مع الزعيم الوهابي .

ورأت بريطانيا ان تتقرب من سيد الجزيرة الجديد ، فأرسلت جلبرت كلايتون الى جدة في ايلول ١٩٢٥ ، فوقع مع العاهل السعودي اتفاق الحدّة في معسكر بحرة بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ (١٥ ربيع الثاني ١٣٤٤)[٣] الذي سوّى مسألة الحدود مع شرقي الأردن ونظم شروط المحافظة على الأمن فيها . وهذا الاتفاق كان متمماً لاتفاقات سابقة وقعها العاهل السعودي مع بريطانيا ، بصفتها حامية لبلدان الخليج ومنتدبة على الأردن والعراق ، في المحمرة بتاريخ ٥ ايار ١٩٢٢ والعقير بتاريخ ٢ كانون الاول من تلك السنة .

وعظم نفوذ ابن سعود بعد اعلانه ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتهما

---

(١) – راجع الصفحة ١٦٦ .

(٢) – كان الملك حسين يتقاضى من بريطانيا في أثناء الحرب مئتين وخمسة وعشرين الف استرلينية في الشهر ، وعبدالعزيز بن سعود خمسة آلاف استرلينية من حكومة الهند. وبعد فشل مشروع المعاهدة التي قدمت لملك الحجاز بواسطة لورانس خفضت مخصصاته الى النصف ورفعت مخصصات ابن سعود الى مائة الف ليرة استرلينية في الشهر. راجع الجزء الرابع ص ٢٢٨ .

(٣) – مستند رقم ١٢.

في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦ . ولما عقد المؤتمر الاسلامي بمكة في ٧ حزيران من تلك السنة حرص على تطمين المسلمين الى سلامة الحجيج ونال منهم الاعتراف له بالملك الجديد .

وأتبعت بريطانيا هذه الاتفاقات بمعاهدة جدة في ٢٠ نوار ١٩٢٧[١] فاعترفت بسيادة العاهل السعودي على الحجاز ونجد وملحقاتهما وتعهد لها فيها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع مشايخ الكويت والبحرين وقطر والساحل العماني المرتبطين بمعاهدات الحماية مع الحكومة البريطانية .

* * *

---

(١) – مستند رقم ١٣ .

الفصل الثاني

عهد المعاهدات والانقلابات

(١٩٢٧ - ١٩٣٩)

حلّت قضية الموصل تبعاً لمصلحة العراق ، واطمأن فيصل الى سلامة حدود بعد توقيع اتفاق الصداقة وحسن الجوار مع تركيا ، فانصرف الى تدعيم مركزه الداخلي والدولي والى توطيد علاقاته بجيرانه ، فاشترك على قدم المساواة مع امبراطور ايران وملك الافغان ورئيس الجمهورية التركية في وضع ميثاق سعد آباد بطهران في ٨ تموز ١٩٢٧[1] ، الذي اعطاه ضماناً جديداً لوحدة بلاده وكان تكريساً لسيادة العراق على الصعيد الدولي .

طلبت حكومة بغداد من بريطانيا بعد هذين الاتفاقين الدوليين تعديل المعاهدة الاخيرة بينهما وترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في عام ١٩٢٨ عملاً باحكام معاهدة ١٩٢٢ . ولما ابدى المندوب السامي في بغداد تردداً في قبول هذا الطلب انتدبت رئيسها جعفر العسكري للسفر الى لندن ومفاوضة حكومتها مباشرة في أمره .

(١) – مستند رقم ١٤ .

لم تلق اقتراحات العسكري لدى وزارة المستعمرات قبولاً حسناً . فقد رفضت تعديل المعاهدة والاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بها وبخاصة فيما يتعلق بانشاء جيش عراقي يناط به أمر الدفاع عن الحدود ويكون عاملاً على الاستقرار ونشر الامن ورفع هيبة الحكم الوطني في البلاد .

قرر فيصل اغتنام فرصة استشفائه في اوروبا فزار لندن لمساندة موقف رئيس وزرائه ، والسعي لدى اصدقائه القدامى فيها على تأييده في مفاوضاته مع المسؤولين في وزارتي الخارجية والمستعمرات . وفي تلك الاثناء انفجر البترول بغزارة في بئر بابا كركر في منطقة كركوك (١٤ تشرين الاول ١٩٢٧) على عمق بضع مئات من الامتار . وكانت نتيجة هذا الاكتشاف ان تعرقل سير المفاوضات في لندن وتشددت وزارة المستعمرات في موقفها ، فاقترحت على جعفر مشروع معاهدة جديدة لا تختلف عن سابقتها الا في الشكل فرفضها وعاد الى بغداد في اواخر تشرين الثاني من تلك السنة .

حاول فيصل انقاذ المفاوضات من الفشل ، فاتصل برئيس الوزارة البريطانية واقنعه بنقل المفاوضات من نطاقها الضيق في وزارة المستعمرات الى لجنة وزارية برئاسة اوستن تشمبرلن وزير الخارجية .

قبلت هذه اللجنة وضع معاهدة جديدة مع العراق على ان يترك أمر تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية السابقتين الى وقت لاحق . وفي ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ وقع جعفر على المعاهدة الجديدة[1] التي اقرت استقلال العراق التام والغت نصوص المعاهدتين السابقتين ، وتضمنت تعهداً صريحاً من الحكومة البريطانية بقبوله عضواً في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ . ولما عرضت هذه المعاهدة على مجلس الوزراء العراقي في ١٨ منه اقرها اكثر

(١) – مستند رقم ١٥ .

الاعضاء ما عدا ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وزير المالية والداخلية، اللذان وجدا في بقاء الاتفاقيتين المالية والعسكرية دون تعديل انتقاصاً من استقلال العراق وسيادته ، فقدما استقالتهما في اليوم نفسه .

احرج هذا الموقف جعفر العسكري وادرك ان ساعد المعارضة قد اشتد في صفوف النواب وفي الاوساط الشعبية ، فآثر الانسحاب من الحكم وقدم استقالته في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ .

تولى عبد المحسن السعدون أمر تأليف وزارة جديدة جعل في رأس مهامها حل ازمة العلاقات المالية والعسكرية بين بريطانيا والعراق . وكان السعدون غير مقتنع بمزايا المعاهدة الاخيرة ويتمنى ان يقضي عليها في المهد ، ولكنه كان يدرك ان في ذلك امتهاناً لكرامة الملك الذي اشرف بنفسه على وضعها في لندن وتبنى جميع احكامها بسبب ظروف العراق الداخلية اثر ثورات الاكراد سنة ١٩٢٧ وقيام بعض قبائل نجد بغزوات على حدوده الجنوبية ، التي كانت تثير في نفسه قلقاً على عرشه وتجعله يسترضي البريطانيين باي ثمن كان .

فشل السعدون في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية فقدم استقالته في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ . حاول الملك تأليف وزارة جديدة فلم يفلح . واستمرت ازمة الحكم في العراق عدة اشهر اضطرت بريطانيا على أثرها الى الاقرار بوجوب تبديل بعض وجوه سياستها في بغداد . فاستدعت هنري دبس في شباط ١٩٢٩ وعينت بديلاً عنه السير جلبرت كلايتون ، احد كبار المختصين في شؤون الشرق .

احاط المندوب السامي الجديد لدى وصوله الى بغداد في ٢ آذار بالوضع الشاذ الذي يتخبط فيه العراق ، وبالتناقض بين بنود المعاهدة التي تعترف باستقلاله وسيادته ونصوص الاتفاقيتين المالية والعسكرية التي تضعه عملياً تحت الوصاية البريطانية . وكان كلايتون سياسياً مجرباً ، يعرف الشرق وقد

عاش فيه ردحاً طويلاً من الزمن ، ويؤمن أن مصلحة بلاده العليا لا تضمن بقوة الحراب وانما بصداقة الشعوب وثقتها ، فاعلن في بغـداد « ان حكومته قد اتجهت اتجاهاً جديداً ، وانها عازمة عزماً اكيداً على انهاء انتدابها على العراق ، وعلى تحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالف تخرج الى حيز التنفيذ بعد تحرر العراق من الانتداب ودخوله عضواً في عصبة الامم » .

عهد الملك عندئذ (٢٨ نيسان ١٩٢٩) الى توفيق السويدي بتأليف وزارة جديدة جعلت في رأس منهجها وضع معاهدة تضمن للعراق استقلاله الفعلي التام وسيادته الدولية . وكان السويدي متفائلاً بنجاح مهمته لحسن نوايا المفوض السامي الجديد واستلام حزب العمال مقاليد الحكم في بريطانيا . ولكن تفاؤله هذا اصيب بنكسة كبرى اذ عاجلت المنية السير كلايتون في ١١ ايلول من تلك السنة . ولكن حكومة لندن شاءت تطمين العراقيين على حرصها في اقامة سياسة تعاون معهم، فاصدرت في ١٤ ايلول بلاغاً قالت فيه « انها ستحيط مجلس عصبة الامم علماً في اجتماعه المقبل أنها قررت عدم الاخذ بمعاهدة ١٩٢٧ ، وانها ستوصي بدخول العراق عضواً فيه عام ١٩٣٢ عملاً باحكام الفقرة ــآــ من المادة الثالثة من معاهدة ١٩٢٦ » . وطلبت الى القائم باعمال المندوبية في بغداد السير روبرت بروك ــ بوبهام ان يبلغ فيصل انها وطيدة الامل بان تعقد مع حكومته معاهدة قبل ذلك الموعد ، وانها مستعدة للبدء بالمفاوضات فوراً .

بدا للملك ان السعدون هو اقدر العراقيين على القيام بهذه المفاوضات على وجهها الاكمل لحنكتـه السياسية ولصلاته الوطيدة بدار الاعتماد ، فاعاده الى الحكم في ١٩ ايلول ١٩٢٩ . ولكن سرعان ما تبين له ان تساهل البريطانيين لا يتعدى حدود الشكليات ومراسم اللباقة وان اصرارهم على ربط العراق بعجلة سياستهم ما يزال قائماً كالسابق أو اشد . فقد اوضح له الميجر هيوبرت ينغ ، وكيل المندوبية العليا في بغداد بان تعليمات حكومته

تقضي بجعل مشروع هندرسون بين مصر وبريطانيا [1] اساساً للمعاهدة الجديدة . وعبثاً حاول السعدون اقناعه بان ظروف العراق السياسية هي غير ظروف مصر التي قضى وضعها الجغرافي منذ حفر قناة السويس بان تكون نقطة التقاء على طرق المواصلات الامبراطورية ، وان الحماية التي تريد بريطانيا فرضها على مصر لاسباب استراتيجية لا مبرر لها في العراق القائم بعيداً في رأس الخليج العربي الضيق والذي تسيطر عليه بأسطولها وتقيم لجيوشها على جانبه الغربي قواعد عسكرية ومحطات هامة في محميات الجنوب وقطر والبحرين وامارة الكويت .

وعلى الرغم من هذه الحجج والبيانات وتأكيدات السعدون على منح بريطانيا الضمانات التي تريدها لتأمين سلامة مواصلاتها الامبراطورية في اثناء الحرب وفي وقت السلم ، فقد لزمت حكومة لندن موقفها السلبي وابلغت السكرتير العام لعصبة الامم في ٤ تشرين الثاني انها عدلت عن المعاهدة التي عقدتها مع حكومة بغداد سنة ١٩٢٧ ، وانها عازمة على السير في علاقاتها المقبلة مع العراق وفق بنود معاهدة ١٩٢٢ .

اعتبر السعدون موقف اصدقائه البريطانيين في هذه المفاوضات اكبر فشل عرفه في حياته السياسية فعظم عليه الامر ، وهاله ان يعود العراق الى احكام معاهدة فرضت عليه بقوة السلاح عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وراح يجدد المساعي لدى دار الاعتماد لاقناعها بضرورة تفهم اوضاع العراق الداخلية والاقرار بمطالبه المشروعة في السيادة والاستقلال فلم يفلح . وساء الرجل ان يسمعه اصدقاوه البريطانيون عتاباً على موقفه منهم ، وان يصبح موضع استهزاء خصومه به « لثقته العمياء ببريطانيا العظمى » وان يوجهوا اليه اتهامات تمس كبرياءه وشعوره القومي ، فاقدم على الانتحار مساء ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، بعد ان ملأ اليأس والقنوط قلبه .

(١) – راجع ص ٢٢١ – ٢٢٢ .

وهكذا ذهب السعدون كما قال الميجر ينغ « ضحية ولاءين » : ولائه للعراق ومليكه ، وولائه لاصدقائه البريطانيين .

كان لفقدان السعدون على هذه الصورة اثر كبير في اوساط حكومة لندن فعينت السير فرنسيس هامفريز ، وكان من محبذي سياسة كلايتون ، مندوباً سامياً في بغداد وطلبت اليه الاسراع في وضع معاهده جديدة مع العراق تضمن مصالح بريطانيا العليا ، واوصته بان يعرض عن الامور الثانوية التي لا طائل منها .

كلف الملك فيصل نوري السعيد بتأليف وزارة جديدة في ١٩ آذار ١٩٣٠ . وسرعان ما تم الاتفاق بينه وبين المندوب السامي على بنود المعاهدة العتيدة وملحقاتها ، وتم التوقيع عليها ببغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ .

قضت هذه المعاهدة باقامة تحالف بين الدولتين في الشؤون السياسية والعسكرية ، فاخذ ملك العراق على نفسه عهداً بان يقدم لحليفه البريطاني في حال حرب او قيام خطر حرب جميع التسهيلات التي يقدر عليها ، ومنها حق استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات الاخرى . ويتعهد ملك بريطانيا بتقديم العون المادي والعسكري للعراق اذا وقع اعتداء عليه . ومن اجل ذلك قضت المعاهدة ببقاء قوات عسكرية بريطانية طوال مدة التحالف في قاعدتين جويتين احداهما في منطقة البصرة والثانية في غربي نهر الفرات ، على ان لا يعتبر وجود هذه القوات احتلالاً او مساً بسيادة العراق الداخلية أو الخارجية .

والغت هذه المعاهدة الجديدة معاهدتي ١٩٢٢ و ١٩٢٦ السابقتين ، وجعلت مدتها خمساً وعشرين سنة تبدأ من تاريخ وضعها حيز التنفيذ ، ونصت على حق كل من الفريقين المتعاقدين طلب تعديلها او ابدالها بعد عشرين سنة بمعاهدة جديدة ، شرط ان تتضمن هذه « الاستمرار في حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية في جميع الاحوال » . ووضع

نوري السعيد ملحقاً سرياً للمعاهدة وقعه وحده ولم يطلع الوزراء عليه ، الا ان امره انكشف بعد سنتين من وضع المعاهدة وملحقاتها موضع التنفيذ[1] .

وبدا لنوري السعيد ان المجلس النيابي القائم صعب المراس . فاصدر مرسوماً ملكياً بحله في اول تموز ١٩٣٠ ليجيء بمجلس جديد يكون طوع ارادته . وسافر بعدئذ مع السير هامفريز الى لندن لوضع الخطوط الكبرى للاتفاق المالي الملحق بالمعاهدة ، على ان يعرض نصه النهائي على مجلس الوزراء العراقي لاقراره . ولكن نوري السعيد تخطى هذه التعليمات ووقع الاتفاق بصورة نهائية في ١٩ آب ، وعرضه على مجلس وزرائه للعلم ، فرفضه معظم هؤلاء ، وقدم علي جودت وزير المال استقالته في ١١ ايلول احتجاجاً على ما اجازه السعيد لنفسه من تجاوز على سلطة الحكومة .

رفض معظم العراقيين قبول هذه المعاهدة ولا سيما الاتفاقين المالي والعسكري الملحقين بها ، واعتبروا انها ابدلت الانتداب بالحماية المبطنة . دافع نوري السعيد عن وجهة نظره وأكد أن ما حصل عليه هو الحد الاقصى لما يمكن لبريطانيا ان تتنازل عنه . ولكي يقوض اركان المعارضة ، ألف حزباً جديداً اسماه « حزب العهد العراقي » ، انضم اليه الراغبون في دخول المجلس النيابي ونيـــل المناصب الكبرى في الدولة . وحقق نوري السعيد رغبات الملتفين من حوله، اذ فاز حزبه بالانتخابات النيابية بسبعين مقعداً من اصل ثمانية وثمانين . وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ ناقش المجلس الجديد بصورة مفاجئة نصوص المعاهدة ، بعد ان استقرت قوى الأمن في معظم احياء بغداد ، فاقرها بأكثرية ساحقة .

اما الملك فيصل فاعلن تأييده لها جهاراً لانها تحقق للبلاد « أعز أمانيها الوطنية : انهاء الانتداب ودخول عصبة الامم » ؛ وكان يعتبر المسائل الاخرى العسكرية والمالية اموراً ثانوية يمكن تعديلها وفق الظروف الدولية ، او حين

(١) – مستند رقم ١٦ وهو يتضمن نص معاهدة ١٩٣٠ والملحق السري بها.

يشتد ساعد العراق وتتركز دعائم الحكم فيه ، ويكتسب على الصعيد الدولي ثقة الامم ومساندتها .

احيلت المعاهدة الى مجلس عصبة الامم فناقشتها لجنة الانتدابات الدائمة نقاشاً طويلاً ، وتباينت الآراء بين اعضائها ، من مؤيد لا يرى في السياسة البريطانية الا محاسنها ، ومعارض يؤكد ان كفة البريطانيين في هذه المعاهدة هي الراجحة اذ بسطت على العراق الحماية البريطانية الى أمد بعيد . ولكن الوفد البريطاني ، و من ورائه وفود الدول الكبرى الاستعمارية ، حملت مجلس عصبة الامم على اقرارها وعلى قبول العراق عضواً فيه بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ .

بدأت حكومة بغداد بتنظيم شؤونها في ظل العهد الجديد ، بعد ان اصبحت دولة ذات سيادة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فاستبدلت الاتفاق البترولي الذي عقد مع شركة النفط التركية (شركة نفط العراق اليوم) في ١٤ آذار ١٩٢٥ باتفاق جديد في ٢٤ آذار ١٩٣١ ، قضى بتوسيع حدود نطاق الشركة ، ورفع حصة العراق ، وزيادة استخراج النفط بمد انبوب جديد يصل آبارها بالشاطئ اللبناني في مدينة طرابلس ، كما راحت تنظم جيشها الوطني وادارتها العامة على اساس مسؤولياتها الجديدة .

لم ترق هذه المعاهدة للأشوريين المقيمين في شمالي العراق ، اذ ساوتهم بسائر المواطنـــين ولم تشر الى الامتيازات الخاصة التي نالوها من السلطات البريطانية في عهد الحكم المباشر ، فاعتبروا ذلك انتقاصاً من حقوقهم . واغتنم الترك وسلطات الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان التي لم تكن هي ايضاً راضية عن المعاهدة ، استياء الاشوريين وراحوا يشجعونهم على الثورة ويمدونهم بالمال والسلاح ، فقامت اضطرابات على الحدود الشمالية في صيف ١٩٣٣ قضى عليها الجيش العراقي بمساعدة البريطانيين ، وهرب عدد كبير من الثائرين الى الاراضي التركية وسوريا ولبنان .

وطدت هذه الثورة هيبة الجيش العراقي ، واظهرت التفاف مختلف عناصر الشعب حول العرش . ولكن وحدة الصف هذه ما لبثت ان تصدعت حين وافى الاجل الملك فيصل بلوزان في ٨ ايلول ١٩٣٣ ، فعادت الحزازات تستفحل بين الاحزاب والطوائف التي كانت تجمعها في بوتقة واحدة شخصية العاهل الراحل وهيبته . ولم تطل سنة ١٩٣٥ حتى انتقلت هذه الخلافات الى صفوف الجيش والى الاوساط الشعبية التي كانت قد تغلغلت فيها الدعايات الشيوعية والنازية والفاشية . فظهر في العراق اتجاهات سياسية متعددة : جمهورية ترى فئة منها نظام اتاتورك بتركيا مثلاً أعلى يجب الاقتداء به ، واتجهت فئة اخرى نحو النظام النازي ، ليس اقتناعاً بحسناته وصلاحه لمعالجة شؤون الشرق ، وانما كردة فعل عاطفية ضد سياسة بريطانيا الاستعمارية ومسعاها المستمر في اقامة الدولة اليهودية بفلسطين على حساب حقوق ابنائها العرب ، وفئة اخرى كانت قد اهوتها الفلسفة الماركسية ونظامها الاجتماعي فاصبحت لا تطيق صبراً على الاوضاع الاقطاعية الضاربة في العراق ، وعلى هلهلة نظام الحكم فيه ، وتعاقب الوزارات مرة على الاقل كل ستة اشهر (١) .

وكانت هذه الفئات جميعها ترى في النظام الملكي وفي السياسة البريطانية المنتصبة وراءه رأس البلية .

وكان القوميون العرب غير مطمئنين الى سياسة العراق الخارجية التي تقوم على ابعاده شيئاً فشيئاً عن الحظيرة العربية . وقد رأوا في حلف سعد آباد (٢) وسعي الحكومات العراقية المتعاقبة للتقرب من الترك والايرانيين وتبادل البعثات الثقافية والتجارية بينهم، وعزمها على ادخال اللسان التركي في المعاهد العراقية ، مدعاة لاعراضهم هم ايضاً عن السير في ركب العهد القائم .

---

(١) – تعاقب على الحكم في العراق بين ١٩٢١ و ١٩٣٦ اثنان وعشرون وزارة .
(٢) – راجع ص ٢٤٤ .

وكان يقاوم هذا الاتجاه رجال القصر وزعماء العشائر وكبار رجال الاعمال واولئك الذين ربطوا مصيرهم بعجلة السياسة البريطانية . وكان اصلبهم عوداً واشدهم مراساً ، نوري السعيد اكثر المقربين الى الملك والى دار الاعتماد .

بدأت الاضطرابات الداخلية بالعراق في اعقاب انعقاد مؤتمر النجف في كانون الثاني ١٩٣٥ ، الذي طالب بحل المجلس النيابي واقالة وزارة علي جودت الايوبي . ولما رفض الملك غازي الاول النزول عند هذين الطلبين قامت اضطرابات في العراق الاوسط فحمل الايوبي على الاستقالة في ٢٣ شباط . وعهد الملك الى ياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء الذي كان له اليد الطولى في تنظيم المؤتمر بتأليف وزارة جديدة . لم يرض هذا التبديل خصوم الهاشمي فقاموا عليه في الرميثة والمنتفك والديوانية وسوق الشيوخ ، ثم ما لبثت ثورتهم أن امتدت الى الاكراد البارازانيين في الشمال .

ولم ير الهاشمي بدأ من الاستعانة بالجيش لاعادة الأمن الى البلاد ، فكان له ما أراد ، وقضى على خصومه . ولكنه بسعيه هذا فتح الباب واسعاً امام الضباط الطموحين للتدخل في شؤون السياسة . ولم يدرك مغبة عمله الا بعد حين ، فقام يستميل اليه ارباب المعارضة وزعماء العشائر ويغدق عليهم المنح والمساعدات .

لم ترض تقلبات سياسة الهاشمي رجال الجيش فازوروا عنه ، وكانوا في معظمهم جمهوريي النزعة ، فقرروا التسلط على مقاليد الحكم وتقليم اظافر رجال السياسة التقليديين . اغتنم اللواء بكر صدقي غياب طه الهاشمي رئيس اركان الجيش وشقيق رئيس الوزراء ، خارج العراق فقام بمناورة عسكرية بين خانقين وبغداد في تشرين الاول ١٩٣٦ . ولما وصلت طلائع وحداته الى ضواحي العاصمة ارسل بالاتفاق مع قائد الفرقة الأولى عبد اللطيف نوري ، الذي كان داعية لقيام نظام عسكري نازي في العراق ، كتاباً الى الملك

في ٢٧ منه طلب فيه اقالة وزارة الهاشمي في خلال ثلاث ساعات بحجة « انها اتبعت سياسة التخريب والمحاباة والاستغلال والاسرافات التي لا مبرّر لها ، وقدمت المصالح الشخصية والمنافع الذاتية على المصالح والمنافع العامة » ، وتكليف حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة .

قدم حكمت سليمان بنفسه الرسالة الى غازي الأول في ٢٩ منه . وشاء جعفر العسكري وزير الدفاع مفاوضة الضباط المتمردين فتربص له رجال بكر صدقي وصرعوه في ضواحي بغداد وهو في طريقه اليهم .

نزل الملك عند تهديد جيشه الثائر ، فعهد الى حكمت سليمان بتأليف حكومة جديدة اشترك فيها جعفر ابي التمن وكامل الجادرجي وعبد اللطيف نوري ، وجميعهم ذو نزعة جمهورية متطرفة فسيروا الحكم في طريق حزبية وعرة ، وشاؤوا الاعتماد على الجيش للبطش بخصومهم ، فجاروا واستعلوا حتى انقلب عليهم المعتدلون من رفاقهم .

وفي ١١ آب ١٩٣٧ أقدم انصار جعفر على اغتيال بكر صدقي بالموصل واعلن قائد حاميتها الخروج على الحكومة القائمة . حاول حكمت سليمان ووزراؤه القضاء على هذا التمرد فلم يفلحوا واضطروا الى الاستقالة في ١٧ آب . عهد الملك غازي عندئذ الى جميل المدفعي الذي كان يعتبر من المعتدلين بتأليف وزارة جديدة . ولكن حكمه لم يدم طويلاً اذ تآمر عليه بعض قادة الجيش وارغموه على الاستقالة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ ، فاستلم نوري السعيد عندئذ مقاليد الحكم وكان من اقرب رجال السياسة العراقيين الى القصر والى دار الاعتماد البريطانية .

عمل رئيس الحكومة العراقية على توطيد دعائم عهده . وساعدته الظروف بأن قتل الملك غازي بحادث سيارة ببغداد في ٣ نيسان ١٩٣٩ — ويقال انه ذهب ضحية مؤامرة — ، فأعلن ابنه فيصل الثاني الذي كان في الرابعة من عمره ملكاً على العراق وكُلف خاله عبد الاله بشؤون الوصاية. ولما اندلعت

الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ اعلن العراق التزامه بنصوص معاهدة تحالفه الأخير مع بريطانيا ، وكان عبد الاله ونوري السعيد يؤيدان هذا التحالف الى ابعد الحدود .

* * *

لا شك ان للانتداب حسنات ومزايا افادت البلاد العربية في كثير من شؤون الحياة فيها ولا سيما ما كان منها متعلقاً بتنظيم الادارة والقضاء ، وبالغاء الامتيازات الاجنبية سنة ١٩٢٣ تلك الامتيازات التي لم تتحرر منها تركيا إلاّ بعد معاهدة لوزان وبقيت ايران تعـاني شرورها عشر سنوات بعد انتهاء الحرب ، ومصر حتى معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ . ولكن ما يؤسف له ان معظم الموظفين من فرنسيين وبريطانيين الذين عهد اليهم في تلك الحقبة بمقدرات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين وشرقي الأردن كانوا يرون في الانتداب وجهاً جديداً من وجوه الاستعمار لا رسالة انسانية غايتها « تنمية الشعوب التي عهد اليها أمرها والسير بها نحو الاستقلال » ، فاستأثروا بشؤون البلاد واداروا دفتها وفق مصالحهم ومصالح زمرة الموظفين والمستشارين الذين احاطوا بهم من كل صوب . وهكذا فشل الانتداب وانهارت رسالته الأدبية والسياسية ، وجرّ على فرنسا وبريطانيا عواقب غير محمودة في علاقاتهما مع الشرق العربي ، اذ اقام بين المنتدب والمنتدب عليه حجاباً من الريبة وعدم الثقة بدل صداقة كان يجب أن تقوم بينهما .

واذا ما اردنا تحديد المسؤولية في فشل الانتداب للزم القسم الأكبر منها السلطات البريطانية والفرنسية المدنية منها والعسكرية التي لم تخلص لروح الوصية التي أوكل اليها أمر تنفيذها . واذا كانت الاخطاء التي ارتكبت في سوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن بفعل روح السيطرة المتركزة في عقلية

القائمين عليها ، من الأمور المحدودة النتائج ، فلا شك ان تصرفات بريطانيا في فلسطين وما رافقها من سياسة منظمة واعية لتسليم مقادير تلك البلاد الى اليهود وحدهم بغية اقامة دولتهم على انقاض حقوق العرب من ابنائها ، كانت وصمة في جبين الاستعمار البريطاني ستبقى قائمة في صفحات التاريخ ما دامت المسألة الفلسطينية حية في ضمائر العرب .

وليس من الغضاضة في شيء القول إن مسؤولية فشل الانتداب تقع ايضاً على من تولى الزعامة في هذا الجزء من العالم العربي ، اولئك الذين وضعوا مصلحتهم الخاصة فوق كل اعتبار واشرأبت اعناقهم الى الحكم ، وتلهفت نفوسهم اليه ، فمكنوا سلطات الانتداب في رقابهم ورقاب ابناء قومهم ، واحرقوا على اعتابها البخور وضحوا على مذبح انانيتهم مصالح بلادهم العليا .

لقد ادت مرحلة الانتداب على قصرها الى تعجيل سقوط السيادة الغربية في الشرق ولم يكن ذلك نتيجة الشيخوخة فحسب ، ولكن لعدم وعي القائمين على أولي الأمر في فرنسا وبريطانيا وايطاليا بتقدم شعوب تلك المنطقة ، اذ ظلوا متلبسين عقلية القرن التاسع عشر ، فسبقتهم عجلة التاريخ . وقد أسهم تزعزع القوى الخلقية والروحية لدى الشعوب الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى اسهاماً كبيراً في هذا الجمود السياسي ، اذ وقعت هذه الشعوب فريسة مغالطات ومركبات اجتماعية وسياسية طغت على محافلها الرسمية فأدت الى ارتكاب تلك الاخطاء في علاقاتها مع الشعوب الناهضة فيما وراء البحار ، في افريقيا الشمالية والشرق العربي والشرق الاقصى ، فأدت الى انهيار قواعد الاستعمار في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

الباب السادس

الاتفاقات والمعاهدات

مستند رقم ١

اتفاق فيصل ووايزمن بباريس في ٣ كانون الثاني ١٩١٩

صاحب السمو الملكي الامير فيصل يمثل ويعمل لصالح مملكة الحجاز العربية .

والدكتور حاييم وايزمن يمثل ويعمل لصالح الجمعية الصهيونية .

استناداً الى القرابة العنصرية والروابط القديمة التي تربط العرب باليهود ، وادراكاً منهما ان اضمن وسيلة لتحقيق أمانيهم القومية هي التعاون لترقية الدولة العربية وفلسطين ،

وبما انهما يرغبان زيادة على ذلك ، في تأكيد التفاهم الطيب القائم بينهما ، فقد اتفقا على المواد التالية :

المادة الاولى ــ تسود الدولة العربية وفلسطين في جميع علاقاتها واعمالها روح تفاهم تام قائم على اساس الاخلاص وحسن النية . ولهذه الغاية يوفد ممثلون عرب ويهود مفوضون تفويضاً رسمياً الى كل من البلدين .

المادة الثانية ــ تخطط الحدود النهاية بين الدولة العربية وفلسطين بواسطة لجنة يتفق عليها الفريقان حالما تتم مفاوضات مؤتمر الصلح .

المادة الثالثة ــ تتخذ جميع التدابير وتعطى افضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ حين وضع دستور

حكومة فلسطين ونظامها الاداري .

المادة الرابعة — تتخذ كل التدابير لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين وتنشيطها بمقياس كبير ويسرع على قدر ما تسمح به الظروف في اسكان المهاجرين اليهود في الاراضي عن طريق استقرار متقارب وزراعة كثيفة ، على ان تضمن حقوق الفلاحين العـــرب وتقدم لهم المساعدة في تقدمهم الاقتصادي .

المادة الخامسة — لا يوضع نظام أو قانون يمنع بأية طريقة ممارسة الاديان بحرية كاملة ، أو يتدخل في شؤونها . ويسمح ايضاً بدون قيد ولا شرط بحرية العقائد والعبادات بدون تمييز أو تفضيل ، وكذلك بممارسة الحقوق المدنية والسياسية في فلسطين .

المادة السادسة — تكون الأماكن الاسلامية المقدسة تحت اشراف اسلامي .

المادة السابعة — ترسل الجمعية الصهيونية الى فلسطين لجنة من الخبراء لدرس قابلية البلاد الاقتصادية ، وتقدم تقريراً عن افضل الوسائل لتحسينها . وتضع الجمعية الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرف الحكومة العربية لدرس قابلية المملكة العربية اقتصادياً ، وتقدم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها . وتقدم الجمعية الصهيونية خير جهودها لمساعدة الحكومة العربية في اعداد الوسائل وتحسين الموارد الطبيعية والامكانات الاقتصادية في بلادها .

المادة الثامنة — ان الفريقين المتعاقدين متفقان على العمل في تناسق تـــام حول جميع الشؤون المتعلقة بهذا الاتفاق والتي تعالج امام مؤتمر الصلح .

المادة التاسعة — تكون الحكومة البريطانية حكماً في كل خلاف يقع بين الفريقين في تطبيق احكام هذا الاتفاق .

باريس في ٣ كانون الثاني ١٩١٩

التوقيع : **حاييم وايزمن**   التوقيع : **فيصل**

تحفظ بخط الامير فيصل : « ان نالت العرب استقلالها وفقاً للمطالب التي تضمنتها مذكرتي الى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ كانون الثاني كان هذا الاتفاق صالحاً ، وان رفضت هذه المطالب كلها او بعضها أعتبر نفسي طليقاً من كل قيد واعتبر هذا الاتفاق لاغياً » .

مستند رقم ٢

صك الانتداب البريطاني على العراق

بناءً على نص المادة ١٣٢ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ، التي بموجبها تنازلت تركيا عن كل حقوقها وتملكها في العراق الى الدول المتحالفة الكبرى ، وبناء على المادة ٩٤ من تلك المعاهدة التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى ، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول « ميثاق جمعية الامم » بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة يشترط عليها قبول المشورة الادارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة الى أن تصبح قادرة على القيام بشؤونها وحدها . وأما تحديد تخوم العراق ، سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة ، فتتفق عليه الدول الكبرى المتحالفة . وبما ان هذه الدول قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها على العراق وبما أن شروط هذا الانتداب الآتي ذكرها رفعت الى مجلس جمعية الأمم للمصادقة عليها ، وبما أن صاحب الجلالة البريطانية قد قبل أن يكون منتدباً على البلاد المذكورة ، وتعهد بذلك بالنيابة عن جمعية الأمم ، طبقاً للمواد الآتية ، فجمعية الأمم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي :

المادة الاولى : للمنتدب أن يضع في أقرب وقت ، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية

الأمم للمصادقة فينشره سريعاً . وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ، ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغباتهم ، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الاساسي تجري ادارة العراق طبقاً لروح الانتداب .

المادة الثانية : يحق للمنتدب أن يحتفظ بقوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لاجل الدفاع عنها . والى أن ينفذ القانون الاساسي ، ويوطد الأمن العام ، له أن يؤلف جيشاً محلياً لحفظ الأمن والدفاع عن البلاد ، يجنده من الاهالي القاطنين في البلاد فقط ، ويكون هذا الجيش مسؤولاً لدى الحكومة المحلية وخاضعاً دائماً للسلطة التي يتولاها المنتدب على هذا الجيش . ولا يجوز للحكومة العراقية ان تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر غير ما ذكر سابقاً إلاّ بموافقة المنتدب ، ولا يحول شيء مما هو مذكور في هذه المادة دون اشتراك الحكومة المحلية في نفقات اي جيش كان يقيمه المنتدب على العراق . ويحق للمنتدب في كل وقت استعمال الطرق والسكك الحديدة والمراسي في العراق لانتقال القوات المسلحة ونقل الوقود والارزاق .

المادة الثالثة : يفوض المنتدب بأدارة علاقات العراق الخارجية ، والحق باصدار التفويض للقناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية فيه ، وكذلك يكون له الحق بفرض الحماية السياسية والقنصلية على رعايا العراق في البلدان الاجنبية.

المادة الرابعة : على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالاراضي العراقية فلا يتنازل عنها ولا يؤجرها ولا توضع تحت سلطة دولة أجنبية .

المادة الخامسة : تلغى بتاتاً في العراق اعفاءات الاجانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية وكذلك الحماية التي كانوا يتمتعون بها بها نظاماً أو عرفاً في عهد السلطة العثمانية .

المادة السادسة : تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ايجاد نظام قضائي في العراق يضمن :

أ ــ مصالح الاجانب .

ب ــ القوانين ــ ولحد ما يرى أنه من المناسب ــ الاختصاص القضائي القائم الآن فعلاً في العراق فيما يتعلق ببعض المعتقدات الدينية ، كأحكام الوقف والاحوال الشخصية . وتوافق الدولة المنتدبة على الأخص بأن تكون السيطرة على الاوقاف وادارتها جارية طبقاً للشريعة وارادة الواقفين .

المادة السابعة : ريثما تعقد معاهدات خاصة مع الدول الاجنبية فيما يمس العراق من تسليم المجرمين الفارين اليه ، يعمل بالمعاهدات الحاضرة بين المنتدب والدول الاجنبية .

المادة الثامنة : يؤمن المنتدب للجميع حرية المعتقد التامة وحرية العبادات في كل هيئاتها وأشكالها بشرط ألاّ يخل ذلك بالأمن العام والآداب ، ولا تميز فئة على أخرى في العراق بسبب الجنس أو الدين أو اللغة . وعلى المنتدب ان يشجع التعليم بلغات العراق الوطنية وان لا ينكر على فئة حقها ولا تضار في تأييد مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة على شرط انطباق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة .

المادة التاسعة : لا يجوز أن يأول شيء مما ذكر في هذا الانتداب بأنه يمنح المنتدب حق التدخل في مباني أو أدارة العتبات المقدسة التي تبقى صيانتها مكفولة .

المادة العاشرة : على المنتدب أن يراقب أعمال المبشرين في العراق حسبما تقتضيه الحاجة لتوطيد الامن العام وحسن ادارة الحكومة ، وفيما سوى ذلك فلا تؤخذ وسيلة ما من الوسائل لمعارضة تلك الأمور والمداخلة فيها ولا تميز فرقة على أخرى بسبب مذهب أو جنسية .

المادة الحادية عشرة : على المنتدب أن يمنع في العراق التمييز بين الرعايا لأية دولة أخرى في كل ما هو متعلق بالضرائب والتجارة والصناعة والفنون ،

أو في معاملة السفن التجارية والطيران الملكي ، وكذلك لا يكون تمييز في العراق بين البضائع الصادرة عنها الى أية دولة أو الواردة اليه منها ، وتكون حرية النقل تامة في كل البلاد بشروط عادلة ، وفيما سوى هذا فللحكومة العراقية الحق ـ بعد استشارة المنتـــدب ـ أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية كما يقتضي ، وأن تتخذ أحسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية وتأمين منافع الاهالي ، ولا يحول شيء مما في هذه المادة دون حق الحكومة العراقية ـ بعد مشورة المنتدب ـ بعقد وفاق جمركي مع أية دولة كانت في سنة ١٩١٤ م داخلة في تركيا الاسيوية أو جزيرة العرب .

المادة الثانية عشرة : يوافق المنتدب ، بالنيابة عن العراق ، على المعاهدات الاممية المتبعة الآن ، أو التي يصير عقدها فيما بعد بمصادقة جمعية الامم ، في كل ما هو متعلق بالنخاسة أو التجارة بالاسلحة أو العقاقير المخدرة أو المساواة التجارية أو حرية النقل والملاحة الجوية ، والسكك الحديدية والبريد والبرق واللاسلكي والملكيات الفنية والادبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة : يضمن المنتدب مؤازرة الحكومة العراقية في حدود ما تسمح لها الاحوال الدينية والاجتماعية ، على تنفيذ السياسة العامـــة التي تتخذها جمعية الأمم لمنع الامراض ومحاربتها شاملاً ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الرابعة عشرة : تتعهد الدولة المنتدبة ، أنها في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الانتداب أن تسن نظاماً للآثار القديمـــة ويجري بموجبه طبقاً على ما في المادة ٤٢١ من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية ، عوضاً عن نظام الاثريات التركي . ويكفل المساواة في كل ما له مساس بالتحريات الاثرية بين كل رعايا الدول التي هي اعضـــاء في جمعية الامم .

المادة الخامسة عشرة : بعد تنفيذ القانون الاساسي يعقد اتفاق بين المنتدب

والحكومة العراقية على الشروط التي بموجبها تتسلم هذه الاخيرة الأعمال العمومية والاشغال الدائمة التي يرجع منافعها الى الحكومة العراقية ، ويعرض هذا الاتفاق على مجلس جمعية الامم .

المادة السادسة عشرة : لا شيء في هذا الانتداب يمنع المنتدب اذا شاء من تأسيس حكومة مستقلة ادارياً في المقاطعات الكردية .

المادة السابعة عشرة : يرفع المنتدب كل سنة الى مجلس جمعية الأمم بياناً بالأعمال المتخذة في تلك السنة لتنفيذ الانتداب ، ويرفقه بنسخ من كل الانظمة والاوامر الصادرة في تلك المدة .

المادة الثامنة عشرة : يقتضي موافقة مجلس جمعية الأمم لتعديل بنود هذا الانتداب ، واذا اقترح المنتدب تحويراً ما يكفي للعمل به أن ينال موافقة أكثرية أعضاء المجلس .

المادة التاسعة عشرة : اذا وقع خلاف بين أعضاء جمعية الامم على تأويل أو اجراء تنفيذ مواد هذا الانتداب ولم يكن من الممكن تسويته بالمفاوضات فيرفع عندئذ الى محكمة العدل الدولية الدائمة المشار اليها في المادة ١٤ من ميثاق جمعية الامم .

المادة العشرون : عندما ينتهي الانتداب الممنوح بهذا التصريح ، يتخذ مجلس جمعية الامم التدابير اللازمة ، بكفالة الجمعية ، لدفع كل المصاريف القانونية التي صرفها المنتدب مع حقوق الموظفين بالمكافأة ومعاش التقاعد ، من صندوق الحكومة العراقية .

تحفظ هذه النسخة في خزانة جمعية الامم ، ويرسل كاتب سر الجمعية نسخة رسمية عنها الى كل من الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع تركيا .

مستند رقم ٣

صك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان

ان مجلس جمعية الامم ،

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على تولية أمور أراضي سوريا ولبنان التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية ، ضمن حدود تعينها الدول المشار اليها ، الى دولة منتدبة يوكل اليها نصح الاهالي ومعاونتهم وارشادهم في ادارتهم وفقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم ،

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت ان يعطى الانتداب على البلاد الآنفة الذكر لحكومة الجمهورية الفرنسيةالتي قبلته ،

ولما كان نص هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما يلي قد حظي بموافقة حكومة الجمهورية الفرنسية وعرض للتصديق على مجلس جمعية الأمم ،

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بممارسة هذا الانتداب باسم عصبة الامم طبقاً للمواد المذكورة ،

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الآنفة الذكر (الفقرة الثانية) تقضي بأنه اذا كانت درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تجريها الدول المنتدبة

لم يتفق عليها سابقاً بين اعضاء جمعية الأمم فالمجلس هو الذي ينظم ذلك ، وتثبيتاً للانتداب ، بت بنصوصه كما يلي :

المادة الاولى : على الدولة المنتدبة ان تضع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب نظاماً أساسياً لسوريا ولبنان .

ويجب ان يوضع هذه النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية وأن تؤخذ في وضعه بعين الاعتبار حقوق ومصالح واماني كل السكان المقيمين في البلاد المذكورة وان ينص فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل تدرج سوريا ولبنان كدولتين مستقلتين . والى أن يوضع هذا النظام الاساسي موضع التنفيذ تسير ادارة سوريا ولبنان على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالي .

وتقوم الدولة المنتدبة بتسهيل كل استقلال اداري محلي بقدر ما تسمح به الظروف .

المادة الثانية : للدولة المنتدبة ان تحتفظ بجيوشها في البلاد الواقعة تحت الانتداب وأن تستعملها لهذا الغرض وللمحافظة على الأمن وذلك الى ان يوضع النظام الاساسي موضع التنفيذ ويعود الامن الى نصابه . ويشترط في ذلك ان لا تؤلف القوى المحلية الا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندرمة فيما بعد تابعة للحكومات المحلية في ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التي يجب ان تحتفظ بهما عليها الدولة المنتدبة . ولا تستعمل هذه القوات لغير الاغراض المنصوص عليها آنفاً الا باذن الدولة المنتدبة وليس ثمة ما يمنع سوريا ولبنان من الاشتراك في نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط في البلاد .

وللدولة المنتدبة في كل آن أن تستعمل الموانيء وسكك الحديد وكل طرق المواصلات في سو ريا ولبنان لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة : ان ادارة شؤون سوريا ولبنان الخارجية وقبول واعتماد

قناصل الدول الاجنبية فيهما من حقوق الدولة المنتدبة وحدها . كما أن السوريين واللبنانيين المقيمين خارج حدود سوريا ولبنان يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية .

المادة الرابعة : تضمن الدولة المنتدبة اراضي سوريا ولبنان من كل فقدان أو اعتداء يقع عليها او على قسم منها ومن وضع اية مراقبة اجنبية عليها .

المادة الخامسة : ان الامتيازات والحقوق التي كان الاجانب يتمتعون بها في عهد الدولة العثمانية وفقاً للتقاليد والامتيازات الاجنبية المعلومة ومنها حق القضاء القنصلي والحماية تعتبر غير نافذة وغير معمول بها . غير ان المحاكم القنصلية الاجنبية تظل نافذة الاحكام كما في الماضي الى ان يوضع النظام القضائي المنصوص عنه في المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ .

اذا كانت الدول التي كان رعاياها يتمتعون في ١ آب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة لم تعدل عن اعادة تلك الامتيازات والحقوق أو عن تطبيقها مدة معينة فالامتيازات والحقوق الآنفة الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب اما بتمامها أو بالتعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذات الشأن .

المادة السادسة : تضع الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان نظاماً قضائياً يضمن للوطنيين والاجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة في سوريا ولبنان نظام الاحوال الشخصية والمصالح ذات الصفة الدينية وتقوم الدولة المنتدبة على الاخص بمراقبة ادارة الاوقاف طبقاً للشرائع الدينية ولارادة الواقفين .

المادة السابعة : تكون المعاهدات الخاصة بتسليم المجرمين المعمول بها الآن بين الدولة المنتدبة والدول الاجنبية نافذة في سوريا ولبنان الى ان تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة : تضمن الدولة المنتدبة لكل انسان حرية العقيدة بأوسع

معانيها كما تضمن ايضاً حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف انواعها فيما لا يخالف شروط الآداب والامن العام .

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة سبباً في عدم المساواة في معاملة اهالي سوريا ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها لتهذيب وتعليم ابنائها بلغتها الخاصة على شرط ان تتقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة التي تضعها الادارة للتعليم العام .

المادة التاسعة : تمتنع الدولة المنتدبة عن التدخل في ادارة مجالس المعابد او في ادارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة التي تظل حرمتها مضمونة ضماناً مطلقاً .

المادة العاشرة : ان المراقبة التي تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية في سوريا ولبنان تكون مقصورة على المحافظة على الامن العام وحسن الادارة ، ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حراً . ولا تكون جنسية اعضاء هذه البعثات سبباً في تقييدهم بشروط خاصة ، على شرط ان لا تخرج اعمالهم عن دائرة الدين .

وفي استطاعة هذه البعثات الدينية ان تشتغل بأعمال التعليم والاسعاف العام على شرط ان تكون خاضعة في ذلك لأحكام النظام والمراقبة التي تضعها الدولة المنتدبة أو الدول المشمولة بانتدابها بالتعليم والتربية والاسعاف .

المادة الحادية عشرة : من خصائص الدولة المنتدبة ان تمنع في سورية ولبنان كل ما من شأنه ان يجعل رعايا احدى الدول الداخلة في جمعية الامم أو الجمعيات والشركات التابعة لها في موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة ، وكذلك الشركات والجمعيات التابعة لها او لأي دولة اخرى غيرها سواء كان ذلك في امور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الاخرى أو الملاحة والمعاملة المقررة للسفن والطيارات .

وكذلك تكون المساواة في سوريا ولبنان تامة فيما يتعلق بالبضائع الواردة من بلاد احدى تلك الدول أو الصادرة اليها . ويكون مرور البضائع وانتقالها حراً في البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة .

وللدولة المنتدبة ان تفرض أو أن تحمل الحكومات المحلية على فرض كل ما تراه ضرورياً من الرسوم والعوائد الجمركية على شرط ان لا يكون ذلك مخالفاً للأحكام الآنفة الذكر . وللدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية العاملة بمشورتها ان تعقد اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة لها لاسباب الجوار .

وللدولة المنتدبة ان تقوم أو أن تحمل الحكومة المحلية على القيام بما تراه واجباً لانماء الموارد الطبيعية في الاراضي المذكورة وان تصون مصالح الشعوب فيها على ان لا يكون في عملها هذا ما يناقض الفقرة الاولى من هذه المادة .

والامتيازات الخاصة بانماء هذه الموارد الطبيعية تعطى بدون تمييز في الجنسية بين رعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم ، بشرط ان لا تمس استمرار سلطة الحكومة المحلية بوجه تام . ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام .

وهذه الفقرة لا تعارض حق الدولة المنتدبة في ايجاد احتكارات ذات صفة مالية بحتة لمصلحة سوريا ولبنان ولايجاد الموارد المالية الاكثر انطباقاً على الحاجات المحلية لهذه الاراضي او في بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية سواء بواسطة الحكومة مباشرة أو بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها على شرط أن لا ينجم عن ذلك بالذات أو بالتبع اي احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة أو لرعاياها أو أية ميزة تفضيلية لا تنطبق على المساواة الاقتصادية أو التجارية أو الصناعية المضمونة فيما سبق ذكره .

المادة الثانية عشرة : يجب على الدولة المنتدبة أن توافق لحساب سوريا ولبنان على الاتفاقات الدولية العامة المعقودة أو التي ستعقد بمصادقة جمعية الامم بشأن المسائل الآتية : الرقيق وتجارة المخدرات والاسلحة والذخائر

والمساواة التجارية وحرية مرور البضائع وحرية الملاحة البحرية والجوية والمواصلات البريدية والبرقية السلكية واللاسلكية وحماية الحقوق الفنية والأدبيةوالصناعية .

المادة الثالثة عشرة : تضمن الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح به الظروف الاجتماعية والدينية وسواها انضمام سوريا ولبنان الى الانظمة ذات الفائدة العامة التي ستضعها جمعية الامم للوقاية من الامراض او لمحاربتها ويشمل ذلك أمراض الحيوان والنبات .

المادة الرابعة عشرة : تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الاحكام الآتية ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية . (١) يجب ان يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ . (٢) ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه بالتهديد ، ويجب على كل شخص يكتشف اثراً بدون حصول على الاذن المذكور في الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه.(٣) لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الاّ لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه ، ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الاّ باذن تلك السلطة . (٤) كل شخص يتلف او يثلم قطعة من العاديات تعمداً او اهمالاً يجب ان يجازى جزاء معيناً.(٥) ممنوع كل حفر او تنقيب لايجاد العاديات الاّ باذن من السلطة ذات الشأن والا غرم المخالف غرامة مالية . (٦) توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتاً او دائماً في الاراضي التي تحتوي فائدة تاريخية او اثرية . (٧) لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الاّ لأشخاص يقدمون ادلة كافية على اختبارهم الأثري وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء امة ما.(٨) يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي ، فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى المكتشف

تعويضاً عادلاً بدل قسم من محصول التعديل .

المادة الخامسة عشرة : متى وضع النظام الاساسي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا الصك موضع التنفيذ تتفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية على طرق تسديد هذه الحكومات لكل النفقات التي انفقتها الدولة المنتدبة على تنظيم الادارة وانماء الموارد الطبيعية وعلى انشاء الاعمال النافعة ذات الصفة الدائمة التي تبقى فائدتها للبلاد ويُبلَّغ هذا الاتفاق لمجلس جمعية الأمم .

المادة السادسة عشرة : تكون اللغة العربية والفرنسية اللغتين الرسميتين في سوريا ولبنان .

المادة السابعة عشرة : تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً في الشكل الذي يطلبه عن الاجراءات التي اتخذتها في خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب ويضاف الى هذا التقرير كل الانظمة والقوانين التي تكون قد سنت في ذلك العام .

المادة الثامنة عشرة : ان موافقة مجلس جمعية الامم ضرورية لاحداث اي تغيير في نصوص صك الانتداب الحالي .

المادة التاسعة عشرة : من خصائص مجلس جمعية الامم عند انتهاء الانتداب ان يبذل كل نفوذه لضمان قيام حكومة سوريا بالواجبات المالية ومنها المخصصات او رواتب التقاعد التي تكون الادارة السورية قد تعهدت بها في مدة الانتداب .

المادة العشرون : تقبل الدولة المنتدبة ان كل خلاف يقع بينها وبين احد اعضاء جمعية الامم على تفسير أو تطبيق احكام الانتداب ولا يمكن حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق جمعية الامم .

يودع اصل هذه الوثيقة في اوراق جمعية الامم ويقدم السكرتير العام لجميع اعضاء جمعية الامم نسخاً منها بعد تصديق مطابقتها على الاصل .

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة الف وتسعماية واثنين وعشرين .

مستند رقم ٤

المعاهدة السورية — الفرنسية

المعقودة في باريس بتاريخ ٩ ايلول ١٩٣٦

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية ،

بناءً على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة السورية معتبرة ما تم من التطور في سوريا ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت سوريا امة مستقلة ، وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سوريا في عصبة الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم ابرام المعاهدة متبعين في ذلك منهاجاً تام الصراحة ، قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف تحدد على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب ، وتعيين شروط تطبيق المعاهدة واساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها .

ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما .

وهم بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على ما يلي :

المادة الاولى — يسود بين فرنسا وسوريا سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين المتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية — اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة.

وقد تعهدتا بأن تقفا ازاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنبا كل عمل من شأنه ان يسيء الى علاقاتهما مع الدول الاخرى .

وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلاً سياسياً .

المادة الثالثة — يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سوريا أو باسمها .

المادة الرابعة — اذا ادّى خلاف بين سوريا ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الامم او لأي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال .

واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع ما يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً الى نجدته بصفته حليفاً . وفي حالة خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة السورية تنحصر في ان تقدم الى الحكومة الفرنسية في الاراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافئ والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة — ان مسؤولية حفظ النظام في سوريا ومسؤولية الدفاع عن اراضيها هما على الحكومة السورية ، والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية الى سوريا مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق .

وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها عملاً بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بان استمرار بقاء مسالك العبور (الترانزيت) الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف .

المادة السادسة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة .

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية الملحقة ما لم ينص في متنها على مدة اقصر او يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر فيها مجاراة لأوضاع جديدة .

وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة او تعديلها اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين اعتباراً من السنة العشرين بعد وضعها موضع التنفيذ .

المادة السابعة — تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام باسرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم .

توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها يوم قبول سوريا في عصبة الامم .

المادة الثامنة — حالما توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسوريا سواء من جراء مقررات دولية او من اعمال عصبة الامم .

فما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه الى الحكومة السورية .

المادة التاسعة – كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على اللجوء الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .

دمشق في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ .

التواقيع : **دي مارتيل ، جميل مردم ، سعد الله الجابري ، شكري القوتلي**

الاتفاق العسكري

المادة ١ – ان الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها .

المادة ٢ – الحد الادنى الذي يجب ان تحويه القوى العسكرية السورية هو فرقة مشاة ولواء خيالة والمصالح التابعة لها .

المادة ٣ – تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية السورية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على ان تعود نفقاتها على الحكومة السورية .

آ – وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري ، تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ . ولما كان من المرغوب فيه ان يكون التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين الساميين المتعاقدين فان الحكومة السورية تتعهد بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع امرهم في الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية .

يجوز ان يعهد الى ضباط من البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعلية موقتة في القوى العسكرية السورية بناء على طلب موجه الى ممثل الحكومة

الفرنسية وموافق عليه منه . وفي هذه الحـال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها اليهم .

ب – ارسال كل من ترى الحكومة السورية ضرورة لارساله للتعلم خارج سورية من رجال القوى المسلحة السورية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية. الاّ انه من المفهوم ان الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها بأن ترسل الى اي بلد آخر من لا يكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من هؤلاء الاشخاص .

المادة ٤ – تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الافرنسية وتجهزها بقدر الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المستعملة الافرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة السورية من اسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من احدث طراز .

المادة ٥ – عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين .

تختار الحكومة الفرنسية هذه المواقع في نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الاربع عن اربعين كيلو متراً على وجه التقريب .

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية باستعمال مطاري النيراب والمزة كقاعدتين ويتم النقل الى الموقعين الجديدين حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدتين بنفس شروط الانشاء والتجهيز الكائنة في القاعدتين القديمتين اللتين تصبحان ملكاً للحكومة السورية على ان تتحمل نفقات هذه العملية .

وفي ما عدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون اراضي النزول المجهزة حالياً تقبل الحكومة الفرنسية بأن

تقدم مساعدتها لتعهد هذه الاراضي. ومن المفهوم ان هذه المساعدة لا تخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الاراضي .

والحكومة السورية تتعهد بأن تقدم بناء على طلب الحكومة الفرنسية وعلى نفقة هذه الحكومة وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول اليها تأمين سلامة القاعدتين الجويتين وتجهيزهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز اراضي النزول الآنفة الذكر والاعتناء بها .

والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقي لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ المعاهدة جنوداً في جبل الدروز والعلويين وتحدد نقاط اقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها. والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضي من الاشخاص المحليين لتأمين المحافظة على وجود تلك الوحدات

ومن الواضح ان استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط لا يعتبر احتلالاً ولا يمس بحقوق السيادة السورية .

المادة ٦ – تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيـلات للقوى الفرنسية ولتعليمها وتنقلاتها ومواصلاتها سواء أكان ذلك حول النقاط المقيمة فيها أو في المرور من احدى تلك النقاط الى غيرها وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج اليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافىء والارصفـة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الاراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي ، ولا يجوز في حال من الاحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية . وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول

المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافىء السورية على انه من المفهوم ان الحكومة السورية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافىء السورية . والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية او بالممتلكات التي لها حق الانتفاع . ولا يجوز ان ينتج تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في اعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً .

المادة ٧ — تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الاراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في سوريا هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

المادة ٨ — تتعهد الحكومة السورية بأن تتسلم اراضي الطيران المحدثة من جانب السلطة الفرنسية في سوريا في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ او الاراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان احداثها ضروري للدفاع الجوي (وهي غير المؤسسات والاراضي المذكورة في المادة ٥) وتأخذ على عاتقها تلك الأراضي جميعها والمحافظة عليها وتعين شروط اخذ تلك الاراضي باتفاقات خاصة .

ولطائرات القوى الفرنسية بصورة عامة حق الطيران فوق الاراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير ذاتها المرعية في فرنسا وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن والقرى واماكن الاجتماع المرتادة . ولهذه الطيارات

الانتفاع من اراضي الطيران وسطوح الاراضي السورية ويحق للحكومة الفرنسية ان تستبقي في هذه الاراضي او أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة انشائها وتعهدها .

ويجوز للحكومة الفرنسية ان تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها او تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية .

والحكومة السورية تمنح جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها .

مستند رقم ٥

المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية

المعقودة في بيروت بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية ،

بناءً على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة اللبنانية استناداً الى ما تم من التطور في لبنان .

ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت لبنان امة مستقلة .

وبناءً على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول الدولة اللبنانية في عصبة الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسم ابرام المعاهدة متبعين في ذلك منهاجاً تام الصراحة .

فقد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ولتعيين شروط تطبيق المعاهدة واساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها.

ولهذا الغرض قد اتفق صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يلي :

المادة الأولى ـ يسود بين فرنسا ولبنان سلم وصداقة دائمان .

يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين والمتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية ـ اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة.

ويتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف ازاء الدول الأخرى موقفاً لا يتفق والتحالف وبأن يمتنع عن عقد اي اتفاق لا يتلاءم مع هذه المعاهدة .

وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلاً سياسياً .

المادة الثالثة ـ يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لنقل ، يوم زوال الانتداب ، الى الحكومة اللبنانية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان أو باسمه .

المادة الرابعة ـ اذا ادّى خلاف بين لبنان ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الامم أو لأي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال .

واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابعة مشتبكاً في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً الى نجدته بصفته حليفاً . وفي حال خطر حرب محدق يبادر الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة اللبنانية تنحصر في ان تقدم الى الحكومة الفرنسية في الاراضي اللبنانية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيها استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافىء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة ـ ان مسؤولية حفظ النظام في لبنان ومسؤولية الدفاع عن

اراضيه هما على الحكومة اللبنانية .

والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية والجوية والبحرية الى لبنان مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق .

وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها عملاً بالمادة السابعة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة اللبنانية بان استمرار بقاء طرق مواصلات الحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي اللبنانية وحمايتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف .

المادة السادسة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة وتعتبر محددة ضمناً لمدة تعادل مدتها الاصلية اذا لم يطلب احد الطرفين نقضها .

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية ما لم ينص في متنها على مدة اقصر يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر فيها مجاراة لأوضاع جديدة .

وتفتح المفاوضات لتعديل المعاهدة عند الاقتضاء اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين في خلال السنة الرابعة والعشرين بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة — تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام بأسرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم .

المادة الثامنة — حالما توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بلبنان سواء من جراء مقررات دولية أو من اعمال عصبة الامم .

وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه الى الحكومة اللبنانية .

المادة التاسعة — كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية . وكلا النصين رسمي . ويعول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يلجآ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .

وبياناً لذلك فقد وقع في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٦

عن فرنسا — عن لبنان

دي مارتيل — **أميل اده**

الاتفاق العسكري

المادة الاولى – ان الحكومة اللبنانية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة المؤلفة من عناصر لبنانية مع تكاليفها وواجباتها .

المادة الثانية – الحد الادنى الذي يجب ان تحويه القوى العسكرية اللبنانية هو لواء واحد مختلط والمصالح التابعة له .

المادة الثالثة – تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية اللبنانية بناء على طلبها التسهيلات الآتية على ان تعود نفقاتها على الحكومة اللبنانية .

آ – وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة اللبنانية لجيشها او دركها او بحريتها او طيرانها العسكري .

تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل .

ولما كان من المرغوب فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيش الطرفين الساميين المتعاقدين فان الحكومة اللبنانية تتعهد بأن لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع أمرهم في الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية .

يجوز ان يعهد الى ضباط البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعلية موقتة في القوى العسكرية اللبنانية بناء على طلب موجه الى ممثل الحكومة الفرنسية ويوافق عليه هذا الممثل وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم .

ب – ارسال كل من ترى الحكومة اللبنانية ضرورة لارساله للتعلم خارج لبنان من رجال القوى المسلحة اللبنانية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية .

المادة الرابعة – تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة اللبنانية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية وتتخذ ايضاً على قدر ما تقتضي به الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة اللبنانية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة اللبنانية من اسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم تجهيزات من احدث طراز .

المادة الخامسة – عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة الفرنسية ان تستبقي في الاراضي اللبنانية ، الى أن يجري اتفاق جديد بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، عناصر من القوى الافرنسية التابعة للجيوش البرية والجوية والبحرية المقيمة في الشرق .

ان الشروط الخاصة المتعلقة بهذه الاقامة وبالتعاون بين القوى الفرنسية واللبنانية توضع بشأنهما اتفاقات دورية بين الحكومتين .

ومن الواضح ان اقامة القوى الفرنسية في الاراضي اللبنانية لا تعتبر احتلالا ولا تضر بحقوق السيادة اللبنانية .

المادة السادسة – تمنح الحكومة اللبنانية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد

القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ولنقلياتها ومواصلاتها سواء أكان ذلك حول النقاط المقيمة فيها أو في المرور من احدى تلك النقاط الى غيرها وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج اليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافىء والارصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الاراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي .

ولا يجوز في اي حال من الاحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية .

وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه اللبنانية والرسو فيها وزيارة المرافىء اللبنانية على انه من المعلوم ان الحكومة اللبنانية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافىء اللبنانية .

والحكومة اللبنانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية او بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع .

المادة السابعة – تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الاراضي اللبنانية بمقتضى التحالف بالميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في لبنان هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

مستند رقم ٦

صك الانتداب على فلسطين

مجلس عصبة الامم :

حيث أن دول الحلفاء الكبرى وافقت تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم على أن تعهد الى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة لادارة شؤون فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي ترسمها الدول المذكورة .

وحيث أن دول الحلفاء الكبرى وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ للشعب اليهودي مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضر الحقوق الدينية والمدنية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

وحيث أن ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد .

وحيث أن الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص الآتية وعرض على مجلس جمعية الامم لموافقته عليه .

وحيث أن دول الحلفاء العظمى قد اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين .

وحيث أن الحكومة البريطانية قبلت الانتداب على فلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الأمم طبقاً للنصوص والشروط الآتية .

وحيث أن المادة ٢٢ الآنفة الذكر (الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الادارة التي تكون للدولة يتفق عليها بين أعضاء جمعية الامم فان مجلس جمعية الامم ينص على ذلك نصاً صريحاً .

فالمجلس بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي :

المادة — ١ — يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة الاّ حيث أقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا .

المادة — ٢ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجة هذا الصك ؛ وترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان .

المادة — ٣ — يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الاحوال .

المادة — ٤ — يعترف « بهيئة » يهودية صالحة كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك دائماً في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها .

ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة

الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

المادة — ٥ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين أو تأجيره أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية .

المادة — ٦ — على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي أن تسهل هجرة اليهود الى فلسطين في أحوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة ٤ لضمان استقرار اليهود في الاراضي الزراعية وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور (الموات) غير المطلوبة للاعمال العمومية .

المادة — ٧ — يتعين على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود ، الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم ، على الرعوية الفلسطينية .

المادة — ٨ — ان امتيازات الاجانب وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها ، وهي التي كان الاجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات أو العرف في السلطة العثمانية ، لا تكون نافذة في فلسطين . ولكن متى انتهى أجل الانتداب فان هذه الامتيازات تعاد برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن الاّ اذا كانت الدول التي ظلّ رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول أغسطس ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمّى .

المادة — ٩ — الدولة المنتدبة مسؤولة عن أن يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للاجانب والوطنيين ويضمن تمام الضمان احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف ولا سيما ادارة الاوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشروط الواقفين .

المادة — ١١ — تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون

مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية والاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التي ستوجد فيما بعد فيها بشرط مراعاة أمور أخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع أكثار المهاجرة واستغلال أعظم ما يستطاع من الارض .

ويجوز لادارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تجري أو تستثمر بشروط الانصاف والعدل الاعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامـــور مباشرة بنفسها . وانما يشترط في هذه الاتفاقات أن الارباح التي توزعهـــا الهيئة القائمة لا تتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال . وكل ما يزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها .

المادة — ١٢ — يعهد الى الدولة المنتدبة في الاشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية . وللدولة المنتدبة الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها .

المادة — ١٣ — تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى المواضع المقدسة والاماكن والمواضع الدينية وحرية للعبادة مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى جمعية الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول النصوص لهذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للاملاك الاسلامية

أو التدخل في ادارة المشاهد الاسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات .

المادة — ١٤ — تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة بالاماكن المقدسة والحقوق والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين ويعرض الاسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الامم ليوافق عليها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس .

المادة — ١٥ — يجب على الدولة المنتدبة أن تتحقق أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب . ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس أو الدين واللغة وأن لا يحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط .

يجب أن لا تحرم أي طائفة من حق المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم اذا كان ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تعرضها الادارة [الحكومة] .

المادة — ١٦ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين . فاذا روعي هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ تدابير في فلسطين لاعاقة أعمال مثل هذه الهيئات أو التعرض لها أو الاجحاف بأي ممثل لها أو عضو فيها بسبب دينه أو جنسيته .

المادة — ١٧ — يجوز لادارة [حكومة] فلسطين أن تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام وللدفاع عن البلاد أيضاً بشرط أن تكون تحت اشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين استخدام هذه لأغراض أخرى غير الاغراض المعينة فيما تقدم الاّ بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا هذه الاغراض لا يجوز لادارة فلسطين أن تجمع

قوات عسكرية بحرية أوجوية ولا أن تبقيها عندها .

وليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين . ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة — ١٨ — يجب على الدولة المنتدبة أن تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا أية دولة تكون عضواً في جمعية الأمم (وفي جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) اذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو أية دولة أجنبية كانت في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات الاهلية . وكذلك يجب أن لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضد عروض يكون منشؤها في بلد من بلدان الدول المذكورة أو تكون وسيلة اليها . وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا يجوز لادارة فلسطين أن تعرض بأشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضرورياً وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحاً لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكان . ويجوز لها أن تعقد بأشارة الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أي دولة كانت أملاكها كلها داخلة في تركيا الاسيوية أو شبه جزيرة العرب في سنة ١٩١٤ .

المادة — ١٩ — تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الادارة [ادارة فلسطين] على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الآن أو التي قد تعقد بموافقة جمعية الأمم فيما بعد من جهة الاتجار بالمخدرات أو تتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الادبية والفنية والصناعية .

المادة — ٢٠ — تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها جمعية الامم لمنع انتشار الامراض وفي جملتها أمراض النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الاحوال .

المادة — ٢١ — تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطوي على الاحكام الآتية ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا الدول الداخلة في جمعية الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية :

١ — يجب أن يفهم من لفظة « العاديات » كل ما ينتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ .

٢ — أن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد

ويجب على كل شخص يكتشف أثراً بدون حصول على الأذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة مناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

٣ — لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الاّ لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الاّ بأذن تلك السلطة .

٤ — كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمداً أو اهمالاً يجب أن يجازى جزاءً معيناً .

٥ — ممنوع كل حفر أو تنقيب لايجاد العاديات الاّ باذن من السلطة ذات الشأن والاّ غُرِّم المخالف غرامة مالية .

٦ — توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتاً أو دائماً في الاراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية .

٧ – لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الاّ لأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الاثري وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص أن لا تستثني علماء أمة ما .

٨ – يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي . فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة – ٢٢ – تكون الانجليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع او عملة في فلسطين تكون بالعبرانية وكل عبارة أو كتابة بالعبرانيـــة تكرر بالعربية .

المادة – ٢٣ – تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة [الاعياد] عند كل طائفة من طوائف فلسطين أيام راحة مشروعة لافراد تلك الطائفة .

المادة – ٢٤ – تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً يرتاح اليه المجلس عن التدابير التي أتخذت في أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسن أو تصدر في أثناء السنة مع التقرير .

المادة – ٢٥ – يحق للدولة المنتدبة بسماح مجلس جمعية الامم أن تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للاحوال المحلية الحاضرة في الاملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في آخر الأمر وأن تضع من التدابير لادارة هذه الاملاك ما تراه ملائماً لتلك الاحوال بشرط أن لا يعمل عمل يكون مخالفاً لشروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ .

المادة – ٢٦ – توافق الدولة المنتدبة على أنه اذا وقع نزاع ما بينهـا [الدولة المنتدبة] وبين عضو آخر في جمعية الامم يتعلق بتفسير شروط صك الانتداب أو تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي

المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الامم اذا لم يكن حله بالمفاوضات .

المادة – ٢٧ – يلزم موافقة مجلس جمعية الامم على كل تعديل في شرط صك الانتداب هذا .

المادة – ٢٨ – يتخذ مجلس جمعية الامم من التدابير في حالة انتهـاء الانتداب المخول بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضرورياً لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المادتين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان الجمعية ويستخدم نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التي أخذتها حكومة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في المعاش والمكافأة .

تحفظ الصورة الاصلية لهذا الصك في محفوظات جمعية الامم وترسل صورة مصدق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الامم الى جميع أعضاء الجمعية .

مستند رقم ٧

المعاهدة الاردنية ـــ البريطانية المعقودة في القدس بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب اتفق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب ،

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن ،

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو امير شرق الاردن (عن طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن ان يعقدا اتفاقاً لهذه المقاصد وعينّا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

عن بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية صاحب المقام الجليل الفيلد مرشال اللورد بلومر (ج . س . ب) و (ج . س م . ج) و (ج . س . ف . و) و (ج . ب . ا) .

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن حسن خالد باشا ابو الهدى .

اللذين بعد ان تبادلا تفويضهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

المادة ١ ـــ يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الأردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى ان تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب السمو الامير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والادارية ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الأردن ويهيء صاحب السمو الامير محلاً لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني

المادة ٢ ـــ ان سلطتي التشريع والادارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدباً على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الأردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التي يحميها بحدودها قانون شرق الاردن الاساسي واي تعديل يطرأ عليها بموافقة صاحب الجلالة البريطانية .

ان كلمة « فلسطين » في سائر مواد هذا الاتفاق ـــ ما لم ترد معرفة على وجه آخر ـــ تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعوداً في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية .

المادة ٣ ـــ يوافق سمو الامير على أنه لا يعين في شرق الاردن ـــ مدة الاتفاق الحاضر ـــ موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن شروط استخدامهم باتفاق على حدة .

المادة ٤ ــ يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ وسن اية قوانين أو أو أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الأردن وعلى ان لا تقبل او تسن في شرق الأردن اية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن ان تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية .

المادة ٥ ــ يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدي اليه عن طريق المندوب السامي لشرق الأردن في جميع الامور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية وكذلك في جميع الامور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن .

ويتعهد سمو الامير ان يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها ان تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وامورها المالية .

ويوافق على ان يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ويوافق فوق ذلك انه لا يغير طريقة مراقبة الاحوال العامة في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٦ ــ يوافق صاحب السمو الامير على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزان السنوي وفي اي قانون من الانواع التالية وهــي :

١ ــ اي قانون يمس نقد شرق الاردن أو له صلة باصدار اوراق نقدية (بنكنوت) .

٢ ــ اي قانون يفرض رسوماً متفاوتة .

٣ ــ اي قانون يمكن ان يجعل الاشخاص المنتمين الى جنسية اية دولة من

عصبة الامم أو الى اية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة ، خاضعين ومستهدفين لاي فقدان اهلية لم يخضع لها ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين او الذين ينتمون الى جنسية اية دولة اجنبية .

٤ ــ اي قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير أو على انشاء مجلس وصاية .

٥ ــ اي قانون يمنح نفسه فيه اي ارض او مال او هبة اخرى أو عطية .

٦ ــ اي قانون يمكن ان يتولى الامير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الاردن .

٧ ــ اي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الاجانب .

٨ ــ اي قانون مغير أو معدل أو مضيف لتفاصيل احكام القانون الاساسي .

المادة ٧ ــ لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن أي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين. والتعريفة الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين الى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة الى فلسطين من اقاليم غير شرق الاردن ثم تدخل لشرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي ولكن يحق لحكومة فلسطين ان تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من اقاليم غير بلاد فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن في الموانىء الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

المادة ٨ — لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بمن يود من الممالك العربية المجاورة في الجمارك او المقاصد الأخرى ما دام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٩ — يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يجده صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب وستندمج هذه الشروط في اتفاق على حدة يبلغ الى مجلس عصبة الامم وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يوافق ان يؤتي باجنبي امام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يجده صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة .

المادة ١٠ — يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن ان ينشيء وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الامير في صيانة السلام والنظام .

يوافق صاحب السمو الامير على انه لا ينشيء ولا يحتفظ في شرق الاردن أو يسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأية قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ١١ — يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذي يعتبر ان تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد . تستمر شرق الاردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتتحمل كذلك — حالما تسمح موارد البلاد المالية — فرق الزيادة ما بين تكاليف للقوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن وتكاليف القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى بالدرجة التي تعتبر

هذه القوات — في نظر صاحب الجلالة البريطانية — مستخدمة في شؤون شرق الأردن وكذلك تدفع جميع تكاليف اية قوة تنشأ لشرق الاردن وحدها .

المادة ١٢ — ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للادارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية — بما فيها أي أنفاق على قوات محلية تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ — فيؤخذ بتدبير اعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة او قرض تعضيداً لواردات شرق الاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة في نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من اجل شرق الاردن الى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

المادة ١٣ — يوافق صاحب السمو الامير على ان تتخذ وتسن جميع القوانين أو الاوامر التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر للقيام بمرامي المادة العاشرة وان لا تقبل ولا تسن في شرق الاردن اية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرامي تلك المادة .

المادة ١٤ — يوافق صاحب السمو الامير على أن يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن أعلان الحكم العرفي في جميع شرق الأردن أو في اي جزء منها وأن يعهد بادارة ذلك الجزء أو تلك الاجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرق الاردن الى ذلك الضابط الذي قد يرشحه أو أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية. ويوافق صاحب السمو الامير كذلك على اتخاذ قانون خاص — عند اعادة الحكومة المدنية — يبرىء فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة اي تصرف أو أهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفي .

المادة ١٥ — يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى حق القضاء على

اعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة للفظة (قوات مسلحة) تعتبر أنها شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها .

المادة ١٦ – يتعهد صاحب السمو الامير بأن يقدم في كل حين كل تسهيل لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية – بما فيها استعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مدّ خطوط برية – ولنقل خزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها .

المادة ١٧ – يوافق صاحب السمو الامير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وانشاء وادارة سكك الحديد وعقد القروض .

المادة ١٨ – ما من ارض في شرق الاردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بأية طريقة تحت مراقبة اية سلطة اجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضرورياً من التدابير لاقامة ممثلين اجانب ولتنفيذ احكام المواد السالفة .

المادة ١٩ – يوافق صاحب السمو الامير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تتناول شرق الاردن .

المادة ٢٠ – ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية وتعتبر الحكومة الدستورية موقتة الى أن يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر حيناً بعد حين في نصوص

هذا الاتفاق بقصد اي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك .

المادة ٢١ – لقد صيغ الاتفاق الحاضر في اللغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين واخريين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس في هذا اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

التوقيع : بلومر **التوقيع : حسن خالد ابو الهدى**

تعديل المعاهدة الاردنية – البريطانية

اتفاق ملحق لمعاهدة ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨

لما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند ،

وصاحب السمو امير شرق الاردن ،

راغبين في تعديل الاتفاق الموقع عليه بالنيابة عنهما في القدس بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨ من بعض الوجوه ،

فقد عزما على اتفاق ملحق لذلك الغرض وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، صاحب الفخامة اللفتننت جنرال السير آرثر غرانفل واكوب (ج . س . م . ج) (ك . س . ب) (س . آي . ى) (ده . س . و) .

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن ، صاحب الفخامة ابراهيم باشا هاشم .

اللذين بعد ان تبادلا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى – تلغى المادة الاولى من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية .

يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الأردن وعلى ان تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الامير أن يعين موظفين قنصليين لدى اية دولة عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازماً .

ويوافق صاحب السمو الامير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة تتحملها بأسرها شرق الاردن .

المادة الثانية – يبرم هذا الاتفاق ويجري تبادل ابرامه حالما يستطاع ذلك ويصبح نافذ المفعول فور ابرامه .

المادة الثالثة – لقد صيغ الاتفاق الحاضر في اللغتين الانكليزية والعربية وقد وقع المندوبان المفوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيتين ونسختين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار واما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في هذا اليوم السبت الموافق ٢ حزيران سنة ١٩٣٤ .

التوقيع : ابراهيم هاشم **التوقيع : ارثر واكوب**

مستند رقم ٨

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

(٢٦ آب ، ٢ اغسطس ١٩٣٦)

المادة الاولى ــ انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

المادة الثانية ــ يقوم من الآن فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الثالثة ــ تنوي مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الامم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد اي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة ــ تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الخامسة ــ يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية

تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة ــ اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة اخرى الى حالة تنطوي على قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الامم أو لأي تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

المادة السابعة ــ اذا أشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتي ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم وقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية التي لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك أعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة ــ بما ان قنال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الاراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان

الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال . كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لان الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ ــ من غير الاخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والاعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ ــ توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يلي :

أ) فيما يتعلق بالقوات البرية في المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد ــ السويس من القنطرة شمالاً الى ملتقى سكة حديد السويس ــ القاهرة والسويس ــ الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية ــ القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبي صوير وما يتبعها من الاراضي المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضي الأمر انشاءها شرقي القنال لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .

٣ ــ يعد في الاماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الاولى السالفة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفاً مدنياً وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج اليه من الاراضي والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ وتكون الاراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلاً عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب الخ . ويعد موقع لاقامة مخيم للنقاهة على ساحل البحر الابيض .

٤ ــ تقدم الحكومة المصرية الاراضي وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهة المشار اليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على نفقاتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي :

أ) المبلغ الذي أنفقته الحكومة المصرية فعلاً سنة ١٩١٤ في اقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل قصر النيل في القاهرة .

ب) تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى ايجاراً مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لاقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ ـ بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الاعمال من وقت البدء فيها الى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية « الكروكية » والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الاعمال في جميع أدوار انشائها كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أي وقت أثناء سير العمل وتنفيذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشترى وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني .

ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على نفقاتها الخاصة بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الثكنات والمساكن بادخال التحسينات والتغييرات وانشاء مباني جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ ـ تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري ولابلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية انشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها :

أ ـ الطرق :

١) بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى هليوبوليس .

٣) بين الاسماعيلية وبورسعيد والسويس

٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربي السويس .

ولابلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ ، وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها دائماً صالحة للانتفاع بها في الاغراض الحربية وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها السالف الذكر وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهي المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور.

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكي الثقيلة ذات الاربع عجلات أو ذوات الست عجلات أو

من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الاربع يكون البعد بين الدنجل الامامي لاية سيارة وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدماً ويكون الثقل على كل دنجل خلفي أربعة عشر طناً وعلى كل دنجل أمامي ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدماً وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الامامي لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدماً والمسافة بين الدنجل الخلفي والدنجل الاوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الاوسط والدنجل الامامي ثلاثة عشر قدماً ويكون النقل على كل من الدنجـلين الخلفي والاوسط ١ , ٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامي أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩,٢٥ طناً وطولها الكلي خمسة وعشرون قدماً والبعد بين مقدم أحداها ومؤخر السابقة لها رأساً ثلاثة أقدام ويكون ثقل الـ ١٩,٢٥ طناً محملاً على شريطين ترتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدماً من الطريق أو الكوبرى .

ب ـ السكك الحديدية :

١) تزاد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقاتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فاذا مست هذه الاضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً .

٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائماً .

٧ ـ فضلاً عن الطريق المبينة في الفقرة السادسة السالفة الذكر وللاغراض ذاتها ستنشيء الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :

١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً الى قنا وقوص

٢) من قوص الى القصير

٣) من قنا الى الغردقة

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التي تقام عليها وفق نفس المستوى المبين في الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر انشاء الطرق المشار اليها في هذه الفقرة والطرق المبينة في الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مستطاع .

٨ ـ وحينما تتم الاماكن المشار اليها في الفقرة الرابعة على ما يرضي الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى موقتاً بالاسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها) وتتم الاعمال المشار اليها في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية البريطانية الموجودة في أنحاء القطر المصري غير الجهات الواقعة في منطقة القنال والمبينة في الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية موقتاً بالاسكندرية وتخلي الاراضي والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية والابنية التي تشغلها القوات وتسلم الى الحكومة المصرية الا ما قد يكون منها ملكاً للافراد .

٩ ـ أي خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (من ١ الى ٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضواً منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائياً .

١٠– تحقيقاً لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على اعداد المناطق المحددة لتدريبها ويجري التدريب في المنطقتين «أ» و «ب» طول السنة . وتكون المنطقة «ج» للمناورات السنوية خلا شهري فبراير ومارس .

أ) غربي القنال من القنطرة شمالاً الى خط سكة حديد السويس – القاهرة جنوباً (بما في ذلك الخط المذكور) والى خط طول ٣٠ ٣١ شرقاً بحيث تستبعد كل الاراضي المزروعة .

ب) شرقي القنال وحسب الحاجة

ج) امتداد المنطقة (أ) جنوباً الى خط العرض الشمالي ٥٢ ٢٩ ومن ثم في الجنوب الشرقي الى ملتقى خط العرض الشمالي ٣٠ ٢٩ بخط الطول الشرقي ٤٤ ٣١ ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالي ٣٠ ٢٩ . ومساحات المناطق المشار اليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ – ٥٠٠,٠٠٠) .

١١– تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الاراضي الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلومتراً منه الاّ ما كان بقصد العبور من الشرق الى الغرب وبالعكس في ممر عرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسري على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ، وعلى هيئات الطيران التي تتبع تبعية حقيقية أي جزء من أجزاء مجموعة الامم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢– تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من والى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية

والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات أبقاء شلة صغيرة بريطانيــة في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣– نظراً لان سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الاراضي البريطانية .

١٤– نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستهيء وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الاراضي والمياه المصرية .

وستحقق الحكومة المصرية أي طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسي الاضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً لحاجات الحليفين .

١٥– تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال مقادير من الوقود والمهمات الى بعضٍ منها لخزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأي عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦– تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من والى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية وطائراتها ومهماتها في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ – تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية

في ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

١٨– يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور في ابقاء وحدات من قواته في الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثماني سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية التي اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتي :

أ) لاتمام بناء الثكنات في منطقة القنال نهائياً .

ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ – الطريق بين القاهرة والسويس

٢ – بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء

٣ – بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها الى المستوى المبين في جزء (أ) من الفقرة السادسة .

ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير الى ذلك في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتم الحكومة المصرية العمل المبين في الشطرات (أ) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثماني السنوات المذكورة آنفاً وستتولى الحكومة المصرية طبعاً صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم.

١٩ – تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة أو بجوارها الى وقت انسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية أو بجوارها الى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن.

المادة التاسعة – يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من أعفاء وميزات في الوسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقاً لاحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة – ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الامم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليها بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة – ١ – مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ٢٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ – وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ – يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٤ – تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام

٥ – لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ – اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالمادة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة

ما لم والى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيانه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان الآ بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر ، وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك اذا أريد انهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يريد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو انسانية ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكماً خاصاً بالانضمام اليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ، ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضوع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما اذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام ، تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفاً في اتفاق وأريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الآ بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق وعلى نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لاي اجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

المادة الثانية عشرة – يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن المسؤولية عن أرواح الاجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الثالثة عشرة – يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ، ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في الغاء هذا النظام دون ابطاء وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

ملحق للمادة الثالثة عشرة

١ – ان الأغراض التي ترمي اليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

أ) الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات في مصر ، وما يتبع

ذلك حتماً من الغاء القيود الحالية التي تقيد السياسة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الاجانب .

ب) اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلاً عن اختصاصها القضائي الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ – تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد : (أ) الغاء ما يقيد التشريع المصري على الاجانب ، و (ب) اقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطرة (ب) من الفقرة الاولى السالفة الذكر .

٣ – أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتاً في التدابير المشار اليها في الفقرة السابقة وستتعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات بمصر .

٤ – من المتفق عليه أنه في حالة ما اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار اليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ – من المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعني فقط أن موافقة الدول ذوات الا متيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصري على رعاياها ولكنها تعني أيضاً إنهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الاجانب ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة في سلطتها القضائية أن تقضي في صلاحية

سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري أو الحكومة المصرية على الاجانب .

٦ – يصرح صاحب الجلالة الملك ملك مصر بمقتضى هذا أن أي تشريع مصري يطبق على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

٧ – لما كان من المعمول به في أكثر البلاد أن يطبق على الاجانب قانون جنسيتهم في مسائل الاحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار الاّ أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص على الاقل في البداية مسائل الأحوال الشخصية برعايا الدول الممتازة التي ترغب في أن تستمر محاكمها القنصلية في مباشرة هذا الاختصاص .

٨ – سيقتضي نظام الانتقال الذي يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالي للمحاكم القنصلية اليها (الأمر الذي سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لاحكام الاتفاق الخاص المشار اليه في المادة التاسعة) اعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما في ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن اعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

١) تعريف كلمة « أجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

٢) زيادة عدد موظفي الجنايات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

٣) الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيض عقوبة الاحكام الصادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة عليهم .

المادة الرابعة عشرة – تلغي المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق

القائمة التي يكون استمرار بقائها منافياً لاحكام هذه المعاهدة ، ويجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين اذا طلب أحدهما ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الامم .

المادة السادسة عشرة — يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناءً على طلب أي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت هذه المعاهدة أو الى أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أي تغيير للمعاهدة عند اعادة النظرفيها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادئ التي تنطوي عليها المواد (٤ و ٥ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

عن الجانب المصري	عن الجانب البريطاني
التوقيع : مصطفى النحاس	**التوقيع : مايلز لامبسون**

مستند رقم ٩

اتفاق مونترو

(٨ نوار ، مايو ١٩٣٧)

بما أن نظام الامتيازات المعمول به الى الآن في مصر أصبح لايتفق والحالة الجديدة التي وصلت اليها بتقدم نظمها وأنه يجب لذلك ألغاء هذا النظام .

ولما رؤي أنه من الملائم بعد الاتفاق على الغاء هذا النظام أن توضع العلاقات بين الطرفين على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها وفقاً لاحكام القانون الدولي العام . ولما تشعر به الدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة في تسهيل التعاون بينها في أوسع وأتم ثقة قررت عقد أتفاق لهذا الغرض .

وبعد أن أودع المندوبون وثائق تفويضهم التي وجدت صحيحة ومطابقة للأصول أتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى — تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات في القطر المصري الغاءً تاماً من جميع الوجوه .

المادة الثانية — مع مراعاة مبادئ القانون الدولي يخضع الاجانب للتشريع المصري في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها.

ومن المفهوم أن التشريع الذي يسري على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، ولن يتضمن في المسائل المالية على الخصوص تمييزاً مجحفاً بالاجانب أو الشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصري ، والتي يكون فيها للاجانب مصالح جدية .

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد القانون الدولي المعترف بها لا يطبق الا أثناء فترة الانتقال .

المادة الثالثة — يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤–١٠–١٩٤٩ . وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصري يصدر بلائحة التنظيم القضائي الملحق نصها بهذا الاتفاق .

وفي التاريخ المشار اليه في الفقرة الاولى تحال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة بالحالة التي تكون عليها الى المحاكم الاهلية بدون مصاريف لاستمرار النظر فيها الى أن يفصل فيها نهائياً .

وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ « فترة الانتقال »

المادة الرابعة — رجال القضاء وموظفو ومستخدمو المحاكم المختلطة والنيابة المختلطة الموجودون بالخدمة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ يبقون في وظائفهم .

المادة الخامسة — تطبق المحاكم الاهلية في الدعاوى التبعية نفس القواعد المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم المختلطة في المادة ٣٧ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .

المادة السادسة — تختص المحاكم الاهلية بالنظر في الدعاوى المقامة على الفاعلين الاصليين والشركاء أياً كانت جنسيتهم في الجنايات والجنح المبينة

بالمادة ٤٥ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة اذا وقعت على رجال القضاء والمأمورين بالمحاكم الاهلية أو ضد أحكامهم وأوامرهم وكذلك في جرائم التفالس بالتقصير أو التدليس اذا كان الحكم بأشهار افلاس قد صدر من هذه المحاكم .

المادة السابعة — اذا طرأ تغيير في جنسية أحد المتقاضين أثناء سير الدعوى أمام المحاكم الاهلية فلا يؤثر هذا التغيير في اختصاصها .

المادة الثامنة — مع مراعاة أحكام المادة التاسعة لا يجوز للمحاكم القنصلية في مصر ابتداء من ١٥ — ١٠ — ١٩٣٧ قبول اي دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية .

أما الدعاوى التي وقعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها الى أن يفصل فيها نهائياً ما لم تتقرر احالتها للمحاكم المختلطة طبقاً لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائي .

المادة التاسعة — لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية في مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء في مواد الاحوال الشخصية وذلك في كل الاحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة .

وعلى كل دولة متعاقدة اذا أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة المصرية في نفس الوقت الذي تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تعلن أثناء فترة الانتقال تنازلها عن قضائها القنصلي . ويسري مفعول هذا التنازل من يوم ١٥ أكتوبر التالي لتاريخ حصوله ولا يجوز رفع دعوى جديدة من تاريخ سريان مفعول التنازل . أما الدعاوى القائمة فيجوز استمرار نظرها الى ان يفصل فيها نهائياً .

ولا يبقى القضاء القنصلي بعد تاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وفي هذا التاريخ تنقل جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المحاكم بالحالة التي تكون

عليها الى المحاكم الأهلية .

المادة العاشرة — في مواد الاحوال الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعاً للقانون الواجب تطبيقه . وتشمل الاحوال الشخصية المواد المبينة في المادة ٤٧ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة ويتعين القانون الواجب تطبيقه تبعاً للقواعد المدونة في المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة .

المادة الحادية عشرة — يخضع قناصل الدول لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها في القانون الدولي ، ولا يجوز بوجه خاص محاكمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم .

ولهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الاخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ووسائل الملاحة البحرية . وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

والى أن تعقد اتفاقات قنصلية ، وعلى أي حال في مدى ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق يظل القناصل متمتعين بالحصانة المعترف لهم بها الآن فيما يتعلق بدور القنصلية والضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب .

المادة الثانية عشرة — تتعهد الدول المتعاقدة بأن تبقي في مصر أثناء فترة الانتقال جميع الاوراق القضائية الخاصة بمحاكمها القنصلية .

وللمحاكم المصرية أن تطلع على هذه الاوراق كلما رأت لزوماً لذلك في دعوى اختصاصها وتسلم لها صورة طبق الاصل من هذه الاوراق كلما طلبت ذلك .

المادة الثالثة عشرة — كل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق ولا يتسنى لها تسويته بالطرق الدبلوماسية يعرض بناء على طلب احدى الدول المتنازعة على محكمة العدل الدولية الدائمة .

على أنه اذا وجد في الوقت الحاضر بين احدى الدول المتعاقدة وبين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكيم تعين محكمة أخرى ، فتحل هذه المحكمة في مدة هذا الاتفاق محل محكمة العدل الدولية الدائمة ، في تطبيق هذه المادة ، حتى ولو انتهى العمل بمعاهدة التحكيم في أغراضها الاخرى .

المادة الرابعة عشرة — حرر هذا الاتفاق — فيما عدا الملحق المشار اليه في المادة الثالثة — من نسخة واحدة باللغتين الفرنسية والانجليزية ، ويعتمد النصان على السواء عند التفسير .

أما فيما يختص بالملحق المذكور ، فيعتمد النص الفرنسي وحده .

المادة الخامسة عشرة — يصدق على هذا الاتفاق وتودع وثائق التصديق بالقاهرة في أقرب وقت ممكن ، وتتولى الحكومة الملكية المصرية تسجيله بسكرتيرية عصبة الأمم .

وتخطر الحكومة الملكية المصرية حكومات الدول المتعاقدة وسكرتير عام عصبة الامم بايداع كل تصديق .

مستند رقم ١٠

المعاهدة البريطانية — العراقية

المنعقدة في ١٠ من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية

الموافق ١٩ من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية

جلالة ملك بريطانيا	وجلالة ملك العراق
من الجهة الواحدة	من الجهة الاخرى

بما أن جلالة ملك بريطانيا قد أعترف بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على العراق وبما أن جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق ومما يؤول الى تأمين سرعة تقدمه أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أسس التحالف .

وبما أن جلالة ملك بريطانيا قد أقتنع بأن العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن بأحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلاً لها على أية وسيلة أخرى .

فبناء على ذلك ، قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين لهما مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض وهما :

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلاندا والممتلكات

البريطانية فيما وراء البحار ، وأمبراطور الهند .

السير برسي كوكس دجي سي . ام. جي. سي. آي. كي. سي. أس. آي. المعتمد السامي والقنصل جنرال لجلالة ملك بريطانيا في العراق .

ومن قبل جلالة ملك العراق :

صاحب السماحة والفخامة السيد عبد الرحمن أفندي جي. بي. آي. رئيس الوزراء ونقيب الاشراف ببغداد .

اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق أعتماد الآخر ووجدها طبقاً للاصول الصحيحة المرعية قد أتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم في أثناء مدة هذه المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية .

يمثل جلالة ملك بريطانيا في العراق بمعتمد سام وقنصل جنرال تعاونه الحاشية الكافية .

المادة ٢ : يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا . وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

المادة ٣: يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط ألاّ تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين وكذلك يكفل الاّ يكون أدنى تمييز بين سكان

العراق بسبب قومية أو دين أو لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة ، على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب أن يعين هذا القانون الاساسي الأصول الدستورية تشريعية كانت أو تنفيذية التي ستتبع في أتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية .

المادة ٤ : يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧ و ١٨ من هذه المعاهدة على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة .

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة فيما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانيا .

المادة ٥ : لجلالة ملك العراق الحق في التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والاماكن الاخرى بما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين وفي الاماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق يوافق جلالته على أن يعهد الى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها . وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدولة الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم .

المادة٦ : يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بادخال العراق في عضوية جمعية الامم في أقرب ما يمكن .

المادة ٧ : يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت الى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد

وهذه المساعدة وشروطها وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة ٨ : لا يتنازل عن أراض ما في العراق ولا تؤجر الى أية دولة أجنبية ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت . الاّ أن هذا لا يمنع لجلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لاقامة الممثلين السياسيين الاجنبيين ولاجل القيام بمقتضيات المادة السابعة .

المادة ٩ : يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف . ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في أتفاقية منفردة وتبلغ الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١٠ : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد أتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق ، وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيء المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها . وتبلغ هذه الاتفاقيات الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١١ : يجب ألاّ يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من الرعايا للدول الأجنبية الاخرى على رعايا أية دولة هي عضو في جمعية الأمم أو رعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء الجمعية المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدول والشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو ممارسة الصنائع والمهن أو معاملة السفن التجارية أو السفن الهوائية الملكية . وكذلك يجب ألاّ تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الاخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها أو المصدرة إليها ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة ١٢ : لا تتخذ وسيلة في العراق لمنع أعمال التبشير أو للمداخلة فيها أو لتمييز مبشر ما على غيره بسبب اعتقاده الديني أو جنسيته على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام وحسن ادارة الحكومة .

المادة ١٣ : يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الامم لمنع الأمراض ، ومقاومتها ويدخل في ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة ١٤ : يتعهد جلاله ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمه لسن نظام للآثار القديمة في خلال أثني عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، ويكفل تنفيذه ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ويضمن المساواة في مسائل تحرّي الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من اعضاء جمعية الامم ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت ضمن أعضاء الجمعية المذكورة .

المادة ١٥ : تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت الى آخر ، وينص فيها من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس الامم .

المادة ١٦ : يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بألاّ يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد كمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة ١٧ : في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض الامر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الامم ، واذا

وجد في حالة كهذه أن هناك تناقضاً في المعاهدة بين النص الانكليزي والنص العربي ، يعتبر النص الانكليزي المعمول به .

المادة ١٨ : تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي . وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة . وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة فاذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان انه لم يبق من حاجة اليها يصير انهاؤها ويكون أمر الانهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الامم ، ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ . وفي الحالة الاخيرة يجب ان يبلغ اشعار الانهاء الى مجلس جمعية الامم . ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر من وقت لآخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقيات المنفردة الناشئة عن المواد ٧ و ١٠ و ١٥ بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ . وكل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يبلغ الى مجلس جمعية الامم .

يجب أن تتبادل تواقيع التصديق في بغداد . وقد وضعت هذه المعاهدة بالانكليزية والعربية وستبقى صورة منها بكل من اللغتين مودعة في خزانة سجلات الحكومة العراقية . وكذلك صورة بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان المختصان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .

عملت في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم العاشر من تشرين الاول سنة ألف وتسعمئة واثنين وعشرين مسيحية الموافق لليوم التاسع من شهر صفر سنة ألف وثلثمائة واحدى وأربعين هجرية .

التوقيع :

عبد الرحمن
نقيب اشراف بغداد
ورئيس وزراء الحكومة العراقية

ب.ز. كوكس
المعتمد السامي
لجلالة ملك بريطانيا في العراق

البروتوكول
الذي ألحق بالمعاهدة سنة ١٩٢٣

نحن الموقعين أدناه المفوضان أحدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ثلاثين نيسان ١٩٢٣ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ بعد أن فوّضنا بموجب الاصول لاجل التوقيع على البروتوكول الآتي الملحق بمعاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية .

« قد تم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين على أنه رغماً عن نصوص المادة (١٨) يجب أن تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضواً في جمعية الامم وعلى كل حال يجب ألاّ يتأخر انتهاؤها عن أربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا . وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لاجل تنظيم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين ويجب الدخول في المفاوضات بينهما لاجل ذلك الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة في اعلاه . وللبيان قد وقع المفوضان المختصان هذا البروتوكول».

كتب في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية .

التوقيع : عبد المحسن السعدون
رئيس وزراء الحكومة العراقية

التوقيع : ب.ز. كوكس
المعتمد السامي
لجلالة ملك بريطانيا في العراق

مستند رقم ١١
المعاهدة العراقية ــ البريطانية

المعقودة ببغداد في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ م
الموافق ٢٨ جمادى الآخر سنة ١٣٤٤ هـ

صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق .

ان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند من الجهة الواحدة ، وجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى ، بناءً على رغبتهما في أن تُنفذ تنفيذاً كاملاً الشروط الواردة في قرار مجلس جمعية الامم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول ١٩٢٥ الذي يعين الحدود بين تركيا والعراق وفقـاً للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٣ تلك الشروط التي مؤداها أن العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة الآن في معاهدة التحالف وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية اللذين وافق عليهما مجلس جمعية الامم في السابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٤ ، يجب أن تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يقبل العراق بموجب المادة الاولى من عهد جمعية الامم عضواً في الجمعية المذكورة قبل انقضاء هذه المدة ، واضعين نصب أعينهما النية التي أعرب

عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين في بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ بخصوص عقد اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما ، قد قررا أن يوءمنا القيام بالشروط المذكورة بواسطة معاهدة جديدة ، وعيّنا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما :

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، برنارد هنري بورديلون سي.ام.جي. القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل ملك العراق ، عبد المحسن بك السعدون رئيس وزراء الحكومة العراقية ووزير الخارجية .

اللذين بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى : أن الاحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية وفي البروتوكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية ، يلغى منها ما له تعلق بمدة المعاهدة وتبقى المعاهدة المذكورة معمولاً بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة ، وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين الساميين المتعاقدين الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر ، تبقى فيما يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة معمولاً بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، وأما في الخصوصات الاخرى فلا تمس أحكامها .

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على أنهما فوراً بعد ابرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الامم عليها يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ المتعلقة بادخال العراق في جمعية الامم أو بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة او أحكام بعض الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان بشرط موافقة جمعية الامم بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢ بموجب بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متتابعة مدة كل منها أربع سنوات الى أن تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة أو الى أن يدخل العراق في جمعية الامم :

١) هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في جمعية الامم .

٢) ان لم يكن في استطاعته ذلك ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بناءً على التقدم الذي بلغته المملكة العراقية أو بناءً على سبب آخر .

هذه المعاهدة الموضوعة باللغتين العربية والانكليزية اللتين يعول على النص الانجليزي منهما في حالة الاختلاف ، يقتضي ابرامها ويجب تبادل وثائق الابرام في أقرب ما يمكن ، وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦

ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرى ١٣٤٤ هجرية على ثلاث نسخ تودع واحدة منهما في خزانة سجلات جمعية الامم في جنيف ويحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بواحدة منها .

التوقيع : ب.ه.بورديلون	**التوقيع : عبد المحسن السعدون**
القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق	رئيس الحكومة العراقية
لصاحب الجلالة البريطانية	ووزير الخارجية

مستند رقم ١٢

اتفاق الحلّـــة

المعقود في ١٥ ربيع الثاني ١٣٤٤ هجرية

الموافق ٢ تشرين الثاني ١٩٢٥ ميلادية

الحكومة البريطانية العليا من جانبها ، وصاحب السمو عبد العزيز ابن عبد الرحمن الفيصل آل سعود سلطان نجد وتوابعها ، بالنيابة عن حكومة نجد ، من جانبه . نظراً لعلاقات الصداقة الموجودة بينهما ، وبما أنهما يرغبان في تثبيت الحدود بين نجد وشرق الاردن ، وحسم مسائل معينة تتصل بذلك ، فان الحكومة البريطانية العليا قد اختارت وعينت السير جلبرت كلايتون مستشاراً لها ومندوباً عنهـا لكي يعقد اتفاقاً لهذا الغرض مع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بالنيابة عن نجد .

وبهذا الخصوص قد اتفق السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود والسير جلبرت كلايتون المذكور على المواد الآتية وعقداها :

المادة الاولىـ تبدأ الحدود بين نجد وشرق الاردن في الشمال الشرقي في نقطة تقاطع خط ٣٩ شرقـاً ، موازية لخط عرض ٣٢ شمالاً الذي يعين نهاية الحدود بين نجد والعراق وتسير في خط مستقيم الى نقطة تقاطع خط

طول ٣٧ شرقاً مع خط عرض ٣٠–٣١ شمالاً ، ومن هناك يسير على خط طول ٣٧ شرقاً الى نقطة تقاطعه مع خط عرض ٢٥ – ٣١ شمالاً ، وتسير من هذه المنطقة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع خط ٣٨ شرقاً مع خط عرض ٣٠ شمالاً . تاركة كل أطراف وادي سرحان في أراضي نجد ، ثم تسير على خط ٣٨ شرقاً الى نقطة تقاطعه مع خط عرض ٣٥ ، ٢٩ شمالاً .

والخريطة المشار اليها في هذا الاتفاق هي المعروفة بخريطة آسيا « الدولية » ١/١٠٠٠,٠٠٠

المادة الثانية – تتعهد حكومة نجد بألاّ تنشىء ، أية مواقع محصنة في قاف ، أو تتخذ من قاف أو المقاطعة المجاورة لها مركزاً حربياً ، واذا ما رأت في أي وقت ضرورة اتخاذ اجراءات استثنائية في مجاورات الحدود ، بقصد المحافظة على النظام أو لاي غرض آخر مثل حشد القوات المسلحة ، فانها تتعهد بأن تخطر حكومة صاحب الجلالة دون أي تأخير .

وتتعهد حكومة نجد بأن تمنع ، بكل الوسائل التي في وسعها ، أي تعد من جانب قواتها على أراضي شرق الاردن .

المادة الثالثة – تتعهد حكومة صاحب الجلالة وحكومة نجد ، بقصد تجنب سوء التفاهم بخصوص الحوادث التي قد تقع في مجاورات الحدود ، ولكي تتعزز الثقة المتبادلة والتعاون التام بينهما ، بالاتفاق على ايجاد اتصال دائم بين كبير ممثلي بريطانيا في شرق الاردن أو مندوبه ، وبين حاكم وادي سرحان .

المادة الرابعة – تتعهد حكومة نجد بالمحافظة على كل الحقوق المقررة التي قد تتمتع بها في وادي سرحان القبائل التي لا تقع تحت طائلة ادارته ، سواء أكانت هذه الحقوق خاصة بالرعي أو السكنى أو العبادة أو ما شابه ، ويجب أن يكون مفهوماً أن هذه القبائل ، طالما تسكن في أراضي نجد ،

فانها تخضع لتلك القوانين الداخلية التي لا تمس هذه الحقوق . وتتعهد حكومة شرق الاردن بأن تقدم معاملة مشابهة لرعايا نجد الذين قد تكون لهم حقوق مقررة مشابهة في أراضي شرق الاردن .

المادة الخامسة – تعترف حكومتا نجد وشرق الاردن بأن قيام القبائل الساكنة في أراضيها بالاغارة على أراضي الدولة الاخرى ، تعدّ يستلزم العقوبة الشديدة لمرتكبيه على يد الحكومة التي تتبع لها ، وأن يعد رئيس القبيلة التي تقوم بمثل هذا التعدي مسؤولاً عنه .

المادة السادسة – (أ) تنشأ محكمة خاصة ، بالاتفاق بين حكومتي نجد وشرق الاردن ، تجتمع من وقت لآخر للتحقيق في أمر أي تعد يرتكب عبر الحدود بين الدولتين ، وتقدر التخريب والخسائر وتحصر المسؤولية . وتشكل هذه المحكمة على أساس حكومتي نجد وشرق الاردن في عدد تمثيلهما وأن تعهد رياستها لعضو اضافي غير الاعضاء المذكورين ، ويختار هذا العضو بالاتفاق بين الحكومتين وقرار هذه المحكمة نهائي ويجب تنفيذه .

(ب) عندما تحصر المحكمة المسؤولية ، وتقدر التخريب والخسائر الناتجة عن الغارة وتتخذ قرارها بهذا الخصوص ، تنفذ الحكومة التي يخضع لها الجناة القرار المذكور طبقاً لعادات القبائل ، وتعاقب الجاني طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق .

المادة السابعة – لا تعبر القبائل التابعة لاحدى الدولتين الحدود الى أراضي الدولة الأخرى الاّ اذا حصلت على اذن من حكومتها الخاصة وبعد موافقة الحكومة الاخرى . على أن ينص طبقاً لمبدأ حرية الرعي ، وعلى أن لا يكون لاي من الدولتين الحق في ايقاف هذا التصريح أو هذه الموافقة اذا ما كانت هجرة القبيلة ناتجة عن ضرورات خاصة بالرعي .

المادة الثامنة – تتعهد حكومتا نجد وشرق الاردن ، بأن تقفا بكل الوسائل التي في امكانهما بالاضافة الى الطرد واستعمال القوة ، في وجه هجرة أي

قبيلة أو أي قسم من قبيلة من أي من القطرين الى الآخر الا اذا تمت هجرتها بمعرفة وموافقة حكومتها ، وتتعهد الدولتان بالامتناع عن تقديم أية هدية من أي نوع الى اللاجئين اليها من أراضي الدولة الاخرى . وأن لا تشجع أحداً من رعاياها ممن قد يرغبون في اغراء القبائل التي تتبع للحكومة الاخرى أو تشجيعهم على الهجرة من بلدهم الى البلد الآخر .

المادة التاسعة — لا تتصل حكومتا نجد وشرق الاردن بالرؤساء والمشايخ التابعين للدول الاخرى حول المسائل الرسمية أو السياسية .

المادة العاشرة — لا تعبر قوات نجد وشرق الاردن الحدود المشتركة في مطاردتها للمغيرين الا بالاتفاق بين الحكومتين .

المادة الحادية عشرة — لا يرفع مشايخ القبائل الذين لهم مركز رسمي ، أو الذين لديهم أعلام تبين أنهم قواد قوات مسلحة ، أعلامهم في أراضي الدولة الاخرى .

المادة الثانيةعشرة — تسمح حكومتا نجد وشرق الاردن بالمرور الحر للحجاج والمسافرين بشرط مراعاتهم للقوانين الخاصة بالنقل والحج التي قد يجري تنفيذها في نجد وشرق الاردن . وتبلغ كل من الحكومتين الاخرى بكل قانون يصدر بهذا الخصوص .

المادة الثالثة عشرة — تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بضمان حرية الانتقال في كل وقت للتجار التابعين لنجد ، وذلك في نقل متاجرهم بين نجد وسوريا في كل من الاتجاهين ، وبأن تضمن الاعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى لكل المتاجر المنقولة التي قد تعبر الاراضي الخاضعة للانتداب في طريقها من نجد الى سوريا أو من سوريا الى نجد ، بشرط أن يخضع مثل هؤلاء التجار وقوافلهم لكل تفتيش جمركي تبدو ضرورته ، وأن تكون لديهم من جانب حكومتهم وثائق تنص على أنهم تجار موثوق بهم ، وبشرط أن تتبع القوافل التجارية التي تنقل المتاجر طرقاً

معدّة يتفق عليها فيما بعد ، وذلك أثناء دخولها وخروجها الى ومن البلاد الخاضعة للانتداب ، على أن يكون من المفهوم أن القيود المذكورة أعلاه لا تطبق على القوافل التجارية التي تقتصر تجارتها على الجمال والحيوانات الاخرى ، أو على القبائل التي تهاجر طبقاً للمواد المذكورة أعلاه من هذا الاتفاق .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاضافة الى ذلك بأن تضمن التسهيلات الاخرى التي يبدو أنها ممكنة ، والتي يحتاجها التجار التابعون لنجد والذين قد يعبرون المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني .

المادة الرابعة عشرة — يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول طالما يعهد لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالانتداب على شرق الاردن .

المادة الخامسة عشرة — لقد وضع هذا الاتفاق باللغتين الانجليزية والعربية وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يوقع نسختين انجليزيتين ونسختين عربيتين . ويكون لكل من هذه النصوص نفس المفعول . ولكن في حالة الاختلاف بين الاثنين في تفسير مادة أو أخرى من هذا الاتفاق يسري النص الانجليزي .

المادة السادسة عشرة — يعرف هذا الاتفاق باتفاق الحدّة .

وقع في معسكر البصرة في ٢ نوفمبر ١٩٢٥ الموافق له ١٥ ربيع الثاني ١٣٤٤ .

التوقيع : جلبرت كلايتون   **التوقيع : عبد العزيز**

مستند رقم ١٣

بين جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها
وبين الامبراطورية البريطانية

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، معاهدة صداقة وحسن تفاهم لاجل تثبيت وتقوية العلاقات الودية وحسن التفاهم بين بلادينا ووقعها مندوبنا المفوض ومندوب جلالته ، الحائزان الصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة ألف وثلثمائة وخمس وأربعين هجرية (الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧) وهي مدرجة بما يلي :

جلالة ملك بريطانيا وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند من جهة وجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى

رغبة في توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما وتوثيقها وتأمين مصالحهما وتقويتها ، قد عزما على عقد معاهدة صداقة وحسن تفاهم .

لذلك أوفد صاحب الجلالة البريطانية حضرة السير جلبرت فلنكجهام كلايتون مندوباً مفوضاً عنه ، وانتدب صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن عبد العزيز نجله ونائبه في الحجاز مندوباً مفوضاً عنه .

بناء على ما تقدم ، وبعد الاطلاع على مستندات اعتمادها ، والتثبت من صحتها ، قد اتفقا : سمو الامــير فيصل بن عبد العزيز وحضرة السير جلبرت فلكنجهام كلايتون وتعاقدا على المود الآتية :

المادة الاولى – يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالاستقلال التام المطلق لممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

المادة الثانية – يسود السلم والصداقة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر ، بأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للاعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثالثة – يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسهيل أداء فريضة الحج لجميع الرعايا البريطانيين والاشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية من المسلمين أسوة بسائر الحجاج ، ويعلن جلالة الملك بأنهم يكونون آمنين على أموالهم وأنفسهم أثناء اقامتهم في الحجاز .

المادة الرابعة – يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسليم مخلفات من يتوفى في البلاد التابعة لجلالته من الحجاج المذكورين آنفاً ، والذين ليس لهم في بلاد جلالته أوصياء شرعيون الى المعتمد البريطاني في جدة أو من ينتدبه لذلك الغرض لايصالها الى ورثة الحاج المتوفي المستحقين ،

بشرط أن لا يكون تسليم تلك المخلفات الى الممثل البريطاني الا بعد أن تتم المعاملات بشأنها أمام المحاكم المختصة ، وتستوفى عليها الرسوم المقررة في القوانين الحجازية أو النجدية .

المادة الخامسة — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالجنسية الحجازية أو النجدية لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة البريطانية والبلاد المشمولة بحماية جلالته ، وكذلك يعترف صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالجنسية البريطانية لجميع رعايا صاحب الجلالة البريطانية ، ولجميع الاشخاص المتمتعين بحماية جلالته عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ، على أن تراعى قواعد القانون الدولي المرعي بين الحكومات المستقلة .

المادة السادسة — يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني ، الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة — يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بأن يتعاون بكل ما لديه من الوسائل مع صاحب الجلالة البريطانية للقضاء على الاتجار بالرقيق .

المادة الثامنة — على الفريقين المتعاقدين ابرام هذه المعاهدة وتبادل قرارات الابرام بأقرب وقت . وتصير المعاهدة نافذة اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام ، ويعمل بها لمدة سبع سنوات ابتداءً من ذلك التاريخ ، وان لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انهاء السنوات السبع بستة أشهر أنه يريد ابطال المعاهدة ، تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة الا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الفريقين ابطالها للفريق الآخر .

المادة التاسعة — تعتبر المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية

وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، يوم كان جلالته حاكماً لنجد وملحقاتها اذ ذاك ، ملغاة ابتداء من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة — دُونت هذه المعاهدة باللغتين العربية والانكليزية ، وللنصين قيمة واحدة أما اذا وقع اختلاف في تفسير أي قسم منهما ، فيرجع الى النص الانكليزي .

المادة الحادية عشرة — تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة .

وقعت هذه المعاهدة في جدة يوم الجمعة الثامن عشر من ذي القعدة سنة ١٣٤٥ هجرية الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧ ميلادية .

التوقيع : جلبرت ف. كلايتون   **التوقيع : فيصل بن عبد العزيز**

مستند رقم ١٤

ميثاق الشرق الاوسط (ميثاق سعد أباد)

(٨ تموز ١٩٢٧)

صاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب الجلالة ملك الافغان ، صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران ، صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التّركية .

بما أنهم راغبون في أن يشتّركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والأمن في الشرق الادنى بضمانات اضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ، وأن يساعدوا بهذه الوساطة على تأمين السلم العام .

ولما كانوا متحسسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ والمعاهدات الاخرى التي هم فرقاء فيها والتي هي ضمن نطاق عصبة الامم ومعاهدة نبذ الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل — وزير الخارجية

صاحب الجلالة ملك الافغان

معالي فيض محمد خان — وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي — وزير الخارجية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التّركية

معالي الدكتور توفيق رشدي آراس — وزير الخارجية

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى — يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن اي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية — يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون تعهداً صريحاً بمراعاة حرمة حدودهم المشتّركة

المادة الثالثة — يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على أن يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتّركة .

المادة الرابعة — يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لا يعمد في أية حالة من الحالات منفرداً أو بالاشتّراك مع دولة أخرى الى أي تعد موجّة الى أحد منهم .

يعتبر من أعمال التعدي :

١ — اعلان الحرب .

٢ — استيلاء دولة على أراضي دولة أخرى بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب

٣ ــ هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد دولة أخرى أو بواخرها أو طياراتها ولو بدون اعلان حرب .

٤ ــ اعانة واسعاف المعتدي ولو بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

لا يعتبر من أعمال التعدي :

١ ــ الالتجاء الى حق الدفاع الشرعي أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه أعلاه .

٢ ــ القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ ــ الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم أو مجلس عصبة الامم أو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على أن يكون العمل في هذه الحالة الاخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ ــ اسداء أحد الفرقاء المتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت أو خرقت حدودها أو التوسل بالحرب من قبل أحد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين خلافاً للميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ .

المادة الخامسة ــ اذا رأى أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أن المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت أحكامها أو كادت تخرق فعليه ، أن يعرض القضية فوراً على مجلس عصبة الامم .

ان هذا التدبير الاخير لا يؤثر في حق الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذه من الاجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة ــ اذا ما قام أحد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة أخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء أحكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سابق انذار .

المادة السابعة ــ يتعهد كل الفرقاء المتعاقدين السامين كل داخل حدوده

بعدم اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها أو الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثامنة ــ لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بأن حل وحسم كل المنازعات أو الاختلافات من أي نوع أو مصدر كانت والتي قد تنشب فيما بينهم يجب أن لا يكون الا بالطرق السلمية فانهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لا يتبعون الا الاصول المقررة والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم .

المادة التاسعة ــ ليس في أي مادة من هذه المعاهدة ما يخل بالواجبات التي تعهد بها أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الامم .

المادة العاشرة ــ حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ووقع عليها بأربع نسخ ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها وأنها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن احد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن أنهاءه هذه المعاهدة مع انذار سابق قبل ستة أشهر فان المعاهدة تعتبر مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجدداً . وهكذا تجدد من مدة لأخرى الى أن يبلغ أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو قسم منهم رغبته في انهائها بعد اعطاء انذار بذلك قبل مدة ستة أشهر .

اذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع احد الفرقاء المتعاقدين السامين يبقى حكمها مرعياً بحق الباقين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقاً لقانونه الاساسي وتسجل لدى عصبة الامم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه

أن يبلغ باقي أعضاء جمعية العصبة بها .

وتودع وثائق الابرام من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين لدى حكومة ايران .

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفرقاء المتعاقدين الساميين حالاً بعد أن تودع وثائق الابرام من قبل هذه الفريقين وتدخل حيز التنفيذ بحق الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الابرام . وكذلك الامر فيما يخص الفريق الرابع .

عند ايداع وثائق الابرام تبلغ حكومة ايران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه المعاهدة بذلك .

كتبت في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة تسعمائة وسبع وثلاثين بعد الألف .

ناجي الاصيل　　فيض محمد خان　　سميعي　　دكتور توفيق رشدي آراس

مستند رقم ١٥

المعاهدة البريطانية — العراقية

التي تم التوقيع عليها بلندن في ١٤ كانون الأول
سنة ١٩٢٧ ميلادية ونشرت في ٢٠ كانون الأول
(لم تعرض هذه المعاهدة على مجلس الامة ، ولذلك لم تبرم)

بين صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وأمبراطور الهند طرف أول ، وصاحب الجلالة ملك العراق طرف ثان :

لما كانت رغبة الطرفين توطيد الصداقة بينهما والمحافظة على علاقات حسن التفاهم بين بلديهما ولما كانا قد اعترفا بأن نصوص معاهدتي التحالف اللتين عقدتا في بغداد بتاريخ ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ و ١٣ كانون الاول سنة ١٩٢٦ لم تعد تتفق مع ما حصل في العراق من التطور والتقدم وأنهما في حاجة الى اعادة النظر فيهما ، ولما كانا يعتبران أن اعادة النظر في نصوص المعاهدتين الآنفتي الذكر يمكن تحقيقه على وجه أكمل بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة فقد تم الاتفاق بين الطرفين على عقد معاهدة جديدة أساسها المساواة وعيّنا لهذا الغرض جناب الكابتن وليم جورج آرثر أورمسبي غور المساعد البرلماني في وزارة المستعمرات مفوضاً عن بريطانيا العظمى وجعفر

العسكري رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته مفوضاً عن مملكة العراق .
وبعد أن أبلغ المفوضان كل منهما الآخر صيغة التفويض الممنوح لكل منهما وتحققا أن التفويض قانوني وقع الاتفاق بينهما على ما يأتي :

المادة الاولى — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بمملكة العراق دولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية — يسود السلم والصداقة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يحافظا على العلاقات الودية بينهما وأن يبذل كل منهما جهده ليحول في بلاده دون كل عمل غير مشروع من شأنه أن يؤثر في السلم في بلاد الطرف الآخر .

المادة الثالثة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضمن تنفيذ جميع التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بتنفيذها فيما يتعلق بمملكة العراق ويتعهد جلالة ملك العراق ايضاً بأن لا يدخل في الدستور العراقي أي تعديل من شأنه غمط الحقوق والمصالح البريطانية والاجنبية وايجاد تمييز بين العراقيين أمام القانون أياً كانت جنسيتهم أو دينهم أو لغتهم .

المادة الرابعة — يجب ان تجري مفاوضة وافية وصريحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي يمكن أن تؤثر في مصالحهما المشتركة .

المادة الخامسة — يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في موضع يساعده على اعطاء معلومات لصاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الاحوال في العراق ومشاريع واقتراحات الحكومة العراقية وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علماً بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية أنه من الممكن أن تؤثر بصورة مجحفة بصالح العراق أو بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة .

المادة السادسة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يلتحق حالما تساعد الاحوال المحلية في العراق بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالاً أو التي يمكن أن تعقد فيما بعد ، بموافقة عصبة الامم بخصوص ما يأتي :

تجارة الرقيق وتجارة المخدرات وتجارة الاسلحة والمهمات وتجارة النساء والاولاد والمساواة التجارية وحرية الترانسيت والملاحة الجوية .

المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لاجل حماية الآداب والفنون والصنائع . وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن ينفذ نصوص الوثائق الآتية :

عهد عصبة الامم ، ومعاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية — الفرنسية واتفاقية سان ريمو المتعلقة بالنفط .

المادة السابعة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك بقدر ما تسمح به الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الامراض ومقاومتها بما في ذلك أمراض النبات والحيوان .

المادة الثامنة — بشرط الاحتفاظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق وسير الأمور سيراً حسناً خلال هذه الفترة يعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لدخوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

المادة التاسعة — يجب أن لا يميز في العراق بين رعايا أية دولة عضو في عصبة الامم أو أية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق بموجب معاهدة على أن تضمن لها عين الحقوق كما كان يجب أن تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة الى رعايا أية دولة أجنبية أخرى ، في الامور المتعلقة بالضرائب أو التجارة والملاحة أو ممارسة الصنائع أو المهن أو معاملة السفن التجارية أو السفن الهوائية المدنية . وكذلك يجب أن لا يميز في العراق بين البضائع الصادرة من الواردة الى أية دولة من الدول المذكورة .

المادة العاشرة — يتعهد صاحب الجلالة ملك بريطانيا بناءً على طلب صاحب الجلالة ملك العراق وبالنيابة عنه بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الاجنبية حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها .

المادة الحادية عشرة — لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة والموجودة بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين وفي جميع الوجوه يجب أن تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة .

المادة الثانية عشرة — ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين . وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الثالثة عشرة — ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين . وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي العمل بموجبها .

المادة الرابعة عشرة — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يبقي في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية الممضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية .

المادة الخامسة عشرة — كل خلاف يقع بين الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم . واذا وجد في هذه الحالة أن هناك تناقضاً ما بين النص الانكليزي والنص العربي

لهذه المعاهدة ، فالنص الانكليزي هو المعمول به .

المادة السادسة عشرة — تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول ويعمل بها حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الابرام وفقاً للاصول الدستورية المرعية في المملكتين وتكون عرضة لاعادة النظر فيها بقصد اجراء التعديلات التي تقتضيها الاحوال عندما يدخل العراق في عصبة الامم وفقاً لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة . وتقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف الممضاتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٣٦ ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ هجرية اللتين ينتهي العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ .

التوقيع : جعفر العسكري **التوقيع : أورمسبي غور**

مستند رقم ١٦

معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ميلادية

الموافق ٢ صفر ١٣٤٩ هجرية

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، أمبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة ، والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وأدامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ستة وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ، بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات ، في هل في استطاعة الالحاح على ادخال العراق جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد أعلمت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط ، في اليوم الرابع عشر من شهر

أيلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ، أنها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة أثنين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف ، وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف أن هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية ، التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم ،

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان أن الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفق على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام ، تصبح نافذة المفعول عند دخول العراق عصبة الامم ، وقد عيّنا عنهما مندوبين مفوضين وهما :

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ،

حامل وسامي النهضة والاستقلال ، من الصنف الثاني .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، أمبراطور الهند :

السير فرنسيس هنري همفريز ،

المعتمد السياسي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق ، اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى — يسود سلم وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري

بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية — يمثل كلاً من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي يعتمد وفقاً للاصول المرعية .

المادة الثالثة — اذا أدّى أي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم ، ووفقاً لاي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة — اذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه .

وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة — من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وأيضاً — بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه — مسؤولية الدفاع عن العراق ، ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يعترف صاحب الجلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن أجل ذلك ، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للمادة الرابعة أعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها ، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الاراضي العراقية ، في الاماكن الآنفة الذكر ، وفقاً لاحكام ملحق هذه المعاهدة على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة السادسة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة السابعة — تحل هذه المعاهدة ، محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية ، الموافق اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، ومع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانجليزية ، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة — يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه ، عند الشروع

في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها ، وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يتعلق بالعراق ، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به أيضاً أن كل ما بقي من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ، وفقاً لأي وثيقة دولية أخرى ، ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة — ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب ، لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الامم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية .

المادة العاشرة — اذا نشأ خلاف ما ، يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل بالمفاوضة رأساً بينهما ، يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم .

المادة الحادية عشرة — تبرم هذه المعاهدة ، ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ، أن يقوما بناءً على طلب أحدهما ، بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة

البريطانية الاساسية في جميع الاحوال وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم .

واقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية .

التوقيع : ف.ه.همفريز **التوقيع : نوري السعيد**

الملحق العسكري

١ – يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر ، مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة ، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر .

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدى خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحول محل تلك القوات ، وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الاعظم خمس سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية بها لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

٢ – بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى أعلاه وتشمل

أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف ، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها ، أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وأيضاً يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة ، وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة ، لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ – يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق وتدريبها واعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ – يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان ، حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية ، مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية ، وفقاً لاحكام هذه المعاهدة ، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط آنفة الذكر .

٥ – يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عندكل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١ – تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية والجوية ، في المملكة المتحدة .

٢ – تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث

طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

٣ – تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين ، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ – لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين العراقي والبريطاني . يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب ، فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد أيضاً بأن اي أشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس ، وكليات ودور تدريب عسكرية ، في بلاد جلالته البريطانية ، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى أي قطر آخر كان .

ويتعهد أيضاً بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته ، وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة وقوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ – يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم ، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية ، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق ، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية أذناً عاماً في زيارة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق ، قبل القيام لتلك الزيارات للموانىء العراقية .

بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

ن.س ف.ه.ه.

١ – المصادر العـــامة

ABELOUS (F.) — L'évolution de la Turquie dans ses rapports avec les étrangers Toulouse 1928

BAUMONT (M.) — La faillite de la Paix Paris 1950

BERQUE (Jacques) — Les Arabes d'hier à demain Paris 1960

BERREBY (J.J.) — Le Golfe Persique Paris 1959

BOURGEOIS (E.) — Manuel historique de politique étrangère Paris 1927

— L'Europe et le problème méditerranéen (1870-1930) Paris 1931

BROCKELMANN (Carl) — Histoire des peuples et des Etats islamiques Paris 1949

BRUNEAU (A.) — Traditions et politiques de la France au Levant Paris 1932

BULLARD (Sir Reader) — Britain and the Middle East London

CATROUX (Général) — Dans la bataille de la Méditerranée Paris 1949

DEBIDOUR (A.) — Histoire diplomatique de l'Europe Paris 1931

DESCHNEL (L.P.) — Histoire de la politique extérieure de la France (1806-1936) Paris 1936

DHOMBRES (P.) — Les relations internationales de 1877 à nos jours. I. Impérialismes et démocraties Paris 1946

DUROSELLE (J.B.) — Histoire diplomatique de 1919 à nos jours Paris 1957

FERNAU (F.W.) Le réveil du monde musulman Paris 1947
FURON (Raymond) — Le Proche-Orient Payot 1957
GAULIS (B. G.)— La question arabe Paris 1930
IRELAND (Ph. W.) — The Near East, Problems and Prospects, A Symposium Chicago 1942
JOVELET (L.) — L'évolution sociale et politique des pays arabes R.E.I. 1933
(L. Jovelet est un pseudonyme de R. Montagne)
LACOSTE (R.) — La Russie soviétique et la question d'Orient. La poussée soviétique vers les mers chaudes, Méditerranée et Golfe persique Paris 1946
LAMOUCHE (Colonel) — Histoire de la Turquie Paris 1953
MILLER (W.) — The Ottoman Empire and its Successors (1801-1934) Cambridge 1934
MONROE (E.) — The Mediterranean in Politics Oxford 1939
MONTAGNE (R.) — L'évolution moderne des pays arabes Paris 1935
MOYEN (André) — L'évolution du monde arabe Bruxelles 1959
PHILBY (H. St. J. B.) — Arabia of the Wahhabis London 1928
— Across Arabia (J.R.G.S.) 1920
— The Heart of Arabia London 1922
— Arabia London 1936
PIRENNE (Jacques) — Les grands courants de l'Histoire universelle Paris 1955
POTIEMKINE (V.) — Histoire de la diplomatie T. III (1919-1939) Paris 1946-1947
PURYEAR (V.J.) — International Economics and Diplomacy in the Near East London 1935
RENOUVIN (P.) — Histoire des relations internationales T. I-VIII Paris
RONDOT (Pierre) — L'Islam et les Musulmans d'aujourd'hui Paris 1958
— Les Chrétiens d'Orient Paris 1955
— Destin du Proche-Orient Paris 1959
TOYNBEE (Arnold J.) — Survey of International Affaires. The Islamic world since the Peace Conference 1925 Oxford 1927

WOLF (Jean) — La Résurrection du Monde Arabe Bruxelles
JUNG (Eugène) — L'Islam et l'Asie devant l'Impérialisme Paris 1927
YOUNG (George) —Nationalism and War in the Near East Oxford 1925
ZEINE (Zeine) — Arab-turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalisme Beirut 1958
— The Struggle for Arab Independence Beirut 1960

٢ — مؤتمر الصلح — لبنان وسوريا في عهد الانتداب
(١٩١٨ – ١٩٣٩)

ABOUCASSAN (B.) — Le problème syrien Paris 1924
ABOUSSOUAN (Benoit) — Le problème politique syrien Paris 1925
LES ACTES DIPLOMATIQUES en vigueur au 1er avril 1935 dans les Etats du Levant sous mandat français Beyrouth 1935
ADIB PACHA — Le Liban après la guerre Le Caire 1919
ANDREA (Général) — La Révolte druze et l'insurrection de Damas (1925-1926) Paris 1937
BOURGEOIS (L.) — Le traité de paix de Versailles Paris 1919
BONARDI (Pierre) — L'imbroglio syrien Paris 1927
BRUNEAU (André) — Traditions et politique de la France au Levant Paris 1932
BURCHARD (Charles) — Le mandat français en Syrie et au Liban Nîmes 1925
CAPDJELLE (Cte) et HACHEM (Cheikh Aziz el) — La question syrienne Beyrouth 1927
CARBILLET (Capitaine) — Au Djebel druse Paris 1929
CARDAHI (Choukri) — Le Mandat sur la Syrie et le Liban (R. des cours de l'académie de Droit international de La Haye) 1933

CATROUX (Général) — Le Mandat français en Syrie — Paris 1922
— Deux missions au Moyen-Orient (1919-1922) Paris 1958
COMITE CENTRAL SYRIEN (Chukri Ganem)
— La Syrie devant la Conférence — Paris 1919
— La question syrienne exposée par les Syriens Paris 1919
DIB (Mgr. Pierre) — L'Eglise Maronite — Beyrouth 1962
FERIET (René de) — L'application d'un mandat. La France puissance mandataire en Syrie et au Liban — Beyrouth 1926
GONTAUT-BIRON (Comte de) — Comment la France s'est installée en Syrie — Paris 1923
— Sur les routes de Syrie — Paris 1928
GRUVEL (A.) — Les Etats de Syrie — Paris 1931
HAUT COMMISSARIAT DE LA R. F. EN SYRIE ET AU LIBAN — Les actes diplomatiques — Beyrouth 1935
HOMET (Marcel) — L'Histoire secrète du traité franco-syrien — Paris 1938
HOURANI (A.H.) — Syria and Lebanon — Oxford 1946
— Minorities in the Arab world — London 1947
HAUT COMMISSARIAT DE LAR. F. EN SYRIE 1913-1923 — homa press 1931
JALABERT (Louis) — Syrie et Liban. Réussite française ? — Paris 1934
— Le traité franco-syrien. Ce qu'il devait être — Etudes 1933, No. 9
JONES (John Morgan) — La fin du Mandat français en Syrie et au Liban — Paris 1938
KESSEL — En Syrie — Paris 1927
LAPRADELLE (A.G. de) — La paix de Versailles 1930
LLOYD GEORGE — The Truth about the Peace Treaties — London 1938
LUQUET (J.) — La politique des mandats dans le Levant — Paris 1923
MARY (R.) — La condition juridique des territoires sous mandat (Thèse) — Paris 1930

MENASSA (Gabriel) — Les mandats A et leur application en Orient — Paris 1924
PIC (P.) — Syrie et Palestine. Mandats français et anglais dans le Proche-Orient — Paris 1924
PICHON (Jean) — Le partage du Proche-Orient — Paris 1938
PUAUX (Gabriel) — Deux années au Levant. Souvenirs de Syrie et du Liban 1939-1940 — Paris 1952
RABBATH (E.) — Unité syrienne et devenir arabe Paris 1937
— L'évolution politique de la Syrie — Paris 1928
RAPPORTS à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban — Paris 1928
RONDOT (P.) — Les instituions politiques du Liban; des communautés traditionnelles à l'état moderne — Paris 1947
— L'expérience du mandat français en Syrie et au Liban 1918-1945 (Rev. Gle. de D.I.R.) Paris 1948
ROSSIER (P.E.) — Du traité de Westphalie à l'Europe de Versailles — Lausanne 1938
SAINT POINT (V. de) — La vérité sur la Syrie Paris 1929
SFER (Abdallah) — Le mandat français et les traditions françaises en Syrie et au Liban — Paris 1922
STORRS (Sir Ronald) — Orientations — London 1937
LA SYRIE ET LE LIBAN sous l'Occupation et le Mandat français 1919-1927 — Paris
TEMPERLEY (H.W.V.) — History of the Peace Conference at Paris. 6 vol. — Oxford 1920
VAN REES — Les mandats internationaux. 2 vol. Paris 1927
WETTERLE (Abbé E.) — En Syrie avec le général Gouraud — Paris 1924
حتي (فيليب) ـ تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين جزءان — بيروت ١٩٥٩
الحصري (ساطع) ـ يوم ميسلون — بيروت ١٩٤٨
الخوري (الشيخ بشاره) ـ حقائق لبنانية — بيروت ١٩٦٠ـ١٩٦١
سبيرز (اللادي) ـ قصة الاستقلال في سوريا ولبنان (نقله الى العربية منير البعلبكي) — بيروت ١٩٤٧

الشهابي (الامير مصطفى) – محاضرات في الاستعمار — القاهرة ١٩٥٦

الكيالي (عبد الرحمن) – رد الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان الذي القاه في جنيف امام لجنة الانتدابات سنة ١٩٣٢ ونشره في سوريا بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٣ — حلب ١٩٣٣

مزهر (الدكتور يوسف) – تاريخ لبنان العام — بيروت

مسعد (بولس) – لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده — القاهرة ١٩٢٩

قدري (احمد) – مذكرات عن الثورة العربية الكبرى — دمشق ١٩٥٦

– الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب (اصدرته جريدة الايام. دمشق)

٣ – المسألة الفلسطينية

(١٩٢١ – ١٩٣٩)

ALEM (J. P.) — Juifs et Arabes, 3000 ans d'Histoire Paris 1968

ANDREWS (F.F.) — The Holy land under Mandate — New York 1931

BATAULT (Georges) — Le problème juif — Paris

BISSISSO (Saadi) — La politique anglo-sioniste en Palestine — Paris 1937

CHIHA (Michel) — Palestine — Beyrouth 1957

FEIWEL (T.R.) — L'Anglais, le Juif et l'Arabe en Palestine — Paris 1939

GHORY (Emile) — An Arab view of the situation in Palestine — International Affairs sept.-oct. 1936

HANNA (P.S.) — British policy in Palestine Washington 1942

HAROSIN (Dr.) — La Palestine et les Eats-Unis arabes — Paris 1939

HYAMSON (A.M.) — Palestine, A Policy — London 1942

— Palestine under the Mandate 1920-1948 — London 1950

JUNG (Eugène) — Les Arabes et l'Islam en face des nouvelles croisades. Palestine et Sionisme Paris 1931

— L'Islam et l'Asie devant l'impérialisme — Paris 1927

LANDMAN — Great Britain, The Jews and Palestine — London 1936

MALCOLM (J.A.) — Partition in Palestine — London 1938

MANDEL— Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine — London 1965

PIC (Paul) — Syrie et Palestine. Mandat français et anglais dans le Proche-Orient — Paris 1924

PICARD (L.) — Structure and Evolution of Palestine — Jerusalem 1943

PICARD (M.) — Palestine, carrefour brulant — Paris 1947

RAMZI (Ahmed) — Echo de Palestine — Le Caire

ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS — Great Britain and Palestine 1915-1945

SAGHIR (Anis) — Le Sionisme et le Mandat anglais en Palestine — Paris 1932

SIDEBOTHAM (H.) — Great Britain and Palestine London 1939

WEINSTOCK (N.) — Le sionisme contre Israel — Paris 1969

البستاني (وديع) – الانتداب الفلسطيني باطل ومحال — بيروت ١٩٣٦

حسين (فاضل) – تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية — بغداد ١٩٦٥

زعيتر (اكرم) – القضية الفلسطينية — القاهرة ١٩٥٥

صدقة (الدكتور نجيب) – قضية فلسطين — بيروت ١٩٤٦

(ويشتمل هذا الكتاب على مراجع هامة حول القضية الفلسطينية ص ٣٧٥ – ٣٨٢)

عبدالله بن الحسين (الملك) — مذكراتي   القدس ١٩٤٥

الهندي (هاني) وابراهيم (محسن) — اسرائيل، فكرة، حركة، دولة   بيروت ١٩٥٨

٤ — العراق في عهد الانتداب

(١٩٢٢ — ١٩٣٩)

BELL (G.) — The Letters of Gertrude Bell, Edited by Lady Richmond   London 1937

ELWAEL-SUTTON (L.P.) — Modern Iraq   1941

FOSTER (H.A.) — The Making of Modern Irak Oklahoma 1935

GAMMAL (A.H.) — La fin des mandats internationaux et l'expédition irakienne   Dijon 1932

GRAVES (P.) — The Life of sir Percy Cox   London 1941

HALDANE (Sir Aylmer) — The Insurrection in Mesopotamia   London 1922

HOOPER (Ch.) — L'Iraq et la Société des Nations 1928

IRLAND (P.W.) — Iraq, A study in Political Developpment   London 1937

LONGRIGG (H.S.) — Four Centuries of Modern Iraq   London 1925

— Iraq 1900 to 1950. A Political Social tical Social and Economic History   London 1953

MALEK (Y.) — Les conséquences tragiques du mandat en Iraq   Beyrouth 1932

WILSON (Arn. T.) — Mesopotamia 1917-1920   Oxford 1931

البزاز (عبد الرحمن) محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال   القاهرة ١٩٥٤

الحسني (عبد الرزاق) — تاريخ الوزارات العراقية   صيدا ١٩٣٣

— العراق في دوري الاحتلال والانتداب   صيدا ١٩٣٥

— العراق في ظل المعاهدات   صيدا ١٩٤٨

خدوري (مجيد) — تحرير العراق   بغداد ١٩٣٣

الريحاني (امين) — فيصل الاول   بيروت ١٩٥٨

صالح (الدكتور زكي) — منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين .   بغداد ١٩٤٩

— مقدمة في دراسة العراق المعاصر   بغداد ١٩٥٣

مو ستر (هنري) — تكوين العراق الحديث   بغداد ١٩٤٥

٥ — المسألة المصرية

(١٩١٨ — ١٩٣٩)

ADAM (Mme Juliette) — L'Angleterre en Egypte Paris 1922

ADAMS (C.C.) — Islam and Modernism in Egypt Oxford 1933

AMIN YOUSSEF BEY — Independent Egypt   Murray 1940

COLOMBE (M.) — L'évolution de l'Egypte (1924-1950)   Paris 1951

DEVEZE (M.) — L'Egypte et le Soudan égyptien de 1919 à 1939   Paris

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES concernant l'Egypte de Méhémet Ali jusqu'en 1920, réunis par l'Association égyptienne de Paris Paris 1920

ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS — Great Britain and Egypt (1914-1936)

LACOUTURE (J. et S.) — L'Egypte en mouvement Paris 1957

LAMBELIN (Roger) — L'Egypte et l'Angleterre Paris 1922

LLOYD (Lord) — Egypt since Cromer   Mac Millan 1933

NICHOLSON (Harold) — Curzon. The last phase London   Paris 1921

SABRY (M.) — La révolution égyptienne   Paris 1919

WAVELL, (Field Marshal) — Allenby in Egypt   Harrap 1943

البراوى (راشد) — المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس القاهرة ١٩٥٢

الرافعي (عبد الرحمن) — مذكراتي ١٨٨٩ — ١٩٥١ القاهرة ١٩٥٢

— الثورة المصرية القاهرة

— في اعقاب الثورة المصرية القاهرة

رفعت (محمد) — تاريخ مصر السياسي في الازمنة الحديثة — القاهرة ١٩٤٣

سعيد (امين) — تاريخ مصر السياسي من الحملة الافرنسية سنة ١٧٩٨ الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٥٩

غربال (محمد شفيق) — تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (١٨٨٢ — ١٩٣٦) القاهرة ١٩٥٢

كرومر (لورد) — بريطانيا في السودان (ترجمة عبد العزيز احمد عرابي) القاهرة ١٩٦٠

هيكل (محمد حسين) — مذكراتي في السياسة المصرية — الجزء الاول من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٧ القاهرة ١٩٥١

فهرس الاعلام

— ص —

— ط —

— ع —

— غ —

— ف —

فهرس الكتاب

الباب الاول

مؤتمر الصلح وصكوك الانتداب

(١٩١٨ – ١٩٢٣)

الصفحة

الصفحة

الباب الثاني

لبنان وسوريا في عهد الانتداب

(١٩٢٣ – ١٩٣٩)

الباب الثالث

المسألة الفلسطينية

(١٩٢١ – ١٩٣٩)

الباب السادس

الصفحة